مجلة الباحث

البحث من أجل التغيير

مجلة تعنى بنشر البحوث العلمية المحكمة

العدد التاسع عشر

أكتوبر 2018م

مؤسسة طلال أبوغزالة للملكية الفكرية

مجلة الباحث : مجلة تعنى بنشر البحوث العلمية المحكمة

السنة الخامسة، العدد التاسع عشر : أكتوبر 2018م - ISBN978-9938-12-733-1

http://www.elbahithmagazine.com

info@elbahithmagazine.com

مسجلة في دول العالم بمؤسسة طلال أبوغزالة للملكية الفكرية www.agip.com

TN/T/2015/00406

عضو المجلس الدولي للغة العربية – بيروت – www.alarabiah.org

عنوان المجلة في أندونيسيا:

DKI - Jl. Masjid Cidodol RT 005/012 Grogol Selatan –Kebayoran West of Jakarta Jakarta

Daud Lintang 6281435365

عنوان طباعة المجلة في تونس :

مطبعة الخدمات السريعة، 32 نهج الرفق، بالقرب من STB بنك، جارة قابس، سلام راجح GSM 98279849. البريد الالكتروني: impsr64@yahoo.fr

المكتب الإعلامي للمجلة في تونس:

Youcan – B4 – Im – Zouhour , rue AL – Maarifa 6000 Gabes Tunisie

site web : www.youcan.tn E-mail : contact@youcan.tn

حسام الدين مصطفى بن عبد الملك 25163280 .

www.agip.com

حقوق الطبع والنشر والاقتباس محفوظة

All rights reserved Copyright ©مجلة الباحث2018

البحث من أجل التغيير

مجلة الباحث

مجلة تعنى بنشر البحوث العلمية المحكمة

العدد التاسع عشر

أكتوبر2018م

مؤسسة طلال أبوغزالة للملكية الفكرية

الرؤية والرسالة والأهداف

شعار المجلة : البحث من أجل التغيير.

رؤية المجلة : مجلّة علميّة عالمية، تعنى بنشر البحوث العلمية المتنوعة، في مجالاتها المتعددة، لخدمة و تطوير الإنسانية.

رسالة المجلة : إيصال العلوم بالنشر، والتبادل المعرفي في ضوء المعايير البحثية العالمية، لخدمة الباحثين والطلبة في سائر أنحاء العالم، بما يخدم المجتمع ويحافظ على القيم.

أهداف المجلة :

- فتح نافذة علمية تسعى لنشر البحوث العلمية وتحكيمها.
- الإسهام في خدمة البحث العلمي الرصين.
- تنمية القدرات في الدراسات والبحوث العلمية لدى المتخصصين وفق منهجية متميزة.
- تشجيع البحوث العلمية التي تتناول قضايا العصر والمستجدات العلمية ذات الرؤى الحديثة.

اهتمامات المجلة :

- البحوث العلمية الرصينة المستندة إلى مناهج البحث العلمي.
- تحقيق التراث الذي يسهم في إغناء المكتبة المعاصرة.
- بحوث العلوم العصرية المرتبطة بالتقنية الحديثة التي تخدم الإنسان وترتقي به؛ لنشرها والتعريف بالجهود العلمية الجادة.
- مراجعات الكتب والرسائل الجامعية وعرضها.

ضوابط النشر في المجلة

تصدر مجلة الباحث وفق الضوابط الآتية:

- مبادئ الدين الإسلامي الحنيف.
- قوانين الإصدار والنشر .
- رؤية ورسالة وأهداف المجلة .
- أن تكون لغة البحث لغة سليمة وفصيحة.
- تزويد هيئة التحرير بنسخة من البحث على نظام لستمارة النشر في الموقع، ويجب أن يكون البحث مكتوبا بواسطة الحاسوب وذلك وفقاً لضوابط التحرير الآتية:

أ- إرسال نص البحث بوساطة برنامج.(Word)
ب- متن النص في اللغة العربية Times New Roman عادي (حجم 14).
ج- متن النص في اللغة الإنجليزيةTimes New Roman عادي (حجم 12).
د- متن الهامش في اللغة العربية Times New Roman عادي (حجم 12).
ه- متن الهامش في اللغة الإنجليزيةTimes New Roman عادي (حجم 8).
و- العناوين الرئيسة في اللغة العربية Times New Roman أسود (حجم 14).
ز- العناوين الرئيسة في اللغة الإنجليزية Times New RomanأسودTimes New Roman (حجم 14)
ح- العناوين الفرعية في اللغة العربية Times New Roman أسود (حجم 14).
ط- العناوين الفرعية في اللغة الإنجليزيةTimes New Roman.عادي (حجم 10)

- أن تكون معلومات البحث موثقة توثيقا علميا رصينا.

- أن يكون البحث متصفا بالموضوعية والحيادية والأمانة، متسما بالعمق والأصالة خاليا من الأخطاء اللغوية والمطبعية.

- أن يتضمن البحث قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث مع ذكر المعلومات الضرورية لها.

- ترتيب المصادر حسب الحروف الأبجدية.

- الالتزام بالمنهج العلمي والموضوعي وقواعد النشر واتباع أصول كتابة البحث العلمي.

- البحوث لا ترد لأصحابهاسواء نشرت أم لم تنشر.

- أن لا يكون البحث قد نُشِرَ، أو قُدِّمَ للنشر إلى أية جهة كانت.

- تخضع البحوث المقدّمة إلى المجلّة للتحكيم من قبل أعضاء لجنة تحكيم تعينها المجلة.

- يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه لأية جهة أخرى للنشر حتى يصله رد المجلة.

- الإجراءات التي يجب على الباحث أن يتبعها لنشر بحثه في المجلة:

أن يقوم الباحث بإرسال نسخة إلكترونية إلى عنوان المجلة بصيغة ملف (Word) من بحثه وفق ضوابط النشر في المجلة.

أن يقوم الباحث بإرسال رسوم النشر والتحكيم المتفق عليها مع إدارة المجلة.

يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المقترحة من المحكمين على بحثه وفق التقارير المرسلة إليه، وموافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة لا تتجاوز عشرين يوما.

الهيئة الاستشارية للمجلة

رئيس التحرير : د.قاسم حسن القفة، جامعة الزاوية، ليبيا .

مدير التحرير : الأستاذ . داود لنتانج اليمين، جامعة جاكرتا الحكومية.

سكرتير التحرير : الأستاذ . عادل جابر ، تونس.

أعضاء الهيئة الاستشارية :

-- الأستاذ الدكتور أندي هاديانتو، جامعة الشافعية الإسلامية، اندونيسيا.

- الأستاذ الدكتور عبد القادر سلامي، جامعة تلمسان، الجزائر.

- الأستاذ الدكتور محمد بن عبد الله بن صويلح المالكي، جامعة أم القرى، المملكة السعودية.

- الأستاذ الدكتور سعيد شواهنة، جامعة النجاح، فلسطين.

- الأستاذ الدكتور صالح محمد حسن أرديني، جامعة الموصل، العراق.

- الأستاذ الدكتور هيثم سرحان ، جامعة قطر، قطر.

- الأستاذ الدكتور عبد العليم محمد إسماعيل، جامعة كردفان، السودان.

- الأستاذ الدكتور عز الدين الناجح، كليّة الآداب منّوبة، قسم العربيّة، تونس.

- الأستاذ الدكتور أحمد البايبي، جامعة مولاي إسماعيل بمكناس، المغرب.

- الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد منصور، جامعة دمياط، جمهورية مصر العربية.

-الأستاذ الدكتور الصديق آدم بركات، جامعة أفريقيا العالمية، السودان.

- الأستاذ الدكتور عبد الله أحمد عبد الله البسيوني، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا.

-الأستاذ الدكتور عبد الخالق فضل رحمة الله علي، جامعة السودان المفتوحة.

- الأستاذ الدكتور كنزاي محمد فوزي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.

- الأستاذ الدكتور سردار رشيد، جامعة السليمانية، كردستان العراق.

-الدكتور بركة محمد الجربي، كلية الطب، جامعة الزاوية، ليبيا.

كلمة العدد

إلى لقاء ، رئيس التحرير

أكتوبر2018م

المحتويات

الموضوع	الباحث	الصفحة
مكانة المرأة في الأديان السماوية (دراسة تحليلية مقارنة)	د.عائشة البشير على الأسطى جامعة الزاوية كلية التربية أبوعيسى	01
الثورة الجزائرية في عيون شعراء ليبيا الشاعر أحمدقنابة أنموذجاً	د:قلسم حسن الفقه جامعة الزاوية كلية التربية أبوعيسى	16
العنف السلطوي في العهد الموحدي (524ـ 668هـ/1130ـ1269م)	أ. سامية امحمد محمد قريميدة جامعة الزاوية	29
علاقة مدينة مغمداس بالخليفة أبي جعفر المنصور	د .أم العز عبد القادر محمد عبد القادر الشريف جامعةمصلبرق كلية الآداب / قسم التاريخ	55
آثار جريمة الاغتصاب في (الضحية – المجتمع)	د. مصطفى مسعود إبراهيم الغول كلية القانون جامعة سبها	69

المحتويات

الموضوع	الباحث	الصفحة
دور الأخصائي الاجتماعي في المؤسسة الصحية (دراسة عينة من المرضى المقيمين بمستشفى يفرن التعليمي)	د. فوزي صالح الشريف أ.إبراهيم عبد القادرمحمد سالم	80
الثقافة السياسية وأثرهافي التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية	د . الصادق عمر حسين الخطري جامعة صبراتة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	99
التعليم وأهميته في التنمية الاقتصادية	الأستاذ/ محمد البشير العموري كلية التربية أبوعيسى جامعة الزاوية	121

بحوث باللغة الإنجليزية English Research Articles

Article Title	Authors	Page No.
Problems of classroom management and its relation to class control among students of practical education Faculty of Education Zawya University	د.عبدالحكيم امحمد عمر كلية الآداب جامعة الزاوية	01

مكانة المرأة في الأديان السماوية

(دراسة تحليلية مقارنة)

إعداد
د.عائشة البشير على الأسطى
جامعة الزاوية
كلية التربية أبوعيسى

المقدمة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات، وبتوفيقه تتحقق الغايات، الذي هدانا لهذا وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على البشير النذير، والسراج المنير، سيدنا وإمامنا، وأسوتنا وحبيبنا محمد، وعلى آله وصحبه ومن أتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

من خلال هذه الدراسة الموجزة، أريد أن أعرف كيف نظرت الديانات السماوية **إلى المرأة**، وكيف عاملتها منذ نزولها؟ وماذا قال الأنبياء عنها؟ باعتبار أن الكتب المقدسة هي المرجع الوحيد المعترف به لهذا التاريخ ، وكذلك أرغب في أن اضع صورة مبسطة صغيرة لتاريخ الديانات والمرأة، كما حدث ذلك في التاريخ.

الباحث في أحوال المرأة عبر عصور التاريخ يجد أنها حرمت من المساواة بينها وبين الرجل بمقولة إن مكانتها اقل من الرجل، كذلك قدراتها وإمكاناتها، وهذه النظرة نتيجة لقواعد وسلوكيات متوارثة عبر أجيال طويلة وناجمة عن قواعد اجتماعية ظالمة، وتخلف ثقافي وفكري وديني.

وإن أوسع نطاق تصول فيه الخرافة وتجول هو نطاق بنية الأسرة والزواج ومحيط المرأة، وإن اكبر فئة ترتبط بالخرافة اعتقاداً وممارسة هي فئة النساء.أن تفوق الرجل على المرأة تقليد قديم فتجّدر في العرف والعادات ومدعم بالرأي العام للجميع... **أكثر من ذلك** إنه خلال عصر " الفيكتوري" **في** بريطانيا تم إصدار مئات القوانين التي حددت نشاطات المرأة وعلاقاتها الاجتماعية ... شبكة محكمة قوامها التعصب الأعمى قد حاصرت المرأة وكبلتها خلال تلك **الفترة** .

وفي الواقع ليس للمرأة وليس للرجل تاريخان منفصلان- فهما صانعا تاريخ مشترك، حتى في علاقات القهر المفترضة في مجتمع معين، وهما شرطان متكاملان **لكل بناء اجتماعي**، وتناقضهما يعني، في الأسرة مثلاً، نقض العقد التاريخي لتأسيس الاجتماع البشري. وطبيعة علاقاتهما مركبة فهي ليست إحيائية ولا روحية أو نفسانية حصراً، بل هي واقعة اجتماعية لها مقوماتها الاقتصادية والثقافية والسياسية، وان أي حصر أو خفض لهذه **العلاقات إلى جانب واحد** يعني خفض التاريخ الإنساني ذاته إلى مكون من مكوناته. وعليه، فإن تاريخ المرأة لا ينفصل عن تاريخها الاجتماعي- التاريخ المشترك بينها وبين شريكها الدائم([1])

أولاً: أهمية الدراسة .

نظراً لما يمثله دور المرأة في جميع جوانب الحياة، ومن أثر عظيم على المجتمع على جميع الأصعدة، وكونها العنصر الأساسي والنواة الأولى لتكوين المجتمع، ومكانتها في الأديان، وكيفية تكريمها في الأديان السماوية وخصوصا الدين الإسلامي. ومساواتها في الحقوق مع الرجل.

([1])د: خليل أحمد خليل، المرأة العربية وقضايا التغيير، ط3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص،7.

ثانياً: دوافع اختيار الموضوع

يأتي اختياري للموضوع انطلاقاً من أهميته، وما يمثل واقع المرأة المهم في المجتمع، كما أن المرأة حازت على مكانة بين الأديان،والتي تميزت بها عبر التاريخ،خصوصاً المكانة الرفيعة التي تميزت بها في الدين الإسلامي.

ثالثاً: إشكالية الدراسة . في ضوء ماتقدم لقد تم تحديد البحث في الأسئلة التالية:

س1:-كيف نظرت الديانات السماوية إلى المرأة، وكيف عاملتها خلال العقود الماضية؟

س2: ماذا قال الأنبياء عنها؟ وكيف كانت مكانة المرأة في الأديان ؟ وهل اختلفت فيما بينها؟ .

س3: ما هو الموقف المتميز للمرأة في الدين الإسلامي.

وبناء على هذه الأسئلة وغيرها، تولدت مسائل اعتقادية كانت موضوع تجادل وتنازع بين اتباع الديانات السماوية في مكانة المرأة وتكريمها ومساواتها مع الرجل، وسنكتفي بقراءة بعض أفكار والنصوص الدينية وآراء بعض العلماء في هذا الصدد.

منهجية الدراسة :

أما عن منهجية البحث فقد اقتضت طبيعة البحث تعدد المناهج خلال السياقات المختلفة، المنهج التاريخي، وكذلك المنهج التحليلي المقارن، مستهدفاً مقابلة الآراء والأفكار وجهاً لوجه، كاشفاً وجه الشبه والاختلاف والتأثير والتأثر.

عناصر البحث:

بناءً على إشكالية البحث والمنهج المتبع فيه تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور فضلاً على المقدمة والخاتمة.

المحور الأول: لمحة تاريخية عن أوضاع المرأة عبر التاريخ.

المحور الثاني: أوضاع المرأة في الديانة اليهودية والديانة المسيحية.

المحور الثالث: المرأة في الدين الإسلامي.

ويضاف إلى ذلك خاتمة اشتملت على أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وفي الختام أود أن أنبَّه إلى أن ما ذكرته في هذا السياق إنما هي قطرة من بحر لا يُنضب، أرجو أن تكون – إن بلغت مقدار قطرة- وكما ارجو أن أكون قد مهدت لكم الطريق، ودللتكم على ينبوع لا يُنضب من فيض الأديان في حق المرأة ومكانتها الطبيعية في الحياة، وعلى المستزيد أن يعود إلى كتب الدينية غير المتعصبة ضد المرأة ليروي غليله من هذا الفيض من الخيرات الأديان واخص بالذكر الدين الإسلامي. ومن خلال هذا الجهد المتواضع عشت مع هذا الموضوع كما لم أعش معه من قبل، وأردت به خدمة الدين أولاً وأخيراً، وإلى جانب ذلك إبراز الجانب الرئيسي للمرأة في الأديان السماوية. وأدعو الله تعالى أن اكون قد وقفت لما قصدت إليه، والله من وراء القصد، والله يهدي إلى سواء السبيل

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الباحثة

المحور الأول : لمحة تاريخية عن أوضاع المرأة عبر التاريخ.

تدور مسألة المرأة في جميع العصور على جوانب ثلاثة، تنطوي فيها جميع المسائل الفرعية التي تعرض لها في حياتها الخاصة أو حياتها الاجتماعية. وهذه الجوانب الثلاثة الكبرى هي :

أولاً : صفتها الطبيعية، وتشمل الكلام على قدرتها وكفايتها لخدمة نوعها وقومها.

ثانياً : حقوقها وواجباتها في الأسرة والمجتمع.

ثالثاً : المعاملات التي يفرضها لها الدين والآداب والأخلاق ومعظمها في شئون العرف والسلوك.

إن الأشكال الأولى المبكرة للمجتمعات الإنسانية، كانت الحياة فيها، تعتمد على الجمع والالتقاط والصيد والقنص... وكان الرجل يخرج لمطاردة الحيوانات وقنصها تاركاً وراءه المرأة لترعى شؤون الأطفال، فارتبطت المرأة بالحياة المستقرة التي أتاحت لها فرصة كافية للكشف والتأمل والتجديد إن لم يكن الابتكار والاختراع. لقد اعطت حياة الاستقرار للمرأة، فرصة لملاحظة أحداث الطبيعة وتقليدها ومحاكاتها، وعن طريق هذه المحاكاة تمكنت، مثلاً، من تدجين الحبوب أي إنها اكتشفت الزراعة.

ويقول مؤرخون عديدون، كتبوا عن مسيرة الحضارة، منهم، **ول ديورانت مؤلف "قصة الحضارة"** إن حياة الاستقرار هي بداية الأولى لظهور الحضارة الإنسانية، لذلك حملت المشعل الأول في طريقها الطويل.

والمحطة التي يقف عندها المؤرخون، إن قيام مجتمع زراعي يعتبر بمثابة ثورة حضارية كبرى، يراها البعض إنها أهم ثورة اجتماعية في حياة الجنس البشري. **ولاشك في أن دور المرأة** في حياة الجمع والالتقاط والصيد والقنص والرعي، التي سبقت، كان دوراً محدوداً إلى درجة كبيرة، نظراً إلى أن هذه الأنماط من الحياة تعتمد اعتماداً كبيراً على النقل **والتجول وسرعة** الحركة من مكان لآخر، وهي امور لا تتفق كثيراً من طبيعة المرأة وظروفها البيولوجية ..([1])

وأياً كان الأمر، فإن إسهام المرأة في تطور الحضارة آنئذ كان قليلاً ومحدوداً، وهذا ينطبق على الرجل إلى حد كبير ... والواقع أن مساهمة المرأة في بناء الحضارة الإنسانية، لا يبدو واضحاً إلا حين بدأت الحياة تتحول تدريجياً إلى الزراعة، أو حين بدأ الإنسان يستأنس النباتات البرية ويعمل على تدجينها ويتخذ من الزراعة نمطاً وأسلوباً لحياته في بعض المناطق التي يتوافر فيها إمكانات قيام هذا النمط.

إن موضوع مساهمة المرأة في الحضارة وتقاعسها يطرح من زاوية مختلفة، وتساهم النساء ضمن اختصاصاتهن، في فهم الأسباب التي أدت إلى عزل المرأة أو مشاركتها التاريخية المحدودة في مسيرة الحضارة. بل إلى ابتعادها لتألف تاريخها الخاص .... لقد ظهرت عناصر جديدة في حياة الإنسان، أدت إلى افتراق المرأة عن الرجل كما أدت إلى اختلاف نظرتهما إلى الحياة، وإلى القيم والسلوك، وبات للمرأة حالة تختلف فيها عن الرجل. ([2])

في جميع الحضارات القديمة، كل ما نالته المرأة فيها من مكانة مرضية، فإنما كانت تناله بباعث من بواعث العاطفة على حالتها من حميد وذميم.

كانت تنال المحبة من بنيها بعاطفة الأمومة التي يحسها الأبناء نحو أمهاتهم، ويعم الإحساس بها طوائف من الأحياء لم تبلغ مبلغ الإنسان من الفهم والخلق، ولم يكن لها عرف أدبي في حياتها الاجتماعية.

وربما نالت المرأة حظاً من الاهتمام بها في عصور الترف والبذخ، التي تنتهي إليها الحضارات الكبرى، وهي لا تنال هذا الحظ من الاهتمام لتقدم الحضارة وارتقاء الشعور بين أصحاب تلك الحضارات، ولكنها تناله لأنها **في عصور الترف والبذخ- مطلب من مطالب المتعة** والوجاهة الاجتماعية، وقد نالت هذا الحظ من الاهتمام في أوج الحضارة الرومانية مع بقائها

([1]) المرأة العربية نظرة متفائلة، نهى سمارة، دار المرأة العربية، ط1، 1993، ص 16

([2]) **نفس السابق**، ص 22.

قانوناً وعرفاً في منزلة تقارب منزلة الرقيق من جهة الحقوق الشرعية والنظرة الأدبية. وكانت القيان والجواري الطليقات ينلن من ذلك الاهتمام أضعاف ما تناله حرائر النساء من الأزواج والأقرباء، واوضح هذا الفارق في المعاملة بين الحرائر والجواري الطليقات وأشباههن، بنسوة أندية ودور الملاهي في كل حاضرة آهلة بهن من حواضر اليونان والرومان والبلدان الشرقية.

أما المكانة التي تحسب من عمل الآدب والشرائع أو الحضارات فقد كانت معدومة في عصور الحضارة الأولى جميعاً، ما خلا حضارة واحدة هي الحضارة المصرية.

- **المرأة في حضارة الهند :** شريعة "مانو" في الهند لم تكن تعرف للمرأة حقاً مستقلاً عن حق أبيها أو زوجها أو ولدها في حالة وفاة الأب والزوج، فاذا انقطع هؤلاء جميعاً وجب أن تنتمي إلى رجل من أقارب زوجها في النسب ولم تستقل بأمر نفسها في أي حالة من الأحوال، وأشد من نكران حقها في الحياة المستقلة عن حياة الزوج، فإنها مقضيّ عليها بأن تموت يوم موت زوجها، وأن تحرق معه على موقد واحد، وقد دامت هذه العادة العتيقة من أبعد عصور الحضارة البرهمية إلى القرن السابع عشر، وبطلت ، وبعد ذلك على كره من أصحاب الشعائر الدينية. ([1])

عند الأشوريين : يعتبر الأشوريين من أقدم الشعوب التي أخضعت النساء للحجاب، ونلاحظ أن الأمة إذا خرجت مع سيدتها وجب عليها أن تتحجب .

أما المرأة عند الإغريق فهي كانت مسلوبة الحرية والإرادة وحتى المكانة الاجتماعية وفي كل ما يرجع إلى الحقوق الشرعية وفق نظامهم وتشريعاتهم وفي كل ما يتعلق بالمرأة من حقوق وواجبات .

كما نجد أن المرأة عند الإغريق لم تتلق حتى التدريبات الأولية للقراءة أو الكتابة مما يجعلها محرومة حتى من الثقافة العامة. مما دفع بالمرأة الإغريقية أن تتكوكب عليها العقد النفسية والشكوك التي تعصف رأسها في أنها غير كاملة. وكانوا يهدرون منزلتها ويعتبرونها حيواناً يباع ويشترى، وكانوا يسلبونها أهلية التصرف.

أما من الوجهة القانونية فقد حرمها القانون اليوناني حقها في الإرث وسلبها الحرية فأصبحت لا قيمة لها في المجتمع من الناحية الاجتماعية والشرعية([2])، وكانت تحل في المنازل الكبيرة محلاً منفصلاً عن الطريق، قليل النوافذ محروس الأبواب، واشتهرت أندية الغواني في الحواضر الي اليونانية لإهمال الزوجات وأمهات البيوت وندرة السماح لهن بمصاحبة الرجال في الأندية والمحافل المهذبة، وخلت مجالس الفلاسفة من جنس المرأة، ولم تشتهر منهن امرأة نابهة، إلى جانب الشهيرات من الغواني أو من الجواري الطليقات. وقد كان ارسطو يعيب على أهل "أسبرطة" أنهم يتساهلون مع نساء عشيرتهم، ويمنحونهن من حقوق الوراثة والبائنة وحقوق الحرية والظهور ما يفوق أقدارهن، ويعزو سقوط "اسبرطة" واضمحلالها إلى هذه الحرية وهذا الاسراف في الحقوق.

وربما ظن الذين يسمعون عن هذه الحرية "الاسبرطية" أنها ثمرة من ثمرات الارتقاء في تقدير حق الانسان من الذكور والاناث، فخليق بهؤلاء أن يذكروا أن انكار حق الإنسان قد بلغ غايته من القسوة في نظام الرق العريق بين الاسبرطيين.... وقد نالت المرأة شيئاً من المجاملة والطلاقة في عهود الفروسية جمعاء لمثل هذه العلة، وكانت مجاملة المرأة في تلك العهود ضرباً من الأفة أن تعامل معاملة الأعداء وأن تحاسب محاسبة الأنداد. ولم يكن من أسوأ من النساء حالاً في عهود الفروسية المتقدمة، فيما عدا هذه المجاملات أو هذه التحيات اللسانية. وقد كانت "الخاتون" تعيش إلى جانب الجواري المسرفات حيثما تفرغ الرجال لصناعة القتال. وكذلك كان

([1]) المرأة في القرآن، عباس محمود العقاد، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت،ط2، 1967،ص72.
([2]) باسمة كيال، تطور المرأة عبر التاريخ، مؤسسة عزا لدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ص33.

شأنها بين قبائل المغول، وبين قبائل فرنك والغاليين من الأوربيين. وكانت مع هذا تحرم الميراث في الاقطاعات يوم شاع نظام الاقطاع والفروسية معاً بين أولئك الأقوام.([1])

وبذلك فإن المرأة الإغريقية لم تنل حقوقها كاملة، ولم تحصل على اهتمام الرجل رغم تقدم **الحضارة ونبوغ الفلاسفة والعلماء في بلاد الإغريق**، المتمثلة في الحقوق التشريعية والقانوني .

أما المرأة عند الرومان وعند ما نسبر أعماق التاريخ البشري نلاحظ بأن المرأة الرومانية قد حصلت على بعض حريتها في القانون الروماني بعكس ما كانت عليه المرأة الإغريقية ولقد كان الرومان يعتبرون المرأة عديمة الأهلية لأنها "**ناقص** عقلها"، **فكانت تظل تحت الوصاية** طيلة حياتها([2])

ورغم استمرار التقدم الرماني فلم يصيب المرأة من هذا التقدم أي شيء يستحق الذكر، وبقيت المرأة الرمانية ينظر إليها بصورة عامة كما ينظر إلى الرقيق والجواري والفتيان([3])

كما أن مذهب الرمان الأقدمين كمذهب الهنود الاقدمين في الحكم على المرأة بالقصور حيث كانت لها علاقة بالآباء أو الأزواج أو الأبناء، وشعارهم الذي تداولوه إبان حضارتهم ان قيد المرأة لا ينزع، ونيرها لا يخلع.

ولم تتحرر المرأة الرومانية من هذه القيود إلا يوم أن تحرر منها الارقاء على أثر التمرد ثورة بعد ثورة، وعصياناً بعد عصيان، فتعذر استرقاق المرأة كما تعذر استرقاق الجارية **والغلام**.([4])

المرأة في الحضارة المصرية : ربما كانت الحضارة المصرية القديمة هي الحضارة الوحيدة **التي خولت المرأة** "مركزاً شرعياً" تعترف به الدولة و الأمة، وتنال به حقوقاً في الاسرة والمجتمع، تشبه حقوق الرجل فيها. ولا تتوقف على حسن النية من جانب الآباء والابناء والأقربين.

وانفردت الحضارة المصرية القديمة با كرام المرأة، وتخويلها حقوقاً "شرعية" قريبة من حقوق الرجل فكان لها أن تملك وأن ترث وان تتولى أمر أسرتها في غياب من يعولها، **ودامت للمرأة** المصرية هذه الحقوق على أيام الدول المستقرة بشرائعها وتقاليدها، تضطرب مع اضطراب الدولة وتعود مع عودة الطمأنينة إليها. بيد أن الحضارة المصرية زالت وزالت شرائعها معها قبل عصر الاسلام، وسرت في الشرق الاوسط يومئذ غاشية من كراهة الحياة الدنيا بعد سقوط الدولة الرومانية بما انغمست فيه من ترف وفساد ومن ولع بالملذات والشهوات، فانتهى بهم رد الفعل إلى كراهة البقاء وكراهة الذرية. وشاعت في هذه الفترة عقيدة الزهد والايمان بنجاسة الجسد ونجاسة المرأة، وباءت المرأة بلعنة الخطيئة فكان الابتعاد منها حسنة مأثورة لمن لا تغلبه **الضرورة**. ومن بقايا هذه الغاشية في القرون الوسطى إنها شغلت بعض اللاهوتيين إلى القرن الخامس للميلاد، فبحثوا بحثاً جدياً في جبلة المرأة، وتساءلوا في مجمع "**ماكون**" هل هي جثمان بحث؟ أو هي جسد ذو روح يناط بها الخلاص والهلاك؟ وغلب على آرائهم أنها خلو من الروح الناحية، ولا استثناء لأحدى بنات حواء من هذه الوصمة غير السيدة العذراء أم المسيح عليه الرضوان.

وقد غطت هذه الغاشية في العهد الروماني على كل ما تخلف من حضارة مصر الأولى في شأن المرأة، وكان اشتداد الظلم الروماني على المصريين سبباً لاشتداد الاقبال على الرهبانية والاعراض عن الحياة، وما زال كثير من النساك يحسبون الرهبانية اقتراباً من الله وابتعادا من حبائل الشيطان، وأولها النساء.([5])

([1]) **المرأة في القرآن، مرجع**سبق الذكر، ص 74.
([2]) د، خليل أحمد خليل، المرأة العربية وقضايا التغيير، مرجع سبق ذكره ، ص118
([3]) بلسمة كيال، مرجع سبق ذكره، ص39
([4]) **المرأة في القرآن، مرجع**سبق الذكر، ص 75.
([5])**نفس المرجع السابق**، ص 76.

المرأة عند الفراعنة فهي كانت تتمتع بحريتها كاملة تخرج من منزلها بدون رقيب، وقد ظلت المرأة المصرية تتمتع بكامل حريتها في الغدو والرواح طيلة العصر الفرعوني، فعندما قدم هيرودوث إلى مصر في القرن الخامس قبل الميلاد، أدهشته حياة التحرر والاختلاط التي تحياها المرأة المصرية- وهو رجل قد اعتاد في بلده على رؤية النساء يقعدن في البيوت ويتحجبن من **الرجل**- فكتب في كتابه عن تاريخ العالم يقول:" **المصريون** نظراً إلى مناخ بلادهم الخاص، وإلى أن نهرهم لها طبيعة خاصة مغايرة لطبيعة سائر الأنهار، قد اتخذوا لأنفسهم عادات وسنناً مخالفة من كل الوجوه تقريباً لما يتخذه سائر الشعوب.. فالنساء عند المصريين يذهبن إلى الأسواق ويمارسن التجارة، أما الرجال فيبقون في البيوت وينسجون.

أما في شريعة حمورابي التي اشتهرت بها بالي، فإن المرأة كانت تحسبها في عداد الماشية المملوكة، ويدل على غاية مداها في تقدير **مكانة الأنثى**،([1])" أنها كانت تفرض على من قتل بنتاً لرجل، كان لزاماً عليه أن يسلم ابنته للمجني عليه إما ليقتلها أو ليمتلكها.اذا شاء أن يعفو عنها، وقد يضطر إلى قتلها لينفذ حكم الشريعة المنصوص عليها.([2])

المحور الثاني : اوضاع المرأة في الديانة اليهودية والديانة المسيحية.

أريد من خلال هذه الدراسة أن أعرف كيف نظرت الديانة اليهودية والديانة المسيحية **إلى** المرأة؟، وكيف عاملتها عبر أربعة آلاف عام؟ وماذا قال الأنبياء عنها؟ باعتبار أن الكتب المقدسة هي المرجع الوحيد المعترف به لهذا التاريخ المعقد، ومن خلال هذا البحث اريد أن اضع صورة مبسطة صغيرة لتاريخ الديانات والمرأة، كما حدّث ذلك التاريخ، وكما ترويه الأديان نفسها.

المرأة في الديانة اليهودية : ماذا تقول التوراة عن خلق حواء بعد أن قدمت التفاحة لآدم وأغرته بأكلها: " وقال لها الرب: لقد اعتبرت التوراة مهمة المرأة في إنجاب الأطفال كفارّة عن الخطيئة الأولى التي حدثت في الجنة، ومن الواضح أن مسؤولية تلك الخطيئة قد وضعت كلها فوق عاتق المرأة، والنص الديني يبدأ بخطابها لأول وآخر مرة في التوراة قبل الرجل مشيراً إلى إدانتها بالإثم، وكما نجد أن التوراة استبعدت المرأة من الميراث، ولقد اعترض اليهود على فكرة توريث **المرأة، وذكر الإصحاح للسادس والستون**- وهو نهاية سفر العدد- (أن الآباء في عائلات جليد جاءوا إلى موسى وإلى أمير أبناء إسرائيل وتكلموا قائلين: الرب كلفه أن يعطي ميراث ابن أبينا زيلفهاد إلى بناته، فإذا تزوجن في أي قبيلة أخرى غير أبناء إسرائيل يذهب ميراثهن من ملك آبائنا إلى ملك القبائل التي يتزوجن فيها ويقطع من ميراثنا). ([3])

فإذ إنه المرأة بالمعصية أساء إلى مركزها عبر باقي التوراة، وبعث الشك في جميع قدراتها **الأخرى طالباً من** (الرجل أن يتولى مهمة الإشراف عليها) إشرافاً محكماً لا مجال للفكاك منه، بل إن نص الإدانة نفسه قرّر على الفور: "أن تظل المرأة تابعة للرجل، و**يظل الرجل حاكماً** عليها إلى الأبد" ومن الواضح أن هذا المنطق الخالي من الحكمة، ليس نصاً سماوياً، وما دام لا يخدم شيئاً سوى رغبة الرجال في السيطرة، فلا مناص من أن يعتبر النص كله فعلاً مختلفاً لتحقيق هذه الرغبة على الأقل. وهذا فيما يخص براءة الدين من ذنوب الرجل **تجاه مأساة المرأة**، فالدين لم يعط فرصته للإصلاح، وقد قال القرآن يعلن هذه الحقيقة: (فبدّل الذين ظلموا منهم قولاً غير الذي قيل **لهم**).

ونلاحظ أول نص يتعرض لعلاقة الرجل بالمرأة فيما يخص (**مسألة الزواج**) هو آخر الاصحاح الثاني من سفر التكوين، بعد خلق حواء **مباشرة**: (**وقال آدم**: من عظامي هي ومن لحمي وسيكون اسمها (**مرأة**) لأنها خلقت من (**الرجل**)، وسيترك الرجل أباه وأمه، ويظل مع

([1])باسمة كيال، مرجع سبق ذكره، ص18.

([2]) **المرأة في القرآن، مرجع سبق ذكره، ص** 73.

([3]) الصادق النيهوم، الحديث عن المرأة والديانات، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، **لبنان**،ط1،2002، ص 22.

زوجته، وسيكونان لحماً واحداً) ([1]). وأول شيء يثبته النص أنه محرف، وأن محرّفه كان يتكلم لغة يتشابه فيها اسم (**الرجل و المرأة**) **مثل بعض اللغات** اللاتينية فاتخذ ذلك دليلاً على الارتباط الكلي، معتقداً أنه قد حدث في كل اللغات الأخرى وهو خطأ لا يمكن أن يرتكبه أي نص سماوي وحقيقي. ([2])

والنقطة الثانية أن هذا (**الارتباط الكلي**) ظل مجرد نص غير معمول به في باقي أجزاء العهد القديم، لأن المرأة قامت بارتكاب (المعصية الأولى) في الاصحاح الثالث مباشرة، وتقرر عقابها على نحو صارم بالحمل وفترات الحيض من جهة، وبمسؤولية الميراث من جهة أخرى، ولم يعد من العدل أن يرتبط بها الرجل ارتباطاً نهائياً، لذا فقد أحلت التوراة الطلاق، وجعلته أبسط إجراء **لانفصل الرجل والمرأة في** تاريخ الديانات، وقال الإصحاح الرابع والعشرون من سفر **الاشتراع**: (وإذا اختار الرجل امرأة، وجعلها زوجته، ثم حدث أن كرهها لأنه وجد فيها بعض النجاسة فليكتب لها ورقة طلاق ويطردها من بيته) ([3])

أما عند الديانة المسيحية : فقد سلبوا الرجال المرأة حقوقها البسيطة وجعلوها عبداً لهم، ولقد فعلوا ذلك باسم الدين، فإن الأمر كله مجرد خداع مزر، وقد فعلوا كل شيء باسم الدين، وكتبوا صكوك الغفران، ودعوا الملوك بظل الله، ولم تكن المرأة سوى ضحية واحدة من ضحايا هؤلاء الرجال، مجرد صليب صغير في الطريق العامر بالصلبان([4])

أما في الجاهلية : فكانت العلاقة بين الرجل والمرأة علاقة طبيعية، لا تخضع لتلك القيود الثقيلة التي تفرضها بعض المجتمعات في ذلك العهد، مما يلفت النظر أن المرأة العربية في العصر الجاهلي كانت تستقبل ضيوف زوجها أو أخيها أو أسرتها في بيتها، وتجير من يلوذ بها من **الرجل، ومن النساء** من كانت تستقبل خطيبها، أو الراغب في الزواج منها فتحادثه وتناقشه لتتبين شخصيته، وتتعرف على ذكائه وفطنته بدون قيود. وهذا دليل واضح على أن المرأة في العصر الجاهلي كانت تتمتع ببعض الحرية الناتجة عن الثقة في سلوكها الاجتماعي، مما خولها حق المساهمة في وجوه النشاط الفكري والعقلي والأدبي والشعري وحتى المساهمة في النشاطات الحربية والعسكرية التي جسدت مدى شجاعتها ورجولتها في الحروب والمعارك القبلية **والغزوات** .

أما في العصر الإسلامي وعلى الرغم من أن المرأة قد نالت حقوقها وأعطيت دورها في **المجتمع وفقاً لما جاء في** القرآن والسنة، فإننا مازلنا نرى فرقاً شاسعاً بين النظرية والتطبيق ... لقد عبر كثير من الكتاب على ذلك في أثناء مرحلة الفتوحات الإسلامية في الشرق والغرب ... **لقد** تعرض المسلمون إلى تأثيرات أجنبية كثيرة خلال الفتوحات الإسلامية لذلك لم يهتموا بوضع المرأة ودورها **في المجتمع، إنما اكتفوا بفرض مبدأ عزل المرأة عن المجتمع الرجل**.([5])

فنتيجة خضوع المرأة للرجل بشكله الاستبدادي المبني على مقولات دينية أزلية، وتبرير المجتمع وقبوله وترويجه لهذا الاستبداد عبر القرون الطويلة، ونتيجة عزلة النساء اقتصادياً وفكرياً واجتماعياً أغرقن بحالة جهل مطبق تعيش فيه الغالبية العظمى في أرجاء الوطن العربي.
وصحيح أن المرأة لم تصل إلى هذه الحالة إلا من خلال مجتمعها الذي أرضعها مع الحليب هذه الأفكار، وإنه لم يترك لها منفذاً منذ ولدت خارج القوالب المحددة لها، وليس أمامها في معظم **الحالات إلا الرضوخ** لما أعد لها، إذا أرادت تجنب الضغوط القاسية .

إن المرأة وهي تعاني تسلط المجتمع ألذكوري هنا، تعاتبه تحت وصاية رجال الدين وأفكارهم وتفسيراتهم هذه الأفكار والتفسيرات التي لم يقتصروا فيها على مراقبة الآراء التي تتناول حقاً

([1]) الإصحاح الثاني ، سفر التكوين .
([2]) الصادق النيهوممرجع سبق الذكر، ص 29.
([3])**الإصحاح الرابع والعشرون من سفر الاشتراع.**
([4]) **نفس المرجع السابق، ص** 78،54.
([5])زهرة حسين مايه، قضية المرأة، منشورات المركز العالمي للكتاب الأخضر، ط2 ،1990، ص143

مسائل الدين الأصلية والخالصة وهي مسائل قليلة جداً يمكن اعتبارها أصولاً ثابتة يسلم بها المجتمع.([1])

ومع إن عدداً من المصلحين الإعلام في العصر الحديث قد دافع بحماس ومنطق عن حقيقة أن الإسلام بكل مصادره لم يحاول قط أن يدعي أنه قد وضع للناس نظاماً دنيوياً كاملاً لا يقبل التغيير وإن التغيير وضرورته أصل من أصول التشريع الإسلامي نفسه، وأن الرسول الكريم قد وضع القاعدة المثلى في هذا عندما خاطب أصحابه بقوله :"انتم أعلم بأمور دنياكم". وقوله تعالى ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ﴾ صدق الله العظيم

بمعنى ما كان الله ليدع الرجل تحت أوقارا لدهر وأثقال الحياة، حتى يخلق له من نظام نفسه، من يذود عنه هموم نفسه، ويحتمل دونه الكثير من شؤونه، ويضئ له ما بين يديه من شعاب العيش، وظلم الخطوب.

تلك هي المرأة قسيمة حياته، ومباءة شكاته، وعماد أمره، وعتاد بيته، ومهبط نجواه، وتلك هي آية الله ومنته ورحمته لقوم يتفكرون .

ونلاحظ أن الشريعة الإسلامية أقرت مساواة المرأة بالرجل في الحياة العامة. فلكل فرد من أفراد الأمة الإسلامية أن يعلم بما يجرى في حياة الأمة من شئون تتصل بالمصلحة العامة للجماعة، وعليه أن يسهم فيها بقدر ما تتيح له قدراته ومواهبه حيث ترسى دعائم الحكم على أساس من الشورى والمساواة والحرية لجميع المسلمين.

وذلك لقوله تعالى﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ ([2])

ولقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾([3]) ولحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: (إنما النساء شقائق الرجل).

ولقد كرم الإسلام المرأة في كثير من المواضع في القرآن الكريم وذلك بتقديم الإناث على الذكور في قوله تعالى﴿ لِّلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾ ([4])

وبذلك فإن موضوع تحرير المرأة وتغير المفاهيم الثقافية المنغرسة في صميم مجتمعنا والمعتبرة مقدسة خارجة عن حدود الزمان والمكان، له أولوية قصوى في نظرنا لوضع المجتمع على عتبة عصر العلم، وأن الثورة الاجتماعية الحقيقية تنبع من هنا، من معالجة الداء من أساسه ومن اجتثاث جذور التخلف بالتمرد على مسلماته ونبذ كل ما يناقض العقل والمنطق ومعطيات العصر لإجراء التغيير الفعلي العميق تغييراً .

لا يقتصر على الطاعة والسكون تجاه ما يمليه السلطان سواء أكان هذا السلطان حاكماً مستبداً أو عادة تقليدية محكمة أو نصاً أعطي صفة القداسة في زمن ما ولم يعد يأتلف مع عصر آخر ..

لما كانت الحياة الاجتماعية تقوم على التفاعل بين الرجل والمرأة أي الحياة المشتركة بين الزوج والزوجة، وتعتبر هذه العلاقة نواة كل تنظيم اجتماعي، فمنها تتكون الأسر، ومن مجموع الأسر تتكون القبيلة، ومن مجموع القبائل تتكون الأمة، ومن جملة الأمم تكون المجتمع الإنساني الكبير.

وعلى الرغم من الرجل والمرأة معاً وبذات المرتبة هما أساس الوجود الإنساني برمته، إلا أن المرأة وجدت نفسها في كل مكان تلعب دوراً خاضعاً للرجل ونتيجة لذلك نشأت تاريخياً وعبر روابط ومعتقدات جعلت المرأة اقل مكانة من الرجل وهضمت حقوقها وقللت من شأنها نتيجة

([1])عبد الهادي عباس ، المرأة والأسرة، مرجع سبق ذكره، ص1262

([2]) سورة آل عمران، آية 159.

([3]) سورة الشورى، آية 38.

([4]) سورة الشورى، آية49.

لهذه النظرة المتوارثة بأنها اقل مكانة من الرجل واقل قدرة وعطاء منه ومن ثم يجب عدم مساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات، ولهذا عانت المرأة حتى عهد قريب من الاستغلال لا بل سلبت منها في أحيانا كثيرة حقوقها وحرياتها الأساسية حيث لم يعترف لها بحقها الطبيعي في تقرير مصيرها بنفسها ولا بحقها في الدفاع عن وطنها كما حرمت صراحة على المستوى الوظيفي من مزاولة العديد من الوظائف كوظيفة القضاء، ووظيفة الوزراء، على سبيل المثال، كما نجد أنها على المستوى الاجتماعي قد حظر عليها إبداء رأيها في اختيار شريك حياتها والمطالبة بحقوقها المترتبة على الحياة الزوجية .

المحور الثالث : المرأة في الدين الإسلامي.

لو تساءلنا كيف نظرت الشريعة الإسلامية إلى المرأة لكان الجواب أنها إنسان وليس مجرد أنثى. من هنا يتبين لنا العمق الأساسي للنظرة الإسلامية السامية للمرأة، والتي نحاول أن نظهر إنه مهما صدر ويصدر من تشريعات حقوقية وضعية خاصة بالمرأة فإنها تبقي دون ما إعطاء للشرع الإسلامي.

ومما لا جدال فيه إن الشريعة الإسلامية قد أنصفت المرأة أماً، وزوجاً، بنتاً، وأختاً، داخل الأسرة وخارجها، حيث منحتها كامل حقوقها الحديثة والإنسانية مع مراعاتها للفوارق الفيزيولوجية والبيولوجية لكل من الرجل والمرأة.

إن الحديث عن عناية الإسلام للمرأة وإنزالها مكانتها التي تليق بها حديث لا ينتهي أبدًا ولا يمكن أن يتجاهله من له أدنى بصيرة بكتاب الله تعالى وسنة رسوله – صلى الله عليه وسلم - فالإسلام قد احتفى بالمرأة وحمى واقعها في كل أدوار حياتها، كما أن انطلاقة مسيرة حقوق المرأة في العالم أجمع قديماً وحديثاً، قد بدأت فعلاً مع ظهور الإسلام، وباسمه وتحت رأيته. وكان ذلك عندما أعلن محمد -ص- وحياً من رب العالمين أن الناس جميعاً خلقوا من نفس واحدة أي من مادة واحدة ومن جوهر واحد. قال تعالى على لسان رسوله الكريم:﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾([1])

وهكذا ولأول مرة في التاريخ تمزقت حجب الفوارق، ليس فقط بين الرجال والنساء فحسب، بل بين الرجال أنفسهم. وقد حددّ الإسلام معالم شخصية المرأة، وأوضح عناصر تكوينها، وثبت حقوقها، وبيّن واجباتها، وسوّاها بالرجل أمام الله وأمام الناس وأمام القانون.

ومن هذا المنطلق كانت مكة المكرمة أول محطة في مجال التسوية بين والمرأة الرجل كما لم تُسَوّ بينها أية شريعة سابقة للإسلام وكما لم تصل إلى مثلها أحدث القوانين الوضعية التي تُسنُّ ضمن أورقة الأمم المتحدة في عصرنا الحاضر. ([2])

فعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «**إنما النساء شقائق الرجال**»([3]). وشقائق جمع شقيقة، والشقيق: المثل والنظير، كأنه شُقَّ هو ونظيره من شيء واحد، فهذا شِقّ وهذا شِقّ، ومنه قيل للأخ شقيق([4]). **والمعنى**: أن الخِلقة فيهم واحدة، والحكم فيهم بالشريعة سواء([5]) .

وكما نرى في مجال العلم في الإسلام لم يفرق بين الرجل والمرأة في هذا المجال، بل على العكس من ذلك سوَّى الإسلامُ بين الرجل والمرأة في حق التعليم والثقافة، فأعطى المرأة الحقَّ نفسه الذي أعطاه للرجل في هذه الشؤون، وأباح لها أن تَحصُل على ما تشاء الحصول عليه من

([1]) سورة النساء، آية 1.

([2]) حقوق المرأة بين الشرع الإسلامي والشرعَة العالمية لحقوق الإنسان، د. فتنَث مِسّيكة بّر، بيروت،ط1، 1992، ص12.

([3]) رواه أبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه ، وحسنه الألباني.

([4]) جامع الأصول لابن الأثير

([5])المسالك في شرح موطأ مالك (2/ 216).

علمٍ وأدب وثقافة وتهذيب، بل إنه ليُوجِب عليها ذلك في الحدود اللازمة لوقوفها على أمور دِينها وحُسْن قيامها بوظائفها في الحياة، وقد حثَّ الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ **النساءَ على طلب** العلم، وجعله فريضة عليهن في هذه الحدود، فقال عليه الصلاة والسلام: **(طلب العلم** فريضة على **كل مسلم)**([1])، وفي رواية بها ضَعْف: ((**ومسلمة**))، ولكن كلمة مسلم فيها الغناء عنها؛ لأنها إذا أُطلِقت شمِلت الذَّكرَ والأنثى، كما هو في عموم الآيات والأحاديث.

ولا يُفرِّق الإسلامُ في حق التعليم والثقافة بين الحرة والأمَة، بل إن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يَحُث على تعليم الحرَّة ولم يُرغِّب في تثقيفها بمقدار ما حثَّ على تعليم الأمَة ورغَّب في تثقيفها وتأديبها؛ فقد روى البخاري في "صحيحه"، عن أبي بردة عن أبيه قال: **قال رسول الله** ـ **ص**ـ **إلى** الله عليه وسلم: ((أيما رجل كانت عنده وليدة ـ **أي**: جارية ـ فعلَّمها فأحسن تعليمَها، وأدَّبَها فأحسن تأديبها، ثم أعتقها وتزوَّجها، فله أجران)).

وقد ضرب رسول الله ـصلى الله عليه وسلمـ أروعَ مثلٍ في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في حقِّ التعلُّم والثقافة، وفي حرْصه على تعليم المرأة وتثقيفها بما فعَله مع زوجه **حفصة** أم المؤمنين؛ فقد روى البلاذري في كتابه "**فتوح البلدان**" أن الشفاء العدوية ـ وهي سيدة من بني عدي رهط عمر بن الخطاب ـ كانت كاتبة في الجاهلية، وكانت تُعلِّم الفتيات، وأن حفصة بنت عمر أخذت عنها القراءة والكتابة قبل زواجها بالرسول عليه الصلاة والسلام ، **ولما** تزوَّجها عليه الصلاة والسلام طلب إلى الشفاء العدوية أن تُتابع تثقيفَها، وأن تُعلِّمها تحسينَ الخط وتزيينه، كما علَّمتها أصلَ الكتابة.([2])

كما احتفى الإسلام بالمرأة فحثها على العلم؛ لأن العلم في الإسلام يحتل مكانة عالية رفيعة فهو فرض لازم على كل مسلم ومسلمة فالإسلام يرفع من قدر العلماء ويجعل لهم مكانة عالية رفيعة وينوه بفضلهم في آيات وأحاديث كثيرة وفضل العلم وأهله معروف بنص القرآن الكريم. **قال تعالى**: ﴿يَرْفَعُ اللهُ الَّذِيْنَ امَنُوْا مِنْكُمْ وَالَّذِيْنَ أُوْتُوْا العِلْمَ دَرَجٰتٍ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُوْنَ خَبِيْر﴾. ([3])

يقول-**ص**-: "من يرد الله به خيراً، يفقهه في الدين "**رواه البخاري، ومسلم، وابن ماجة..**

ويقول-**ص**-: "من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً، سهل الله به طريقاً إلى الجنة، وما اجتمع قوماً في بيت من بيوت الله، يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا حفتهم الملائكة، ونزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وذكرهم الله فيمن عنده". **رواه مسلم.**

ويقول-**ص**-" إن الملائكة لتصنع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع، وإن العالم ليستغفر له **من في السموات ومن في الارض، حتى الحتان في الماء" وفضل العالم على العابد كفضل القمر** على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، إن الانبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، إنما **وراثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر**"([4]).

هذه الأحاديث تدل على فضل العلم، وبخاصة العلم بالدين، أو على حد تعبير الحديث: الفقه في الدين، والواقع أن الفقه في الدين أخص و أعمق من مجرد العلم بالدين، فالعلم معرفة بالظاهر فحسب، والفقه معرفة بالظاهر واللب معاً، والعلم يتصل أكثر ما يتصل بالعقل وحده، والفقه بالعقل والقلب جميعاً. ولهذا فإن مجرد العلم بالإحكام الشرعية الجزئية كأحكام الطهارة والنجاسة والرضاع والطلاق والبيع والشراء كما هو مدلول الفقه في اصطلاح الخلف، لا ينشئ الفقه المراد في الحديث، والذي هو دليل على إرادة الله الخير بصاحب.

كما أن حقوق المرأة في القرآن الكريم بنيت على أعدل أساس يتقرر به انصاف صاحب الحق، وانصاف سائر الناس معه، وهو أساس المساواة بين **الحقوق والواجبات.**

([1])رواه ابن ماجه **في المقدمة، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم** (1: 81)

([2]) http://www.alukah.net/social/0/78326/#ixzz5G9bcRJ4W

([3]) سورة المجادلة، أية 11.

([4]) رواه أحمد ، وأبو داود، الترمذي، وابن ماجة، وابن حيان في صحيحه والبيهقي.

وليس من العدل أو من المصلحة أن يتساوى الرجال والنساء في جميع الاعتبارات، مع التفاوت بينهم في أهم الخصائص التي تناط بها الحقوق والواجبات.

وبين الرجال والنساء ذلك التفاوت الثابت في الاخلاق الاجتماعية، وفي الاخلاق الفطرية، وفي مطالب الأسرة، ولا سيما مطالب الأمومة وتدبير الحياة المنزلية.

وهذه هي المساواة التي شرعها القرآن الكريم بين الرجل والمرأة، أو بين الزوج والزوجة، أو بين الذكر والأنثى، ولا صلاح لمجتمع يفوته العدل في هذه المساواة، ولا سيما المجتمع الذي يدين بتكافؤ الفرص ويجعل المساواة في الفرصة منطلقاً للأنصاف.

وللمرأة مثل ما للرجل وعليها ما عليه ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾([1]). كل منهما قوة عاملة في دنياه، يطلب منه عمله ويحق له جزاؤه ﴿أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ﴾. ([2]) ولكل منهما سعيه وكسبه ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ ﴾ ([3]) .([4]).

شخصية المرأة في القرآن الكريم :

ولقد حددّ الإسلام معالم شخصية المرأة، وأوضح عناصر تكوينها، وثبت حقوقها، وبيّن واجباتها، وسوّاها بالرجل أمام الله وأمام الناس وأمام القانون.

ومما يجدر اعتباره في تسوية القرآن بين أفراد الإنسان. أنه لم يفرق في الحقوق الأدبية، والحياة الروحية بين الرجل والمرأة، لأنّهما خلقا من نفس واحدة. فكانت مثله مناط التكليف والمسؤولية، وأهلا للتشريف بخطابات السماء، بل بالوحي الإلهي، كمريم وأم عيسى.([5])

لقد جاء القرآن الكريم بحقوق مشروعة للمرأة لم يسبق إليها في دستور شريعة أو دستور دين. وأكرم من ذلك رفعها من المهانة إلى مكانة الإنسان المعدود من ذرية آدم وحواء، ورفع عنها لعنة الخطيئة الأبدية.([6]) التي استولت على الناس قرونا طويلة، وحررها من العبودية، وأنقذها من الأحكام الجائرة عليها.

فليست المرأة هي السبب الأصلي في آلام العالم وأحزانه، كما جاء في الأسطورة الافريقية القديمة "بندور"، وليست (بلية العالم) كما كان يسميها اليونانيون، ولا "الشيطان الجميل" ولا " ينبوع المسرّات السامة"، كما كان يسميها اللاتينّيون.

ولم تكن هي التي بدأت بالخطيئة الأولى وأغوت آدم، كما جاء في العهد القديم، ([7])، بل كلاهما شرفه الله بخطاب وتحدّثعنهما وكأنه يتحدث عن شيء واحد، ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾([8])

وكلاهما وسوس له الشيطان وأغراه ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ ﴾ ([9]) وكلاهما عاتبه ربه على نسيانه العهد واتباعه الشيطان ([10])

وكلاهما أعلن توبته لله وطلب منه المغفرة " ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾([11])

([1]) سورة البقرة، أية 228.
([2])سورة آل عمران - الآية 195
([3]) سورة الأحزاب، أية 35
([4]) المرأة في القرآن، مرجعسبق الذكر، ص 98.
([5]) سيكولوجية القصة في القرآن، د. التهامي نقره، مرجع سبق الذكر، ص 399.
([6]) محمود عباس العقاد، المرأة في القرآن ، ص 80 .
([7]) سفر التكوين ، الاصحاح الثالث. ص
([8]) سورة البقرة، آية 35.
([9]) سورة البقرة ، آية 36
([10]) سورة البقرة ، آية 38
([11]) سورة الذاريات ، آية .26

وكما تظهر المساواة بينهما في الشخصية عند تكرار قصة إبراهيم وتبشيره بغلام، فقد كانت البشارة مرّة له ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾([1]). ومرّة لزوجه: ﴿**لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا** إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ . فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ . وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾([2]).

وذلك لا يدل على أن في القصة واقعين مختلفين، أو أن القرآن يتناول مسائل التاريخ في حرية فنّية. كما يرى الدكتور "**خلف الله**" ([3])، ولكنه يدل على نظرة القرآن إلى الزوجين، وكأنهما وكأنهما شيء واحد في الشعور الإنساني. فإسحاق ابنهما معا، فهما شريكان في هذه المنة.

وقد أخذت المرأة مكانها في القصص القرآني، كإنسان لها شخصيتها التي تعبر عنها بالقبول والرفض، **والفكر المستقل، والإرادة المتحررة**، وكامرأة لها خصائص أنوثتها.

فقد استطاعت امرأة فرعون أن تحرر فكرها ووجدانها من كل الأواصر والمؤثرات والقيود، فترفض أن تسير في ركاب زوجها، بل أتعلن عن موقفها في ثبات وإيمان، بعد أن اتضح لها ضلال فرعون وقومه، وتبين لها الحق في دعوة موسى، فكانت مثلا للشخصية الإنسانية المستقلة في الإيمان بالمبادئ والقيم. ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ ([4]). وكان على نقيض نقيض ذلك امرأة لوط، وامرأة نوح، فكلتاهما لم تهتد بنور النبوة المشرق في بيتها. **بل تحوّلت** عن زوجها النبيء إلى الجبهة المعادية، وخانت دعوته، وكانت حرباً عليه مع الكافرين. فأصابهما ما أصابهم من عذاب الله. ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا **امْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا** تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ **ادْخُلَا النَّارَ مَعَ** الدَّاخِلِينَ﴾ ([5]) وفي إشارة القرآن هنا ما يؤكد المسؤولية الفردية. **فكل إنسان رجل أو امرأة** مسؤول عن ذاته، ولن يعفيه من هذه المسؤولية شيء.

وفي سورة مريم يظهر جانب من خصائص الأنوثة متمثلاً في عذراء طاهرة متبتلة يمتلكها الرعب والهلع، إذ تجد نفسها في خلوة مع الملك الذي تمثل لها رجلا، فتستثير فيه مشاعر التقوى والخوف من الله، ثم تدركها شجاعة الأنثى المهددة في عرضها وشرفها، لما صارحها بما يخدش **سمع العذراء الخجول**. ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا (16) **فَاتَّخَذَتْ مِن** دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا (17) قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَٰنِ **مِنكَ إِن كُنتَ** تَقِيًّا (18) قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا (19) قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا (20)﴾.([6]) ويظهر للمرأة في قصص القرآن جانب آخر تتمثل فيه **عاطفة الأمومة في أم موسى** وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِغًا ۖ إِن كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (10) وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ ۖ فَبَصُرَتْ بِهِ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ (11)(10 .([7])

في قصة يوسف تظهر في امرأة العزيز جوانب أخرى للمرأة، وهي عاشقة، وهي منتقمة لكبريائها، وهي نادمة.

فإنها لم تكد تعجب بحسنه وجمال طلعته حتى تُفتن، فتطغى عاطفتها على الواجب، ويستبد بها الغرام، فتراوده عن نفسه في مخدعها، فيأبى ويستعصم، فتكيد له وتتهمه باطلا أمام زوجها.

([1]) سورة الصافات، آية 112

([2]) سورة هود، آية 69-71.

([3]) خلف الله، محمد أحمد ، الفن القصصي في القرآن، القاهرة، 1965، ص 248.

([4]) سورة التحريم، أية 11.

([5]) سورة التحريم ، أية 10.

([6]) سورة مريم، أية 16 -20.

([7]) سورة القصص، أية 10-11.

﴿وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ ۚ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (25)﴾.([1]).

والقصص لا تنتهي في القرآن الكريم عن **المرأة في مواضع مختلفة، كما أن وجود المرأة في** بعض القصص القرآنية لم يقصد به الاستثارة أو الترفيه، أو إشباع بعض الميول، كما نجد ذلك في القصص الإنساني العاطفي، وإنَّما لأنّ الحدث استدعى وجودها بصورة تلقائية، فتؤدي دورها في القصة كامرأة لها عواطفها ومشاعرها الخاصة، أو كإنسان لها شخصيتها المتميزة، وذاتيتها **المستقلة**. فلا يُظفي القرآن على وجودها ألوانا زاهية جذابة، ولا يسلط عليها أضواء أكثر مما تقتضيه طبيعة المشهد.([2])

وقد تمضي السنون، بل تمضي القرون، قبل أن يستقر المجتمع الإنساني على الوجه الأمثل **في حقوق ال**مرأة الخاصة، وفي حقوق أبنائه وبناته من الرجال والنساء على التعميم، وقد تلجأ غداً كما تلجأ اليوم إلى كسب الرزق ودفع الحاجة، والاعتصام بالعمل من الضنك والتبذل، فاذا سيقت المرأة إلى هذه المآزق، فليس في احكام الإسلام حائل بينها وبين عمل شريف تزاوله المرأة **الغر**بية.

وفي واسع المرأة المسلمة التي تُحرم قوامة البيت أن تزاول من العمل الشريف كل ما تزاوله المرأة في أمم الحضارة، فلها نصيبها مما اكتسبت، ولها مثل الذي عليها بالمعروف، وذلك حقها الذي تملكه، كلما سيقت إليه أو كلما اختارته لمصلحتها، وذلك حقها في القرآن الكريم.

الخاتمة :

لقد حاولت من خلا ل هذا البحث التركيز على الدور الذي منحته الأديان إلى المرأة **، كما** حاولت في نهاية هذا البحث استثمار جهدي في إبراز أهم النقاط المهمة في **مكانة المرأة في** الأديان **من خلال** البحث والتقصي في بعض الكتب والمراجع الدينية، والوقوف معها لما لها من **أثر في بناء** المجتمع على اساس من العدل والتوافق بين الجنسين، وكل أملي أن أكون أسهمت من خلال هذه البحث في تدعيم لبنات الإصلاح المنشود.

أهم النتائج : التي توصل إليها البحث، ومن خلال هذا الجهد المتواضع أردت به إبراز الدور الذي لعبته الأديان في تكريم المرأة عبر العصور، عبر مسيرة الإنسان الحضارية، ويتلخص هذا في أهم النقاط التالية :

- بحثت كثيراً من مسائل في هذه الدراسة باستفاضة بلغت أحياناً حد الإسهاب، فقد كان الهدف أن نصل في بحث تلك المسائل، على هذا النحو من الاستفاضة أو الاسهاب إلى استنتاج **أمر كان** يعنيني جداً أن نصل إليه، وهو أن الأديان السماوية كان لها الدور الأمثل في بناء المرأة وتكريمها ونشأتها، أي أكان ديناً يهوديا أو مسيحيا أو الإسلام، وخصوصاً الدين الإسلامي حيث حث على طلب تكريم المرأة.
- لكل دين طابع خاص به، ولكل دين أثر معين على توجيه وبناء المرأة، وكما نلاحظ أن لكل حضارة فلسفة خاصة بها، وذلك يرجع إلى الدين الذي تتميز به تلك الحضارة، الذي يعتبر بمثابة الروح الذى ينفخ فيها الحياة، .
- إن قضية المرأة في الشرق قضية تامة غير تلك القضية المجودة في الغرب، فهي قضية ثابتة لأنها لا تنسى المرأة في ذاتها بعواطفها واخلاقها، ولا تنسى المرأة وهي جنس يقابل جنس الآخر بتكوينه واستعداده، ولا تنسى المرأة بوظيفتها في الأسرة، ولا بوظيفتها في الحياة العامة كلما دعتها المصلحة إليها.

([1]) سورة يوسف، اية 25.

([2]) سيكولوجية القصة في القرآن، د. التهامي **نقره، مرجع**سبق الذكر، ص 403.

- إن المرأة بحقوقها وواجباتها منذ أدركتها شريعة الإسلام لا تتقاضى حقاً ولا تتلقى واجباً من مخالب الفتنة الجامحة ولا من براثن المصنع الشحيح، وانما هي صاحبة هذه الحقوق وهذه الواجبات لأنها من خلق الله، على قسطاس المساواة العادلة بين الحقوق والواجبات.
- ولقد يسوغ في شرعة العقل وشرعة القانون أن يتنازع أصحاب الحقوق جميعاً إلا الحق الذي يتنازعه النساء والرجال فأنها جنسان لا ينفصلان ولا يخلق أحدهما الا وهو شطر وله بقية، ولا سبيل إلى انفراد بينهما في تركيب الطبيعة ولا وظيفة النوع. فاذا انفراد في تكاليف المجتمع فتلك علامة الخلل والانحراف، لا حاجة بعدها إلى علامة من أقاويل الدعاة أو الأدعياء .
- ملاك العدل والمصلحة بين الجنسين أن تجري الحياة بينهما في الأمة على سنة التعاون والتقسيم لا على سنة الشقاق والتناضل بالمطالب والحقوق.
- وليس الخلاف بينهما بالخلاف الذي ينفض بالصراع على كفاية واحدة يدعيها كلاهما في مقام الخصومة، ولكنه خلاف على كفايتين أيهما أصلح هذه وأيهما أصلح لتلك، وان صلح كلاهما لكفاية الآخر في كثير من الأحيان.
- فلا جدال في استطاعة الرجل أن يعمل ما تفعله المرأة من تكاليف البيت والأسرة، ولكنه لا يقتضى عليه من أجل ذلك أن يدع الحياة العامة، ليحل في البيت حيث حلت المرأة من قديم الزمن. ولا جدال في استطاعة لمرأة أن تشارك الرجل في الحياة العامة، ولكنها لا تتخلى عن البيت من أجل ذلك لتزاحم على جميع أعماله، مما يستطيعانه على السواء.
- إن الشريعة المنصفة هي الشريعة التي تحسب حساب الحالتين، وتشرع للحالة المثلى ولا يفوتها أن تشرع لحالة القسر والاضطرار، فلا تمنع شيئاً يوجبه نقص المجتمع، حتى يتيها له حظه من الكمال.
- في شريعة القرآن الكريم حساب لكل أولئك في قضية المرأة، فيها حساب المعيشة التي ترتضيها المرأة باختيارها، وفيها حساب المعيشة التي تساق إليها على كرة منها، فلها في هذه الحالة كل ما للرجل، وعليها كل ما عليه.
- والمجتمع الإسلامي لم يبلغ بعد غايته من الحياة المثلى باختيار الجنسين، وقد يطول الأمد قبل أن يبلغ إلى تلك الغاية، ولكنه يبتعد عنها ولا يقترب منها اذا أقام البناء على النقص، وعمل لدوامه وتمكينه، والزيادة عليه من خلله وانحراه، ولا يتاح له أن يقترب منه خطوة واحدة على سنة الصراع بين رجاله ونسائه، فإنها غاية الجنسين معاً يتعاونان عليها ويتقاسمان المؤونة والجهد في السعي إليها، ويدركانها لا محالة بعد حين.

والله أعلم وهو يهدي السبيل.

أهم المراجع :

1- القرآن الكريم
2- الكتاب المقدس (التورات والإنجيل)
3- الحديث الشريف .
4- تفاسير القرآن
5- د. خليل أحمدخليل، المرأة العربية وقضايا التغيير، ط3، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1985.
6- المرأة العربية نظرة متفائلة، نهى سمارة، دار المرأة العربية، ط1، 1993.
7- عباس محمود العقاد، المرأة في القرآن، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت،ط2، 1967.

8- باسمة كيال، تطور المرأة عبر التاريخ، مؤسسة عزا لدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
9- الصادق النيهوم، الحديث عن المرأة والديانات، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط1،2002.
10- زهرة حسين مايه، قضية المرأة، منشورات المركز العالمي للكتاب الأخضر، ط2، 1990.
11- عبد الهادي عباس ، المرأة والأسرة في حضارات الشعوب وأنظمتها، ج3، دمشق ط1، 1987.
12- حقوق المرأة بين الشرع الإسلامي والشرعَة العالمية لحقوق الإنسان، د. فتنَتْ مِسّيكة برّ، بيروت،ط1، 1992.
13- جامع الأصول لابن الأثير
14- المسالك في شرح موطأ مالك (2/ 216).
15- http://www.alukah.net/social/0/78326/#ixzz5G9bcRJ4W
16- د. التهامي نقره، سيكولوجية القصة في القرآن، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1971.
17- خلف الله، محمد أحمد ، الفن القصصي في القرآن، القاهرة، 1965.

الثورة الجزائرية في عيون شعراء ليبيا
الشاعر أحمدقنابة أنموذجاً

للباحث:قاسم حسن الفقهة
جامعة الزاوية
كلية التربية أبوعيسى

توطئة :

كثيرا ما جرى الحديث عن الدعم الروحي والسيكولوجي الذي حظيت به الثورة **الجزائرية** من طرف الأدباء العرب سواء من خلال القصائد الشعرية المدوّية أو المقالات والنصوص النثرية التي جسّدت بطولات الشعب **الجزائري** وما دفعه في سبيل تحقيق الحرية والاستقلال من الأثمان والأعمار ما أدهش العرب جميعهم، فاحتلت بذلك مكانة هامة في قلب كل عربي واكتسبت احتراما عميقا لديهم عبر أجيال متعاقبة...**ولقد كان دعم الأدب العربي للثورة الجزائرية** حقيقيا نابعاً من القلب، فالأمة العربية كانت تتغنّى بالأشعار التي قيلت في الثورة **الجزائرية وكانت تتابع أخبار الجزائر** من خلال هذه الأشعار، وبمجرد أن استقلت **الجزائر** بقيت كثير **الأقلام من كتاب وشعراء تتابع وتجمع بشق الأنفس كلّ ما كتب عن الثورة الجزائرية** خاصة تلك التي كتبت من طرف بعض المجاهدين والمجاهدات الذين عاشوا بعض الأحداث وسجّلوها، لتبقى سجلا منيرا مسطرا في كتاب ثورة الجزائر ثورة الأمة العربية.

الثورة الجزائرية كانت مصدر إلهام كلّ الشعوب وكلّ حرّ وكلّ إنسان يحبّ أرضه، وقد أشرقت أقلام المبدعين بالثورة **الجزائرية** من شعراء وكتاب وصحفيين... الذين أبدعوا خيرة ما كتب في هذا المجال، والأدب الذي صاحب الثورة **الجزائرية** تخطى ضيق المناسبة بتمسّكه بقيم الحرية لذلك كان أدبا منطلقا ومنفتحا ولم يكن أدبا راكدا في حدود ضيّقة ، يأتي هذا البحث ليوفر صلة الأدب العربي الليبي بقضايا أمته ووطنه الكبير، إن انشغال الشاعر الليبي أحمد قنابة **بموضوع الثورة الجزائرية** ليس من باب الصدفة، إنه يرى ذلك كجزء من واقعه المعاش، فهو يقوم بدوره القومي تجاه أمته؛ حيث لم يكن هناك شاعر عربي في ذلك الوقت لم يكتب قصيدة حول الثورة الجزائرية، ولا أديب إلا وخصص مقاطع أو رواية كاملة للثورة الجزائرية:

أقم بشرى انتصار الجزائر إلى كل حر إلى كل ثائر

من المؤكد أن أشعار أحمد قنابة التي مجدت الثورة الجزائرية هي بمثابة وثيقة تاريخية شاهدة على ذلك الحدث، فما كتبه قنابة في الثورة الجزائرية هو بمثابة مرجعية سجل من خلالها التزام أدب وطنه الصغير (ليبيا) بقضايا أمته الكبرى.**إن قصائده تدخل تحت باب التراث** الثوري النضالي، وهي جاءت إيماناً منه بأن ثورة الجزائر ثورة قومية حين يتعلق الأمر بلسان أهلها، أو بنسب شعبها الأصيل لذلك تعد الجزائر جزء من الوطن العربي الكبير، وتعد **عزة** العرب متوقفة على عزة الجزائر وحريتها"يقول مفدي زكريا":

يا أمة العرب **الكرام ، كرامة لك في الجزائر ، حرمة وذمام**
في كل أرض للعروبة عندنا رحم تشـابك عندها الأرحـام
عـز العروبة فـي استقلالنـا أيطير" **مقصوص الجناح" حمام؟**

يتناول هذا البحث بالوصف والتحليل والنقد دراسة نتاج الشاعر الليبي أحمد قنابة في الثورة الجزائرية، مبيناً انعكاس الثورة الجزائرية بكل مراحلها فيه، حيث دفعت ثورة الجزائر التحريرية

بالأدب العربي خطوات إلى الأمام بأن جعلته يتجه إلى الواقع، يستمد منه مضامينه وموضوعاته، فتحول محور الارتكاز من التقاليد والحب والمرأة إلى الإنسان والنضال والروح الجماعية، وقد كان من بين من مثلوا هذه المرحلة من شعراء العرب شاعرنا أحمد قنابة.

لا أعتقد أن الدارس للأدب الثوري العربي يحتاج إلى دليل على وقوف الأدب الليبي إلى صف الثورة الجزائرية؛ فهي ثورة العرب ونضالهم جميعا، وإن كان لابد من دليل فإن الدراسات التاريخية المعاصرة تكشف كل يوم عن كثير من الوثائق التي تؤكد هذا التلاحم المشترك بين الإخوة الذين توجهوا إلى ساحات القتال دفعاً لهجمات أعتى الشر في العالم آنذاك، وقد سجلت صحافة تلك المرحلة في ليبيا أحداث الشعب الجزائري ومآسيه نثراً وشعراً، فكتب الليبيون مئات المقالات عبر صحفهم اليومية والأسبوعية التي عبرت عن غضب الشعب الليبي واستيائه من ممارسات الفرنسيين في الجزائر، وصور عدد من القصاصين والمسرحيين الليبيين معاناة شعب الجزائر في كثير من نصوصهم التي عرض بعضها على خشبة المسرح، ونشر بعضها الآخر عبر المطبوعات الليبية، كما صور ديوان الشعر الليبي مراحل النضال التحرري في أرض الجزائر في كثير من قصائده بين الفصيحة والعامية، إذ عبر وجدان الشاعر الليبي عن عمق الإحساس بقضايا الشعب المناضل في الجزائر الذي قاتل الاستعمار الفرنسي في شموخ وكبرياء دفاعا عن حريته وأرضه وعرضه.[1]

ترجمة الشاعر:

ولد الشاعر والأديب الليبي أحمد أحمد قنابة سنة 1898ميلادية، بزندر في النيجر – أو في أفريقيا الجنوبية كما يسميها البعض -[2]، ومنها انتقل إلى كانو، ثم عاد مع أسرته إلى طرابلس، حيث درس بمكتب العرفان، ثم بالمكتب العسكري التركي، دخل المدارس الإيطالية، ودرس بها حتى الصف الرابع، ثم درس بمدرسة عثمان باشا الساقزلي، ثم بمدرسة أحمد باشا، عمل بمجال التجارة، والتدريس بمدرسة حزب الإصلاح الوطني، ومدرسة مكتب العرفان الأهلية، ثم عين مديراً لمكتبة الأوقاف بطرابلس، نشر نتاجه الأدبي في عديد من الصحف المحلية، منها:طرابلس الغرب، واللواء الطرابلسي، والرقيب، والعدل، توفى في 1968/01/12م.[3]

القومية في شعر أحمد قنابة:

تنامى الوعي القومي العربي منذ القرن التاسع عشر، وبدا واضحًا تمرد العرب على السيطرة العثمانية عن طريق تكوين المنتديات الفكرية، وإنشاء الجمعيات السرية والعلنية التي كانت من أهم أهدافها الدفاع عن العروبة، والوقوف في وجه حملات التخريب التي تتزعمها الدولة العثمانية، التي رأت أن تضرب الأمة في أهم عناصر تكوينها، فلجأت إلى إثارة عامل الدين تحت شعارات لم يكن الهدف من ورائها إلا إجهاض فكرة القومية التي أخذت تتبلور وتظهر إلى الوجود كأهم مولود لليقظة الفكرية العربية من جانب، ودغدغة مشاعر العرب وبخاصة الأدباء منهم وصرف أنظارهم عن الدعوة إلى القومية، وعدم إظهار مفاسد حكمهم الظالم المستبد من جانب آخر.

إذن" فلا غرابة أن نجد نزعة الإيمان بالجامعة الإسلامية هي الغالبة على الحياة الفكرية في ذات الوقت"[4]، وكان لزامًا على الشعراء أن يحملوا العبء الأكبر في الدعاء إلى تلك المبادئ العثمانية في شعرهم، فحدث نوع من التداخل بين ما يدعو إليه مفكرو اليقظة العربية" الاتجاه القومي "وما تدعمه الحكومة التركية" الدين."

وكان طبيعيا أن يتخلف ركب القومية العربية – قليلا - في الشعر العربي في ليبيا عن شعر بقية أشقائه وبخاصة المشارقة، فسياسة العزلة التي فرضت على الليبيين من قبل الأتراك، ثم الإيطاليين من بعدهم، وانتشار الجهل بين الليبيين، كل هذه الأسباب في اعتقادي كان لها الأثر الفاعل في تعذر الاتصال بأشقائهم في مشرق الوطن ومغربه، كل هذا الأسباب مجتمعة أو مفرقة أدت إلى تأخر ظهور الوعي القومي لدى الشاعر في ليبيا، أو جعله لا يتفاعل مع أحداث أمته

الكبرى إلا بعد حقبة زمنية تكون قد انتهت آثارها. فالشاعر الليبي ظل أسير حدوده المصطنعة يتغنى بالوحدة الوطنية، والوقوف في وجه المخططات الإيطالية الرامية إلى تقسيم البلاد إلى دويلات وفي خضم هذه الأحداث التي تعرضت لها ليبيا تحمل شعراؤنا أعباء ما قاسته دويلات وطنهم، فلبوا نداءه ووقفوا في وجه المخططات الاستعمارية .وفي غمرة انفعال الشاعر الليبي بأحداث بلاده الداخلية لم ينس الأحداث القومية، وإن منعتهم ظروف الاحتلال للأسباب السابقة من الاتصال مبكرًا بالحركة العربية فإننا لا نعدم في شعرهم إحياء لبعض المناسبات العربية وإن بدت أقل انفعالا بها مقارنة مع أشقائهم الشعراء العرب، ويعد الشاعر أحمد قنابة أحد هؤلاء الذين حاولوا ملامسة بعض القضايا التي يزخر بها عصره، فعلى مستوى الأحداث أسهم هذا الشاعر في مساندة بعض القضايا العربية بعشر قصائد صاغها في أربع مناسبات[5] حيث تعددت وقفاته عند المناسبة الواحدة مرات عدة.

أما متى بدأت النزعة القومية عند قنابة، ومتى ظهرت في شعره ؟ تقول :إنه من الصعوبة بمكان تحديد الزمن الذي بدأت فيه نزعته القومية لأن الشعور القومي لم يتضح في شعره بجلاء إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي تركت آثارها الشاملة على الحياة العربية. ونحن نرى لزامًا علينا أن نبين أولاً أننا حينما نتعرض لوعيه القومي، إنما نتحدث عن هذا الوعي بوصفه عقيدة واضحة المعالم إذ نلاحظ بعض التداخل بين بعض الأفكار والمعتقدات مع الشعور القومي، فعلى الرغم من أن الشعور القومي كان واضحًا فإنه من الصعب تحديده بسهولة وبخاصة في رده على تحية عبد الوهاب عزام (1921) التي أضاء فيها أول قبس في هذا الطريق المحفوف بالمخاطر:

ألا زموا المطية مدلجينا تجاه الشرق غير مغربينا
تجاه الشرق منبع كل فضل ومعدن جوهر المتنورينا
حماة شريعة الإسلام قدماً هداة جنوده المتأخرينا[6]

حيث نجد أنفسنا حيال صعوبة بالغة في التمييز بين لفظي" الإسلام "و "العروبة "في هذه القصيدة والسبب في ذلك يمكن إرجاعه إلى أن شاعرنا عامر القلب بعروبته ودينه ولا يرى في الدعوة إلى أحدهما خروجًا عن الآخر، وإن لم يصل فيها إلى تجسيد مفهوم القومية،" وإنما هي مجرد كلمة مفرغة من محتواها الإيديولوجي الذي تعرف به اليوم- إذ كان يلتمسها في الفخر ويرددها- اعتزازا النسب، ولم تكن تعني دلالتها الصحيحة اللغة والتراث والتاريخ تلك الركائز التي قامت عليها فكرة القومية"[7] فجاءت ضيقة الحدود ولم تتجاوز حدود الإعجاب بمصر، التي يقول فيها" إنني لا أعدل بحب مصر بلدا آخر وأمنيتي أن أراها قبل أن أموت"[8] والإطراء على صاحب التحية:

بني مصر التي حيت فأحيت قلوباً للأخوة حافظينا
فإنهم لأنفسهم ربيع هبوب نسيمه يشفي الحزينا
يسلم بالنسيم على قلوب لمصر ونيلها متشوقينا
قلوب ملؤها جلد ووجد لديها تظهر الحب الكمينا[9]

ويذكر في الأبيات التالية الجيل القادم بتاريخ أمته المجيدة، وهو حين يشيد بهذا التاريخ،[10] فكأنه يمني نفسه أن أمته ستبعث من جديد، وأن نهوضها من كبوتها لا يأتي إلا في ربط ماضيها بحاضرها حيث يستحضر ماضي العرب وانتصاراتهم يوم كان للمسلمين عز وهيبة:

ألسنا من بني الإسلام لما كسونا العار قوماً معتدينا
ألسنا أمة خاضت غباراً وقدت فيه كيد المفسدينا
يراقبنا العدو بكل عين ويجهل حزمنا الحامي المكينا[11]

ويرى قنابة في التطلع إلى الماضي نوعاً من الحرية التي افتقدها في الواقع، وفي العودة إلى التاريخ والتغني بأمجاد الأمة الزائلة نوعاً من الاحتجاج أو الرفض للواقع.

لقد كان لقيام الجامعة العربية الأثر البارز في نهوض شعور القومية عند أحمد قنابة، فعاد صوته مجلجلاً بتحية طرابلس إلى مصر، حيث أصبح الإخلاص للعروبة عند شاعرنا السمة البارزة:

بلسم الكنانة والعروبة والأدب حيّ الحمى واهتف بجامعة العرب
شرقية في قدسها عربية صاغت بنيها الغر من أم وأب
شادت سعادتها على آدابها وعلى السعادة أنفق الناس الذهب[12]

ونراه في الأبيات القادمة يشيد بالجامعة العربية التي وضعت العرب في الطريق الصحيح طريق الوحدة العربية:

نعم التضامن في العروبة وهي من تحمي الحمى من هب في الدنيا ودب
نعم الشهامة والمروءة والندى **نعم السلالة في الكنانة والحسب**
أعظم بوحدتنا وباستقلالنا وأطرب فقد نالت بنا ليبيا الأدب
وأشكر لجامعة العروبة سعيها وانح الأمين ومن إلى العرب انتسب[13]

وله قصيدة في غاية الروعة والجمال يخاطب فيها الجامعة العربية باعتبارها الكيان الذي يحمي مصالح بلدان الوطن العربي، فيضعها أمام مسؤولياتها القومية تجاه القضية الليبية، وما أنجزته هذه المنظومة من سياسات وإجراءات تنقذ وطنه الصغير من قيود الاحتلال والتخلف:

أجامعة العروبة أنت أم وجل بنيك في حصن حصين
وذا الليبي نجلك في قيود لدى الدول الحليفة كالسجين
فلا هي بالعدالة أنصفته ولا الميثاق نفذ في يقين
فظل يقول وهو إليك يهفو أهنت عليك أمي؟! أنقذيني[14]

وفي الأبيات التالية نرى شاعرنا يجسد قوميته وحبه لوطنه الكبير الوطن العربي، وذلك حين نلمسه مدافعاً بقوة عن العروبة مهد الديانات والرسل:

أليس لهذا الشرق ماض مشرق **وبالشرك والإلحاد كان منددا**
ففي السلم ذو حلم وفي حومة الوغى شديد مراس حين يقتحم الردى
ويبتسم للحر الكريم إذا هفا ويكشر في وجه الظلوم إذا اعتدى
وفيه كتاب نرتضيه مقدس كأنجيل عيسى أو كفرقان أحمد
بغير هداة لا تفيد حضارة **ولو أمطرت للناس درراً وعسجداً**
فأيه حرب غير بنت حضارة وكم من حضارات بها ذهبت سدى[15]

لقد حاول شاعرنا من خلال أبياته أن يكون أميناً على عزة وكرامة الأمة العربية، ثابتاً على مبادئها، ومن الواضح أن قنابة أراد يبين لنا أن من عوامل القومية العربية وحدة العامل الديني من خلال أهمية التراث وما حدث فيه، فهو من خلال الأبيات يعتبر أن القومية العربية شاملة لكل الأديان المتحدة في جوهرها، فهي التي تصنع الحضارات وليست الحروب حتى وإن أمطرت دررا.

الثورة الجزائرية في عيون أحمد قنابة :

إن أدب المقاومة وشعرها بوجه خاص، ماهو إلا نوع من التصدي لكل أشكال الاستعمار والاضطهاد، تأخذ فيه الكلمة مقام الدرع والبندقية في ساحات القتال، بينما ينتهي مفعول السلاح

عقب استعماله، ويستمر مفعول الكلمة المقاومة، ويمتد زمناً، يطول أو يقصر، بمقدار ما تحمل الكلمة من طاقات التأثير والبقاء[16]، **والمقاومة من الفعل(قام) بمعنى وقف، وثبت، ودام، والكلمة من أفعل المشاركة أي الوقوف بالمثل أو بالمقابل، والثبات والصمود**...وفي ذلك دلالة كافية على أصل معنى الصمود والتحدي وما تنطوي عليه الكلمة من رفض وتمرد وعصيان وثورة...

أما أدب المقاومة، فهو نتاج فكري يقوم بدور الرفض والتمرد في زمن الاحتلال، لما يؤول إلى توجيه الجماهير وتحميسها نحو صيانة وجودها ومحافظتها على مقومات هذا الوجود من ممارسات عقائدية وعلمية وتراثية واجتماعية...[17]

لقد استطاع أحمد قنابة أن ينظم قصائد عمودية لا تقل في قدرتها الفنية وفي غناها الثوري من حيث المضمون عن مباهاة أجمل أشعار المقاومة في قمم الشعر العالمي، حتى **أمكن القول أن** الإبداع والثورية في الشعر ليس وقفاً على مدرسة فنية دون غيرها. بحيث ألغيت تلك المقولة التي طالما رددها بعض النقاد بكل عبث، إن أشعار هذه المدرسة أو تلك ساقطة أو ناجحة تبعاً لولائها الفني وانتمائها المعماري، فقد أكدت الموهبة الفنية التي تمتع بها شعراء المقاومة ومن بينهم شاعرنا بناء على قصائده التي أنجزها في الإشادة بالثورة الجزائرية وأبطالها – **أربع قصائد** – قدرة المدرسة الكلاسيكية على مجاراة أنفاس الشاعر المبدع، دون أن تشكل عائقاً في وجه الولادة الشعرية لديه، أو دون أن تحتاج الولادة الشعرية بين ضلوعه لعملية شبه قيصرية تشوه إبداعها الفني أو تسيء إليه.

لقد تبينت لنا المبادئ التي قامت عليها قصائد أحمد قنابة في الثورة الجزائرية، وذلك من خلال عرض وتحليل هذا النتاج الشعري، لقد اختزلت تلك المبادئ في المفاهيم الأيديولوجية التي تبنتها الثورات العربية وهي الحرية والوحدة، وهي في اعتقادي المحاور الرئيسة التي قام عليها شعر الالتزام، ولقد ألهبت الثورة الجزائرية حماس شاعرنا أحمد قنابة بعظمتها، فانطلق يدافع عنها إذ أصبحت لديه رمزاً للحرية والانتصار والاستقلال، نراه في الأبيات الأولى من القصيدة التالية يسجل موقفاً متميزاً من خلال انفعاله بالحدث، وقد سمى هذه الحرب الدائرة رحاها مع الاستعمار الفرنسي نصراً رغم أن الحرب التحريرية كانت في أوجها آنذاك:

القصيدة الأولى:

إلى كل حر إلى كل ثائر
فقد هب شعبي وهبت شعوب
وقالت قوى الحق فيها جهارا
علِمنا ونعلم في ما علمنا
إخاء العروبة فوز ونصر
هنا الحق في أرضنا والسماء
دمشق ومصر ودار السلام
فشعب الجزائر شعب أبي
فمن مات فهو شهيد المعزى
أخي قل معي كيف ضلتْ فرنسا
فلم تحترم مبدأ الحق حقا
فها هي في مأزق قد تردَّت
وشعب الجزائر في كل وقت
ومنها كلامٌ وجيزٌ مفيد

أقم بشرى انتصار الجزائر
لتقضي فوراً على كل جائر
على الظالمين تدور الدوائر
فرنسا تردت و"ديغول" حائر
ووحدتهم تلك بشرى البشائر
محيط بما تنتويه السرائر
تريد السلام سلام الضمائر
حَبْته العروبة تلك المشاعر
ومن عاش فهو سعيد المفاخر
طريق الهدى بالعداء المباشر
وركب الحضارة كالوقت سائر
تحل بها كل يوم خسائر
تداعبه بارقاتُ البشائر
يشير إلى عربي وشاعر[18]

إن قصيدة أحمد قنابة التي مرت بنا تكشف لنا طبيعة المرحلة وظروفها الخاصة، وثقافتها السائدة في ليبيا آنذاك، كما تكشف الموضوعات والمهمات التي تؤرق ضمير الشاعر، مما تكشف طبيعته الخاصة وتكوينه النفسي وموقعه الاجتماعي والتزامه السياسي وقناعاته الإيديولوجية.

لقد جسدت قصائد قنابة في الثورة الجزائرية احتضانه المدرسة الكلاسيكية لشعراء المقاومة، التي رعت مواهبه بما يتوفر لديها من مفردات شعرية، وصور مشرقة، وظلال ندية، وموسيقا عالية آتية من عمودية الشعر الخليلي، وأن هذه التنشئة الفنية المتينة كانت كافية في ظل الموهبة الأصيلة التي تمتع بها شاعرنا الفذ، فكان بعيداً عن أزمتي العجز الفني والتوصيل، وفي الأبيات القادمة نراه يصرخ صرخة نضال عالية تمزق وشائج الحزن والاغتراب؛ إنه يحاول أن يحدث التلاحم بين الذات والموضوع لنصهر في قضية الثورة الجزائرية، ويعيش تجربتها الفذة بأعمق أصولها:

القصيدة الثانية:

إلام أخي متابعة الجزائر وكيف تحل مشكلة الجزائر
ومِنْ وَأدُوا الحقيقة لم يراعوا مبادئنا ويحترموا المشاعر
ونحن إزاء ما فعلوا صمدنا على شمم وعن مضض نساير
أخمس سنين تذهب دون جدوى فأين حقوق تقرير المصائر
بدون مبرر وقفت فرنسا تجادل بالعتاد جدال خائر
وحسبك أنها بعثت جنوداً تمثل بالشيوخ وبالحرائر
ثرى أن الجزائر من فرنسا وما احتوت الجزائر من ذخائر[19]
وتلك هي المطامع حين تهوي بصاحبها فيقتحم النهابر
وليس بناجح من ساس شعباً وساسته الموحدة الوتائر
فكل سياسة فشلت وبارت **فإن** وراءها شق المرائر
أتعلم ما تريد هنا فرنسا هنا مثل من الأمثال سائر
" لقد هزلت " وما هزلت ولكن مطامع عندها ديغول حائر
فسل عملاءه هل بات يجدي تعودهم على سوق البعائر
مطامع قرننا العشرين تبدو **محطمة على أعصاب خائر**
"فلأشعب" كان أهون من فرنسا **بمفرده و " كونراد** اديناور"
سننفذ ما نحس به گسِبْر **وتجربة وركب الزحف سائر**
أرى الزحف المقدس في انطلاق يشق طريقه ضد المكابر
هو الزحف الذي لا ريب فيه وحسبك ما يشيد من مفاخر
سنوغل في الخطى وقد احترمن مبادئنا ونحترم الشعائر
دم الشهداء يفضح يا فرنسا دسائسك الدفينة والسرائر
هو الإيمان قوتنا وحق **ومعتقدٌ وحكمة قول شاعر**
هي الدنيا تقول بملء فيها عدوك لا ينام وأنت ساهر
فعندك من رجالك يا فرنسا **إذا أنصفت أحرار الضمائر**
أكل صغيرة منا ستحصى وكل كبيرة منكم صغائر
نعم طرق التفاوض خير حل يقي الشعبين غائلة الخسائر
أقنبلة ستفجر في الصحارى بإفريقيا كبادرة البوادر
وتلك جريمة لا ريب فيها تجئ بما يهدد بالدمائر
إذا اقترفت جريمتها فرنسا أتعلم ما سيحدث في يناير
أتعلم ما يكون كرد فعل على المتهورين ذوي الجزائر
وفي وضح النهار لقد شهدنا معارك بين ذي جد وساخر
سيغضب خالق الدنيا عليها وتلعنها الأوائل والأواخر

أتونس والرباط لناسؤل **فما ثقة الجزائر بالمجاور**
وما ثقة المجاور في فرنسا بمبدأ حق تقرير المصائر
ففي تأييد شعبكما لنصر يحقق كل آمال الجزائر[20]

ليس من الصدفة أن نجد نظماً لشاعر من ليبيا بحجم أحمد قنابة قد حفل فيه بتناول الثورة الجزائرية، وكفاح هذا الشعب الكبير وبكل الأشكال المتاحة، فشاعرنا قد عرف كما مر بنا بمواقفه العروبية، وبطولاته الوطنية المساندة للقضايا العربية، إنه أراد بذلك تأكيد حق الشعب الجزائري في الحرية والوحدة والنضال من أجلهما، وأراد كذلك من خلال قوله: " **أتونس والرباط لناسؤل...فما ثقة الجزائر بالمجاور**" تأكيد حق الشعب الجزائري في تأييد ومساندة الشعب العربي لثورته،"**ففي تأييد شعبكما لنصر...**" وأن ذلك له الأثر على الثورة الجزائرية في صمودها وعطائها، بل يمكن اعتبار ذلك نقداً لاذعاً مباشر لكل من تونس والرباط؛ لأنهما لم يفعلا شيئاً لنصرة الجزائر.

إن معالجة الثورة الجزائرية عند أحمد قنابة اتخذت أشكالا متعددة أهمها التأكيد على أحقية الشعب الجزائري في الاستقلال والحرية وتقرير المصير **والسلام" نعم طرق التفاوض خير حل... "**، وتشجيع الثوار على المضي في ثورتهم حتى النصر" **أرى الزحف المقدس في انطلاق...**". إن شعر قنابة النضالي الذي أنجزه في حق الثورة الجزائرية اكتسب قيمته كونه لم يكن غائباً عن الأحداث القومية، تلك التي تجري على أرضنا العربية، أو التي تلتصق بقضايانا القومية، بوجودنا الإنساني، وإنما كان راصداً لها، منفعلاً بها، مواكباً لتطوراتها، ينقلها للجماهير مبيناً جسامتها وخطورتها على واقعنا القومي، وكثيراً ما يتنبأ بما ستؤول إليه من النتائج.ألا يرى بعض النقاد بأن الشعر الثوري يمثل البعد اللغوي للثورة؟.[21]

لم تكن استفادة أحمد قنابة من اطلاعه على الشعر العربي القديم أو نظمه له في إطار شكله التقليدي والتقيد بأحكامه من حيث المحافظة على وحدة الوزن والقافية، رهن غنى قاموسه الشعري فقط أو التدرب على العمل الفني الواسع باستخدام اللغة، بل تعدت ذلك إلى ميزات أخرى خبر فائدتها بحيث أغنت موسيقاه الشعرية العالية التي تجئ من اختيار الألفاظ ذات الوقع الخاص " **الاستفهام بالهمزة في مطلع سبعة أبيات من قصيدته**" ومن القافية الواحدة.

أغنت التجربة الفنية الكلاسيكية قدرة أحمد قنابة على الاستفادة من قراءة الشعر العربي القديم والنظم هدى هندسته، بحيث تمكن من امتلاك معرفة واسعة باللغة العربية وبمفرداتها اللغوية والشعبية" **وأدوا –شهم – مضض- تجالد – وحسبك - بارت-...**"، فمثلاً ثراؤه اللغوي جعله لا يتعثر في البحث عن ألفاظه ولا يفتعل الاشتقاقات اللغوية الغريبة" **نساير – المصائر – خائر – ذخائر –سائر – هفاخر –شعائر –سرائر – ساهر – ضمائر – صغائر...**، حتى تأتت لديه القدرة الصلبة على أن يجعل من قصيدته عملاً فنياً يقدر على استيعاب التجارب النفسية والروحية لدى الشاعر بلا تعثر أو تقصير في ميدان التعبير الفني اللذين طالما يشيعان عند بعض الشعراء الذين يتأرجحون بين مدرستي الشعر القديم والجديد.

بقى أن نشير إلى القاموس الشعري الذي نستطيع العثور عليه بكل يسر لدى تصفحنا لقصيدة أحمد قنابة سالفة الذكر، فقد انفرد مثل هذا الشعر بقاموس لغوي خاص بشعر المقاومة والثورة – اختزل حركة الثورة في مجموعة من العبارات -، تماماً كما انفرد أصحابه بمأساة لا تعادلها أية مأساة لشعب من الشعوب، شكّل مثل هذا القاموس الشعري إجابة غير مباشرة على كل ما تطرح نفوس الجزائريين حيال الكشف الصريح عن حياتهم الراهنة قبل الثورة وخلالها ومدى ما يكشف عن حياة الشاعر الخاصة من زاوية تكونه النفسي والذهني في البيئة التي ألهمته الشعر، ولا أبالغ إذا قلت إنه يعكس العلاقة المزدوجة للشاعر بالثورة الجزائرية، علاقة الإنسان المقاتل والإنسان الشاعر بثورة تحرير الأرض والكرامة:" **مشكلة الجزائر – وأدوا الحقيقة – صمدنا على شهم – وعن مضض نساير – وقفت فرنسا تجالد بالعتاد – بعثت جنودا – تمثل بالشيوخ وبالحرائر – الجزائر من فرنسا – الزحف المقدس في انطلاق – وقد احترمن مبادئنا – ونحترم الشعائر –**

الإيمان قوتنا – طرق التفاوض خير حل – اقترفت جريمتها فرنسا – معارك بين ذي جد وساخر – قلعة الجزائر بالمجاور – حق تقرير المصائر – يحقق كل آمال الجزائر."

لقد كانت قصائد أحمد قنابة في الثورة الجزائرية على صلة قوية بالتراث وفي ذلك رمز ومعنى، بحيث اطلع عليه وعب من ينبوعه، فجاءت بواكير شعره منسوجة على أنواعها من حيث الأوزان والقوافي في عمودية القصيدة، واعتماد وحدة البيت واستقلاله في المعنى، والأخذ بالأسلوب الخطابي التقريري، وعلى أصولها نظم قصيدته التي قال فيها:

القصيدة الثالثة:

يا شاعر الشعب المناضل بالحديد ... الله أكبر قل لنا هل من جديد
يا منصفاً في حكمه ماذا ترى؟ ... أنا على حق ببرهان أكيد
ديغول لم يفهم **مدى أبعاده** ... ماذا جنى من خلف تطبيق الوعيد[22]
أمست فرنسا لعبة في كفه ... يلهو كأن لم يبق فيها من رشيد
أنا ارتضينا الحق دوماً رائدا ... لكنه لم يرضه وهو الوحيد
يا شاعر الشعب المناضل بالحديد ... حي الحمى واهتف لأهداف النشيد
هل حق تقرير المصير رسالة[23] ... في زعمه مضمونة عند البريد؟
أم حق تقرير المصير وثيقة ... قد كان أهداها له الشاني المريد
أين الصواب وأين هم حراسه ... بعد انتصار الحق والرأي السديد
لا شك في معياره أو سبره ... فالشك في المعيار من شأن البليد
الحق يعلو كفتى منير أنه ... في كل ميزان تراه لن يحيد
يا شاعر الشعب المناضل بالحديد ... أوضح لنا أقدام هارون الرشيد
فالدين والدنيا اختبار للنهى ... من لم يجد فهما لها لن يستفيد
والفوز بالمضمار في خوض الوغى ... أدنى إلى المغوار من حبل الوريد
يا شاعر الشعب المناضل بالحديد ... عرِّج على الأبطال في أرض الجريد
ما كان عبد الله عبداً إنما ... **من ظل عبدا** كان عبداً للعبيد
لم يقض في التقوى شهيدا إنما ... من لم يمت منا ومن مات سعيد
والسر يبدو واضحاً في أننا ... لم نبتدئ بالحرب والله الشهيد
إن الذي صان الثريا والنهى ... من شأنه تدبير أطوار الوليد
لله أكبر قل لنا ماذا ترى؟ ... فيما تراه من قريب أو بعيد
بشرى إلى الأبطال في أرض الحرير ... من سادس الأعوام هذا اليوم عيد
وأمدح وصف من شئت من أبطالهم ... مستنجداً يا خالداً يا ابن الوليد[24]

لقد تفاعل شاعرنا أحمد قنابة في القصيدة الماضية تفاعلاً وجدانياً وفنياً مع أحداث الثورة الجزائرية، فاستقطب بطولاتها ونضال رجالها من حيز التاريخ كي يصنع منها نشيداً قومياً تصدح به الأجيال على مر الأيام، ولوحات شفافة تقرؤها الشعوب المتعطشة للحرية عبر العصور والأزمان، وكأن شاعرنا في صوغه لهذه القصيدة أراد بها أن تكون نشيداً وطنياً قومياً للثورة الجزائرية، ولو تأملنا الأبيات موسيقياً لأدركنا هذه الحقيقة، وأنها لا تختلف كثيراً عن أي نشيد وطني لأي قطر عربي هذه الأيام.

لم يستطع أحمد قنابة أن يكتم إعجابه الشديد بالثورة الجزائرية، كما لم يستطع أن يكتم حبه لنبل أهداف هذه الثورة وما صنعه أبطالها من تضحيات لن تتكرر، إن شاعرنا كان على مقدرة لتوصيل المفاهيم والأفكار الثورية من خلال الصور الفنية الجميلة التي تشكلت من وجدانه حيث للشاعر الثائر" **والفوز بالمضمار في خوض الوغى*** أدنى إلى المغوار من حبل الوريد"**،** وهو بذلك يزودنا بخبرة مستحدثة تجعلنا في انسجام تام مع الصور التي رسمها لنا من خلال أبيات قصيدته، كما تجعلنا على أهبة الارتحال إلى زمن الثورة حيث العنفوان والبطولة، وهذا ما

يسميه النقاد بالتجربة الصادقة، فالصور التي التقط مشاهدها من بطولات رجال الجزائر تجعلك تشعر بصدقها، وهو في تصوري –**قنابة** – حين قدم لنا شعره الذي أنجزه في بطولات أهل الجزائر لا يريد أن يطربنا ببراعته في التصوير وقرض الشعر؛ بل إنه أراد تدبر هذه التجربة البطولية:

"وأمدح وصف من شئت من أبطالهم*مستنجدا يا خالدا يا ابن الوليد".**

لو تأملنا اللوحات المصورة المكونة لنشيد أحمد قنابة الثوري – القصيدة التي مرت بنا – لوجدناها تعج بالاستفهام، والاستفهام يثير انتباه القارئ وينير النص، ويفتح مغاليقه، ويكشف الطاقة الإيحائية من خلال الاستفهام وتداعي المعاني، ولذلك وردت سبعة استفهامات في هذه الأبيات من خلال مجموع اثنين وعشرين بيتاً، وهذا يمثل مانسبته31%؛ لعل أكثرها جاء تعبيراً عن قدرة الاستفهام عن الارتحال بالمعاني والصور:

يا منصفاً في حكمه ماذا ترى؟ أنا على حق ببرهان أكيد
ديغول لم يفهم مدى أبعاده ماذا جنى من خلف تطبيق الوعيد؟

لقد تجلى حسه الوطني والقومي في عمله الشعري الذي مر بنا، حيث كانت الخطابة كأسلوب تطغى في بعض الأحيان بين أبيات قصيدته نتيجة لانفعاله الشخصي ومعرفته التامة بالحدث الذي يعرضه داخلها، وذلك باستعانته بأسلوب النداء في فاتحة خمسة أبيات من القصيدة، بل نراه يكرر النداء ذاته**" يا شاعر الشعب المناضل بالحديد..."** فيجعل من القصيدة الواحدة ذات مقطوعات صوتية متعددة، وهذا التكرار الصوتي –**في تصوري** – يحدث نوعاً من الموسيقا قد لا تتولد عن الوزن والقافية؛ بل هي نتاج من علاقات الألفاظ الصوتية المتآلفة من حيث الشكل في الغالب وفي المعنى بعض الأوقات، وهذا النوع من الموسيقا لا يمكن فصله عن بقية الألوان الفنية التي تتركب منها القصيدة، والتي تسهم جميعاً في الكمال الفني المنشود لها، كل ذلك كان يهدف عند شاعرنا أن يظهر إخلاصه لشعبه وأمته في حوار موجه إلى قلب الأمة العربية في تلك الفترة.

القصيدة الرابعة:

بني وطني يا حماة الحمى أبيتم وتأبون سفك الدما
أبيتم وتأبون غير الوفا لمن وثق العهد متسلما
هلموا نحن رجال الوغى **رفاق ابن بلة في العظما**
نحي الجزائر في جيشها نحي هنا من إليه انتمى
نحي الجنود ومن قادها ومن في احتفالاتنا أسهما
نحي الضيوف وفتياننا **شباب الغد المؤمن المسلما**
فليبيا تصافحنا كلنا **ومصر وعباد رب السما**
فقد غمرتنا بهم فرحة رأينا السرور بهم أعظما
وكل يدين بهذا الإخاء إخاء بدا كهلال نما
وهذا الإخاء على ما أرى إخاء الأشقاء لن يفصما
بأي شعور رموا سهمهم وأرمي بسهمي كمن قد رمى
وما للشعر إلاشعور امرئ يفسر مفهومه المبهما
شعور يشير إلى ما مضى شعور ينير الدجى المظلما
فنقرأ في كل تحريكة وتسكينة معجماً معجما
ونفهم ما كان عنا انزوى إذا كان شاعرنا ملهما
فننشده في معاني الصمود صموداً به قد سما من سما
ونرجع والنصر يشدو لنا ويفهم من رام أن يفهما
فحمدٌ لناصرناسرمدي على ما علينا به أنعما

فمن ربنا غير رب السما ومن كان دوما بنا أرحما
سعدنا جميعاً بهذا اللقا إلى الملتقى يا حماة الحمى[25]

القصيدة تحية لابن بلة ورفاقه، وهي تشيد بأبطال الجزائر وتمجد الشهداء وتخلد مآثرهم البطولية، فحين انفجرت براكين الثورة الجزائرية كانت ثورة أحمد قنابة الشعرية منسجمة مع الحركات التحررية العربية في مواجهة الظلم والطغيان، متأثرة بالمناخ التحرري القومي الذي شاع بين شعراء وأدباء الوطن العربي، لقد كان أحمد قنابة أميناً على عزة وكرامة الجزائر، ثابتاً على مبادئها، حيث يرى نفسه بقوميته أحد " **رجل الوغى** " رفاق المناضل ابن بلة، ألا تعطه قصائده في الثورة الجزائرية أحقية أن يكون مجاهداً وجندياً في سبيل تحرير الجزائر؟:

بأي شعور رموا سهمهم وأرمي بسهمي كمن قد رمى
وما الشعر إلاشعور امرئ يفسر مفهومه المبهما
شعور يشير إلى ما مضى شعور ينير الدجى المظلما

لقد شكلت مجموعة أحمد قنابة الشعرية هذه رجولة شعر المقاومة في الشعر الليبي – **إن** جاز التعبير – فهي تملك القدرة على المتابعة في مجال الإبداع الفني والتعبيري الذي يستوحي من العمل القديم ولا يثور عليه، أو دون أن يسمح لها بالنماء في ظل البنى الفنية الكلاسيكية، رغبة من شعراء المقاومة أنفسهم باللحاق بركب الحادثة، فقنابة يستوحي بنيان قصائده الفنية من الأعمال الشعرية التي أدركت التراث وأضافت إليه شيئاً من الفن يستسيغه ويذهب في عروقه بكثير من الحقيقة والواقعية، لقد هزت الثورة الجزائرية أحمد قنابة الإنسان العربي **ففضت عن** قلبه رماد الماضي، وأججت فيه شُعَل الحياة.

الخاتمة :

وبعد، هل كان شعر أحمد قنابة في الثورة الجزائرية موفقاً في تلك المعمارية التي ارتضاها بنية فنية في مخاضه الشعري المبدع؟ تتفاوت الإجابة نفياً وقبولاً تبعاً لبلوغ هذا المقصد أو ذاك درجة الإبداع الفني الذي يستحوذ عليه دون ممالأة صاحبه أو القيام بعمل دعائي له بين صفوف القراء، أعتقد أن المهم هنا ما أراه أن قصائد قنابة بلغت حدود الإبداع الفني والمضمون وتؤدي دورها في طرح آفاق جديدة في أذهان المتلقين من الجماهير، تخدم الثورة أو تشكل في نفوسهم جزءاً منها، فلا يعيق توصيلها، تعقيدات الترميز، ولا كثرة الصور التي **يصعب على القارئ** اللحاق بها، فضلاً عن تلاحق التشبيهات والمترادفات والمتناقضات، بحيث يصعب سبرها إلا بصعوبة تفقد معها الطلاوة والحلاوة.

- إن الروح الوطنية لتتجلّى بوضوح في قصائد أحمد قنابة في الثورة الجزائرية، فهي تقوم على أساس الدعوة إلى الجهاد والدفاع عن الوطن والتفاني في صون القيم الثورية **الخالدة**.
- لم يتخل أحمد قنابة في قصائده عن الثورة الجزائرية عن واجبه في استنهاض الهمم، وغرس الروح القومية لدى القارئ، حيث ارتبط شاعرنا بقضايا وطنه وأمته، وأسهم بكلمته في نصرة القضية الجزائرية العادلة.
- **كما قلم أحمد قنابة بدور** المؤرخ حين قام برصد كثير من الأحداث التي شهدتها الثورة الجزائرية، بل وسجلها في الذاكرة مما يمكّننا من اعتماد بعض أبيات قصائده وثيقة تأريخية لبعض الحوادث المهمة التي شهدها الجزائر.
- لقد عبر أحمد قنابة في قصائده عن الثورة الجزائرية عن تصميم الشعب الجزائري **وإصراره** على النصر، كما عبر عن الأهوال التي تحملها من أجل تحقيق أهداف الثورة، فكان قنابة وكأنه يغني أنشودة النصر بقوة أحداث الثورة وصلابة أبنائها، فجاء شعره صادقاً في تعبيره عميقاً في معانيه، جزلاً في تراكيبه متنوعاً في صوره.

- إزاء الإحساس العارم بالثورة الجزائرية يعبر أحمد قنابة ويسجل موقفه الحاد والحازم الرافض لممارسات قوى الدمار الفرنسي، ودعمه للشعب الجزائري في كفاحه ومقاومته وثورته...

- لقد كان الشاعر أحمد قنابة متصوفاً وطنياً وقومياً، ثابتاً على مبادئ العروبة، قدم لخدمتها أناشيد هازجة بالفرح، في لحظات الظفر والانتصار، وحوافز دافعة للنهوض في لحظات **الضعف والاستكانة**. وإذا كان لنا من ملاحظة، فهي أن هذا الشاعر مرتبط بالمناسبة التي تولد شعره، ومنساق بكليته إلى الهنات الانفعالية. بينما ينبغي على الشاعر الذي يؤدي رسالة في أمته، في أن يستمر في مهمته في كل الظروف، محللاً **الواقع، مستشرفاً** إمكانات المستقبل، فاعلاً فعل قطرات الماء الذي يتكفل دوام تساقطها بتفتيت أقسى **الصخور**. لكن هذه الملاحظة لا تقلل من شان قنابة. حيث عمل من أجل قومه ما لم يعمله إلا قلة من المصلحين والمناضلين، ولذلك سيبقى شعره خالداً خلود الزمان، ما دام **الخلود** مكتوباً للشعر الإنساني، ما دام الإنسان يعانق في أخلاقه طيف الحرية.

الهوامش :

[1] الثورة الجزائرية في الشعر الليبي، شعراء وقصائد، عبد الله سالم مليطان، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2004م،ص 9.
[2] معجم الأدباء والكتاب الليبيين المعاصرين، عبد سالم مليطان، دار مداد للطباعة والنشر والتوزيع والإنتاج الفني، طرابلس، ليبيا،2001م،**الطبعة الأولى**،ج1،ص337.
[3] معجم الشعراء الليبيين، شعراء صدرت لهم دواوين، عبد الله سالم مليطان، دار مداد للطباعة والنشر والتوزيع والإنتاج الفني، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 2008م،ج1،ص131.
[4] رفيق شاعر الوطن، خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1988م، ص109.
[5] ينظر ديوان الشاعر: **أحمد أحمد قنابة** (دراسة ديوان) شعر، جمعه: الصيد أبوديب، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة **الأولى**، 1968م.
[6] الإبداع القومي من الرؤية القومية، خالد محيي الدين برادعي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، **تونس، د.ت، د.ط**، ص 12.
[7] ديوان أحمد قنابة، ص116.
[8] جذور القومية العربية في الشعر الليبي المعاصر، نجم الدين غالب الكيب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، **تونس، الطبعة الأولى**، 1987م، ص12.
[9] ديوان أحمد قنابة، ص 116.
[10] الاتجاهات الوطنية في الشعر الليبي، محمد الصادق عفيفي، دار الكشاف للنشر والتوزيع، القاهرة، بيروت، بغداد، الطبعة الأولى، 1969م، ص360.
[11] ديوان أحمد قنابة، ص118.
[12] ديوان أحمد قنابة، ص119.
[13] ديوان **أحمد قنابة**، ص120.
[14] ديوان أحمد قنابة، ص 122.
[15] ديوان أحمد قنابة ، ص123.
[16] الحب الثوري في شعر محمود درويش، قصي الحسين، مقال في مجلة المعرفة، العدد21**آذار مارس**، 1972م، ص42.
[17] الموت والحياة في شعر المقاومة، قصي الحسين، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ص11.
[18] القصيدة أنجزها شاعرنا في ذكرى ثورة الجزائر الرابعة، ديوان أحمد قنابة، ص130.

[19] يؤرخ الشاعر في هذا البيت لحادثة يعرف العالم أجمع وهو منذ أن خضعت الجزائر للاستعمار الفرنسي1830م حتى بدأ المستعمر محاولاته في طمس الهوية الوطنية والقومية العربية للجزائر من خلال إصدار قوانيين تعد بموجبها اللغة العربية لغة أجنبية، كما اعتبر الجزائريين فرنسيي، والجزائر جزءا من فرنسا وكان ذلك عام 1946م، ينظر الحركة الوطنية الجزائرية،أبوالقاسم سعد الله، دار الآداب، بيروت، لبنان، 1969م، ص 339.

[20] القصيدة أنجزها شاعرنا في ذكرى ثورة الجزائر الخامسة، ديوان أحمد قنابة، ص131.

[21] زمن الشعر، أدونيس، دار العودة، بيروت، الطبعة الأولى،1972م، ص 172.

[22] هذا البيت يؤكد لنا معرفة شاعرنا بتاريخ الجزائر وماذا حدث في تلك الفترة فترة وصل شارل ديغول إلى الحكم في فرنسا فأضطر أمام صمود المقاومة إلى رسم سياسة جديدة أقرت مبدأ حق تقرير المصير للشعب الجزائري، وفي أواخر 1959م أعلن الجنرال ديغول استعداده للتفاوض مع الجزائريين لتقرير مصيرهم إلا أن المفاوضات لم تتم إلاّ في عام 1962م، بعد أنْ تصاعدت الثورة بشكل واسع فقبل ديغول مبدأ المفاوضة وفق مبدأ المساواة بين الطرفين بعد الاعتراف بجبهة التحرير الوطنية الجزائرية ممثلا شرعياً للشعب والثورة في الجزائر.

[23] في هذا البيت والبيت الذي يليه إشارة تاريخية حول سياسة فرنسا حين أقرت وهي مضطرة أمام صمود المقاومة إلى حق تقرير المصير للشعب الجزائري، حين أعلن"ديغول" استعداده للتفاوض مع الجزائريين لتقرير مصيرهم سنة1959م.

[24] القصيدة في ذكرى ثورة الجزائر السادسة، ديوان أحمد قنابة، ص 133.

[25] القصيدة تحية إلى قادة الثورة الجزائرية ابن بلة ورفاقه، ديوان أحمد قنابة، ص135.

المصادر والمراجع :

1- الإبداع القومي من الرؤية القومية، خالد محيي الدين برادعي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، د.ت، د.ط.
2- الاتجاهات الوطنية في الشعر الليبي، محمد الصادق عفيفي، دار الكشاف للنشر والتوزيع، القاهرة، بيروت، بغداد، الطبعة الأولى، 1969م.
3- الثورة الجزائرية في الشعر الليبي، شعراء وقصائد، عبد الله سالم مليطان، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2004م.
4- جذور القومية العربية في الشعر الليبي المعاصر، نجم الدين غالب الكيب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، الطبعة الأولى، 1987م.
5- الحب الثوري في شعر محمود درويش، قصي الحسين، مقال في مجلة المعرفة، العدد21آذار مارس، 1972م.
6- الحركة الوطنية الجزائرية،أبوالقاسم سعد الله، دار الآداب، بيروت، لبنان، 1969م.
7- ديوان الشاعر: أحمد أحمد قنابة (دراسة ديوان) شعر، جمعه: الصيد أبوديب، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 1968م.
8- رفيق شاعر الوطن، خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1988م.
9- زمن الشعر، أدونيس، دار العودة، بيروت، الطبعة الأولى،1972م.
10- معجم الأدباء والكتاب الليبيين المعاصرين، عبد سالم مليطان، دار مداد للطباعة والنشر والتوزيع والإنتاج الفني، طرابلس، ليبيا،2001م،الطبعة الأولى.

11-معجم الشعراء الليبيين، شعراء صدرت لهم دواوين، عبد الله سالم مليطان، دار مداد للطباعة والنشر والتوزيع والإنتاج الفني، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 2008م.
12-الموت والحياة في شعر المقاومة، قصي الحسين، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان.

العنف السلطوي في العهد الموحدي (524ـ 668هـ/1130ـ1269م)

أ. سامية امحمد محمد قريميدة
جامعة الزاوية

مقدمة :

منذ نشأة الحياة ، وفي جميع العصور ، كان العنف ظاهرة من ظواهرها ، والتاريخ ملئ بمظاهر العنف ، حتى بات من المستطاع القول بأن العنف أصبح سمة من سمات التاريخ الإنساني ، ولازمه من لوازمه ، ولم يخل منه عصر من العصور ، إذ أن أول عنف سجله التاريخ هو قتل قابيل أخاه هابيل ، وقد نهت كل الأديان السماوية عن استخدام العنف ونادت بالسلام ، وبتسليط الضوء على التاريخ الموحدي نجد أن العنف حاضراً في جميع مراحل الدولة ، فقد شرعته منذ بداية تأسيسها بشكل ينسجم مع تحقيق أهدافها في إرساء قواعد دولة أهل التوحيد القوية ، وذلك بنعت مؤسسها المهدي بن تومرت خصومه المرابطين بالتجسيم والكفر ، والتحريض بالقضاء عليهم بكافة الوسائل مبرراً ذلك بتوجهه المذهبي في استخدام العنف رغم فداحة نتائجه ، فقطعوا الرؤوس ، وحرقوا الأجساد ، وصادروا الممتلكات ، وقيدوا الحريات ، ورفضوا ثقافة الآخر فبثوا الذعر والرعب في نفوس كل من تسول له نفسه الوقوف أمام الطموح الموحدي ، وهذا ما يعرف بالدكتاتورية في العصر الحديث .

وإذا كان العنف قد ساهم في فترة تاريخية في صنع مجد الموحدين وبروزهم على الساحة السياسية لبلاد المغرب ، وتشييدهم حضارة ضاهت حضارات المشرق ، فإنه كان في مرحلة من تاريخها سبباً في اضمحلالها ونهايتها ، وتجسد ذلك في صراع الأسرة الحاكمة في أواخر أيامها .

وبذلك فإن موضوع العنف السلطوي في العهد الموحدي جدير بالدراسة ، لأن كثير من المؤرخين ركزوا في دراساتهم على التاريخ المضى للدولة الموحدية ، وبأنها رمزاً للعظمة والتألق ومضاهاة حضارتها لحضارات بلاد المشرق مصر والعراق ، حتى يتبادر للأذهان ذلك التاريخ الخالي من الشوائب ، وأن المجتمع عاش في ظلها أسعد اللحظات ، ومن هنا كان سبب اختياري للموضوع .

ويهدف البحث إلى محاولة إزالة اللثام عن الجانب المظلم للتاريخ الموحدي ، بالتعرف على الوسائل التي استخدمتها الدولة الموحدية في قمع معارضيها ، وفرض سيادتها ولمعرفة ذلك فقد تم تقسيم الموضوع إلى العناصر التالية :

أولاً – تعريف العنف لغةً واصطلاحاً :

أ – لغةً : ـ العنف في اللغة ضرب من السلوك ينطوي على الشدة والقسوة ، حيث يقال (عف) به وعليه أي أخذه بشدة وقسوة فهو عنيف، (اعتف) أخذه بعنف وأتاه ولم يكن له علم به . [1]
وكذلك عرفه المختار الصحاح بأن العنف ضد الرفق (عف) ضد الرفق . [2]
وقال ابن الأثير : وكل ما في الرافق من الخير ففي العنف من الشر مثله [3]
وعند ابن منظور : ((العنف : الخرق بالأمر وقلة الرفق به ، وهو ضد الرفق . عنف به يعنف عنفا وعنافه وأعنفه عنفه تعنيفاً ، وهو عنيف إذا لم يكن رفيقاً في أمره ، واعنف الأمر : أخذه بعنف)) [4]

ب – اصطلاحاً : يعرف العنف بأنه ((الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والإتلاف للممتلكات)) [5]

ومن أنصار هذا الاتجاه في تعريف العنف (هتدريش) حيث يرى أن العنف ((هو اللجوء إلى القوة لجوء كاملاً أو مدمراً ضد الأفراد أو الأشياء)) [6]

وعرف . ج . فرويند العنف بأنه (القوة التي تهاجم مباشرة شخص الآخرين وخيراتهم بقصد السيطرة عليهم ، بواسطة الموت أو التدمير أو الإخضاع والتجزئة) [7] فالعنف بصفة عامة ، هو كل سلوك فردي أو جماعي يتمثل في استخدام القوة لفرض سيطرته .

ثانياً – موقف الإسلام من العنف

تعتبر ظاهرة العنف من الظواهر الخطيرة التي تتنافى مع الفطرة السليمة وطبيعة التكوين البشري وروح التعاليم الإلهية والشريعة الإسلامية ، فهناك العشرات من النصوص القرآنية ، والأحاديث النبوية الشريفة ، التي تثبت بوضوح أن الأصل في الحياة وفي معاملة الإنسان ، هو مبدأ السلم والعفو والتسامح ، أما القسوة والعنف فهو الاستثناء والذي يلجأ إليه إلا العاجزون عن التعبير بالوسائل الطبيعية السلمية .

من جهة ، وعدم ثقة الفرد أو صحة أفكارهم وقناعاتهم من جهة أخرى ، فيعمدون إلى فرضها على الآخرين بالقهر والإكراه .

إن الإسلام يرفض جميع أشكال العنف ويدعوا إلى السلام والرفق واللين والإخاء ويتجلى ذلك في قوله تعالى :﴿وقولوا للناس حسنا ﴾ [8] ﴿ وادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾ [9]

﴿ وإن تعفوا أقرب إلى التقوى ﴾ [10] ويقول النبي صلى الله عليه وسلم (تعافوا تسقط الضغائن بينكم) [11] ويقول صلى الله عليه وسلم ((العفو أحق ما عمل به)) [12]

ولقد قدم رسولنا الكريم دروساً عملية في العفو والتعامل الحسن والتسامح ، حتى مع الأعداء ، وقد تجلى ذلك في موقف النبي صلى الله عليه وسلم من كفار قريش حين فتح مكة ، قائلاً لهم : (اذهبوا فأنتم الطلقاء) [13]

وقد حذر نبينا الكريم من العنف في الفعل والقول في مواضع كثيرة ، وقد جاء ذلك في أحاديثه الشريفة ، حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم مشيراً إلى ذمه العنف وأهله : (إن شر الرعاء الحطمة ، فإياك أن تكون منهم) [14]

ومن أحاديثه الشريفة أيضاً والتي تحذر ولاة الأمر من معاملة رعيتهم بعنف بقوله عليه السلام : ((اللهم من ولى من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فأشفق عليه ، ومن ولى من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فأرفق به)) [15]

وقال أيضاً ((يا عائشة)) إن الله رفيق يحب الرفق ، ويعطي على الرافق مالا يعطي على العنف ومالا يعطي على ما سواه . [16]

ثالثاً – العنف المضاد في العهد الموحدي (أسبابه ومبرراته)

أ – الثورات والتمردات :

1 - تغيير نظام الحكم من نظام الشورى إلى الظلم الوراثي :

تأسست الدولة الموحدية على يد الداعية المهدي بن تومرت (ت 524ه / 1130) الذي أوجد نظام طبقياً مبنياً على أسبقية القبائل التي استجابت لدعوته ، لتقوم بمهمة مراقبة شؤون الدولة والمشاركة في انتخاب خلفائها وفقاً لمبدأ الشورى ، [17] ولكن سرعان ما تغير هذا النظام بتولي أمر الدولة الخليفة عبد المؤمن بن علي (542 – 558ه / 1130 – 1163م) الذي امتدت حدود دولته من أفريقية شرقاً وشملت غرب الأندلس ووسطه ، منتهزاً فرصة تناقص أعداد جماعة العشرة والخمسين والسبعين بسبب الحروب المستمرة التي خاضها الموحدون والتي أتاحت له أن يجري تعديلاً في نظام الطبقات بما يخدم مخططه ، فأصدر أوامره بحضور الموحدين إلى حضرته بمراكش فقلص عدد الطبقات من أربع عشرة طبقة في عهد إمامه إلى ثلاث طبقات ، الأولى ضمت من بايع ابن تومرت وشهد موقعة البحيرة والثانية من بايع من بعد البحيرة حتى فتح وهران والثالثة من فتح وهران إلى زمن تلا ذلك ، فاتحاً الباب إلى كل من يدخل في طاعة الموحدين [18]

وبذلك النظام ضمن التخلص أولاً من طبقة الجماعة وطبقتي الخمسين والسبعين ذات النفوذ والسطوة على الموحدين ، والثاني ضمن مكانة قبيلته ووراثتها الحكم بالدعوة إلى ابنه (محمد) بولاية العهد سنة 549ه / 1154 م الأمر الذي أثار حفيظة الكثيرين من الموحدين لانحرافه عن تعاليم ابن تومرت فسخطوا علي سياسته ، وتأجج ذلك في نفوسهم ، فعبر بعضهم بالثورة علناً أمثال أخوي المهدي عيسى وعبد العزيز بالحاضرة مراكش سنة (548ه / 1163م) والأخر بمحاولة التخلص منه مثلما فعل رفيق دربه المعز ابن يصلا سن (ت 546ه / 1161م) لاقتناعه بمبدأ إمامه المهدي بن تومرت [19]

ويبدو أن فكرة النظام الوراثي وتصدر قبيلة كومية المشهد السياسي جعلت الكثير من القبائل وخاصة تلك التي خضعت بالسيف وامتلك الموحدين أراضيها وخمست أموالها ، ومما يؤكد ذلك التحاق قبائل برغواطة ولمطة وزكزاكة وهسكورة وهزميره بثائر ربط ماسة محمد بن هود الملسي ببلاد السوس الأقصى سنة 542ه / 1148 م ، نظراً لحقدها على الموحدين وعدم قناعتها بهم وإرغامها على الطاعة بقوة السيف [20] .

2- طموحات شخصية للوصول للسلطة :

كانت الدافع الأساسي وراء أغلب الثورات التي شهدها العهد الموحدي ، إلا أن زعمائها حاولوا إخفاء ذلك الطموح بإضفاء صبغة دينية لحركتهم ، مثل ثائر قبيلة جزولة عبد الله بن عبد الله الجزيري سنة (579ه – 1184م) الذي اتخذ من تجربة ابن تومرت قدوة له في الوصول إلى السلطة ، فأخذ يتظاهر بالعلم ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وينعي الدولة الموحدية في مخالفتها لتعاليم المهدي منطلقاً من المأخذ التي أخذها على ساسة الموحدين .

وتكررت تجربة الجزيري في عهد الخليفة الناصر بقيادة الثائر ابن الفرس الذي ظهر في موطن الجزيري سنة (598ه – 1202م) في بلاد السوس ، حين ادعى المهدوية ووظفها في وسط جزولة الحاقدة على الموحدين نتيجة لأعمال العنف التي تعرضت لها أيام الجزيري ، والمتقبلة للمهدوية خاصة بعد نجاحها في قبيلة هرغة على يد ابن تومرت .

وفي إشارة أخرى للمهدوية ما نسب إليه من شعر في مصير بني عبد المؤمن يقول فيه :

قولوا لأبناء عبد المؤمن بن علي ... تأهبوا لوقوع الحادث الجلل .
قد جاء سيد قحطان وعالمها ... ومنتهى القول والغلاب للدول .
والناس طوع عصاه وهو سائقهم ... بالأمر والنهى بحر العلم والعمل
وبادروا أمره فالله ناصره ... والله خادع أهل الزيغ والميل [21]

3- ترسبات الماضي :

وهم أولئك الذين يرون في الموحدين سالبي لمكانتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويكنون الولاء السياسي والمذهبي للمرابطين ، ويتيحون الفرص لإعادة سيطرتهم على أرض الواقع من خلال المشاركة في زعزعة أمنها واستقرارها ، مثل بني غانيه الذين انتهزوا فرصة مقتل الخليفة أبي يعقوب يوسف (558 – 580ه / 1163 – 1184م) وتلكا بعض مشايخ الموحدين في مبايعة الخليفة يعقوب المنصور (580 – 595ه / 1184 – 1199م) ومراسلة بني حماد ودعوتهم لهم بغزو أفريقية ونصرتهم ، فلاح عندهم الانتقام ممن سلبوا ملكهم غدرا ، وأزعموا أحياء مجد الدولة المرابطية ، فقرروا أن يخوضوا معركة طويلة وخاصة وأن الكثير من بقايا المرابطين قد امتلأت قلوبهم حقداً على الموحدين ، وأخذوا يستعدون لتحقيق مشروعهم الأساسي وهو غزو كامل المغرب واستصال شأفة الدولة الموحدية الغاصبة لملكهم . [22]

وإذا كان بنو غانية قدموا من الأندلس للانتقام فأن هناك من الداخل من يريد إرجاع هيبته في بلاد المغرب والمتمثلة في قبيلة صنهاجة ، التي استبعدت عن المشهد السياسي بعد سيطرة المصامدة لذلك كان حاضنة ومؤيدة للكثير من الثورات منها ثورة قبيلة صنهاجة التي تمردت بزعامة مرزدغ الصنهاجي في عهد الخليفة أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن (558 – 580ه / 1163 – 1184م) الذي كان يرغب في إسقاط الدولة وعودة قبيلة صنهاجة إلى قيادة المنطقة

من خلال سكه لعملة باسمه وكتب عليها (مرزدغ الغريب ، نصر الله القريب) مهدد الجغرافيا السياسية للموحدين . [23]

4- التمردات (رفض البدو الخضوع للحضر) :

مع تطلع الدولة الموحدية في عملية توسيع دائرة نفوذها في أفريقية كان لا بد لها أن تصطدم بالأعراب ذات الطبيعة الرافضة للخضوع والانصياع لسلطة بعينها ، كما قيل عنها أنها (أولاً وأخيراً ، لا تنقاد لقائد ولا تلين في يد قاهر ذهاباً بنفوسها ، وطاعة لأنفسها ... وإيابه عما تظنه أنه يضيع من شرفها) [24]

فمع تولي الخليفة عبد المؤمن بن علي الحكم ومد سلطته لإخضاع بجاية سنة 546ه / 1151 م ، حتى قدمت عليه وفود بعض الأعراب من الاثيج وجشم مبايعين له ، في حين أعلن ، بعضها الآخر حالة النفير العام ، وتحالفت مع صنهاجة عدوة الأمس ، وهاجمت بجاية ودارت الدائرة على الموحدين الذين جمعوا صفوفهم وردوا اعتبارهم في سطيف سنة 547ه / 1152م ، وعاملوا أسرى الأعراب معاملة تحفظ كرامتهم لكسب ودهم ، ونجحت سياستهم في اصطناع بعضهم بمشاركتهم في جهاد النصارى ببلاد الأندلس في عهدي الخليفة عبد المؤمن وابنه يوسف ، أما من بقى منهم بأفريقية فقد خذلوا الموحدين في أحداث عدة منها في عملية استرجاع بجاية من قبل الوالي أبو الربيع سليمان فانضموا إلى بني غانيه الأمر الذي دفع الخليفة المنصور بالخروج بنفسه لإضعاف ذلك الحلف ، واسترجاع المدن ، وهروب فلول عدوه التقليدي إلى الصحراء الذي أعاد ترتيب صفوفه بدعم من العرب الهلالية ، خاصة جشم ورياح وسقطت توزر وقفصة فشكلوا الطرف الثالث في حلف بني غانيه وقراقوش التقوى وكانوا المعززين لصفوفهم .

ومع تولي الخليفة الناصر (595 – 610ه / 1199 – 1231م) بلغت الأنباء عن ثورات الأعراب بأفريقية وبسط سلطانهم على بعض المدن ، ولم تلبث أن قامت أعراب المغرب الأقصى برفع راية العصيان ، فأستأصلهم الخليفة بنقل زعمائهم إلى الأندلس .

أما في مرحلة ضعف الدولة فقد لعب الأعراب دوراً في النزاع الدائر بين الأسرة الحاكمة ، بمساندة خليفة ضد خليفة ، من أمثلة ذلك ما قام به عرب الخلط وجشم وسفيان من خلع الخليفة عبد الواحد وقتله ، ومناصرة الخليفة العادل (621 – 624ه / 1224 – 1227م) بقواتهم ، ثم تخلوا عنه وبايعوا الخليفة إدريس المأمون منافس يحي بن المعتصم بإثارة الفتنة في مراكش ، والعمل لصالح الخليفة المأمون .

وبتولي الخليفة السعيد الحكم سنة (640 – 646ه / 1242 – 1248م) أصبحوا من مستشارينه الخاصين ، ثم نكثوا به وتحالفوا مع بني مرين ضد الموحدين [25] ،وبذلك يمكن القول بان الأعراب كانوا ذو ولاء متقلب تبعاً لمصالحهم وتناغماً مع طبيعتهم الرافضة لاستقرار والانصياع فيها لسلطة سياسية بعينها .

ب – الصراع على السلطة :

يبدوا أن نظام الوراثة الذي ابتدعه الخليفة عبد المؤمن بن علي لم يكن ليقضي على روح التأمر والتنافس على الحكم ، ومصداق لذلك فقد تعاظم الصراع بمجرد وفاته ، إذ امتنع الأخوة عن مبايعة أخيهم يوسف بن عبد المؤمن الذي لم يحصل على البيعة العامة حتى سنة 560ه / 1124 نظراً لمماطلة أخيه السيد أبو سعيد عثمان والي غرناطة الطامح في الحكم .

وتكرر الأمر نفسه في عهد الخليفة يعقوب المنصور (580 – 595ه / 1184 – 1199م) فحيكت المؤامرات والدسائس وطمح كل من أخواته وأبناء عمومته في الخلافة ، فرفض عمه أبو الربيع سليمان (ت 583ه / 1187م) مبايعته ودعا إلى نفسه وتأمر عليه عمه أبو إسحاق إبراهيم بن عبد المؤمن (ت 583ه / 1187م) وتحالف أخيه والي مرسيه السيد أبو حفص عمر الملقب بالرشيد مع النصارى طمعاً في العرش ، فما كان من الخليفة المنصور إلا القضاء على كل هؤلاء الطامعين والطامحين في الحكم الأمر الذي مهد للخليفتين الناصر ويوسف المستنصر عهدين أقل صراعاً على السلطة .

وبوفاة هذا الأخير (611 – 620 / 1213 – 1224م) برز الصراع المؤمني على السطح ، وأصبح من المشاهد الطبيعية والمألوفة في ولاية كل خليفة ، وتصدرت التكتلات الساحة السياسية الموحدية ، فبعد شهرين على مبايعة الخليفة عبد الواحد بن يوسف سنة 620ه / 1224 م تعالت أصوات المعارضة لبيعته من قبل ابن أخيه السيد عبد الله يعقوب المنصور والي مرسية ، وتأزم النزاع بين عقب الخليفة يوسف بن عبد المؤمن وعقب الخليفة يعقوب المنصور الذي حظي بتأييد أغلب قواعد الأندلس ، ولقبوه بالعادل ، وانقسم أمر الموحدين بين خليفة في مراكش ، وأخر في إشبيلية الذي سلب العرش ، ولكنه لم يهنأ به ، فكرر تجربته في الوصول إلى السلطة أخيه أبو العلا إدريس الذي خلع طاعته في اشبيلية وبايعه أغلب ولاة الأندلس ، وتلقب بالمأمون وأخذ يثير ويغذي التمردات في بلاد المغرب ضد الخليفة الذي راح ضحيتها سنة 624ه / 1226 م ، ولم يكتمل الأمر للخليفة المأمون (624 – 630 / 1227 – 1233م) أيضاً ، فقد قام بعض أشياخ الموحدين بمراكش بمبايعة ابن أخيه يحي بن الناصر بن المنصور في السنة نفسها ، فأعاد التاريخ نفسه بخليفتين للموحدين في مراكش واشبيلية ، ثم حسم الأمر للخليفة المأمون (624 – 630 / 1227 – 1233م) ، الذي عكر خلافته مدعي جديد لها وهو أخيه أبو موسى يعقوب المنصور سنة 629ه / 1132 م حاكم ثغر سبته ، وتلقب بالمؤيد بالله الذي فر فيما بعد إلى الأندلس ، وظل المأمون خليفة الموحدين الأوحد حتى وفاه الأجل سنة 630ه / 1233م ، وأخذت زوجته حبابة الرومية البيعة لابنها عبد الواحد الرشيد الذي دخل في صراع مع الخليفة يحي بن المعتصم وأحرز نصراً عليه سنة 632ه / 12 34م وفر لاجئاً إلى عرب المعقل فاغتيل هناك ، وعاد الرشيد إلى حضرته المراكشية حتى وفته المنية سنة 640ه / 1242م ، واتفق مشايخ الموحدين على تولية أخوه الخليفة أبو الحسن علي بن أبي العلا إدريس بن يعقوب ودخل الحاضرة مراكش وتلقب بالسعيد (640 – 646ه / 1242 – 1248م) ، ثم توالي على عرش الخلافة أبا حفص عمر الذي أخذت له البيعة بجامع المنصور وتلقب بالمرتضى وامتدت خلافته من (646 – 1248 /الي 655ه – 1266م) ولكنه لم يهنأ بعرش الخلافة ، فقد تجدد الصراع بظهور أخر مطالب بالعرش الموحدي وهو ابن عمه السيد أبو العلا إدريس الملقب بأبي دبوس ، الذي استعان ببني مرين فأمدوه بالسلاح والمال فتمكن من الاستيلاء على مراكش وخلع المرتضى ، وأخذ البيعة بجامع المنصور سنة 665ه / 1266م وتلقب بالواثق بالله ، وطوى بخلافته تاريخ الدولة الموحدية [26]

رابعاً – مظاهر العنف السلطوي في العهد الموحدي

أ – العف الجسدي : وهو استخدام القوة الجسدية بشكل مستمر تجاه الآخرين من أجل إيذائهم وإلحاق أضرار جسيمة بهم ، كوسيلة عقابية زخرت بها المصادر الموحدية وتجلت في مظاهر عدة منها :

1- عملية قطع الرؤوس والصلب

تعد عملية قطع الرؤوس من أشهر تقنيات القتل في العصر الموحدي التي مارسها خلفاء الدولة ضد كل من خالفهم ، ويعد إمامهم المهدي أول من شرع ذلك عندما أمر بقتل الفقيه الأفريقي وصلبه سنة – 518ه / 1124 م نظراً لرفضه ما قام به بقبيلة هزميره وبرر ذلك بتشكيكه في عصمته ، وبذلك أصبحت تلك العملية سنة دأب عليها خلفاء الدولة الموحدية في القضاء على كل من يخالفهم ويهدد كيانهم والأمثلة متعددة على كثرة من لقوا نفس مصير الفقيه الأفريقي ، نذكر منهم أخوي المهدي عيسى والعزيز الذين أعلنوا الثورة على سالب عرشهم الخليفة عبد المؤمن بن علي (524 – 558ه / 1130 – 1163م) فكان جزائهم حز رؤوسهم فعلق الأول بباب إيلان والآخر بباب الدباغين ، كما طالت هذه العقوبة رفيقه يصلا سن بن المعز الذي كان مناصراً لأخوي المهدي وترجم ذلك بتقاعسه في أداء واجبه العسكري فدبر مؤامرة قتله باستدراجه إلى مدينة سبته حيث ضرب عنقه هناك ، وصلب بالحاضرة مراكش سنة 546ه / 1151م) ، [27]

كما قطع رأس ثائر رباط ماسه ابن هود سنة (542ه / 1152م) وأرسل إلى البلاط الموحدي الذي ظل يستقبل رؤوس معارضيه في جلسات علنية إشادة بانتصارهم وكسر شوكة مخالفيهم ، مثلما حدث في عهد الخليفة المنصور (580 – 595ه / 1184 – 1199م) الذي كثف جهازه الإستخباراتي في تتبع أثر الثائر ابن الجزيري إلى أن ألقى القبض عليه ، فحز زاسه في حضرته وعلق على باب الشريعة سنة 586ه / 1190م .

ويبدو أن عملية قطع الرؤوس قد طالت في عهد الخليفة المنصور حتى أبناء عمومته ، ولم تشفع لهم رابطة الدم ، فقد دب رأس أخيه أبي حفص عمر الملقب بالرشيد وعمه أبو الربيع سليمان ، وعلق رؤوسهم بباب الشريعة لمجاهرتهم بالشقاق سنة (583ه / 1187م) .

واستمرت عملية حز الرؤوس في عهد ابنه الناصر الذي يعتبر عهده بداية نهاية الدولة ، فقد صلب الثائر أبو القاسم عبد الرحمن ابن الفرس الخزرجي ثائر جزولة الطامع في الملك وعلق مكان معجبه ابن الجزيري بباب الشريعة سنة 660ه / 1230م ، كما دب رأس ثائر جبل ورغة محمد بن عبد الله بن العاضد المدعي النسب الفاطمي الذي استغل خروج الخليفة الناصر إلى أفريقية سنة 600ه / 1203 م معلناً خروجه عن الخلافة الموحدية التي ألقت القبض عليه وصلبته على باب شريعتها بمراكش [28]

ويبدو أن سفك الدماء عادة جرت في عروق ساسة الموحدين وكل من تحينت له الفرصة ولو كانت قصيرة ، فالخليفة يحي بن محمد الناصر (624ه / 1227م) بمجرد ما تحصل على البيعة من مشايخ الموحدين في الحاضرة مراكش عمل على الانتقام من الشيخ عبد الرحمن ابن برجان وابنه عبد الله بضرب أعناقهم وتعليق رؤوسهم على باب الكحل ، وطيف بجسديهما في المدينة سنة 624ه / 1227م .

ومن المشاهد الأكثر دموية ما قام به الخليفة المأمون (624 – 630ه / 1227 – 1223م) بعد نكرانه للمهدوية والعصمة ووصفها بأشنع الصفات على منبر مسجد حاضرته معلناً حربه على التومرتية في مرسوم ملكي قائلاً فيه ((ولتعلموا أنا نبذنا الباطل وأظهرنا الحق ولا تدعوه بالمهدي المعصوم وادعوه بالغوي المذموم ؛ وأنه لا مهدي إلا عيسى وأنه قد نبذنا أمره المذموم النحس)) وبالموازاة مع هذا الإجراء أقدم على محاكمة أشياخ الموحدين في مشهد دموي مروع حيث نودي عليهم بحضرته بمراكش فبادروا بإطلاق السلام عليه ، فأجمع إليه الفقهاء وعرفهم بتوجيه مبايعتهم إليه ، ثم ما كان من نكثهم ، وقال للقاضي المكيدي ما تقول يا فقيه في قوم بايعوا شخصاً ثم نكثوا عليه ، وخلعوه وقتلوه يعني عمه _ الخليفة عبد الواحد بن يوسف _ ثم بايعوا شخصاً أخر فنكثوا عليه وقتلوه ويعني أخيه _ الخليفة عبد الله العادل _ ، ثم بعثوا بيعتهم هذه إلى ، ثم نكثوا أيضاً على ؟ فقال له القاضي ، وجب عليهم القتل أجمعين يا أمير المؤمنين ذاكراً قوله تعالى : (لن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها والله خير بما تعملون) فقتل منهم أربعة ألاف وستمائة رأس وأمر بتعذيبهم وعلق رؤوسهم على أسوار مراكش سنة 626ه / 1229م ، ورغم شنعة ذلك العمل إلا أن الخليفة المأمون كان يتلذذ بذلك ، فعندما طلب منه أهالي مراكش انتزاع الرؤوس من الأسوار لما سببته من أذى بأهلها ، فكان جوابه ((هنا مجانين وتلك الرؤوس لهم حروز ولا يصلح حالهم إلا بها ، وإنها لعطرة عند المحبين ونتنه عند المبغضين)) ولنشد قائلاً :

أهل الحرابة والفساد والورا ... يعزون في التشبيه للذكار
ففساده فيه الصلاح لغيره ... بالقطع والتعليق في الأشجار
فتراهم ذكرا إذا ما أبصروا ... فوق الجذوع وفي ذرا الأسوار
وكذا القصاص حياة أرباب النها ... والعدل مألوف بكل جوار
لو عم حلم الله سائر خلقه ... ما كان أكثرهم من أهل النار

واستمر في سياسته الدموية ضد معارضيه فقد دب رؤوس مناصري أخيه يحي بن الناصر من بلد لكاغة سنة 627ه / 1230م) ، والتي بلغت مائة رأس وعلقها على باب الشريعة في أجواء احتفالية ابتهاجاً بالنصر [29]

ومن المشاهد المروعة أيضاً ما تم في عهد الخليفة الرشيد (630 – 640ه / 1233 – 1242م)سنة 635ه / 1238م عندما ألقي القبض على مجموعة من عرب الخلط لخروجهم عليه ، ومناصرتهم لمنافسه يحي بن الناصر فأودعهم بسجن أزمور ، ثم تحايل عليهم بإطلاق سراحهم بالتفاهم مع مشايخ قبائلهم ، ورغم اعتذارهم إلا أنه نفذ سنة أبائه وأجداده وحز رؤوسهم واستباح أموالهم وذريتهم وسمح لعرب من بني سفيان باستباحة بنات الخلط ، وقام بوضع تلك الرؤوس في خرج على جمل وركب عليها الثائر عمر ابن وقاريط الملقي القبض عليه في أزمور أيضاً ، عوض الفرس وسرج وحمل إلى مراكش في مشهد تحقيري لهم ، فقطع رأس الثائر وعلق مع تلك الرؤوس على باب الشريعة بالحاضرة [30]

ولم تقصر تقنية قطع الرؤوس على رجال السياسة ، بل طالت أيضاً رجال الإدارة ومنهم كاتب الخليفة عبد المؤمن بن علي أبو جعفر بن عطية (ت 553ه / 1158م) الذي لقي حتفه بتلك الطريقة بسبب ما ارتكبه حسب ما أورده المراكشي قائلاً : (هو أنه كانت لديه بنت أبي بكر بن يوسف بن تاشفين الشهيرة ببنت الصحراوية وأخوها يحي أحد فرسان المرابطين ، ويشتهر بيحي ابن الصحراوية ، وبعد سقوط دولته عينه الموحدون قائد على لمتونه ، وظل مقربا منهم ويبدوا أن الخليفة عبد المؤمن وصلته أخبار تفيد بأنه (أشياء كان يفعلها وأقوال كان يقولها أحنقته عليه) فشاور عبد المؤمن مقربته ((وربما همز بالقبض على يحي)) وبما أن زوجة ابن عطية كانت أختاً ليحي ، نصحها بأن يتحفظ أخوها ويتعلل بالمرض حالة استدعاء الخليفة له أو أن يفر إلى جزيرة ميورقة لكن ذلك وصل الخليفة عبد المؤمن بن علي ونجح الحاسدين من المحيطين بالبلاط من تأجيج قلب الخليفة الذي لم تجد رسائل العطف والأستجداً طريق إليه ، فألقى القبض وقطع رأسه وخسر البلاط الموحدي أبلغ زمانه بشهادة قاتله) . [31]

ويبدو أن عملية قطع الرؤوس قد تتبعت كل من له أثر بالمعارضة حتى الكلامية منها ، والتي لم تبلغ حتى حدا التآمر والخروج ، ومن حوادث ذلك ما وشى به العلامة أبو الحسن بن القطان للسلطة الموحدية عن الصبي الأندلسي الذي أنتقل إلى مراكش صحبة أبيه وكان يعاني من اضطرابات نفسية ويتوهم أنه يتنبأ علماً من الملائكة ، وأن نهاية دولتهم ستكون على يديه ، فأشخصته السلطة الموحدية ودبت رأسه ورأس أبيه بمباركة مشايخها .

ومن حوادث ذلك أيضاً ما أل إليه مصير رجل يدعى ولد ابن الصقر الذي رد على خطيب الجمعة بمراكش ، حين فاه بعصمة المهدي في عهد الخليفة المرتضى ، فأشاروا عليه أشياخه ووزراءه فقتلوه ظلماً وبهتاً سنة (650ه /) [32]

2ـ دفن الضحية حيا

عرف إمام الموحدين المهدي بن تومرت (ت 524ه / 1130م) بعلمه ومكره وفصاحة لسانه ودهائه ، ومقدماً على الأمور العظام ، سفاكاً للدماء ، غير متورع فيها ولا متوقف عنها ، يهون عليه سفك دم عالم من الناس في هوا نفسه وبلوغ غرضه ، وتحيل على جموع المصامده حتى بايعوه ، ونسب الكفر والتجسيم إلى المرابطين ، وأباح جهادهم وألحق في أموالهم ونسائهم وذريتهم ، وأخبرهم بأنهم هم القوم الذي وصفهم الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله : صنفان لا يدخلان الجنة ، الأول هم قوم يخرجون في أخر الزمان لهم سياط كأذناب البقر ، ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات رؤوسهن كأسنمة البخت ، فوقع ذلك في قلوب الجهال بنسب ذلك إلى المرابطين الذين خضعوا معارك كثيرة ضدهم ، أسفرت عن قتل الكثير منهم ، ولكي لا تفتر عزيمتهم وإيمانهم بما يقوله المهدي سعى إلى الحيلة لتحقيق هدفه وطموحه السياسي ، فتهاون في سفك دمائهم بسناريوا كان من تأليفه وإخراجه ذكرته لنا بعض المصادر بأنه أخذ قوماً من أتباعه ودفنهم أحياء في مقبرة وجعل لكل واحد متنفساً في قبره وقال لهم : (إذا سئلتم فقولوا قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقا من مضاعفات الثواب على جهاد لمتونة وعلو الدرجات التي نلنا بالشهادة فجدوا في جهاد عدوكم ، فأن ما دعاكم إليه الإمام المهدي صاحبكم حق) ، وقال لهم : (إذا قلتم ذلك أخرجتكم وكانت لكم من المنزلة عندي أعلاها وأسماها ، وعاهدهم على ذلك ، فدفنهم بين القتلا ورد عليهم التراب ثم رجع إلى محلته في الليل) ، وقال لأشياخ الموحدين : (يا معشر الموحدين

أنتم حزب الله وأنصاره ، فجدوا في قتال عدوكم عدو الله وأنكم على منهاج الحق ، وإن كنتم تشكون فيما أقول فأذهبوا إلى أرض المعركة وأسالوا من قتل اليوم فيها يخبرونكم بفضل جهادكم وعظيم ثوابكم عليه في الآخرة ،) فأتا بهم إلى الموضع ونادى برفع صوته : (يا معشر الشهداء ، خبرونا ما لقيتم من الله عز وجل) ، **فقالوا** : (وجدنا عند الله تعالى ما لا عين رأت ولا أذن **سمعت ولا خطر على قلب بشر**) ، فلما سمعوا الجواب رجعوا إلى قومهم وقبائلهم فقالوا قد سمعنا جواب إخواننا الشهداء وأننا على حق في حربنا ومرت المكيدة عليهم ورجع المهدي إلى أتباعه ونكث عهده بإغلاق المنافس عليهم ، فماتوا جراء ذلك ونجح في تهوين ما أصابهم من المرابطين وإصرارهم على مواصلة القتال ضدهم . [33]

3- عملية التمييز (التصفية الجسدية)

لا يخلوا مصدراً من مصادر التاريخ الموحدي من عبارات تدل على العنف مثل التنكيل والانقياد والحرق والقتال ، وهذا يدل على عنف ولاة الأمر بشهادة معاصريها ، ومن بينهم المؤرخ عبد الواحد المراكشي الذي أشاد بذلك بقوله : (وأما خفة سفك الدماء عليهم فقد شهدت أنا منه أيام كوني بسوس ما قضيت منه العجب) [34] **و**من الأحداث التاريخية التي تؤكد ذلك ما ارتكبه ابن تومرت من **م**جزرة جماعية بحق قبيلة هزميره **سنة** 517 ه / 1123 م تلك القبيلة الحاضنة له والتي وقفت إلى جانبه بكل شجاعة وبسالة ، فأقلقه فيما بعد كثرتها ومنعتها وقوة جاشها ، فدبر مكيدة لفرسانها الذين كانوا لا يفارقون أسلحتهم بأن دس لهم السم في العسل فسألهم يوما : مالكم تمسكون العدة وأصبحنا أخوانكم الموحدون أعزهم الله تعالى لا يمسكونها ؟ فتركوا تلك العادة وقدموا إلى دروس الوعظ دون عدة ، فرأى نجاح مكيدته وهم بأصحابه الموحدين فأحاطوا بهم وقتلوا في يومها خمسة عشر ألفا [35]

ولم يكتفي بذلك فبعد قضاءه على قبيلة هزميرة شعر بأنه مازال يحتاج إلى عملية تطهيرية أشمل وأوسع تحت مصطلح جديد وهو (التمييز) ، وأوكل بتنفيذها إلى أحد بيادقته وهو أبو البشير الونشريسي سنة 519 ه / 1125 م وأجريت في طقوس تومرتية باستعراض عسكري **رسمي وأ**لقى خطبته الرسمية في جموع من أصحابه وحثهم فيها بوجوب القضاء على الكفار مبرراً جرائمه ، وفي ذلك يقول ابن القطان المراكشي : ثم قام الإمام المهدي خطيباً فيهم فقال لهم : **قال الله تعالى** : ﴿ ليميز الله الخبيث من الطيب ﴾، وقال سبحانه وتعالى : ﴿ منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون ﴾ ؛ وهذا البشير مطلع على الأنفس محدث ، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول (إن في أمتي محدثين ، وإن عمر منهم) ؛ وقد صحبنا أقوام أطلعه الله تعالى على ما في نفوسهم **من النفاق** ..) [36]

وبعد هذا الاستعراض والتفخيم الكلامي **الذي لقي صداه في الوسط الموحدي الساذج** بالإعجاب والتصديق بما قاله وبالمكانة التي وضع فيه نفسه وبيدقه الونشريسي ، الذي انتصب لتنفيذ تلك المجزرة حيث أخذ يعرضون عليه القبائل ، فيخرج قوماً عن يمينه وقوماً عن يساره لمدة أربعين يوماً ، فأما أهل اليمين فهم المؤمنون ، أما القوم الذين على يساره فهم المنافقون الذين وجب قتلهم فبلغوا سبعين ألف شخص وبعضهم تم رميهم أحياء من فوق جبل مصموده .

وبعد تدشين تلك المجزرة بإشراف ابن تومرت أصبحت تلك الأعمال تقليداً مباركاً موروثاً سار عليه خلفاء الدولة وعلى رأسهم الخليفة عبد **المؤمن بن علي ، الذي استفاد من تجربة ابن** تومرت وكان فطناً فعمل على تقديس منفذ عملية التمييز وذلك بإخفاء جثمانه عندما قتل في معركة ضد المرابطين مدعياً بأن الملائكة قد رفعته إلى السماء مثلما رفعت عيسى عليه السلام حتى لا يعترضه أحد في تنفيذ عملياته المستقبلية ، [37] ومنها تلك المسماة (**بالجرائد**)**سنة** 544 ه / 1149 م والتي أعتمد فيها على جهازه ألاستخباراتي الذي زوده بقوائم رسمية ضمت أغلب من عارض الدعوة التومرتية من قبائل بلاد المغرب بلغت تسعة عشر جريدة ، والتي راح ضحيتها اثنان وثلاثون ألف وثلاثون أدمي [38]

وفيما يلي جدول يوضح أسماء القبائل ومنفذي تلك الإبادة الجماعية (حملات الوبخ والاعتراف)سنة 544ه / 1149 م حسب ما أورده البيدق

	منفذ العملية	مساعده	اسم القبيلة	عدد الضحايا	المصدر : البيدق
1	أيوب أجدم	يحي بن جروط	هزميره	500	ص 128
2	محمد مضكاد	عبد الله بن مالات	ركراكة	800	ص 128
3	صهرابي سعيد	عثمان بن مناد	حاجه	800	ص 128
4	محمد بن يجيت	ابن تمولي	السوس	600	ص 128
5	ومصل ودرغ	أبو عمران موسى	اينكيست	600	ص 128
6	موسى بن عيس	الحسن سليمان	جزولة	500	ص 128
7	سليمان بن ميمون	علي بن يحي	هسكورة	2500	ص 129
8	عمر بن ميمون	عبد الله بن داود	تادلا	أكثر من 500	ص 129
9	أبو بكر بن الجبر		تادلا	1000	ص 129
10	اج انجي		زناتة فازاز	6000	ص 129
11	أبو سعيد يخلف	محمد بن يحي	ربط تازا	12800	ص 129
12	أبو عبد الله محمد	يحي بن توكرورين	غمارة	900	ص 130
13	يوسف بن سليمان	عبد الله بن خيار	فاس ومكناسه	580	ص 130
14	عبد الله بن فطمة	وأبو تونارت	تامسنا	600	ص 130
15	لسحاق بن عمر		دكاله	600	ص 130
16	الحسن بن المعلم	علي بن يخلف	هيلانه	800	ص 131
17	زكريا بن سعد		وريكة وهزرجة	250	ص 131
18	يحي بن سحنون	عبد الكريم الغيغائ	لجاغة وغيغاية	150	ص 131
19	يحي الدرعي	عبد الصمد بن تادرارت		600	ص 131
20	محمد بن أبي بكر	عبد الله بن الجراوي		1000	ص 131
21	عبد الله بن وطيب		سلجماسة	ملت ولم يقتل أحد	ص 131
مجموع الضحايا 32030شخص					

واستمرار وامعاناً في سفك الدماء وتلويحاً بالقوة لخلق نوع من الرهبة والخوف في نفوس معارضيهم ، وفي عملية اللإنسانية أخرى قام الخليفة عبد المؤمن وابنه عبد الله بجمع رفات من قتل من العرب أثناء تتبعه لعرب رياح سنة 555ه / 1160 م ، ووضعها فوق جبل القرن الذي أصبح كالتل يلوح للناظرين [39]

وفي إشارة أخرى للمجازر الموحدية التي بلغت هول وفظاعة عمليتي التمييز والجرائد ، ما قام به القائد يحي بن يغمور في موقعة لبلة سنة 549ه / 1154 م بالأندلس حيث دخل المدينة عنوة وأخرج أهلها في صفوف ، وعمل على تصفيتهم جسدياً وبلغ تعدادهم اثنان وعشرون ألف إنسان متجاوزاً في ذلك أعراف الحرب [40]

4ـ عملية الذبح :

وهي العملية الأبشع التي استخدمها ساسة الدولة الموحدية في حادثتين الأولى في عهد الخليفة عبد المؤمن بن علي أثناء دخوله العاصمة مراكش سنة 541ه /ب 1146م ، بعد علم من حصارها ، فكان ممن ألقى القبض عليه حياً هو الأمير الصبي إسحاق بن علي بن يوسف الذي بويع بالإمارة بعد وفاة تاشفين بن علي الذي لم ينفعه تضرعه للخليفة بقوله : (يا أمير المؤمنين ، مالي في الرأي شيء ، فيقول له غلمه طلحة : (اصمت عنا ، هل رأيت ملكاً يتضرع لملك مثله ؟

فقال أمير المؤمنين لأبي الحسن : اترك هؤلاء الصبيان ، ما الذي تعمل بهم ؟ فصاح أبو الحسن وقال في صيحته : (ويوا ويوا الموحدين ، ارتد علينا عبد المؤمن ، يريد أن يربي علينا فراخ السبوعة) . [41] فقام الخليفة مغضباً وأخذ الصبي إسحاق وذبحه بكل شراسه . ويبدوا من تلك القصة أن الخليفة عبد المؤمن لم يريد قتله لولا سطوة مشايخ الموحدين [42]

أما الثانية والتي كانت أكثر دموية ومع سبق الإصرار والترصد ما قام به الخليفة يعقوب المنصور ضد الثائرين من أهل مدينة قفصة سنة 583ه / 1187 م أثناء دخوله إليها ، وفي عملية تلذذية فقد جلس الخليفة على برج الديبان وأمر بمجيء بالمتمردين حسب ما أورده صاحب الحلل السندسية بقوله : (فأمر بذبحهم ، فذبحوا بين يديه أجمعين ، ولم يفلت أحد منهم ، وكان الأعمى حاضرا وهو نحوي فاضل . وكان الخليفة يعينه لقراءة أولاده ، فطلب من المنصور أن يسمح له بشخص منهم يتولى ذبحه بيده ، فأجابه الخليفة إلى ذلك ، ولما اضطج طلب له يسيرا من الملح كما يفعله العامة بالضحايا ، فأضحك بهذا الفعل جمع من حضر) . [43]

5- القتل داخل السجن :

أ – السم :

تعد من أسهل الوسائل وأكثرها فتكاً في عملية الاغتيال ، والتي استخدمت في العهد الموحدي وطالت أهم الخطط الإدارية في الدولة وهي **الوزارة**، والتي تمثلت في شخصية الوزير عبد السلام الكومي الذي سجن بسبب مبالغته في جمع الأموال واتهامه لشيوخ الموحدين زوراً بتعاطي الخمر في عهد الخليفة عبد المؤمن بن علي (524 -558ه / 1130 – 1163م) **الذي** أمعن في عقابه حين أوعز لأحد حراسه أن يصنع له ثريدة مسمومة شعر بها في أول لقمة له ، **فقال للحارس** : (أهلكك الله) فلقي حتفه سنة 557ه / 1162م ، **فكان ذلك الحدث الإشارة** الوحيدة طيلة العهد الموحدي التي استخدم فيها تلك الوسيلة للاغتيال . [44]

ب – القتل بأداة حادة :

في خضم الصراع على السلطة بين أبناء البيت الموحدي الذي لم يدخروا ذخراً في الإيقاع ببعضهم فمنهم من لقي حتفه ، ومنهم من كان مصيره السجن مثل الخليفة المرتضى على يد آخر خلفائها الواثق بالله أبي العلاء إدريس بن عبد الله (665 – 668ه / 1266 – 1269م) المعروف بأبي دبوس الذي طالت أيديه الغادرة أبو محمد عبد الله بن المرتضى وهو في سجنه ، وذلك بأن دخل إليه بمسلة تحت أبطه فأرده قتيلاً . [45]

6- الحرق :

لم يترك ساسة الموحدين وسيلة في القضاء على خصومهم متجاوزين بذلك حدود الإنسانية بلجوئهم إلى الحرق كوسيلة من وسائل التعذيب ، بهدف بث الخوف والرهبة في نفوس الرعية وإبراز قوتهم وصرامتهم بتعذيب الضحية حتى الموت ، و**إحداث** تشوهات بها ، ومن أمثلة ذلك ما قام به الخليفة الناصر الموحدي بجثة الثائر محمد بن عبد الله الذي أدعى بأنه ابن الخليفة الفاطي حيث علق جثمانه على باب الشريعة واحرقه بالنار فعرف ذلك الباب بالباب المحروق **وذلك** سنة 600ه / 1203م [46]

ولم تقتصر وسيلة الحرق على الأموات بل شملت حتى الأحياء أيضاً ، ومن القصص المشهورة في ذلك ما يتداوله أهل مدينة مكناسة الزيتون ، بأنه كان بأحواز تاورا شجرة كبيرة من النشم الأسود المسمى التغصاص فبينما الناس منشغلين في تدبير معايشهم ، إذ فأجئهم خيل الخليفة عبد المؤمن بن علي وأحاطت بهم فلجئوا إلى تلك النشمة ، وظنوا النجاة متعلقين بها خلق كثير ، فضم الموحدون الحطب لتلك الشجرة وأحرقوا النيران حولها فحرق كل من كان بها [47]

ب- العنف الإداري : ويتجسد العنف الإداري في مظاهر عدة في العهد الموحدي منها :

1- النفي :

لغة : هو التغريب ، والطرد

واصطلاحاً : هو إخراج أرباب الفساد المغضوب عليهم من أوطانهم ، **أو من الأماكن التي** يعملون بها [48]

وقد مارس الموحدون وسيلة النفي خارج الأوطان ضد كل من عارضهم أو أحتضن وقدم الدعم المادي والمعنوي للمعارضة ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما قام به الخليفة الموحدي عبد **المؤمن بن علي** (524 – 558ه / 1163 – 1148م)**سنة** 548ه / 1153م **عندما نفى بني أمغار إلى فاس عقاباً** لهم على مساندة أخوي المهدي في ثورتهم ضده [49] ، كما نفى خليفته يوسف بن عبد المؤمن سكان مدينة داي أثر قيامها بالثورة بقيادة شخص اسمه عتاب سنة 559ه / 1164 نظراً لقربهم من العاصمة مراكش ، [50] ، وفي السياق ذاته عاقب الخليفة الموحدي أبي يعقوب المنصور (580 – 595ه / 1184 – 1199م)**سنة** 581ه / 1185 م سكان مدينة بجاية مؤطى الأول لبني غانيه في أفريقية ، بعد منحهم الأمان الذي أخلى به بقيامه بأعمال انتقامية ضدهم تمثلت في نفي بني حماد إلى سلا وأرغمهم على بيع أملاكهم بأبخس الأثمان وفي ذلك يصف ابن عذاري حالهم بقوله : (وخرجوا على وجوههم وما منهم على فؤاد مرضوض (**وجمع مفضوض**) واستقر جميعهم بمدينة سلا حائرين ، وبأثواب الضيعة مشتملين) [51]

وإذا كان النفي قد مارسه الخلفاء ضد الثوار في فترة العصور الذهبية للدولة ، فقد مورس أيضاً من قبل بعض الخلفاء الضعفاء نتيجة الصراع على السلطة بين نسل السلالة الكومية ، فقد نفى الخليفة أبا محمد عبد الواحد بن يوسف (620 – 621ه / 1223 – 1224م) **الذي وصل** إلى العرش بمساعي وزيره **أبو** سعيد عثمان بن عبد الله بن إبراهيم بن جامع سنة 620ه / 1224 م الوزير السابق أبي زيد عبد الرحمن بن موسى بن يوجان إلى ميورقه ، ومن منفاه هناك أخذ في تأجيج النزاع بين نسل يوسف بن عبد المؤمن وبين عقب الخليفة يعقوب المنصور ، بوقوفه إلى جانب والي مرسيه وتلقيبه بالعادل وأخذ البيعة له من أغلب ولاة الأندلس ، وإثارة الفتنة في **العاصمة مراكش** لتهيئة دخول الخليفة الجديد العادل (621 – 624ه / 1224 – 1227م) إليها ، الذي نفى بدوره وزير عمه بمراكش ابن جامع إلى هسكوره بجبال درن [52]

كما طالت عمليات النفي أيضاً بعض فقهاء المالكية الذين كانوا يرون في العقيدة التومرتية الكثير من العيوب ، فأعلنوا ذلك بمجاهرتهم متحملين تبعات ذلك ومنهم القاضي أخيل بن إدريس **الرندي** (ت 561ه / 1165م) الذي نفى إلى مكناس بسبب ما قاله في حق الخليفة عبد المؤمن **بن علي** : (كيف تصح له الخلافة وهو ليس قريشي) [53]

2- الاقامة الجبرية

مارس الموحدون نوعاً أخر من البطش تجلى في تقييد الحريات ضد كل من شكوا في ولائه لهم ، خاصة تلك الشخصيات التي كانت لديها أراء دينية وفكرية لم يستسغ مضمونها حكام الدولة الموحدية أمثال الصوفيابي يعزي يلنور (ت 572ه / 1272م) الذي تحفظ عليه الخليفة عبد **المؤمن بن علي في المسجد الجامع بمراكش سنة** 541 / 1146م **فأصبح قبلة الناس ، مما** أضطره إلى رفع ذلك نتيجة لا**حتقان للشارع الموحدي** .

إلى جانب التحفظ فقد لجأ الموحدون إلى وسيلة الإشخاص لبعض الشخصيات الصوفية أمثال أبو مدين (ت 594ه / 1197م) الذي وافاه الأجل قبل الوصول إلى حاضرة الموحدين [54]

ولم تقتصر الإقامة الجبرية على رجال الدين بل اكتوى بنارها أيضاً رجال السياسة ، فقد عاقب الخليفة عبد المؤمن بن علي المتمرد سلامة بن حمامة الصنهاجي سنة 543ه / **الذي قاد** ثورة صنهاجة فسير له الخليفة جيشاً بقيادة أبو حفص عمر فهرب إلى القبلة ، ثم جاءه مقدماً ولائه وطاعته للموحدين ، فألزمه الإقامة بدار ابن عروس التي كانت شاهد أجله [55]

كما كانت عقوبة والي إشبيلية وقرطبة يحي بن يعمور سنة 549ه / 1154م) **من قبل** الخليفة عبد المؤمن بن علي ، عندما علم بما فعله بأهل مدينة لبلة أثناء حصاره لها فقد بالغ في النكاية بها ، وبأهلها ، فأرسل له القائد عبد الله بن سليمان الذي قبض عليه واقتاده إلى الخليفة ، فألزمه داره وعدم مغادرتها إلا بإذن منه ، وألزم حفيده الناصر (595 – 610ه / 1199 –

1213م) وزيره أبا يحي بن أبي الحسن بن أبي عمران داره بعد عزله من الخطة الوزارية سنة 605ه / [56]

وفي السياق ذاته ألزم الخليفة السعيد الموحدي (640 – 646ه / 1242 – 1248م)سنة 642ه / 1244م) كل من ابن أبو أنودين وأبي زكريا ابن مزاحم وأبي زكريا ابن عطوش دورهم بأزمور، ونظراً لشح المادة المصدرية فلم تطالعنا بأسباب تلك العقوبة وربما خوف الخليفة من سطوة المشايخ نتيجة النفوذ الذي وصلوا إليها في فترة ضعف الدولة الموحدية ، [57] ويصور الملزوري ذلك بقوله :

ورجع الأشياخ كالأتراك من العباس في الأملاك
قد دبروا بجهلهم تدبيراً كان على ملكهم تدميراً
بفعلهم كان خراب الدولة وقتلهم في الأرض شر قتله [58]

ولم تحتكر هذه العقوبة على الخلفاء بل مارسها الولاة أيضاً ، فقد ألزم والي تونس أبو محمد عبد الله بن الشيخ عبد الواحد أخيه والي قابس أبو زكريا عندما راوده عن الاستقلال بإفريقية مستغلاً تصريح الخليفة المأمون بلعن المهدي ، وقتله شيوخ الموحدين ، فجاء رد أخيه بفرض الإقامة الجبرية عليه في داره عقاباً له سنة (627ه / 1230م) ، لكن سرعان ما فلت من العقاب ، واستطاع تحقيق مراده فيما بعد [59]

إلى جانب الإقامة الجبرية فقد لجأ خلفاء الموحدين إلى أسلوب المراقبة، بوضع بعض الشخصيات تحت نظرهم، ومن ذلك ما قام به الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي مع ثأر مدينة سبته القاضي عياض سنة 542ه / 1147م، عندما دعاه للإقامة بحاضرته مراكش وعينه قاضياً لها ، وما قام به الخليفة أبي يعقوب المنصور مع الصوفي محمد بن علي بن خلف التجيبي (ت 596ه / 1199م) الذي ظلت عيون الخليفة تراقبه حتى قيل أنه كان بغرفة له شرفة على الدرب ، فشاهد الشرطيين وأوجس في نفسه خيفة منهم ووقع في خاطره أنهم جاءوا إليه لتشرير أدبه ... واستظهر قلبه ذعراً وتمكن منه ذلك حتى كاد عقله يختلط وأصابه حذر حتى توفي . [60]

3- التهجير :

تعد أحد الوسائل التي استخدمها ساسة الموحدين في تحقيق مأربهم ، فقد استوعب الخليفة عبد المؤمن بن علي الدور الذي لعبه العرب طيلة العهود السابقة من تقلصيهم لملك بني زيري [61] ونصرتهم لبني حماد ضد أبناء عمومتهم مقابل مكاسب اقتصادية [62] لذلك راودته فكرة إصطناعهم خصوصاً بعد فتح مدينة بجاية ، وأدرك العرب الاختلال في موازين القوى في المنطقة ببروز الموحدين كقوة طامحة في بسط سيطرتها على كامل المغرب ، لذلك إنتهز البعض منهم ذلك ، وبادر إلى تقديم الولاء والطاعة فلقوا الإكرام من الموحدين ، أما الآخر فقد أخذوا حذرهم وفطنوا إلى خطة الخليفة عبد المؤمن بن علي في تفريغ المنطقة فتنادوا متناسيين خلافاتهم واصطدموا مع القوة الموحدية في سطيف سنة 548ه / 1153م والتي أسفرت عن هزيمتهم وغنم أموالهم ونسائهم التي اقتديت إلى العاصمة مراكش التي كانت أول وسيلة من وسائل المهادنة التي اتخذها الخليفة عبد المؤمن بن علي في التواصل معهم ، فكاتبهم بتطمينات على أهلهم وصون أعراضهم والقدوم لاستلامهم في محاولة منه لإقحامهم وإغرائهم بأرض المغرب الأقصى ، فلبوا دعوته ودخلوا حاضرته على الرحب والسعة وبالغ في إكرامهم بالأموال الجزيلة التي أثمرت عن بقاء عرب الأثيج واستقرارهم في مراكش والذين شكلوا عوناً له ضد قبيلة المصامدة الطامحة للحكم بأخذ البيعة لابنه محمد [63]

أما الذين فضلوا العودة فقد أدركوا مأرب الخليفة الموحدي ، الذي لم يكل ولم يمل في تحقيق طموحه ، غاط النظر عن مواقفهم العدائية له سنة 554ه / 1159 م أثناء دخوله مدينة المهدية ، فأخذ يخاطبهم ببني العم ويرفع من هممهم ويستنفرهم لقتال نصارى الأندلس ، على لسان فيلسوفه أبو بكر بن الطفيل (581ه / 1185م) بقوله :

بني العم من عليا هلال بن عامر وما جمعت من بلبل وابن بلبل
تعالوا فقد شدت إلى الغزونية عواقبها منصورة بالأوائل [64]

فقطف ثمار محاولاته بخروج معه بطون رياح التي تأرجحت بين البقاء والهجرة ، وعندما وصلوا وهران حنوا إلى موطنهم فقرروا العودة ، هنا تدخل الخليفة عبد المؤمن فأخذ ألف من كل بطن من بطون العرب بعيالهم وأبنائهم إلى المغرب الأقصى كوسيلة للضغط عليهم فبادروا بالرحيل معه ، واستخدم طاقتهم في فتح الأندلس ومقللاً من عناصر الشغب بالمنطقة فحقق بذلك مراده الثاني [65]

ظلت تلك التجربة ماثلة أمام أعين ابنه الخليفة يوسف بن عبد المؤمن الذي جد في تحريضهم على الجهاد في الأندلس ، ويناديهم ويذكرهم بالقربى التي تجمعهم في قيس عيلان بقصيدة خاطبهم فيها ابن طفيل (ت 581ه / 1185م) يقول فيها :

أقيموا صدور الخيل نحو المغارب لغزو الأعادي واقتناء الرغائب
وأذكوا المذاكي العاديات على العدى فقد عرضت للحرب جرد السلاهب

ولما تأخروا أرسل يستعجلهم بقصيدة من قول ابن عياش ومنها :

أقيموا إلى العلياء عوج الرواحل وقودوا إلى الهيجاء جرد الصواهل
وقوموا لنصر الدين قومه ثائر وشدوا على الأعداء شدة صائل [66]

ولما رأى العرب إصرار الخليفة علي الترحيل حاول بعض العرب من زعماء قبيلة رياح وهو جبارة بن أبي العينين الخروج إلى المشرق للحصول على سند إخوانهم ، لكنه لم يجد أذان صاغية فأدرك نفسه ولحق بموكب الخارجين الذي رصده لنا ابن صاحب الصلاة بقوله : (كان عدد الخيل الواصلة من أفريقية أربعة ألاف فرس ، ومائة من الحمل الصامت ، وكان الذي وصل من تلمسان ونظرها ألف فرس ، وخمسين حملاً من المال الصامت) [67]

وقد أنس الخليفة ذلك القدوم بإقامة الاحتفالات الرسمية بالحاضرة مراكش سنة 566ه / 1171 م وكان من أبرز الحاضرين زعيم رياح أبو سرحان مسعود وكتب بذلك إلى موحدي قرطبة [68]

وبوصول الخليفة الموحدي يعقوب المنصور إلى العرش تقاطرت وفود المبايعة من عرب تلمسان فكانت أولى المباركين له ، ولما غزا بني غانيه أفريقية تغير ولاء الأعراب من الموحدين إلى نصرة بني غانيه الذين أخذوا في سقوط المدن الواحدة تلو الأخرى فجاء الرد الموحدي باسترداد بجاية سنة 581ه / 1185 م ثم التوجه إلى مدينة قفصة فانهزم الموحدون في موقعة عمره سنة 583ه / 1187م [69] مما أضطر الخليفة يعقوب المنصور (580 – 595ه / 1184 – 1199م) إلى الخروج بنفسه من تونس مختاراً من وثق بهم من الأعراب في جيشه ، فالتقى ببني غانيه وأحلافهم من العرب في الحامة سنة 584ه / 1188م والتي أسفرت عن انتصار الموحدين وهزيمه بني غانيه وتهجير قبائل جشم ورياح والاثيج واستنزالهم المغرب الأقصى ، واختار لهم أماكن إقامتهم فكانت تامسنا والهبط واغاز ودكالة وسهول تادلة ليكونوا تحت رقابته كاحتياط أمني [70]

أما في عهد الخليفة الناصر فقد تقلب ولاء العرب وانضمت أخلاط من بني سليم ورياح إلى بني غانيه الذين أعلنوا الثورة مرة أخرى بمساندتهم سنة 596ه / 1200م [71] فحاول التصدي لهم والي بجاية أبو الحسن بن أبي حفص سنة 600ه / 1203 م لكنه لم يستطع إخماد تمردهم [72] الأمر الذي دفع الخليفة الناصر للقضاء على بني غانيه وتأديب القبائل المتمردة خلال سنوات 600ه / 606 ه وأمر بتغيير وجهة العرب في الهجرة من أفريقية إلى الأندلس مباشرة ، وإقحامهم في المعارك الدائرة هناك مركزاً على زعامتهم [73]

وبذلك يمكن القول بأن عملية التهجير التي تمت في عهد الخليفة عبد المؤمن بن علي (524 – 558ه / 1130 – 1184م) كانت بالود إذ اعتبرهم ظهيراً له مدعياً انتمائه لهم لكسبهم إلى صفه في عملية توريث الحكم ، وأما خليفته فقد سعى في ترويضهم بالتغاضي عن شغبهم والصفح عنهم في حين انتهج الخليفة المنصور سياسة مغايرة مع الأعراب اعتمدت على القسوة في تهجيرهم وفرض عليهم الإقامة الجبرية في الأماكن التي حددتها السلطة المركزية خوفاً من إثارة الفوضى في البلاد ، وقد صدق حدس الخليفة يعقوب المنصور فقد لعبوا دوراً كبيراً في

فترة ضعف الدولة ، فألبوا الصراع بين الأطراف الموحدية وغذوا الصراع الموحدي المريني الذي أسفر عن نهاية الدولة ، وقد عبر الخليفة الموحدي المنصور عن ندمه في تهجيرهم ونقلهم إلى بلاد المغرب عند قرب أجله بقوله : (ما ندمت على شيء فعلته في خلافتي إلا على ثلاث ، منها إدخال العرب من أفريقية إلى المغرب ، لأني أعلم أنهم سبب فساده) [74] وأوصى بمداراتهم واستلطافهم والإحسان إليهم وإشغالهم ولا تركنوهم إلى الراحة والسكينة .

4- العزل

كان أول من مارسه المؤسس الحقيقي للدولة الموحدية الخليفة عبد المؤمن بن علي (524 – 558ه / 1130 – 1163م) ضد أول وزيرله هوابو حفص عمر أزناج الذي عزله عن الوزارة وربأ بقدره ، وبرر ذلك بأن هناك من هو أقدر منه ، كما عزل الخليفة المنصور (580 – 595ه / 1184 – 1199م) قاضي جده وأبيه عبد الله بن عبد الرحمن المعروف بالمالقي عن خطة القضاء ، وعزل ابنه الخليفة الناصر (595 – 610 ه / 1199 – 1213م) عن الخطة الوزارية الوزير أبا يحي بن أبي الحسن بن أبي عمران (ت) والفقيه أبا محمد بن حوط الأنصاري عن قضاء مرسية سنة 605ه / 1209 م ثم وفاته المنيه سنة (612ه / 1215م) [75]

5-فرض حظر التجول :

وإمعاناً في فرض أنفسهم بالقوة فقد عمل بعض ساسة الموحدين على تقييد حريات بعض سكان المغرب بمنعهم من التجول بين مناطقه ليلاً ، وأصدروا تعليماتهم إلى ولاتهم بذلك وكان ذلك سنة 547ه / .. 1142 م من قبل الخليفة عبد المؤمن بن علي (524 – 558ه / 1130 – 1163م) ، حيث منع السفر من سلا إلى مكناسة ، ومن مكناسة إلى فاس ، ومن تلمسان إلى فاس وأقام حواجز أمنية وهدد بمعاقبة كل من يتجاوز ذلك بقوله : (أيها الناس ، ومن تكلم منكم بكلام ما معناه إلى أين السفر فجزاؤه السيف) [76]

ج – العنف النفسي : وهو ((أي فعل مؤذ لنفسية المعنف ولعواطفه بدون أن تكون له أية أثار جسدية ، إلا أن الآلام الناتجة عنه تكون في الغالب أكبر الاستمرارية في الغالب ، وقد مارس خلفاء الدولة الموحدية هذا النوع من العنف ضد من لم يرضخ عقائدياً وسياسياً لهم ومن ذلك ما يلي : بصور عدة منها:

1- التشهير :

لغةً : يعني ظهور الشيء في شنعه حتى يشهره الناس

أما اصطلاحاً فيعني عرض الإنسان في وضع مزرٍ إذلالاً وتشنيعاً عليه [77] .

وبعد التشهير من بين الأساليب التي ساعدت الدولة الموحدية على دوام حكها طوال قرنين ونصف من الزمان ، واعتمدته عقوبة لضرب المعارضين والمخالفين لسلطتها في الداخل والخارج ، ممن قاموا بأعمال تهدد أمنها وكيانها وتزعزع ثقة العامة بها .

أ- أنواع التشهير

× _ **التشهير اللفظي :** ويعني الكشف عن جرم المعرض للعقوبة أمام الحاضرين إمعاناً في إذلاله ، وهذا ما فعل مع الثائر ابن الجزيري بمجرد ما ألقى القبض عليه سنة (579ه / 1179) حيث أمر بالطواف بمجلس الموحدين وترديد ما فعله أمامهم .

× _ **التشهير الجسدي :-** ويستخدم هذا النوع في العادة ضد الأشخاص الأكثر قيادة إمعاناً في إذلالهم ، وهذا ما فعله الموحدين بأغلب الثائرين والخارجين على سلطتهم ، فتارة يتم بتعليق رؤوسهم على أسوار أبواب المدن مثل باب الشريعة وباب السلسلة وباب الكحل التي كانت شاهدة على تلك المجازر ، وتارة تم التشهير بوضع رؤوس المتمردين في خرج حمل وطيف بها في أحياء مراكش [78]

ويبدوا أن الغرض من ذلك هو ردع المعارضين ، وقطع الأمل في نفوس أتباعهم ومن جدوى الخروج على السلطة ، وإيصال رسالة إلى من يروم القيام بعمل مماثل أن مصيره سيؤول

إلى هذه النتيجة ، فضلاً عن إبراز عظمة الدولة وقسوتها ، وإنها قادرة على الاقتصاص من مناوئيها .

2- الإهانة :

تعد من الوسائل المصاحبة في أغلبها لعمليات الاعتقال من قبل رجال الضبط **السلطوي في** العهد الموحدي ، ولكن المصادر الموحدية افتقرت غلى تفاصيل تلك العمليات باستثناء ذكرها لإشارتين واحدة أثناء عملية اعتقال أبرز الشخصيات في دولة عبد المؤمن بن علي (524 – 558ه / 1130 – 1163م) وهو الكاتب أبو جعفر بن عطية **واقتياده وإهانته** بنزع عمامته من **على رأسه** أمام الحاضرين [79]

أما الثانية فكانت في عهد الخليفة المنصور أثناء نكبته لعمه السيد أبي **إسحاق بن عبد المؤمن** المشكك في بيعته في مدينة تلمسان سنة 583ه / 1187 م ، عندما خرج ليلقيه السلام فقدم بين يديه يسأله عن حاله وأحواله فأجابه الخليفة حالنا على ما يسر المسلمين ويسوء الحاسدين ، ثم أمره بالقيام فخرج على وجهه بعد طرد مركوبه **وإجباره** على السير إلى منزله على قدميه أمام العامة وثيابه تطأ الأرض فمات من ذلك .

وتكرر مشهد الإهانة في عهد الخليفة النصور عندما تعرض لوعكة صحية أثناء رجوعه من **م**دينة شلب سنة 587ه / وهو يعيدها إلى **أ**حضان الخلافة الموحدية من النصارى ، فهبط مراكش واستاء حاله فاستغل ذلك أخيه أبا يحي إسحاق الذي ولاه الأندلس **فتلكا في العبور طمعاً في** الحاضرة فألح عليه الخليفة العبور فعبروا أخذ في استمالة **أ**شياخ الجزيرة ودعاهم إلى نفسه ، **وقال** : ما تركت أمير المؤمنين إلا هامة اليوم أو غداً ، وليس لها غيري ! فكتبوا له مساطير بذلك . فلما أفاق أمير المؤمنين نصحه أطباه بالسفر فخرج من مراكش قاصداً فاس وعلم بما فعله أبا يحي الذي قدم معتذراً فألقى القبض عليه ووجه الدعوة إلى مشايخ الأندلس بالحضور و**أدلوا** بشهادتهم ؛ فضرب عنقه ، وبالغ في إهانة المشايخ لفظاً وفعلاً على حسب ما **أورده صاحب** المجب بقوله : (فنال منهم بلسانه وأخذ منهم أخذاً شديداً ، وأمر بإخراجهم حفاة عراة الرؤوس ؛ فخرجوا وكل واحد منهم لا يشك أنه مقتول) [80]

3- الارتهان :

وهي وسيلة من الوسائل التي استخدمها بعض ساسة الموحدين من أجل القضاء على معارضيهم أمثال الخليفة المنصور الذي كتب إلى والي في بجاية السيد أبي زكريا لتحسس أخبار حركة الزاب بقيادة شخص يدعى الأشل سنة 589 ه / 1193 م فوجده في أبهة الملك في الصحراء ، عندئذ حاول السيد أبي زكريا أحمل الأعراب عن مكانه بتقديم لهم أطيب الوعود ، لكن الأعراب عقدوا العزم على مخادعته وغدره ، فأخذ أبو زكريا قواته وهو ينتظر في قلعة بني حماد ، وهناك وفد إليه الزعماء من الأعراب يطالبونه بإنجاز وعوده فأحتفل بهم ، فلما استقروا في القلعة غلق الأبواب وأمر السيد أبو زكريا بالقبض على جملة من أولادهم واتخذهم رهائن وأقسم بالإيمان المغلظة لن يطلق سراحهم حتى يخبروه أبائهم بمكان الأشل ، فقالت العرب : (فنسلم جارنا ولا نغدر دخيلنا ولوا أتى القتل على جميعنا ومضوا إلى سبيلهم) ، وعندها تدخلت أمهات الرهائن ومارست الضغط على أزواجهم وقالوا : (يقتل أبناؤنا برجل منافق ذي خيل سارق ؟ تباً لما رأيتموه ما فعلتموه وطردوا أبائهم من بيوتهم) فبادر البعض منهم بالقبض على الأشل وسلموه إلى القلعة مقابل إخلاء سبيل **أ**بنائهم ، فضرب الولي عنقه وعلق رأسه مع ذراعه وعضده على باب بجاية . [81]

4- التحقير :

يعد مظهراً من مظاهر العنف النفسي وقد عاجت الكثير من المصادر الموحدية بذكر ألقاب تحقيرية لبعض زعماء الثورات ولا ندري هي ألقابهم الحقيقية أم أطلقها عليهم الموحدين لتقليل من شأنهم ومن أمثلة ما ورد مصبوغ اليدين الثأر في نظرا كرسيف ، وبوغيول ، أي صاحب **الحمار** ، بتاكررت ، وبوومردون ، أي صاحب البغل بصنهاجة .

وإذا كان ما ذكر لا علم لنا إن كان من فعل الموحدين أم غير ذلك ، فأن إطلاق لفظ (مريزدغ) على زعيم قبيلة غمارة مرزدغ الغماري سنة 559ه / 1164 م كان من فعلهم تحقيراً له وإقلال من شأنه باعتباره طالباً للملك . [82]

د- العنف الاقتصادي : هو استخدام القوة بقصد الإيذاء والإضرار المرتبطة بالحرمان من الحقوق ومصادرة الممتلكات أو تخريبها وإتلافها أو الاستحواذ عليها . وقد عرف هذا النوع من العنف في العهد الموحدي وتجلي في صور عدة نذكر منها :

1- مصادرة الممتلكات :

تعتبر المصادرات مورداً هاماً لخزينة الدولة ، وأول من سن ذلك المورد الإمام المهدي بن تومرت بعد المجزرة التي ارتكبها ضد قبيلة هزميرة سنة 517ه / 1123 م فسطى على أموالهم وقسم أراضيهم ومزروعاتهم على الموحدين وأخذ ديارهم ووزعها على قبائلهم . [83]

وقد تتبع خليفته سنته في مصادرة الأموال والأملاك وذلك حين دخل مدينة تونس سنة 554ه / 1159 م ، فصادر أموالهم بمشاطرتهم فيها مقابل سلامتهم ، فدخل الموحدون دورهم وأمعنوا في البحث عن أموالهم حتى لم يبق لأهلها ما تملكه ، وكما ناصف أيضاً أهل مكناسة الزيتون في غلاتهم حيث كان يؤخذ نصف الفواكه الصيفية والخريفية وثلث غلة الزيتون وقد عاني أهلها محنة شديدة على حد تعبير غازي في الروض الهتون بقوله : (وتملك الموحدون البلاد والأموال ، وصار الناس عمار في أملاكهم ، يؤخذ منهم نصف الفواكه الصيفية والخريفية وثلة غلة الزيتون ، وكانت العادة إذا بدأ صلاح الغلات ، يباع خط المخزن ، منها حارة فحارة ، وكان المشترون لها قوداً لا أخلاق لهم يقال لهم القشاشون ، فتسطيل أيديهم على خطوط الرعية ، ويضيقون عليهم ، بثمن بخس أو يشترون منهم خط المخزن غالباً ، فكان الناس من ذلك في جهد عظيم ومحنة شديدة ، لا يتجرأ أحدهم أن يقطف من ملكه حبة واحدة ... وكان السبب فرار الناس بسبب الجور وتركها حتى تبورت ...) [84]

كما صادر الخليفة يوسف بن عبد المؤمن (558 – 580ه / 1163 – 1184م)سنة 576 ه / 1180 م أموال علي بن المنتصر قريب ثأر قفصة ابن الرند عندما تمكنت السلطات الموحدية من ضبط مراسلات في داره يحرض فيها العرب الهلالية على مساندة الثورة .

وداب الخليفة المنصور على سياسة أبيه في مصادرة الأموال والاستحواذ عليها ، وهذا ما فعله سنة 583ه / 1187م) عندما حقق نصراً مؤزراً على علي بن غانيه وقراقوش التقوى حيث مات الأول ولاذا الآخر بالفرار ، بعد أن ترك أمواله في مدينة قابس التي حاصرها الخليفة ثم دخلها مقابل منح أهلها الأمان على أرواحهم ، واستصفى أموالهم ثم بعث بهم رقيقاً إلى مراكش . [85]

أما محاسبة الوزراء والعمل فقد شكل الشق الثاني من المصادرة ، فقد قام الخليفة عبد المؤمن بن علي سنة (553ه / 1158م) بقتل وزيره أبو جعفر بن عطية واستولى على أمواله ، وعاقب الخليفة يوسف بن عبد المؤمن سنة (579ه / 1183م) وزيره إدريس بن جامع بالسجن وأمر بالاستيلاء على أمواله ، ونكب أيضاً مشرف إشبيلة محمد بن عيسى في عهد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن سنة (571ه / 1171م) وتولى تثقيفه يلول بن جلداسن بإستصفاء من عنده من مال وعقار ، وتعرض الأمر الذي دفعه إلى محاولة الانتحار بأن طعن نفسه بالسكين فلم يمت فنكل به حتى مات ولف جثمانه في حصير وربط في وسطه بحبل وعبث به ثم رمى بوادي إشبيلة فقذفه المياه بعد أيام ببابها .

كما تعرض مشرف تلمسان شيخ كومية أبي زكريا ابن حبوس سنة (579ه / 1183م) لعقوبة المصادرة والنفي معاً ، فكان كل يوم يخرج مكبولاً في مشهد مهين أمام الناس حساباً على أعماله ، ثم نفى من الحضرة إلى بطليوس بالأندلس . [86]

وسار الخليفة يعقوب المنصور (580 – 595ه / 1184 – 1199م) على منهج أبيه وجده في مصادرة الأموال فقد عاقب ابن سنان سنة (585ه / 1189م) ، لما بلغه من موقفه في وقعة

المنار بالأندلس ، بأنه أول من بادر بالفرار ، وأن الخور حمله على النزول عن فرسه واللياذ بالأوعار والتعلق بأهداب الأشجار ، فسجنه وصادر أمواله [87]

وكرر سياسة المصادرة مع عامله على اشبيلية أبي سليمان بن داوود سنة 593ه / 1196م عندما ألقى إليه بشكوة ضده ، وهو في طريقه إليها في صورة أبيات شعرية يقول فيها المشتكي :

تنبه أمير المؤمنين لحادث فأنت أمام العدل فينا وقدرته

بلادك لا ترجوسوك لنظره داود قد أفنى البلاد وأخواته

ولذلك كلف لمحاسبته أبا محمد عبد الله بن يحي وأبا عبد الله بن أبي الكاتب وكان تحت نظرهما كتاب الجهات خمسين كتاباً ، فبدوا عملهم من نسخ وتقييد وتنقيب وبحث ، فضبط أبي سليمان بعد ستة أشهر من عملهم ، فصادروا أمواله وعقاره إلى المخزن الموحدي .

وتوالت أعمال المصادرة أيضاً في عهد الخليفة الناصر (595 – 610 / 1199 – 1213م) فقبض على عامل فاس أبو الحسن بن أبي بكر ، وعامل مكناسة أبي الربيع ابن أبي عمران ، وعامل سبته محمد بن يحي بن تاكغت المسوفي ، واستصفى ما وجدوه عندهم من مال وعقار وفرض عليهم الإقامة الجبرية ومنعهم من التنقل بين الحواضر ببقائهم كل في بلده سنة (607ه / 1210م) [88]

ولم تقتصر أعمال المصادرة على الخلفاء بل قام بعض الولاة بذلك ، فقد عانى الناس الأمريين من والي مرسية أبو حفص عمر بن يوسف الملقب بالرشيد مستغلاً انشغال الخليفة المنصور بأمور أفريقية ، فضاق بالناس ذرعاً ، وصادر أموال التجار وفرض الغرامات الباهضة من غير سبب ، كما قبض الرشيد والي مرسية سنة (584ه / 1188م) على ابن رجا مشرف اشبيلية ومرسية وطالبه بإحضار مصدر كل جباية فعجز الرجل فضربه بالسوط حتى لقي حتفه ، وزيادة في تهتاره فقد قتل قاضي مرسية أبو حمزة دون سبب يذكر . [89]

2- سياسة فرض الضرائب :

اتخذ مؤسس الدولة الموحدية محمد بن تومرت شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الأساس الأول لقيام دولته ، فقد عاب عن المرابطين ووصفهم بالمجسمين وأكلهم السحت بفرضهم الضرائب المخالفة للشريعة الإسلامية ، معلناً استهجانه ذلك صراحة في الكثير من المواقف نورد منها ما ذكره في عقر دارهم بقوله : (أنه لما حضر ابن تومرت بين يدي الأمير المرابطي علي بن يوسف بن تاشفين في مراكش طلب منه التعريف بحقيقة أمره قال ابن تومرت غرضي تغيير المنكر ، ورفع المغارم ، وألا تولى من قبيلتك أحد ، وأن تتركوا اللثام لأنه من شأن النساء) [90]

وأكد تلك التعاليم الرافضة لمخالفة الشرع من خلال تلك الدعاية العنيفة ضد خصومه المرابطين في كتابه اعز ما يطلب ، الذي أشار إلى أعمال المرابطين التي تهدم الدين وتميت السنة بجمع المال الحرام وانتشار الفساد في الأرض .

ومن هذا المنطلق أعلن ابن تومرت ثورته على المرابطين وأقام دولته وظل ملتزماً بأحكام الكتاب والسنة في مصادر جباية الأموال لدولته .

وقد سار خليفته في بداية عهده على نهج سياسته الجبائية التي أعلن عنها من خلال وضعه الخطوط العريضة لدستور دولته في رسالة أصدرها سنة 543ه / 1148م ، تضمنت إلغاء الضرائب غير الشرعية والتشديد بالعقوبة على من يخالف ذلك ، وهذا نص منها (ولقد ذكرنا لنا في أمر المغارم والمكوس والقبالات وتحجير المراسي وغيرها ما رأينا أنه أعظم الكبائر جرماً وأفكاً ، وأدناه من تولاها دماراً وهلكاً ، وأكثرها في نفس الديانة عبثاً وفتكاً ، فإنا إلى الله وإنا إليه راجعون) [91]

ويؤكد في ختامها إلتزامه بالشرع ووفأه للتعاليم إمامه المهدي ، وفي إشارة أخرى لتأكيد على هذا الالتزام تلك الرسالة التي أرسلها إلى أهالي قسنطينة سنة 547ه / 1152 م أثناء دخوله مدينة بجاية قائلاً فيها : (وقد كان بهذه الأصقاع من أثار أهل الاختلاف والابتداع ما علمتموه من القبالات والمكوس والمغارم وسائر تلك الأنواع . وكان الأشقياء من ولاتها يرون إيجابها

وإلزامها شرعاً يلتزمونه ، وواجباً يقدمونه ، و لا يلتفتون إلى ما أوجب الله من الزكوات والأعشار، بل كانوا يطرحون ذلك إطراح أمثالهم من الفجار . وقد قطع الله بفضله أصولهم وفروعهم ، وأزاح عن عباده جورهم ونزوعهم ، ورد الأمر إلى أصله الأكرم ونصابه ، وأجرى الشرع بالإمام المهدي . رضي الله عنه . على بابه وأرواح جميع أهل البلاد المعمورة بالتوحيد من جميع ما كانوا يكلفونه من المغارم .) [92]

وبالرغم ما ورد في نصوص هذه الرسائل إلا أن الواقع الضريبي غير ذلك ، فلم يستطع الخليفة عبد المؤمن بن علي الالتزام بم أصدره من سياسات خاصة بالموارد المالية للدولة، فعندما اتسعت دولته وزادت نفقاتها العسكرية والمدنية لجأ الخليفة عبد المؤمن بن علي في البحث عن موارد أخرى تحت غطاء فتاوى فقهائه الذين أجازوا له أخذ الأموال من الأراضي التي فتحت في المغربين الأدنى والأوسط بعنوة السيف، باعتبارها أراضي خراجية ، لذلك بادر في سنة الأخماس بعملية مسح شامل لأراضي المغرب أشاد بها ابن أبي زرع بقوله : (أمر بتكسير بلاد أفريقية والمغرب وكسرها من بلاد أفريقية من برقة في بلاد نول من السوس الأقصى بالفرلسخ والأميال طولاً وعرضاً، وأسقط من هذا المسح الثلث من الجبال والأنهار والسباخ والخزون والطرق، وفرض الخراج على التليس، وألزم كل قبيلة بقسطها من الزرع والورق) [93]

ولم يكتفي بذلك المورد بل فرض المكوس على أنواع المعاملات البيع والشراء والصادرات والواردات مبرراً ذلك التجاوز للتجهيز حملاته نحو بلاد الأندلس [94]، ومما يفيد بوجود تلك الضرائب ما أشاد به ابن زرع في عهد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن (558 – 580ه / 1163 – 1184م) من تخفيضه لها وإلغاء القبالة على جسر إشبيلية أثناء عبورها إليها سنة 566ه / 1172م .

وفي إشارة أخرى لوجودها ما قام به الخليفة الرشيد الرعية سنة (630ه / 1233م) عند دخوله مراكش فأمر برفع المغارم ومنحه الأموال للفوز بعرش الخلافة [95] ، إلا أنه عاد ونكث بذلك عندما قام واليه أبي محمد عبد الله بن وانودين سنة 635ه / 1238 م بإلزام أهل مكناسة الزيتون بوظائف وتكاليف وابتلاهم بأنواع من المغارم على حد تعبير ابن عذاري ومن ثم قصد فاس مهدد بحرق الزرع والقتل [96]

ومما يؤكد أيضاً وجود ضرائب غير شرعية نهاية العهد الموحدي ما وعد به أخر خلفاء الدولة الموحدية الواثق بالله (665 – 668ه / 1266 – 1269م) رعيته ، برفع المغارم والكلف عن البوادي والحواضر مقابل حصوله على السلطة ، باشادة ابن عذاري بقوله : (وسرح الأبواب للداخل والخارج دون غرم) [97]

ومما سبق يمكن القول بأن الموارد المالية التي أقرها ابن تومرت لم يلتزم بها خلفاءه ، بل بحثوا على مصادر غير شرعية في لدعم دولتهم ، في الوقت الذي أنكروه على غيرهم .

3- تدمير الممتلكات الخاصة والعامة :

بالرغم من ولع الموحدين بالبناء ، إلا أن هذا الولع لم يقف أمام طموحاتهم في تدمير كل من يقف أمام المد الموحدي ويشكل عائق أو قوة في يد خصومهم ، وهذا ما نلتمسه من خلال عمليات التخريب التي تعرضت لها بعض المدن كعقاب لأهلها ، والتي كانت حصناً منيعاً لمعارضيها نقلاً عن أنصار الفترة الموحدية الذين أفادوا بقيام ميمون بن وياسين بتكسير بتاسغيموت وسلب أبوابها وتركيبهم لمقر مهدويتهم تينملل ، وكسر وا تارودانت وايجلي ، وتكسير مدينة مليلة ووهران على يد عبد الرحمن بن زجو ، وقيام أبي حفص أثناء قضاءه على ثورة جزولة ولمطة بتخريب حصن بكستور [98]

كما هدم الخليفة عبد المؤمن بن علي أثناء دخوله فاس سنة 543ه / 1148م بعد الحصار الشديد ، فقطع عنها النهر الداخل إليها بالألواح والخشب والبناء ، حتى غطى الماء فوقها في الوطا ، فوصل إلى مركزه ، ثم حركه فهبط الماء عليهم دفعة واحدة ، فهدم سورها وهدم من الدور ما يزيد عن الفي دار ، وأمر بالسور فهدم وقال : (أن لا نحتاج إلى سور وإنما الأسوار سيوفنا وعدلنا) ، فظلت فاس بدون سور حتى عهد حفيده المنصور ، ثم توجه إلى مدينة مكناس

وضرب عليها حصاراً حتى خضعت له سنة 543ه / 1148 م فبعث بها وخربها ، بلستثناء قصبتها حسب ما ذكره صاحب روض القرطاس [99] كما خرب عاصمة المرابطين مراكش يدخول قصرها ، وعبر عن ذلك البيدق بقوله : (و أخربت العامة متاع الحاضرة) [100]

ومن الأعمال التخريبية ما قام به الخليفة عبد المؤمن بن علي (524 – 558ه / 1130 – 1163م) أثناء انتهاء ثورة القاضي عياض سنة 543ه / 1148 م ، ورجوع مدينة سبته إلى حضن مراكش ، حيث أمر بتهديم سورها [101]

كما لقيت مدينة داي بلد الثأر عتاب المصير نفسه علي يد الخليفة يوسف بن عبد المؤمن (558 – 580ه / 1163 – 1184م) خوفاً على عاصمته مراكش وهو لا يزال في صدد أخذ البيعة . [102]

وفي سنة 569ه / 1174 م دخل الخليفة يوسف بن عبد المؤمن مدينة كركونة من بلاد شرق الأندلس ، فخربها وأحرق وهدم وقطع الأشجار ونسف الأثار ثم كرا راجعاً إلى إشبيلية [103] تجاوز تدمير المدن هذه المرة حدود المغرب الأقصى ليصل مدينة قفصة التي كانت مسرحاً لمجزرة ابن غانيه الشنيعة ضد الجيش الموحدي ، لذلك كان الرد الموحدي قاسياً من قبل الخليفة المنصور (580 – 595ه / 1184 – 1199م)سنة 583ه / 1187م ، الذي أمر بقطع كل نخيلها ترويعاً للمتحصنين بها ، وأخذ يدك أسوارها بالمنجنيقات حتى هدم سورها ومنع من تجديده حتى لا تتخذها أي معارضة مقراً لها وأحرق دورها .

وفي ذلك يتغنى الكاتب أبو سحاق إبراهيم الزويلي وهو يمدح الخليفة المنصور ويذكر شأن قفصة ورميها بالمنجانيقات :

سائل بقفصة هل كان الشقي لها ... بعلا وكانت له حمالة الحطب
تبت يدا كافر بالله ألهبها ... فكان كالكافر الأشقى ابي لهب [104]

ولما جاز المنصور إلى الأندلس سنة (582ه / 1186م) فأرتحل عن الجزيرة الخضراء، ثم نزل شنترين وشن الغارات على لشبونة وأنحائها ، فقطع الثمار وأضرم النيران في القرى وحرق الزرع وبالغ في النكاية بها ، أعاد الكرة سنة 592ه / 1196 م عندما خرج في غزوته الثالثة بعد فتحه قلعة رباح ووادي الحجارة وجبل سليمان واقليج وكثيراً من أحواز طليطلة، نزل على طليطلة وضيق عليها وقطع ثمارها وحرق أراضيها، وهتكت ونصب عليها المنجانيقات ثم أرتحل إلى مدينة طلمنكة فأحرقها وهدم سورها وتركها قاعاً صفقاً على حد تعبير الناصري [105]

كما لقيت مدينة مكناسة في عهد الخليفة المأمون (سنة 629ه / 1231م) المصير نفسه ، أثناء تأديبه لقبائل فازاز ومكلاته التي أعلنت التمرد فضرب حصار بريا عليها ، وأخذ في رمي مدينة مكناسة بالمجانيقات التي أدت إلى تدميرها وقد وصفت في سابق عهدها بشعر يقول فيه :

حييت يا مكناسة الزيتون ... قد صح عند الناظر المفتون
طيب الهواء وصحة الماء ... يجري بها وسلامة المخزن
فكأنما هو بربري نافذ ... في لوحة التين والزيتون [106]

وفي السياق ذاته طالت عمليات التخريب العمارة الدينية في العهد الموحدي ، فقد تعرض جامع علي بن يوسف بمراكش إلى أعمال تخريبية بفتوى من فقهائها ، لأن الموحدين امتنعوا في بادئ الأمر عن الإقامة بها مقتدين بإمامهم المهدي ومعللين ذلك بتشريق مساجدها عن القبلة المستقيمة التي لا عوج فيها ولا تحريف فأفتى الفقهاء بتطهيرها وسكنها فقالوا لهم : وما تطهيرها ؟ فأجابوهم : تهدم جوامعها وتبنى جوامع أخرى ، فهدمت جوامعها . وهدم جامع علي بن يوسف ، امعانا في مسح أثار المرابطين وعدم ترك أي أثر يمجدهم من قبل أنصارهم . [107]

ولم تقف أعمال التخريب على أماكن عبادة المسلمين في العهد الموحدي ، بل تعداه إلى القيام بتخريب كنائس النصارى في خضم الصراع بين الخليفة المأمون وأخيه يحي بن محمد الناصر المعتصم ، الذي انتهز فرصة غياب المأمون عن الحاضرة مراكش فهو بصدد محاصرة مدينة سبته سنة (629ه / 1232م) الخارجة عنه بقيادة أخوه السيد عمران بن المنصور الذي تلقب

بالمؤيد ، حتى دخل يحي المعتصم مراكش وأحرق الكنيسة نكاية في المأمون الذي استعان بالنصارى في ظفره بالخلافة [108]

ه – العنف الفقهي :

قامت الدولة الموحدية على أساس مذهبي فقد سادت المصنفات الحديثية والأشعرية وتراجعت المصنفات الفقهية المالكية متبنيين ساستها ذلك صراحة ، والذي تجلى في رسالة الفصول التي أصدرها الخليفة عبد المؤمن بن علي على المستوى الرسمي إلى كافة البلاد والتي نصت على اتخاذ الاشعرية مذهباً رسمياً للدولة [109]

وفي سبيل تنفيذ ذلك لجأ بعض الخلفاء إلى سياسية عدائية واضطهادية تبلورت في مظاهر عدة منها :

1- ظاهرة إحراق الكتب

تعد هذه الظاهرة من الظواهر الكارثية التي حثت على مر العصور التاريخية ، ويعد العصر الوسيط عموماً والعهد الموحدي خصوصاً ، شاهد على ذلك ، ومنها ما أقبل عليه الخليفة يعقوب المنصور (580 – 595ه / 1184 1199م) بعد وقعة الأرك سنة 591ه / 1195م بإصدار أوامره بإحراق كتب المذهب المالكي في سائر البلاد بشهادة المراكشي بقوله : (وفي أيامه انقطع علم الفروع وخافه الفقهاء وأمر بإحراق كتب المذهب ، بعد أن يجرد ما منها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ... فأحرق منها جملة سائر البلاد ، كمدونة سحنون ، وكتاب ابن يونس ، ونوادر أبي زيد مختصرة ، ونوادر أبي زيد ، وكتاب التهذيب للبرادعي ، وواضحة ابن حبيب وما جانس هذه الكتب ونحانحوها) [110] في مشهد علني بمدينة فاس حيث كان يوتي بالإجمال من الكتب ويطلق فيها النار مبرراً ذلك كراهيته للخلافات ودراء كل ما شأنه أن يشكك في عقائد الناس مترجماً ذلك في الحوار الذي جرى بينه وبين أبو بكر بن الجد عندما قال : (دخلت عليه فوجت بين يديه كتاب ابن يونس فقال المنصور : يا أبا بكر أنظر في هذه الآراء المتشعبة التي أحدثت في دين الله ، أرأيت يا أبا بكر المسألة فيها أربعة أقوال أو خمسة أقوال ، أو أكثر من هذا ، فأي هذه الأقوال هو الحق ، وأيها يجب أن يأخذ به المقلد ؟ فافتتحت أبين له ما أشكل عليه من ذلك ، فقال لي وقطع كلامي : يا أبا بكر ليس إلا هذا ، وأشار إلى المصحف ، أو هذا ، وأشار إلى كتاب سنن أبي داوود ، أو هذا وكان يشير إلى السيف) [111]

كما أحرق مكتبة أبو ليد محمد بن رشد سنة 594ه / 1212 م في الساحة الكبرى بمدينة إشبيلية ، بعد محاكمته بالجامع الأعظم وصدور حكم بنفيه خارجها وبحرق مكتبته التي كانت تضم إلى جانب مؤلفاته كتب أخرى ، لابن سينا والفارابي ، وابن الهيثم وسط حضور حاشد أرغم ابن رشد على مشاهدة مئات الكتب لعشرات الفلاسفة ، والمفكرين وهي تحرق وسط تكبير وغوغاء بتحريض من مشايخ الدين الذين اتهموه بالكفر والالحاد .

ويبدو أن المكانة العظيمة التي كان يتمتع بها ابن رشد لدى يعقوب المنصور (580 – 595 ه / 1184 – 1199م) ، قد أثارت الغيرة والحسد من حوله ، باعتباره أحد أساطير الفكر الفلسفي الإسلامي ، وأستاذ الفلاسفة في زمنه ، دافع عن الفلسفة وصحح علماء وفلاسفة سابقين له كابن سينا والفارابي في فهم بعض نظريات أفلاطون وأرسطو وتعرض للعديد من الاتهامات من عدد من علماء الأندلس والمعارضين المتشددين له بالكفر والضلال . [112]

وتكرر مشهد الحرق وكان الضحية مكتبة الفقيه أبي الحسن بن زرقون (ت 621ه / 1224 م) الذي أعلن اعتراضه عن المذهب الظاهري في مصنف رد فيه على إمام المذهب الرسمي ابن حزم يحمل عنوان المعلي في الرد على المحلي والمجلي ، فكانت عاقبته التعذيب والسجن بمدينة سبته وإحراق مصنفاته . [113]

2- مصادرة الكتب :

مارس بعض ساسة الموحدين نوعاً أخر من الإتلاف الغير مباشر للكتب عن طريق السطو على بعض المكتبات الخاصة بدون إذن صاحبها في حادثة رصدها لنا المراكشي ، وهي ما حدث لأبي الحجاج المراني الذي ورث عن جده جملة من الكتب وظل محتفظاً بها إلى عهد الخليفة

يعقوب المنصور الذي أخذها عنوة وينوي المراكشي ذلك عن أبو محمد عبد الملك الشذوني بقوله : (أرسل إلى داري وأنا في الديوان لا علم عنده بذلك ، وكان الذي أرسل كافور الحصى مع جماعة من العبيد الخاصة ، وأمره لا يروع أحد من أهل الدار ، وأن لا يأخذ سوى الكتب) [114]

وفي عينة أخرى للتعسف ما حدث لممتلكات ابن القطان الفاسي (ت 628ه / 1231م) التي نهبت بإيعاز من الخليفة المأمون ، حيث قدرت أمواله وكتبه بسبعة عشر حملاً ، فمات حزناً جراء ذلك [115]

ونظراً لتلك الأعمال التعسفية فقد لجأ بعض منهم إلى السفر والتجوال تجنباً للسلطة ، الأمر الذي أدى إلى ضياع مصنفاتهم أمثال المحدث عبد الله بن حوط الأنصاري (ت 612ه / 1215 م) الذي أختار الأسفار بدلاً من الاصطدام بالسلطة .

وفي إشارة أخرى لتجنب الاضطهاد الموحدي ما قام به إمام النحو أبو علي الشلوبي (ت 615ه / 1247م) بالتخلص من مصنفاته بإلقائها في ماء النهر حتى لا تقع في أيدي السلطة [116]

3- الرقابة الثقافية :

وجسد ذلك تلك الطبقة المثقفة الموالية للسلطة والتي شكلت جهاز إستخباراتي مهمته مراقبة الإنتاج الفكري ، وفرض سلطتها الرقابية على المؤسسات التعليمية المختلفة وذلك بتدريس وتداول نوع معين من الكتب ، ورفض تدريس ما يتعارض مع السلطة ، كما استغلت المخابرات الثقافية الموقف السياسي لبعض المثقفين في القضاء على مصنفاتهم مثلما حدث لمحمد بن الحكم اللخمي (ت 620ه / 1252م) حيث داهمت السلطة منزلة وعبثت بكتبه . [117]

4- ممارسات اضطهادية ضد المثقفين :

تعرض نخبة من المثقفين إلى عقوبات مارستها السلطات الموحدية فهناك من لقي حتفه نتيجة الاغتيال ومن هؤلاء الفقيه أبو جعفر طارق بن موسى المعافري (ت 556ه / 1161م) والفقيه أبو بكر محمد بن إبراهيم اللخمي (ت 567ه / 1172م) والقاضي أبو الحسن علي بن محمد المشهور بالقسطلي (ت 626ه / 1229) ، وتعرض كل من الإمام المومناني وابن الياسمين إلى أبشع أنواع القتل فقد ذبحوا بهم باردسنة 639ه / 1232م) [118] ، وسجن الفقيه أبو طاهر عماره بن يحي والقاضي أبو العباس أحمد بن عبد العزيز المعروف بابن الأصفر (564ه / 1169م) [119] وغرب الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد المعروف بابن الحاج (ت 616ه / 1218م) عن وطنه المريه إلى مراكش ،(120)

الخاتمة :

يتضح مما سبق عرضه ما يلي :

1- تعد ظاهرة العنف من الظواهر التي لا يكاد يخلو منها عصر من العصور ولازمة من لوازم سلطته ولكن يختلف في حدته وتفاقمه من دولة إلى أخرى .

2- إن قيام الدولة الموحدية على أساس عقائدي متبني دعاية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جعل معتنقيها يشرعون كافة أنواع العنف في القضاء على منافسيهم ، ومخالفيهم مذهبياً ، والغير مؤمنين بالفكر التومرتي وفي تحقيق طموحهم في المحافظة على الإرث الوحدوي المرابطي .

3- يعد العنف الجسدي من أكثر أنواع العنف انتشاراً في العهد الموحدي بوسائل مختلفة من تصفية جسدية منظمة برعاية صناع القرار الموحدي الذين تبنوا أيضاً وسيلة قطع الرؤوس إيماناً منهم بإنهاء الفتنة بقطع رأس المدبر ، فاشتهرت الأبواب التي كانت قضاء لتعليق تلك الرؤوس المقطوعة كباب الشريعة ، والسلسلة ، والرب بعاصمتهم الموحدية ، كعبرة لكل من تسول له نفسه الخروج عن السلطة ، كما لجئوا إلى وسائل جسدية أخرى إمعانا في إلحاق الآلام والأوجاع

بكل من لم يعترف بسلطتهم ، فحرقوا الجسد ومثلوا به ، ودفنوا الناس أحياءً ، وسموا السجناء كوسيلة لتخلص منهم .
4- لم يكتفوا ساسة الموحدين بالعنف الجسدي بل سعوا إلى التعذيب النفسي ، فأهانوا وحقروا وشهروا بخصومهم السياسيين والمذهبيين .
5- لجئوا إلى بسط نفوذهم وتقوية دولتهم بالحصول على موارد مالية مختلفة تجسدت في مصادرة الممتلكات العامة والخاصة للمتمردين ، وإثقال كاهل الرعية بالضرائب بمباركة فقهائهم مبررين ذلك حاجة الدولة إلى نفقات لجهادها في بلاد الأندلس في بداية عهد خلفائها الأقوياء ، أما في أواخر خلفائها الضعفاء فقد فرضوا ضرائب غير شرعية متجاوزين تعاليم إمامهم المهدي بن تومرت رغبة منهم في إعادة الدولة إلى سابق عهدها .
6- مارس خلفاء الدولة الموحدية عنفاً ادريا تجلى في العزل ، ونكب العمال والوزراء ، وتقييد حريتهم ونفيهم وإشخاصهم ومراقبتهم بفرض الإقامة الجبرية عليهم للحد من خطرهم .
7- ففي سبيل تحقيق الأمن إلى دولتهم وإزالة كل من يعكر صفوها ويهدد كيانها الوحدوي ، فقد لجأ بعض ساستها إلى تهجير جزء كبير من عرب أفريقية ونقلهم إلى المغرب الأقصى ، الأمر الذي أحدث تغيير ديموغرافياً للمنطقة .
8- لم يقبل ساسة الموحدين غير ثقافتهم ومذهبهم ورفضوا سياسة الحوار ولجأوا إلى القمع والأشخاص والمراقبة ومصادرة المصنفات وإحراق الكتب ونكب مؤلفيه بإشخاصهم أو نفيهم أو فرض الإقامة الجبرية عليهم ، وتكوين طبقة مثقفة تابعة للسلطة تعمل كجهاز إستخباراتي في تتبع مخالفيهم ثقافياً .
9- إذا كان العنف بنظرة الموحدية قد ساهم في بناء الدولة وسطوتها وعنفوانها فإنه كان أيضاً سبب من أسباب سقوطها والذي تجسد في الصراع الأسري الموحدي على السلطة .
10- حكمت الدولة الموحدية بلاد المغرب والأندلس بالحديد والنار ، فكانت من أكثر الدول دموية.

هوامش البحث ومصادره :

[1] مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، إشراف شعبان عبد العاطي عطية ، شوقي ضيف أحمد حامد ، جمل مراد فهمي ، مكتبة الشروق الدولية ، ط 4 ، 1425 – 2004م ، ص 631 .
[2] الرازي ، محمد بن أبي بكر ، مختار الصحاح ، دار الكتب العربية ، بيروت ، 1990 ، ص 194 .
[3] ابن الأثير ، مجد الدين بن محمد الجزري ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، ج 3 ، بيروت ، 1975 ، ص 309 .
[4] ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، ج 10 ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت ، د .ت ، ص 408 .
[5] الخولي ، محمود سعيد ، العنف في مواقف الحياة اليومية نطاقات وتفاعلات ، دار الإسراء ، عمان ، 2007 ، ص 41 .
[6] الحلوي ، حسين بن إبراهيم ياسين ، جرائم العنف الجماعي دراسة تأصيلية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والفقه الوضعي ، رسالة ماجستير في العدالة الاجتماعية ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 1431ه / 2010م ، ص 19 .
[7] غانم ، عبد الغني عبد الله ، جرائم العنف وسبل المواجهة ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2004 ، ص 11 .
[8] سورة البقرة ، الآية 83 .
[9] سورة النحل ، الآية 125 .
[10]سورة البقرة ، 237 .

[11] الهيثمي ، نور الدين علي بن محمد ، كشف الأستار عن زوائد البزاز على الكتب الستة ، ج 2 ، تح : حبيب الرحمن الأعظمي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1399ه – 1979م ، ص 440 .
[12] المنأوي ، محمد المدعو بعبد الرءوف ، فيض القدير شرح الجامع الصغير ، ج 4 ، دار المعرفة ، بيروت ، 1391ه – 1972 م ، حديث رقم 5696 ص 381 .
[13] الأرزقي ، أبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد ، أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار ، ج 2 ، تح : رشدي الصالح ملا حسن ، دار المأنس للطباعة والنشر ، د .ت ، ص 412 .
[14] الأملي الطبري ، أبو بكر محمد بن هارون الروياني ، مسند الصحابة المعروف بمسند الروياني ، ج 2 ، أخرجه أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضه ، دار الكتب العلمية ، حديث رقم 779 ، ص 121 .
[15] الغزالي الطوسي ، أبي حامد محمد ، أحياء علوم الدين ، م 1 ، تح : عبد الله الخالقي ، دار الأرقم أبي الأرقم ، 1498ه – 1998م ، ص 238 .
[16] المصدر نفسه والصفحة نفسها .
[17] ابن القطان المراكشي ، حسن بن علي ، نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان ، تح : محمود علي مكي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990 ، ص 82 .
[18] الصلابي ، علي ، دولة الموحدين ، دار البيارق ، 1998 ، عمان ، ص 127 .
[19] البيدق ، أبو بكر بن علي الصنهاجي ، أخبار المهدي بن تومرت ، تح : عبد الحميد حاجيات ، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1395ه – 1975م ، ص 143 ، 137 ، 136 ، 135 .
[20] المصدر نفسه ، ص 156 ، 121 .
[21] الناصري ، أبو العباس أحمد بن خالد ، الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى ، ج 2 ، تح : جعفر ومحمد الناصري ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، 1954 ، ص 218 .
[22] المصدر نفسه ، ص 158،159،160
[23] ابن أبي زرع ، علي ، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فأس ، دار المنصور للطباعة والوراقة ، الرباط ، 1972 ، ص 209 .
[24] وهو ما عبر عنه الخليفة يوسف في رسالته إلى الموحدين في قرطبة سنة 576ه / 1180 راجع بروفنسال ، ليفي ، مجموعة رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة الموحدية ، ج10،مطبوعات معهد العلوم العليا المغربية ،امطبعة الاقتصادية ، الرباط ، 1941 ، ص 157 .
[25] الناصري ، مصدرسابق ، ص،161 243، ، 230 ، ، ، 152 ، 234 .
[26] المصدر نفسه ، ص 146 ، 230 ، 231 ، 244 ، 256 .
[27] ابن القطان المراكشي ، مصدرسابق ، ص 123 ،142،
[28] ابن عذاري المراكشي ، أحمد بن محمد ، البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك المغرب والأندلس ، قسم موحدين تح : محمد إبراهيم الكتاني وأخرون ، دار الغرب الإسلامي ، دار الثقافة ، بيروت ، 1406ه / 1985 ص 250 ، 266 ، 208 .
[29] الناصري ، مصدرسابق ، ص 237 .،240،239،238
[30] ابن عذاري ، مصدرسابق ، ص 345 .
[31] المراكشي ، عبد الواحد ، المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، ج 3 ، تح : محمد سعيد العريان ، يشرف عليه توفيق عويضه ، 1383ه 1963 ، ص 268 .
[32] المغراوي،محمد،الموحدون وأزمات المجتمع،جذور للنشر،الرباط،1427ه/2006، ص 83
[33] ابن أبي زرع ، مصدرسابق ، ص 182 .
[34] المراكشي ، مصدرسابق ، ص 259 .
[35] ابن القطان المراكشي ، مصدرسابق ، ص 139 .

[36] المصدر نفسه ، ص 147 .
[37] نفس المصدر ، ص 147 ، 165 .
[38] البيدق ، مصدر سابق ، ص 127 ، 123 .
[39] ـ المغراوي، مرجعسابق ،ص 98
[40] الناصري ، مصدرسابق ، ص 125 .
[41] البيدق ، مصدر سابق ، ص 117 .
[42] الوازن الفاسي ، الحسن بن محمد ، وصف أفريقيا ، ج 1 ، ت : محمد صبحي ومحمد الأخضر ، دار الغرب الإسلامي ، 1983 ، ص 130 .
[43] الوزير الأندلسي ، أبي عبد الله محمد بن محمد ، الحلل السندسية في الأخبار التونسية ، مطبعة الدولة التونسية بمحاضرتها المحمية ، 1287 ، ص 174 .
[44] ابن صاحب الصلاة ، عبد الملك ، المن بالإمامة ، تح : عبد الهادي التازي ، دار الغرب الإسلامي ، 1987 ، ص 118 .
[45] ابن عذاري ، مصدرسابق ، ص 448 .
[46] الناصري ، مصدرسابق ، ص 218 ، 219 .
[47] ابن غازي المكناسي ، أبي عبد الله محمد بن أحمد ، الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون ، مطبعة اللامنة ، الرباط ، 1371ه – 1952 ، ص 6 – 7 .
[48] الجوهري ، أبو النصر إسماعيل بن حماد ، الصحاح تاج اللغة وسر العربية ، ج 6ت : أحمد عبد الغفور العطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1984 م ، مادة نفي ، علاء طه ، السجون والعقوبات في مصر (عصر سلاطين المماليك) دراعين للدراسات والبحوث الإنسانية الإستراتيجية ، القاهرة ، ص 138 .
[49] البيدق ، مصدر سابق ، ص 138 .
[50] ابن الزيات التادلي ، أبو يعقوب يوسف بن يحي ، التشوف إلى رجل التصوف وأخبار أبي العباس السبتي ، تح : أحمد التوفيق ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، 1984 ، ص 395 ، 394 .
[51] ابن عذاري ، مصدرسابق ، ص 182 ، 181 .
[52] الناصري ، مصدرسابق ، ص 152 .
[53] المقري ، شهاب الدين أحمد ، نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، ج 3 ، تح : إحسان ، عباس ، دار صادر،بيروت ، 1968 ، ص 469 .
[54] ابن عذاري ، مصدرسابق ، ص 135 .
[55] البيدق ، مصدر سابق ، ص 157 .
[56] الناصري ، مصدرسابق ، ص 125 .
[57] ابن عذاري ، مصدرسابق ، ص 368 .
[58] الملزوري ، عبد العزيز بن عبد الواحد ، نظم السلوك في تاريخ الأنبياء والسلوك ، المطبعة الملكية ، الرباط ، 1963 ، ص 60 .
[59] ابن عذاري ، مصدرسابق ، ص 292 .
[60] ابن عبد الملك المراكشي ، محمد ، الذيل والتكملة لكتاب الموصول والصلة ، س 6 ، ق 1 ، تح : إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ،دت، ص 444 .
[61] برنشفيك ، روبر ، تاريخ أفريقية في العهد الحفصي ، ج 1 ، ت : حماد الساحلي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ص 31 .
[62] ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد ، العبر وديوان المبتدأ والخبر ، ج 6 ، مراجعة سهيل زكار،دار الفكرللطباعة، بيروت ، 1421، 2000ص 217.
[63] ابن عذاري ، مصدرسابق ص 45 .
[64] المراكشي ، مصدرسابق ، ص 295

[65] ابن أبي زرع ، مصدرسابق ، ص 199 .
[66] ابن صاحب الصلاة ، مصدرسابق ، ص 330 ، 329 ، 325 .
[67] المصدر نفسه ، ص 343 ، 341 ، 330 .
[68] نفس المصدر ، ص 344 .
[69] ابن عذاري ، مصدرسابق ، ص 188 .
[70] ابن خلدون ، مصدرسابق ، ص 42 ، 44 ، 45، 46 .
[71] ابن عذاري ، مصدرسابق ، ص 242 .
[72] ابن خلدون ، مصدرسابق ، ص 332 ،333
[73] ابن عذاري ، مصدرسابق ، ص 242 .
[74] ابن أبي زرع ، مصدرسابق ، ص 230 .
[75] ابن عذاري ، مصدرسابق ، ص 253 .
[76] مجهول ، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية ، تح :سهيل زكار وعبدالقادر رزمامه ،دار الرشاد الحديثة،الدار البيضاء،1979،1399م،ص149 .
[77] ابن منظور ، مصدرسابق ، ج 4 ، دار صادر ، بيروت ، 1956 – 1957 ، ص 431 – الشالجي ، عبود ، موسوعة العذاب ، ج 3 ، دار العرب للموسوعات ، بيروت ، د .ت ، ص 213 .
[78] ابن عذاري ، مصدرسابق ، ص 347 ، 346 .
[79] المصدر نفسه ، ص 78 .
[80] المراكشي ، ص 358 ، 357 .
[81] ابن عذاري ، مصدرسابق ، ص 217 ، 216 ، 25 .
[82] البيدق ، مصدر سابق ، ص 156 ، 159 .
[83] ابن القطان المراكشي ، مصدرسابق ، ص 140 .
[84] ابن غازي ، مصدرسابق ، ص 11 ، حسن ، علي حسن ، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصري المرابطين والموحدين ، مكتبة الخانجي ، مصر ، 1980 ، ص 206 .
[85] ابن عذاري ، مصدرسابق ، ص 225 ، 139 .
[86] المصدر نفسه ، ص 154 .
[87] النجار ، ليلى أحمد ,المغرب والأندلس في عهد المنصور الموحدي ، دراسة تاريخية وحضارية 580 – 595 / 1980 – 1184 لنيل درجة الدكتوراه ، ق2 ،1409ه 1989م ، ص 359 .
[88] ابن عذاري ، مصدرسابق ، ص 249 ، 225 ، 224 .
[89] المصدر نفسه ، ص 199
[90] عنان ،محمد عبدالله،دولة الاسلام في الأندلس،العصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس ،مكتبة الخاني ،القاهرة،1411ه/1990م،ص 172
[91] ابن القطان المراكشي ، مصدرسابق ، ص 193 ، 194 .
[92] بروفنسال ، ليفي ، مصدر سابق ، ص 22 ، 21 ، _ حسن ،مرجعسابق ، ص 203 .
[93] ابن أبي زرع ، مصدرسابق ، ص 199 .
[94] علام ، عبد الله علي ، الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي ، دار المعارف ، القاهرة ، 1971 ، ص 266 ، 265 .
[95] ابن عذاري ، مصدرسابق ، ص 165 .
[96] المصدر نفسه ، ص 354 .
[97] المصدر نفسه ، ص 448 .
[98] البيدق ، مصدر سابق ، ص 140 ، 100 ، 99 .

[99] ابن أبي زرع ، مصدرسابق ، ص 189 ، 191 .
[100] البيدق ، مصدرسابق ، ص 117 .
[101] ابن أبي زرع ، مصدرسابق ، ص 191.
[102] ابن الزيات التادلي ، مصدر سابق ، ص 395، 394 .
[103] ابن أبي زرع ، مصدرسابق ، ص 212 .
[104] المراكشي ، مصدرسابق ، ص 350 ، 349 .
[105] الناصري ، مصدرسابق ، ص 181 ، 192 .
[106] ابن غازي ، مصدرسابق ، ص 2 .
[107] البيدق ، مصدر سابق ، ص 119 .
[108] الناصري ، مصدرسابق ، ص 240 .
[109] ابن القطان المراكشي ، مصدرسابق ، ص 194 ، 193 .
[110] المراكشي ، مصدرسابق ، ص 354 .
[111] المصدر نفسه ، ص 355 ،356
[112] الجابري ، محمد عابد ، المثقفون في الحضارة الإسلامية ، مركز دراسات الوحدة ، 2000 ، ص 145 .
[113] ابن فرحون ، إبراهيم بن عمر ، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، م 2 ، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة ، 1423ه ، 2004م ، ص 241 .
[114] المراكشي ، مصدرسابق ، ص 310 .
[115] ابن عبد الملك المراكشي ، مصدرسابق ،س 8 ، ص 194 .
[116] ابن فرحون ، مصدرسابق ،م 1 ، ص 394 ،م 2 ص 71 ، 72 .
[117] المصدر نفسه ، ص 366 .
[118] ابن الأبار ، محمد بن عبد الله أبي بكر القضاعي البلنسي ، التكملة لكتاب الصلة ، تح : عبدالسلام الهراس ، ،دار الفكر،بيروت،1415ه/1995 ،ج1 ص 234 ،ج2 307،ج3 ص 116 .
[119] الغبريني ، أبو العباس أحمد بن أحمد ، عنوان الدرية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية ، تح : عادل نويهض ،منشورات دار الافاق ،بيروت ،1979م،ص 45، 46
[120] ابن الأبار ، مصدرسابق ، ج 1 ، ص 70 .

علاقة مدينة مغمداس بالخليفة أبي جعفر المنصور

د .أم العز عبد القادر محمد عبد القادر الشريف

جامعةمصراتة
كلية الآداب / قسم التاريخ

الملخص :
تتسم الدراسات التاريخية حول علاقة مدينة مغمداس بالحكومات والإمارات والدول، في العصر الإسلامي بشكل عام بالندرة – لا سيما في العصر العباسي، ولعل السبب في ذلك يعود لبعد بلاد المغرب عن مركز الخلافة العباسية في بغداد، حتى أضحت ملاذاً آمناً للمعارضين والخارجين عن الخلافة، كما إن الخلافة العباسية كان أكثر تركيزها على إحكام السلطة على مصر، وكان لوقوع برقة بجوار مصر أثره البالغ في إيلاء الخلافة العباسية اهتماماً باستتباب الأمن فيها وذلك لتكون خط دفاعي أمامي عن مصر، فنراها قد حرصت على القضاء بقوة على كل من يخرج عن سلطانها في تلك البلاد التي من ضمنها مغمداس من أرض سرت.

وساهم الموقع الجغرافي للمدينة دوراً بارزاً ومعولاً هاماً في تاريخيها وتكوين علاقاتها على مر تاريخها، حيث تتمتع بموقع جغرافي متوسط على شاطئ البحر يعد حداً فاصلاً بين بلاد المشرق وبلاد المغرب والمناطق الداخلية الواقعة إلى الجنوب منها حتى بلاد السودان، فجعلها ذلك ملتقى للطرق ومعبر مهم من وإلى المشرق والمغرب وقصدها البعيد والداني نتيجة لهذا الموقع حتى طلاب العلم الذين اتخذوا منها مقاماً للالتقاء بأفواج ركب المسلمين التي تمر بها فحفظوا القران وتعلموا القراءة والكتابة.

كل تلك المقومات السابقة تؤكد لنا بأن الأحداث التاريخية التي شهدتها أرض مدينة مغمداس لم تكن اعتباطاً أو مجرد مصادفة، بل جاء نتيجة لتخطيط مسبق من جميع أطراف القوي للسيطرة عليها، فتلك القوي المتناحرة على فرض سلطتها لم تكن غافلة عن العمق الاستراتيجي الذي تتمتع به مغمداس من ارض سرت حيث اعتبرها بعض المؤرخين من أهم الثغور الإستراتيجية ويُضاهي مركزها مدينة القيروان من حيث الإستراتيجية، لذا حرصت الحكومات سواء في المشرق أو التي قامت في المغرب على جعل مدينة مغمداس من ضمن حدودها الإدارية، فمن أجل تحقيق هذا الهدف قام كلا الطرفين بتعيين أكفأ الولاة وأقوى القادة لتحقيق ذلك الهدف فكان نتيجة ذلك تنوع العلاقات التي شهدتها هذه المدينة على مر تاريخها وبدون مبالغة مني.

ومما سبق تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع، الذي أهدف من خلال دراسته إلى توضيح تاريخ هذه المدينة التي لم تعطها الدراسات التاريخية حقها كنظيراتها مثل القيروان وطرابلس وفأس وغيرها من المدن الإستراتيجية الأخرى في بلاد المغرب.

ولإيضاح هذه الدراسة قسمت الموضوع لثلاثة محاور :

الأول: أهمية الموقع الجغرافي لمدينة مغمداس ؛ ويتناول الموقع الجغرافي للمدينة قديماً وعبر العصر الإسلامي والتغيرات التي طرأت على التسمية منذ القدم وحتى الآن وأوضحت الالتباس والخلط في كل من الموقع والتسمية عند المؤرخين والجغرافيين العرب. ومن ثم رجحت أصح الروايات بناءً على الأحداث التاريخية

أما المحور الثاني : الناحية الإدارية للمدينة، حيث شهدت عدة تغيرات تبعاً للأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية فإدارة المدينة تتغير بتغير القوي والحكومات فهي متغيرة وغير دائمة أي حسب ميزان القوى.

وجاء المحور الثالث: علاقة مدينة مغمداس بالخليفة أبي جعفر المنصور ويعد صلب الموضوع وقبل أن نعرج لدراسة هذه العلاقة أوضحت بشكل مختصر علاقة المدينة **بالحكومات السابقة منذ** الفتح الإسلامي حتى عهد الخليفة أبي جعفر المنصور ثم بينت علاقة المدينة بالخلافة العباسية التي اتسمت بالعدائية، وذلك لحرص الخليفة أبي جعفر في عدم خروج بلاد المغرب، ومن ضمنها مغمداس من أرض سرت، عن سلطان الخلافة العباسية إذ شهدت مغمداس أشرس المعارك وأعنفها في هذه الفترة للقضاء على إمارة أبي الخطاب، فحشد كلا الطرفين أقوي جيوشهما وأكبر قوادهما لإبقاء هذه المنطقة في حيز سلطانهم ونتج عن ذلك عودة تلك المنطقة إلى حظيرة الخلافة العباسية التي لم تسمح بخروجها؛ وذلك حتى لا تهدد أمنها واستقرارها في مصر ومن ثم بلاد المشرق.

المقدمة :

تعد مدينة مغمداس من أرض سرت أحد أعظم الحواجز الطبيعية في بلاد المغرب، وساعدها على ذلك موقعها الجغرافي المتوسط على شاطئ البحر، حيث تعد نقطة التقاء متوسطة بين المشرق والمغرب والمناطق الداخلية حتى بلاد السودان، وهذا ما أكده معظم المؤرخين والجغرافيين العرب، وهي اسم موغل في قدمه مقترن بمدينة سرت عريقة في تاريخها، وخضع اسم هذه المدينة كغيرها من المدن والمناطق والأقاليم لعوامل التغيير والتطور، فمن المعروف إن مسميات المدن لم تكن في العهود السابقة محددة وواضحة وثابتة بشكل دقيق كما هو الحال في هذه الأيام، إنما تتوسع وتتقلص حسب حركة الإنسان، ولا تخضع لآية قيود إلا القيود التي فرضتها عليها المصالح السياسية والظروف المعيشية، وعلى هذا الأساس فإن الدلالة الجغرافية لأي أرض كانت تختلف من عصر إلى عصر، وفرض الموقع الجغرافي الاستراتيجي على هذه المدينة تنوعاً في علاقاتها السياسية مع الحكومات والقوى المسيطرة على الخلافة الإسلامية عامة والدول والإمارات التي قامت في بلاد المغرب خاصة فقد حرصت معظم القوى والحكومات إن لم يكن جميعها على السيطرة على هذه الأرض الجغرافية المتوسطة بين الشرق والغرب. وهذا الأمر انعكس على علاقاتها التي اتسمت بالودية والعدائية على مر تاريخها الطويل.

وفي فترة البحث هذه تناولت علاقة مدينة مغمداس بالخليفة أبو جعفر المنصور وهي حقبة مهمة وقعت خلالها أحداث كبيرة أثرت في تاريخ بلاد المغرب عامة وبرقة وطرابلس خاصة فقد شكلت مرحلة حاسمة في تاريخ الخلافة العباسية من حيث سيطرتها على إفريقية عامة أو خروجها عن سلطان الخلافة، وهذا الأمر دفع بالسلطة العباسية إلى حسم أمرها بقوة في بسط نفوذها على بلاد المغرب، لأن خروج هذه البلاد عن طاعتها يعني تهديد سلطانها في مصر وحتى بلاد المشرق، والعكس أيضا وقع في بلاد المغرب فمعظم الدول التي خرجت عن سلطان الخلافة حرصت على إخضاع هذه المدينة وضمها إلى حدود دولتها المستقلة، ونتيجة لذلك شهدت مدينة مغمداس التي تقع ضمن حيز سرت تنوعاً في علاقاتها تاريخية في العصر الإسلامي عامة.

أكسب الموقع الجغرافي مدينة مغمداس بعداً مؤثراً على أهميتها التاريخية وظروفها السياسية، وقد برزت أهميتها من خلال طبيعتها الجغرافية التي جعلت منها حاجزاً طبيعياً ومتوسطاً، ويضاف لذلك تحكمها في شبكة الطرق والمواصلات. ونتيجة لذلك حشدت معظم الحكومات والقوى السياسية اقوي جيوشها وأكفأ قاداتها للسيطرة على هذه البلاد، فشهدت أكثر المعارك عنفها حسماً التي أثرت في تاريخ بلاد المغرب، ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذا الموضوع.

وتهدف الدراسة إلى توضيح الموقع الجغرافي المتغير لهذه المدينة الذي شابه الكثير من الغموض والالتباس لدى معظم المؤرخين والجغرافيين العرب، بالإضافة إلى دراسة علاقة هذه المدينة بالسلطات المتعاقبة على بلاد المغرب حتى عصر الخليفة أبي جعفر المنصور حيث اتسمت هذه العلاقة بالتميز دون غيرها من الفترات لأنها مثلت مرحلة حاسمة في سيادة المذهب الاباضي في بلاد المغرب من عدمه؛ أو تقليص نفوذه بشكل كبير وهذا هو السبب الرئيس لتحديد هذه الفترة الزمنية للدراسة دون غيرها .

واتبعت في هذا البحث منهج البحث التاريخي الذي يعتمد على الوصف والتحليل والنقد للإحداث التاريخية، واستقراء المصادر التي لها صلة بالموضوع للوصول إلى أرجح الروايات وأكثرها صحة.

ولتوضيح هذه العلاقة اشتمل البحث على ثلاث ركائز وهي:-

الأول:- أهمية الموقع الجغرافي لمدينة مغمداس.

الثاني:- الأحوال الإدارية للمدينة.

الثالث:- علاقة مدينة مغمداس بالخليفة أبي جعفر المنصور.

علاقة مدينة مغمداس بالخليفة أبي جعفر المنصور

أولا : أهمية الموقع الجغرافي لمدينة مغمداس :

تقع مدينة مغمداس على ساحل البحر في المنطقة الممتدة بين برقة وطرابلس ([1])، محيطاً بالخليج([2])، المعروف باسم خليج سرت([3]).

ويشير ابن عبد الحكم (ت257هـ/870م)، إلى أن مغمداس هي من أرض سرت، في معرض حديثه عن حملة القائد عقبة من نافع القهري على المغرب سنة (46هـ/667م)، وذكر أن عقبة ((خرج إلى المغرب... حتى نزل بمغمداس من سرت ...))([4])، ويتبعه في ذلك البكري وياقوت الحموي([5]).

مع ذلك يتباين المؤرخون بهذا القدر أو ذاك في تحديد موقع هذه المدينة وتسميتها حتى في الأحداث التي وقعت على أرضها، فنرى أن البكري الذي اتبع ابن عبد الحكم في روايته، قد أخطأ في ذكر اسم المدينة، فسماها ((بغداس))([6])، رغم أنه ذكر في موضع آخر من كتابه اسم مدينة مغمداس أربع مرات([7])، وهذا الخلط الذي وقع فيه البكري، يعلله الطاهر الزاوي عند تعريفه لموقع مدينة مغمداس ويقول: ((وقد غلط بعض المؤرخين فسماه غدامس، لأنه اشتبه عليه اسم غداس – المدينة الصحراوية المشهورة – باسم مغمداس، ولم يمكنه التفرقة بينهما))([8])، وهكذا لا يمكن قبول تسمية مغمداس بغدامس؛ لأن البكري وبعض المؤرخين الآخرين حسب هذه الرواية جعلوا فتح غدامس قبل فتح ودان وفزان([9]). وهذا خطأ غير منطقي لأننا إذا استطعنا القبول بأنه بعد فتح غدامس – التي تقع إلى الجنوب الغربي من طرابلس([10])، يرجع القائد عقبة بعد أن ترك فيها جيشه ويذهب بمن خف معه من جنده لفتح ودان وفزان وبلاد كانم، ثم يعود إلى غدامس وينطلق بجنده الذي تركه بها ثم يتجه نحو الساحل ويذهب غرباً لفتح طرابلس والقيروان والدليل في ذلك رواية ابن عبد الحكم الذي روى بأن عقبه ترك جنده بمغمداس في سرت – على الساحل، ثم اتجه لفتح ودان وفزان وكانم، ثم رجع إلى زويلة ومنها إلى عسكره بمدينة مغمداس في سرت ثم اتجه بعد ذلك غرباً وأرسل بعثاً من جنده إلى غدامس فتم فتحها([11])، وهو الأرجح من حيث المواقع الجغرافية؛ كما يعد ابن عبد الحكم الوحيد الذي أورد تفصيل وصول عقبه

لمغمداس ومغادرته منها لفتح الأقاليم الجنوبية. وأكد على ذلك جاك تيري الذي فصل في دراسة هذه الحملة([12]).

ومما يسترعى الانتباه تباين وافتقار ورود تحديد دقيق لاسم هذه المدينة وموقعها الجغرافي عند الجغرافيين والمؤرخين العرب. فقد حدد البكري موقعها بين قصور حسان([13]) **وسرت، وتبعد** عن كليهما بمقدار مرحلة([14]). وأضاف بأن مغمداس بها صنم قائم على شاطئ البحر وحوله مجموعة من الأصنام ([15])، وبها قصر بناه الأعرابي عامل سرت لبنى عبيد الله([16])، ويضيف أن مغمداس وقعت فيها معركة بين العباسيين وأبي الخطاب([17])، وكان البكري يورد اسم مغمداس قبل كل رواية من الروايات السابقة([18]).

وعلى حسب رواية البكري يمكننا القول بأن هذه المدينة شهدت عدة تغيرات وأحداث تاريخية أثرت بشكل كبير في تباين تحديد اسمها وموقعها الجغرافي. فلا يكاد مؤرخ يتطرق لهذه المدينة إلا ويذكر عدة استفهامات حول اسمها وموقعها، فمنهم من يقول وهناك خطأ(19)، والأخر يقول وهناك خلط بين اسم هذه المدينة واسم مدن أخرى تشابهت في النطق ولكن اختلفت في **الموقع**([20]).

ورغم قلة الروايات حول اسم هذه المدينة وموقعها الجغرافي إلا أنه يمكننا توضيح الرواية الأرجح حول الأحداث والمراحل والتغيرات التي مرت بها هذه المدينة والتي انعكس على تغير اسمها على مر التاريخ.

فأقدم رواية حول اسم هذه المدينة ردت عند ابن عبد الحكم الذي يعد من أهم المصادر العربية وأقدمها في دراسة الفتح العربي لمصر والمغرب رغم روايته المختصرة والموجزة، وذكرها باسم مغمداس من سرت([21])، ثم عُرفت هذه المدينة باسم الصُنيمات وتنوسي اسم مغمداس حسبما ذكر الطاهر الزاوي، وهي جمع صنم مصغراً وتقع الآن بين بورتمة والزعفران **على شاطئ البحر**([22])، وقد أخذت هذه التسمية نسبة إلى مجموعة الأصنام الموجودة بها([23])، **التي لا تزال منتصبة إلى الآن**([24])، ولوحظ بأن تسمية الصُنيمات، جاءت عند الإدريسي باسم "الأصنام" وذكر موقعها بين قصور حسان وسرت ([25])، وهو في ذلك يسير على خطى **البكري**([26])، إلا أنه لم يلغ اسم مدينة مغمداس في مقطع آخر من كتابه([27]).

وتعرض اسم هذه المدينة إلى التحريف، بل وتجاوز الامر ذلك إلى حد نسب معارك وقعت على أرضها إلى مدينة أخرى بالقرب منها؛ ولعل السبب في ذلك يعود لشهرة المدن المجاورة لها، أو لتبعيتها الإدارية لمدينة سرت، جعل بعض المؤرخين يكتفوا بذكر اسم المدينة المركزية، **فقد ذكر ابن عذارى** (ت نهاية القرن 7هـ/13م) أحداث معركة وقعت بين الجيش العباسي وأبي الخطاب المعافرى، كانت بمقداس على شاطئ **البحر سنة** (142هـ/760م) ([28]) ، في حين أن **البكري**([29])، (ت 487هـ/1094م) **وآخرون** ([30])، أكدوا على وقوعها في مغمداس على شاطئ البحر من ارض سرت، بينما ابن خلدون لم يذكر اسم المدينة أصلاً، واكتفى بقول : ((ولقيه **بسرت**))([31]).

ومن الالتباس والخلط حول هذه المدينة، الخلط بينها وبين ورداسا وقداس، فمدينة قداس **محرفة عن كلمة ورداسا**([32])، وقد جاء ذكرها في معركة أبي الخطاب مع محمد بن الأشعث ([33])، وهي تقع ضمن ارض سرت([34])، وهذا ما أكده ابن خلدون، بأن محمد بن الأشعث لقي أبا **الخطاب بسرت ثانية**([35])، وقد عُرفت هذه المعركة بأنها وقعت بالقرب من تاورغا، فاشتهرت في بعض المصادر باسم موقعة تاورغا([36])، وذلك لأن تاورغا تعد حد فاصل بين أرض سرت **وطرابلس** ([37])، لذا فليس خطأ قول ابن خلدون بأن المعركة وقعت بسرت ثانية، ولكن ليست بمغمداس، وبذا يمكن القول بأن ورداسا وقداس ليست تحريف لكلمة مغمداس.

كما لا يمكن نكران أن كثرة الروايات والأحداث التاريخية واختلاطها حول هذه المدينة، يعود إلى دورها الإستراتيجي كنقطة التقاء طرق رئيسية، فمنها طرق تؤدي إلى ودان وفزان وبلاد السودان وهي التي سلكها الفاتح عقبة بن نافع([38])، ومنها طرق إلى برقة وأخري إلى طرابلس

([39])، ووصفت بأنها المدينة التي يمر بها أفواج المسلمين مشرقيين أو مغربيين، بل وأنها من الثغور المهمة التي تضاهي مدينة القيروان بل وتتفوق عليها أيضاً([40]).

ثانياً : الأحوال الإدارية للمدينة :

تعد مدينة مغمداس موحدة جغرافيا مع سرت، وهذه الوحدة ألقت بظلالها على تاريخ مدينة سرت عامة ومدينة مغمداس بصورة خاصة([41]).

لم تكن الحدود السياسية والإدارية لهذه المدينة ثابتة بشكل واضح ودقيق على مر العصور، وهذا الأمر لا ينطبق على هذه المدينة فحسب، بل شملت التغيرات الإدارية كل المدن والبلدان والأقاليم بصفة عامة، وهذه التبعية تتغير حسب القوى والسلطات المتعاقبة على حكم المدن والامصار، وهي تعود لعدة أسباب منها سياسية كسيطرة قبيلة أو دولة أو إمبراطورية على حيز جغرافي يصبح تابعاً لها([42])، أو لأسباب اقتصادية فالاقتصاد يعد سببا قويا ومؤثراً في توحيد عدة مدن في نطاق واحد، فتنوع المقومات الطبيعية والموقع الجغرافي الاستراتيجي يساعد على الوحدة الإدارية من أجل خدمة المصالح الاقتصادية، أو لأسباب دينية فالدين من العوامل المهمة في توحيد أقطار عدة تحت قيادة دينية واحدة، أو بالعكس في انفصال تلك المدن إذا تغيرت المرجعية الدينية التابعة لها([43]).

ومن هذا المنطلق ستكون دارستي لإدارة المدينة التي تتغير إدارتها تبعاً للأسباب السابقة.

فمنذ الفتح العربي وحتى حكم الدولة الطولونية([44])، كانت تبعية مغمداس- من بلاد سرت، من الناحية الإدارية لمصر، وكانت عاصمتها برقة([45])، وفي القرن الأول الهجري السابع الميلادي تبعت مغمداس برقة إدارياً، حيث يقول ابن عبد الحكم بأن حسان بن النعمان نزل قصوراً من حيز برقة فسميت قصور حسان([46])، ويعني ذلك أن مغمداس تتبعها أيضا لأن هذه المدينة تقع بين مدينتي سرت وقصور حسان كما وصفها البكري والإدريسي([47]).

وفي منتصف القرن الثاني الهجري الثامن الميلادي، بايع أهل طرابلس أبا الخطاب بالإمامة **في محرم سنة** (140هـ/757م)، فسيطر عليها وطرد الوالي العباسي الموجود بها عمر بن سويد **المرادي**([48])، فامتدت حدود سيطرته من القيروان إلى خليج سرت، ومن البحر إلى فزان([49])، وبذلك نجح أبو الخطاب في إقامة ولاية في إفريقية مركزها إقليم طرابلس، خرجت عن سلطة الخلافة العباسية([50]).

وبعد أن نجح أبو الخطاب في إقامة دولته، عين عمر بن يمكتن (ت144هـ/761م)([51])، عاملا له على سرت([52])، ويعود السبب في اختيار هذه الشخصية على سرت كونه عرف مسالك هذه البلاد وطبائع أهلها منذ أن كان طالباً للعلم يحفظ القرآن في مغمداس، حيث كان يلتقي **بالسابلة**([53])، وأفواج المسلمين المشرقيين والمغربيين المارين بها([54])، وهذا يدل على حرص أبو الخطاب على أحكام سيطرته على سرت لأنها طريق العباسين إليه وأهم من مركز القيروان في **ذلك الوقت**([55]).

ونتيجة لهذه التطورات التي قام بها أبو الخطاب، عزم الخليفة العباسي الثاني أبو جعفر المنصور(137-159هـ/744-775م) على القضاء على إمامة ابي الخطاب، واسترجاع ما سيطر عليه بقوة السيف، وذلك لأهمية إفريقية في حماية مصر، كما إن قيام دولة أبي الخطاب واتصالاتها بمناوئي الخلافة العباسية في مصر سيؤدي إلى الثورة في مصر ضدهم([56])، بالإضافة إلى ذلك وفود جماعة من جند إفريقية للخليفة العباسي يشكون إليه ما نزل بهم ويطلبون منه القضاء على أبي الخطاب([57])، فأرسل أبو جعفر المنصور قواته للقضاء على هذه الأمارة الجديدة الفتية في بلاد المغرب([58])، ونجح الخليفة أبي جعفر في إعادة البلاد إلى سلطة الخلافة العباسية وأصبحت تابعة لها بعد القضاء على جميع خصومه في عدة معارك سأتحدث عليها في **المبحث القادم**.

ثالثاً : علاقة مدينة مغمداس بالخليفة أبو جعفر المنصور :

أثر الموقع الجغرافي لمدينة مغمداس بشكل كبير على طبيعة علاقاتها مع القوى والحكومات المتعاقبة على حكم بلاد المغرب عامة وبرقة وطرابلس خاصة([59]).

ارتبطت هذه المدينة بعلاقات متعددة مع القوى المسيطرة على المنطقة على مر تاريخها، ومن ضمن هذه العلاقات البارزة علاقتها مع الخليفة أبي جعفر المنصور موضوع البحث، وقبل الخوض في دراستها سأعرض وباختصار علاقاتها مع الحكومات السابقة – الفتوح الإسلامية، وذلك مراعاة لتسلسل الأحداث .

شهدت المدينة من بلاد سرت علاقات هادئة ومستقرة مع الجيوش الإسلامية الفاتحة والولاة في عهد صدر الإسلام والدولة الأموية، فقد تم فتحها بسهولة ويسر ودون مقاومة فلم تبد أي نشاط عدائي لا ضد عمرو بن العاص ولا ضد ابن أبي سرح في غزوتيه، ولا ضد ابن حديج وأصبحت مسالمة كماسالمت برقة([60])، ونتيجة لهذه العلاقة المستقرة اتخذها بعض قادة فتح بلاد المغرب، قاعدة لجيوشهم شهور عدة و منطلقاً لفتح الأقاليم والمدن الأخرى، ونقصد بذلك القائد عقبة بن نافع القهري([61])، كما اتخذها القائد حسان بن النعمان المدينة المحاورة لها قصور حسان، ملاذاً له بعد هزيمته أمام الكاهنة وأقام بها خمس سنوات ينتظر المدد من الخلافة الأموية([62])، ونستخلص من ذلك أن مغمداس شكلت ظهيراً آمناً للقائد حسان بن النعمان في قصور حسان التي تبعد عنها بمقدار مرحلة كما أسلفت سابقاً.

ولم تظهر المدينة في بداية العصر العباسي علاقات عدائيه إلا في عهد الخليفة أبي جعفر المنصور، حيث شهدت علاقات عدائية وغير مستقرة وارتقت إلى درجة الخروج عن سلطان الخلافة العباسية. وذلك عندما دخلت هذه المدينة ضمن حدود دولة أبي الخطاب وأعلنت مبابعتها له، فأصبحت سرت أول حدود دولته من جهة الشرق([63])، وبهذا فقدت الخلافة العباسية السيطرة على الممر الواصل بين مصر والقيروان، ويعد معبراً ضرورياً لأي أمداد أو دعم لبلاد المغرب([64])، ولأهمية هذه الرقعة الجغرافية عين أبو الخطاب عليها الوالي عمر بن يمكتن الذي تتوفر فيه صفات اليقظة والذكاء والحذر فضلاً عن خبرته في دروب هذه المدينة ومعرفة طبائع أهلها([65]).

هكذا أصبح نفوذ أبي الخطاب يزداد قوة، ونجح في استقطاب القبائل القوية القاطنة في حدود دولته ونال دعمها ومساندتها إذ أصبحت تشكل قوام جيشه([66])، ومنها قبائل مزاته وهوارة ولواته([67])، وبذلك تمكن من السيطرة على تجارة السودان مع العالم الإسلامي عن طريق سيطرته على مغمداس ملتقي الطرق ونقطة الالتقاء، مما كان له أثره السلبي على خزانة الخلافة العباسية، ووصف تيري هذه الخسارة بأنها كنز خسرته السلطة المركزية من المستحيل تقدير خسارته([68]).

أمام هذه الأحداث المتسارعة، عزم أبو جعفر المنصور على القضاء بقوة على أبي الخطاب وبحد السيف، وتذكر بعض الروايات أن قدوم وفد من جند إفريقية الذين خرجوا من القيروان بعد سيطرة أبي الخطاب عليها إلى الخليفة أبي جعفر ومطالبتهم إياه بإرسال جيش لإعادة تلك البلاد إلى سلطة الخلافة العباسية([69])، في حين إن رواية أخرى تقول إن أحد رجال أبو الخطاب خالف أوامره وهو جميل السدراتي، فعاقبه أبي الخطاب على ذلك مما دفعه إلى الخروج عن بيعته وذهابه إلى الخليفة أبي جعفر ليطلب منه إرسال قواته إلى المغرب للقضاء على أبي الخطاب فاستجاب الخليفة لطلبه وأرسل معه محمد بن الأشعث([70])، في جيش ضخم([71])، ولكن رغم فرضية قبول صحة تلك الروايات إلا أن الأرجح أن أبا جعفر المنصور ليس بحاجة لانتظار قدوم أحد متضرر في بلاد المغرب، ليكون سبباً في عزم الخليفة في القضاء على أبو الخطاب الذي صار خطراً يهدد سيادة الخلافة العباسية؛ بالإضافة إلى الأسباب التي سبق ذكرها.

أمر الخليفة أبو جعفر المنصور بتولية محمد بن الأشعث على مصر سنة(141هـ/ 759م)، وطلب منه إرسال قواته للقضاء على أبو الخطاب، فأرسل ابن الأشعث جيشاً بقيادة العوام بن عبد

العزيز البجلى – **أحد أكبر** وأكثرهم شجاعة، لملاقاة أبو الخطاب، في المقابل استعد أبو الخطاب لملاقاة الجيش العباسي، فعين مالك بن سحران الهواري على رأس قواته وألتقى الطرفان في ارض سرت، فهزم جيش العوام البجلى وقتل عدداً كبيراً من قواته، فرجع البجلى مهزوماً إلى **ابن الأشعث في مصر**([72]).

أرسل الأشعث جيشاً آخر لملاقاة أبي خطاب بقيادة أبي الأحوص العجلي، فزحف إليه أبو الخطاب وألتقى الجيشان في مغمداس، وتمكن أبو الخطاب من هزيمة أبو الأحوص الذي عاد إلى **مصر، أنصرف أبو الخطاب إلى طرابلس**([73])، وبذلك أدرك الخليفة أبو جعفر المنصور خطورة قوة أبي الخطاب فأمر بإرسال جيش عدته أربعون ألفاً يقودهم ثمانية وعشرون قائداً ([74])، وبعض الروايات تقول مقدار سبعون ألف ([75])، يكون بقيادة محمد بن الأشعث شخصياً([76])، **ولما** علم أبو الخطاب بذلك جمع أصحابه وأمر عامله على سرت عمر بن يمكتن بتجهيز جيشه لإحكام السيطرة وليكون خط دفاع امامي عن دولته، فنفذ عمر بن يمكتن الأوامر وصار يجمع الأخبار عن قوات ابن لأشعث، وسار أبو الخطاب في جيوشه حتى عسكر بسرت في ورداسا –**قدلس**، شرقي تاورغا يستعد لملاقاة ابن الأشعث. غير أن ابن الأشعث القائد المحنك علم بتلك التجهيزات التي ارتاع منها([77])، **فلجأ إلى الخديعة**، فضبط الطرق حتى انقطع خبره عن أبي الخطاب وأشاع ابن الأشعث بأن الخليفة أبي جعفر المنصور أمره بالرجوع إلى المشرق، فحاد إلى الخلف فوصلت الأخبار إلى عمر بن يمكتن([78])، وأخبره بعودة الجيش العباسي فتفرق عدد كبير من جيش أبي الخطاب([79])، وتذكر رواية أن خلافاً وقع بين القبائل الموالية لأبي الخطاب أدى إلى تفرق جمعها([80])، فاستغل ابن الأشعث ذلك وتحرك بسرعة لملاقاة أبي الخطاب فالتقى الطرفان **في وردلسا في** (**صفر** 144هـ/761م). فهزم جيش أبي الخطاب، وتمكن ابن الأشعث من قتله، وعدد كبير من أصحاب ومنهم عمر بن يمكتن واستولى ابن الأشعث على طرابلس، وهرب عامل أبي الخطاب من القيروان إلى تاهرت([81])، ودخل ابن الأشعث القيروان في جمادى الأول (144هـ/761م)، وهرب عدد كبير من اتباع أبي الخطاب جنوباً إلى ودان وزويلة فأرسل ابن الأشعث جيشاً إليهما سنة (145هـ) ويمكن من القضاء على أتباع أبي الخطاب ورئيسهم عبد الله بن حبان وبذلك استتب الأمر للخلافة العباسية وانتهت إمارة أبي الخطاب في إفريقية وعادت البلاد لسلطة الخلافة العباسية([82]).

رغم عودة الأمور لصالح الخلافة العباسية، لكن هذا الصراع لم ينته. وكان أبو جعفر المنصور مدركاً لحقيقة ذلك فأستعد لذلك وسارع إلى إعداد جيش قوى يكون مقره في القيروان لإحكام السيطرة على بلاد المغرب([83]).

شكلت إفريقية مشكلة ومصدر خطر للخلافة العباسية، بسبب بعدها عن مركز الخلافة، ولكونها ملاذاً آمناً لاعداء الخلافة، فقرر أبو جعفر تولية هذه الناحية المهمة لأقوى وأكفأ قواده واشدهم حسماً وصلابة في التصدي للأحداث، فعين عمر بن حفص بن قبيصة المهلبي عليها سنة (151هـ/768م) من آل المهلب الذين اشتهروا بالقيادة والقوة([84])، واتخذ عمرو بن حفصة من القيروان مركزاً لولايته وولى على طرابلس الجنيد بن بشار الاسدي([85]).

في سنة (153هـ/ 770م)، اجتمع أتباع أبي الخطاب وبايعوا أبا حاتم يعقوب بن يزيد الملزوزى، وخرجوا ضد الوالي العباسي وتمكنوا من هزيمته، واستولى أبو حاتم على طرابلس، ثم اتجه إلى القيروان وحاصرها وتمكن من قتل عمرو بن حفصة المهلبي في ذي الحجة سنة(154هـ/ 771م)([86])، واستولي أبو حاتم على القيروان، وبويع أبو حاتم بالولاية على إفريقية(87)، استاء الخليفة أبو جعفر من هذة الهزيمة، فأرسل يزيد بن حاتم بن قبيصة المهلبي إلى إفريقية للقضاء على أبو حاتم([88]).

علم أبو حاتم بطوالع أقبلت من المشرق فخرج لملاقاتهم في مغمداس سنة(155هـ) **وتمكن** من هزيمتهم وقتل نحو ستة عشر الفاً منهم([89])، وقد تفاخر جند أبو حاتم بهذا الانتصار حيث حاور رجل من الجند العباسي أحد جنود أبي حاتم بعد المعركة وسأله ما تفسير تاورغا يعني

المعركة التي قتل فيها أبو الخطاب ومن معه، فأجابه بأن تفسيره مغمداس، فيه أربعة أكداس، في كل كدس أربعة ألاف رأس([90]).

ولما وصل الخبر ليزيد بن حاتم تجهز لملاقاة أبو حاتم، وتمكن يزيد من استقطاب جماعات من قبائل طرابلس لقتال أبي حاتم فألتقي يزيد المهلبي بأبي حاتم في جندوبه([91])، وتمكن من هزيمة أبي حاتم وقتله سنة (155هـ/ 772م)([92]).

وبعد القضاء على أبو حاتم استولى يزيد على طرابلس وولى عليها سعيد بن شداد، وسار إلى القيروان ودخلها بدون قتال في جمادى الأخر سنة(155هـ)، وأقر الأمن والطاعة للخلافة العباسية([93]).

وننتهي إلى القول بأن مدينة مغمداس كان لها دور كبير في تاريخ بلاد المغرب عامة، وقد اكتسبت هذه المكانة بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي المتوسط على شاطئ البحر فهي ملتقى الطرق بين المشرق والمغرب وبلاد السودان، فكان لذلك أثره البالغ في تنوع علاقاتها مع الحكومات المتعاقبة على بلاد المغرب وحرصها على السيطرة عليها لضمان سيادتها وسلطاتها.

هوامش البحث :

(1) الإدريسي، نزهة المشتاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1994، مج1، ص298؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، دت، ح4، ص366.

(2) الخليج:شرم من البحر، ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1955م، ج12، ص322، مادةشرم.

(3) ويعرف باسم خليج سدرة، وهي تسمية حديثة، وعرف قديماً بسرت الكبير، وهو أكبر خليج في أفريقيا على البحر المتوسط وكان يمتد حتى يختلط بخليج قابس سرت الصغير، حيث كانا خليجاً واحداً قبل أن يفصلهما سهل الجفارة انظر: النائب الانصارى، المنهل العذب، مطبعة جمال، مصر، 1987م، ص107، زرقانة، جغرافية المملكة الليبية، دار النهضة، مصر، 1964م، ص ص 5،61،4.

(4) فتوح مصر، تحقيق على محمد عمر، مكتبة الثقافية الدينية، مصر، 2004م، ص222.

(5) المغرب، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دت، ص13؛ المصدر السابق ج6، ص366.

(6) المصدر السابق، ص13.

(7) المصدر نفسه، ص7.

(8) معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، طرابلس-ليبيا، ط1، 1968م، ص323.

(9) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، 1979م، ج3، ص351؛ ابن أبي دينار، المؤسس، بيروت ط3، 1993م، ص42.

(10) الزاوي، معجم، ص242.

(11) المصدر السابق، ص ص 222-223.

(12) تاريخ الصحراء الليبية في العصور الوسطى، ترجمة جاد الله الطلحي، اللجنة الشعبية العامة للثقافة، ليبيا، 2001م، ص ص113-145.

(13) قصور جمع: بناها القائد حسان بن النعمان الغساني زمن الخليفة عبدالملك بن مروان وأقام بها خمس سنوات، وقد نسبت إليه، وتبعد عن سرت 70كم: ياقوت الحموى، المصدر السابق، ج4، ص125، الزاوى، معجم، ص ص 278-279.

(14) المرحلة: مسافة يقطعها الماشي وتقدر بمسيرة نصف يوم، البوجديدى، محمد سعيد، المصطلحات الجغرافية الليبية، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 2006م، ص 85.

(15) المصدر السابق، ص 7.

(16) بن عبيد الله: مؤسس الدولة العبيدية، بويع عبيد الله المهدي بالخلافة سنة (297هـ/910م)، وجعل المغرب الأوسط إلى تلمسان جزءاً من الدولة الفاطمية،

مؤنس،حسين، معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاء، مصر، 1992م، ص ص145-148.

(17) أبو الخطاب: هو أبو الخطاب بن عبد الاعلى بن السمع المعافري الحميري اليمني، أول إمام بايعه الأباضية في المغرب، وهو احد حملة العلم الخمسة إلى المغرب، وينسب إلى الأباضية نسبة لعبد الله بن أباض، أنظر: الشماخي، كتاب السير، تحقيق محمد حسين، المدار الاسلامي، بيروت، 2009م، ج3،ص916.

(18) البكري، المصدر السابق، ص7.

(19) الزاوى، معجم، ص323.

(20) الشماخي، المصدر السابق، ج2، ص ص253-254 .

(21) المصدر السابق، ص222، ويتبعه في ذلك كل من البكري وياقوت الحموي، انظر: المغرب، ص ص7-13، معجم البلدان، ج6، ص366.

(22) معجم، ص323.

(23) البكري، المصدر السابق، ص7.

(24) الزاوي، معجم، ص323.

(25) المصدر السابق، مج1،ص298.

(26) المصدر السابق، ص7.

(27) الإدريسي،مج1، ص313، وجاءت بصيغة مغداش.

(28) البيان المغرب، تحقيق كولان وليفي بروفنسال، دارالثقافة، بيروت، ط3، 1983م، ج1، ص71.

(29) المصدرالسابق، ص7.

(30) الرقيق القيرواني، تاريخ إفريقية والمغرب، تحقيق الكعبي، الدار العربية للكتاب، تونس،ط3، 2005م، ص9؛ الدرجيني، طبقات المشائخ، تحقيق ابراهيم طلاي، الجزائر، 1974م، ج1، ص ص38-39، الشماخي، المصدر السابق، ج2، ص25.

(31) العبر، مؤسسة جمال للطباعة، بيروت، 1979م، ج6، ص112.

(32) الزاوي، معجم، ص260.

(33) سأفصل في دراسة المعركة في البحث عند علاقة المدينة مع العباسية.

(34) الشماخي، المصدر السابق، ج3، ص878.

(35) المصدر السابق، ج4، ص191.

(36) أبو زكريا، كتاب السيرة وأخبار الأئمة، تحقيق عبدالرحمن أيوب، الدار التونسية، تونس، 1985م، ص ص 73-75؛ الشماخي، المصدر السابق، ج2، ص ص32-34.

(37) اليعقوبي، البلدان، تحقيق محمد أمين، دار الكتب العلمية، ط1، 2002م، ص137.

(38) ابن عبدالحكم، المصدر السابق، ص222.

(39) البكري، المصدر السابق، ص ص 7-12-13.

(40) يحي معمر، علي، الأباضية في موكب التاريخ، مكتبة الضامرى، سلطنة عمان، ط3، 2008م، الحلقة الثانية، القسم الاول، ص157.

(41) الزاوي، معجم، ص ص188-190.

(42) ضيف، شوقي، عصر الدول والإمارات، ليبيا، تونس، صقلية، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1992م، ص65.

(43) تيري، المرجع السابق، ص ص194-199.

(44) الدولة الطولونية: اسسها أحمد بن طولون في مصر سنه(254هـ/868م) وحتى (292هـ/904م)، أنظر: ابن الاثير، المصدر السابق، ج6، ص224.

(45) تيري، المرجع السابق، ص ص400-401: تبعت برقة مصر منذ آخر تنظيم أدخله الامبراطور مورنيوس تيربيوس(532-602م) على الامبراطورية البيزنطية؛ مؤنس، تاريخ المغرب والاندلس، ص31.
(46) المصدر السابق، ص228.
(47) المصدر السابق، ص7، المصدر السابق، مج1، ص ص313-314.
(48) الزاوي، تاريخ الفتح العربي في ليبيا، دار المعارف، مصر، 1954م، ص120.
(49) الدرجيني، المصدر السابق، ج1، ص52؛ يحي معمر، المرجع السابق: القسم الاول، الحلقة الثانية، ص ص156-157.
(50) الزاوي، تاريخ الفتح، ص121.
(51) عمر بن يمكتن: من جبل نفوسة حفظ القرآن في مغمداس، ثم عاد إلى جبل نفوسة وفتح أول مدرسة للغة العربية. وهو من علماء الأباضية.انظر: الشماخي، المصدر السابق، ج3، ص987.
(52) المصدر نفسة، ج2، ص ص268-269.
(53) السابلة: وهو الطريق الذي يكثر المارون عليه، المعجم الوسيط، دار الشروق، مصر،ط4، 2004م، ص415.
(54) يحي معمر، المرجع السابق، ص ص156-157.
(55) المرجع نفسه، ص157.
(56) المزيني صالح مفتاح، ليبيا منذ الفتح العربي حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر، الدار العربية للنشر، طبرق، 2002م، ص ص56-57.
(57) ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص121.
(58) الدرجيني، المصدر السابق، ج1، ص31؛ الشماخي، المصدر السابق، ج2، ص253.
(59) تيري، المرجع السابق، ص ص192-196.
(60) الزاوي، تاريخ الفتح، ص61.
(61) ابن عبدالحكم، المصدر السابق، ص ص222-223.
(62) المصدر نفسه، ص228؛ ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص141.
(63) يحي معمر، المرجع السابق، ص ص 156-157.
(64) يحي معمر، المرجع السابق، ص157.
(65) المرجع نفسه والصفحة.
(66) تيري، المرجع السابق، ص194.
(67) اليعقوبي، المصدر السابق، ص183.
(68) المرجع السابق، ص196.
(69) ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص121.
(70) محمد بن الاشعث: عامل أبو جعفر على مصر، واسند إليه إمارة إفريقية انظر: الزاوي، تاريخ الفتح، ص123.
(71) الدرجيني، المصدر السابق، ج1، ص18.
(72) الشماخي، المصدر السابق، ج2، ص252.
(73) البكري، المصدر السابق، ص7؛ الرقيق القيرواني، المصدر السابق، ص9.
(74) ابو زكريا، المصدر السابق، ص71.
(75) الشماخي، المصدر السابق، ج2، ص254.
(76) المصدر نفسه والصفحة.
(77) الدرجيني، المصدر السابق، ج1، ص38.
(78) الشماخي، المصدر السابق، ج2، ص255؛ الزاوي، تاريخ، ص120.

(79) ابو زكريا، المصدر السابق، ص73.
(80) النويري، المصدر السابق، ج24، ، ص45؛ ابن عذاري، المصدر السابق، ج1، ص83
(81) الشماخي، المصدر السابق، ج2، ص257.
(82) ابو زكريا، المصدر السابق، ص ص73-75؛ ابن عذاري، المصدر السابق،ج1، ص ص84-88، الدرجيني، المصدر السابق، ج1، ص34.
(83) مؤنس، معالم تاريخ المغرب، ص81.
(84) الزاوي، تاريخ الفتح، ص127.
(85) المرجع نفسه والصفحة.
(86) ابو زكريا، المصدر السابق، ص ص81-84.
(87) الدرجيني، المصدر السابق، ج1، ص ص36-38.
(88) ابن عذاري، المصدر السابق، ج1، ص76.
(89) الشماخي، المصدر السابق، ج2، ص262؛ تيرى المرجع السابق، ص201.
(90) ابو زكريا، المصدر السابق، ص ص82-84.
(91) جندوبة: تقع على حدود غريان الجنوبية؛ الزاوي، معجم، ص ص108-109.
(92) الشماخي، المصدر السابق، ج2، ص261؛ الزاوي، تاريخ الفتح، ص ص 129-130.
(93) تيري، المرجع السابق، ص ص201-202.

الخاتمة :

بعد دراستي لموضوع (علاقة مدينة مغمداس بالخليفة أبي جعفر المنصور) توصلت إلى عدة نتائج منها :

1- إن الالتباس والخلط الذي أحاط بالموقع الجغرافي لمدينة مغمداس يعود إلى الأحداث والتغيرات السياسية التي شهدتها المدينة على مر تاريخها، وإنه من الثابت إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لموقع مغمداس المتوسط على شاطئ البحر، كان الأساس في وقوع تلك الأحداث على أرضه. فمنذ الفتح العربي الإسلامي وحتى فترة الدراسة اتخذت جميع تلك الحكومات من مغمداس قاعدة لها للسيطرة على بلاد المغرب وخط دفاع ووقاية وحماية لمصر.
2- اقترن اسم هذه المدينة بفترة مبكرة من التاريخ الإسلامي، فقد تم فتحها لأول مرة على يد القائد عمرو بن العاص سنة (21هـ/643م)، أثناء سيره لفتح طرابلس، وظلت تابعة للمسلمين ولم تخرج عن سلطاتهم.
3- فرض الموقع الجغرافي لهذه المدينة تنوع علاقاتها على مر تاريخها، فقد حرصت السلطات والقوى التي قامت في المغرب واستقلت عن الخلافة العباسية، في جعل مغمداس ـ من حيز سرت، ضمن حدودها، وذلك حتى تقطع الطريق أمام العباسين وتمنعهم من الوصول إليهم، حيث عين أبو الخطاب الذي نجح في إقامة إمارة مستقلة تمتد حدودها من القيروان وحتى سرت وامتدت جنوباً إلى ودان وزويلة عاملاً على سرت من أكفأ فادته لتكون خط دفاع أمامي ضد القوات العباسية.
4- تلك التطورات التي شهدتها إفريقية أفزعت الخلافة العباسية، فقيام دولة مستقلة في المغرب ستشكل خطراً على مصر، وكذلك فقدان الخلافة لعمق استراتيجي يمثل مورداً هاماً للخزانة الخلافة، كل ذلك دفع الخليفة أبو جعفر المنصور إلى حشد اكبر جيوشه تحت قيادة أكفأ قواده لإعادة هذه الرقعة الجغرافية إلى حظيرة الخلافة العباسية، وشهدت مغمداس اعنف المعارك التي نتج عنها مقتل أبو الخطاب مؤسس الإمارة الجديدة التي قامت على المذهب الاباضي،

بالإضافة إلى ذلك أظهرت تشبث أتباعه من بعده للتمسك بالسيطرة على المدينة، فشهدت معارك أخرى ضد جيوش الخلافة العباسية التي استمات في السيطرة على هذه المدينة.

5- إن إصرار الخلافة العباسية على إحكام سيطرتها على هذه الرقعة الجغرافية، ساهم في القضاء على أحلام الأباضية في الاستقلال بحكم افريقية، فقد سعوا جاهدين إلى إحكام سيطرتهم على مغمداس وسرت ونواحيها وذلك كأساس لنجاح دولتهم الجديدة، ولكن ذلك لم يغب عن ذهن الخليفة العباسي أبي جعفر، الذي عين أبرز قواده ومنهم محمد بن الأشعث وآل المهلب الذين نجحوا في إعادة الاستقرار والأمن في بلاد المغرب للخلافة العباسية.

6- لعب الموقع الجغرافي لمدينة مغمداس دور كبير في تاريخ سرت خاصة وبلاد المغرب عامة فالاستقرار الأمني والسياسي في هذه المدينة ينعكس إيجاباً على أمن واستقرار مصر وبلاد المشرق، وكذلك استقرار إفريقيه والعكس؛ ولذلك ليس مبالغة من بعض المؤرخين من وصف مغمداس وسرت بأنهما أهم من مركز القيروان وأنها كنز يمد خزانه الخلافة العباسية.

7- اتسمت علاقة مغمداس بالخليفة أبي جعفر بالعدائية وذلك لموالاة قبائل هذه المدينة لإمامة أبي الخطاب الأباضي، وإن نجاح الخليفة العباسي في القضاء على هذه الإمارة ساهم في القضاء على سيادة هذا المذهب في إفريقية عامة وسرت و ودان وزويلة خاصة.

قائمة المصادر والمراجع :

أولا : المصادر العربية المطبوعة :

(1) **ابن** الأثير: عز الدين أبي الحسن بن أبي كرم (ت 630هـ/1232م) الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، 1965م.

(2) الإدريسي: أبو عبد الله بن عبد الله بن إدريس (ت558هـ/1162م) نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1994م.

(3) **البكري**: أبو عبيد الله عبد الله بن عبد العزيز (ت487هـ/1094م) **المغرب في ذكر بلاد** إفريقية والمغرب، جزء من كتاب المسالك والممالك، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1837م.

(4) **ابن خلدون**: عبد الرحمن بن محمد (ت808هـ/1405م) العبر وديوان المبتدأ والخبر (تاريخ ابن خلدون)، مؤسسة جمال للطباعة، بيروت، 1979م.

(5) الدرجيني: أبو العباس أحمد (ت670هـ/1271م) طبقات المشائخ بالمغرب، تحقيق إبراهيم طلاي، الجزائر، 1974م.

(6) الرقيق القيرواني:إبراهيم بن القاسم(ت **النصف الأول من ق** 5هـ/11م) تاريخ إفريقية والمغرب، تحقيق المنجي الكعبي، الدار العربية للكتاب، تونس، ط3، 2005م.

(7) **أبو زكريا**: يحيى بن أبي بكر (ت **النصف الثاني من ق** 4هـ/60م) كتاب السيرة وأخبار الأئمة، تحقيق عبد الرحمن أيوب، الدار التونسية للنشر، تونس، 1985م.

(8) **الشماخي**: أبو العباس أحمد بن سعيد (ت928هـ/1522م) كتاب السير، تحقيق محمد حسني، المدار الإسلامي، بيروت، 2009م.

(9) **ابن عبد الحكم**: **عبد الرحمن بن عبد الحكم** (ت257هـ/871م) فتوح مصر والمغرب، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1990م.

(10) **ابن عذارى**: محمد بن عذارى المراكشي (ت نهاية ق 7هـ/13م) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق كولان، وليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت،ط3، 1983م.

(11) **ابن منظور**: جمال الدين أبو الفضل محمد (ت711هـ/ 1311م)لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1995م.

(12) **النائب الأنصاري**: أحمد بن حسين الأنصاري (ولد تقريبا 1256هـ/) المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مطبعة جمال أفندي، مصر، 1797م.

(13) النويري: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت733هـ/1332م) نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق حسين نصار، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1983م.

(14) ياقوت: شهاب الدين أبو عبد الله الحموي (ت626هـ/ 1228م) معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1991م.

(15) اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب بن واضح (ت284هـ/897م) البلدان، تحقيق محمد أمين ضناوي، دار الكتب العلمية، ط1، 2002م.

ثانيا : المراجع العربية والمعربة :

(16) البوجديدي، محمد سعيد: المصطلحات الجغرافية الليبية , مركز جهاد الليبيين، طرابلس،2006م.

(17) تيري،جاك : تاريخ الصحراء الليبية في العصور الوسطى ، ترجمة جادالله عزوز الطلحي ، اللجنة الشعبية العامة للثقافة والاعلام ، ليبيا، 2001م.

(18) الزاوي ، الطاهر أحمد: تاريخ الفتح العربي في ليبيا، دار المعارف، مصر، 1993م.

(19) معجم البلدان الليبية، مكتبة النور، طرابلس، ليبيا، ط1، 1968م.

(20) زرقانة ، إبراهيم أحمد: جغرافية المملكة الليبية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964م.

(21) ضيف،شوقي: عصر الدول والإمارات ليبيا، تونس، صقلية، دار المعارف، القاهرة، ط3، 1992م.

(22) المزيني،صالح مصطفى مفتاح: ليبيا منذ الفتح حتى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر، الدار العربية للنشر والتوزيع، طبرق، ليبيا، 2002م.

(23) مؤنس، حسين: معالم تاريخ المغرب والأندلس، دار الرشاد، القاهرة، ط 2، 1997م.

(24) المعجم الوسيط، دار الشروق ، مصر، ط4،2004م،

(25) يحيى معمر،علي: الأباضية في موكب التاريخ، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، سلطنة عمان،ط3، 2003م.

Abstract
The historical studies on the relationship between the city of Moghaddas and the governments and the emirates and states in the Islamic era in general are rare, particularly in the Abbasid period. This is probably due to the distance of the Maghreb from the status of the Abbasid Caliphate in Baghdad, so that it became a safe haven for dissidents and those outside the Caliphate. The Abbasid Caliphate was the most focused on the provisions of the authority of Egypt, and was the occurrence of lightning to the vicinity of Egypt, his great impact in the Abbasid Caliphate interest in security in order to be a defensive line in front of Egypt, we see it has been keen to strongly eliminate all those out of power in that country, which of Including an amalgam Das from the land of Sirte.
The geographical location of the city has played a prominent role and important principles in its history and the formation of its relations over its history. It enjoys an average geographical position on the seashore, which is a fair solution between the Mashreq and Maghreb countries and the interior areas located to the south of it, even to the country of Sudan. Orient and Morocco and its distant and religious purpose as a result of this site even the students of science, who have taken from them to meet with groups of Muslims riding through it Vtzoa Koran and learned to read and write.

All of these elements confirm that the historical events in the city of Moghaddas were not arbitrary or mere coincidence, but were the result of prior planning by all parties to control the national, those forces fighting for the loan of power was not oblivious to the strategic depth enjoyed by Mgmdas of The land of Sirte is considered by some historians as one of the most important strategic gaps and is similar to its status in the city of Kairouan in terms of strategy. Therefore, the governments in the Mashreq, which in Morocco made the city of Moghaddas within its administrative borders, have both appointed the most efficient and powerful governors. Leaders to achieve that goal was the result that the diversity of relations witnessed this city over Tarueha without exaggeration me.

It is important to study this topic, which aims at clarifying the history of this city, which historical studies did not give it the right of its counterparts from Kairouan, Tripoli, Ax and other strategic cities in the Maghreb.

To illustrate this study, the topic is divided into three axes:
The importance of the geographical location of the city of Megamdas. It deals with the geographical location of the city in ancient times and throughout the Islamic era and the changes that have taken place in the name since ancient times and explained the ambiguity and confusion in the site and the naming together that came to the historians and the Arab geographers.

The second axis: the administrative aspect of the city, where there have been several changes depending on the political, economic, social and religious reasons, the management of the city change with the change of power and governments are variable and non-permanent, according to the features of the forces.
The third axis: The core of the subject is the relationship between the city of Moghaddas and the Caliph Abu Jaafar al-Mansur; before the zigzag to study this relationship, the city's relationship with the previous governments since the Islamic conquest and until the reign of the Caliph Abu Jaafar al-Mansur was clarified. The city's relationship with the Abbasid caliphate ended with hostility. The country and its two groups, including Megamadas from the land of Sirte, from the Sultan of the Abbasid caliphate witnessed the most intense and violent battles in this period to eliminate the Emirate of Abu Al-Khattab. Both sides rallied both their strongest armies and their biggest commanders to maintain this area in their dominion. As the region return to the fold of the Abbasid Caliphate, which did not allow even to get out do not threaten its security and stability in Egypt, and then the Levant.

آثار جريمة الاغتصاب في (الضحية – المجتمع)

د. مصطفى مسعود إبراهيم الغول
كلية القانون
جامعة سبها

مقدمة :

بفعل كثرا من المؤثرات والأفكار التي سادت المجتمعات العربية أصبحت الرغبة الجنسية خطرا يهدد البشرية لأن الشهوة إذا غلبت ولم تقاومها التقوى جرت صاحبها إلى ارتكاب الفواحش ، وبتأثير الإعلام المرئي والمسموع ،وقصور التربية وانتشار المجموعة البشرية غدا **الجنس الشغل** الشاغل لمعظم أفراد المجموعة البشرية ، بل أصبحت ممارسته والإغراق فيه غاية الحياة ، وقمة الأمنيات لدى كثير من الناس ، وأصبحت الحياة مؤسسة جنسية بفعل أفكار (فرويد) الذي يرى أن الإنسان لا يحقق ذاته بغير الإشباع الجنسي ، وكل قيد أو دين أو خلق أو مجتمع **أو تقاليد** هو قيد باطل ومدمر لطاقة الإنسان، وهو كبت غير مشروع ، هذه الأفكار لم تنطلق من فراغ إنما هي من مخططات الغرب والمراد من ورائها التحكم بالعالم العربي عن طريق نشر المفاسد الخلقية التي تعتبر الغريزة الجنسية أكثر دروب المفاسد الخلقية وأيسرها [1] .

وقد نجحت هذه الخطة إلى حد كبير جعل العالم كله يشعر بأزمة وخطورة هذه الرغبة الجنسية الجامحة التي تدمر المجتمعات وخاصة المجتمعات العربية التي أصبحت فيها خطر الطاقة الجنسية يشكل تهديدا قويا لقوة المجتمع.

ولا شك أن هناك العديد من النتائج المترتبة على زيادة معدل هذه الجريمة في الأوطان العربية .

أولا / مشكلة الدراسة :

السبب لدى دفع الباحث لتناول هذا الموضوع هو ما تخلفه هذه الجريمة من نتائج خطيرة سواء على المجتمع و على الضحية وازدياد وارتفاع نسبة هذه الجرائم من حين إلى الأخر بشكل تصاعدي كبير وخطير .

ثانيا / منهجية الدراسة :

يرى الباحث من الضروري إتباع المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة هذه الظاهرة للوصول إلى نتائج وتوصيات منطقية لهذا البحث .

ثالثا / هدف الدراسة :

معرفة أخطار وأبعاد هذه الظاهرة سواء على المجتمع من ناحية وعلى الضحية من ناحية أخرى، وما هي النتائج والآثار الإيجابية والسلبية لهذه الظاهرة سواء على المجتمع أو على الضحية .

رابعا / تقسيمات الدراسة :

قسمت الدراسة إلى مطلبين :

المطلب الأول:

آثار جريمة الاغتصاب على الضحية .

المطلب الثاني :

آثار جريمة الاغتصاب على المجتمعات العربية .

---

[1] ـ أحمد حسين الصغير ، التربية في مواجهة الاغتصاب ، دار النهضة العربية – القاهرة ،2005،ص 130.

المطلب الأول
آثار جريمة الاغتصاب على الضحية

إن من أخطر نتائج الاغتصاب الأثر النفسي السيئ الذي تصاب به المجني عليها نتيجة لما وقع بها ، ويترتب على ذلك أن تفقد المجني عليها الثقة في الآخرين ، وأيضا شخصيتها دائمة مضطربة وغير سوية مما قد تصاب بأمراض نفسية وعصبية مثل الاكتئاب والانهيار العصبي والكثير من الأمراض النفسية والعصبية ، وقد يمتد تأثير الاغتصاب إلى الآخرين فيلاحظوا ما حدث بالمجني عليها وخاصة المحيطين ها (أهلها وأقاربها وأصدقائها) فيتأثروا لما حدث للمجني عليها مما يجعلهم يفقدوا الثقة في الآخرين وقد يصابوا بالاكتئاب النفسي أو يصابوا بعقدة نفسية أو عصبية .

كما أنه قد يترتب على جريمة الاغتصاب الموجه ضد الضحية فعل مادي مزدوج والمقصود من ذلك أنه قد ينتج عن العداء الجنسي الواقع على الضحية ولادة طفل غير شرعي أو أكثر (توأم مثلا) ، وهنا نكون أمام ضحيتين أو أكثر لجريمة الاغتصاب في وقت واحد . ومن أمثلة على ذلك : كانت (سابينا نفيدو لسيريكا لي) عائدة إلى بيتها من المدرسة سيرا على القدمين قرب قرية أرشرزبوست بوسط كينيا في عام 1988 عندما تعرضت حيث عودتها إلى الاغتصاب على ايدي جنود بريطانيين [1].

حيث وجدتها أمها فاقدة الوعي والدم ينزف منها تحت شجرة ، وبعد مرور شهر على الواقعة اكتشفت سابينا أنها حامل وقد أنجبتتوأمين عاش أحدهما وتوفي الآخر وعمره ثلاث أشهر . وترتب على ذلك أنه أصبحت سابينا أم لطفل وبالتالي لم تعد تذهب للمدرسة . وقالت سابينا أنها أصبحت منبوذة وغير مقبولة في صحبتها ولا يسمح لها بالمشاركة في الاحتفالات التقليدية ، كذلك كثيرا ما يعامل ابنها من قبل الأطفال الآخرون بالاحتقار ويطلقون عليه اسم (فرونغوا) أي (شخص أبيض).

ووجهت المئات من مزاعم الاغتصاب ولا زالت توجه حتى الآن ضد أفراد الجيش البريطاني الموجودين في كينيا للتدريب على مستوى 30 سنة ، وهذه الحالة التي اشرنا إليها نسبتها غير قليلة ، فلقد أجريت دراسات في فلندن فوجد أن 13% من مجموع النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب أصبحن حوامل ، نتيجة للاغتصاب .

وفي إحصائية جديدة نسبيا أجريت في عام 2002 تبين وفق التقرير الطبي من قبل (NCRS) أنه قد تم اغتصاب 18629 امرأة وظهر من بينهن 40315 حوالي أي بنسبة 5% من هذا المجموع ، وبحسب الأرقام الرسمية التي نشرت في كانون الأول (ديسمبر) عام 2006 فإن ما معدله 10 نساء يتعرضن كل شهر للاغتصاب في لندن من قبل سائقي الأجرة غير المرخص لهم ، كما بلغت بشكل عام حالات الاغتصاب في بريطانيا إلى 14 ألف حالة وذلك عام 2003 [2].

وللأسف ورغم وجود منظمة خيرية في أوروبا وهي نسائية تأسست في لندن سنة 1975 هدفها تقديم العون والمساعدة للمرأة المغتصبة والدفاع عنها إلا أنها للأسف أغلقت أبوابها في 2003/1/24 نتيجة لجهة إدارتها.

كما تفيد تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن نحو (5000) امرأة وفتاة تعرضن للاغتصاب في إقليم جنوب كيفو بجمهورية الكونغو الديمقراطية ، ويظهر من ذلك أن مشكلة الاغتصاب ضد النساء والفتيات في جنوب أفريقيا ذات نطاق ، واسع ، فبين عامي 2001-2002 تم الإبلاغ عن (54000) حالة اغتصاب ومحاولة للاغتصاب.

كما أن الأثر المادي للاغتصاب ينحصر على الضحية وعلى أهلها ، أما الجانب الآخر فلا تظهر فيه الآثار المادية في جسمها ، حيث تدخل في أعماقها النفسية ، إذ تتجاوز عواقب الاغتصاب

---

[1]- د.شهبال درزي ، العنف ضد المرأة ، دار الكتب القانونية ، 2010 ، ص 79-80 .

[2]- د.شهبال درزي ، مرجع سابق ، ص 80-81.

ضد المرأة المغتصبة حدود الضرر البدني المباشر الذي يلحق بالضحية ، فيترتب على الضرر النفسي أن تصاب الضحية بالإحباط الذي من شأنه أن يضعف احترام المرأة لنفسها ويترتب عليه عدم قدرة الضحية للقيام بالدفاع عن نفسها أو القيام بالتحرك ضد من يعتدي عليها [1].

وعند حدوث الاغتصاب ضد المرأة دون إقرار من المجتمع بحدوثه تكون له عواقب نفسية أخرى بحيث في الغالب يقل احتمال أن تقوم الضحية بطلب المساعدة من غيرها عد تعرضها للاغتصاب .

فمن بين الآثار طويلة المدى التي تصب الضحية نتيجة تعرضها للاغتصاب هو تعاطي الكحول والمخدرات والاكتئاب وغير ذلك من الآثار.

وهذه الظواهر السلبية تكون موجودة في المجتمعات الغربية أما في المجتمعات الإسلامية المحافظة نجد أن الأبواب تغلق أمام الضحية وليس أمامها خيار إلا الانتحار أو حرق نفسها في الحمام أو تقوم بهجر أهلها وأقاربها والتوجه نحو الرذيلة والتجارة بجسدها .

ونود الإشارة أيضا إلى لمضاعفات النفسية التي تصيب الضحية منها ما هو قريب المدى ، ومنها ما هو بعيد .

فالمضاعفات النفسية قريبة المدى تحدث كرد فعل للخوف الشديد من الموت الذي شعرت به المغتصبة أثناء تعرضها للاغتصاب. فبعض المجني عليهن يظهر عليهم التأثر النفسي الشديد عند تعرضهن للاغتصاب مباشرة حيث تكون المغتصبة في حالة صدمة وغير مصدقة لما حدث لها فتنشأ لديها حالة من الخوف والرعب وقلق واضطراب نفسي شديد وتبكي معظم الأوقات ، وفي الأوقات الأخرى تضحك ، كما تعني المرأة المغتصبة من عضلي وأيضا حدوث اضطرابات بالجهاز الهضمي والبولي والتناسلي ، كذلك تعاني من اضطرابات أثناء النوم فتشاهد كوابيس مزعجة ، وكذلك اضطرابات أثناء الأكل [2]، على غرار ذلك نجد أن بعض المغتصبات تظهر عليهن العزلة تماما عن الحدوث وكذلك وجود حالة من الهدوء والسيطرة على الأعصاب وهو يعتمد على الرد النفسي الأولى على وجود مرض نفسي سابق أو حالي أو أمراض جسدية أو مشاكل اجتماعية.

أما المضاعفات النفسية بعيدة المدى ، فتتمثل في أن تصاب الضحية بخوف ورعب وتجنب الناس وتجنب الأماكن والأنشطة التي تذكرها بواقعة الاغتصاب مع محاولة الفرار من كل مرحلة قبل الاغتصاب فقد تضطر إلى تغيير رقم هاتفها أو محل إقامتها أو وضيفتها أو مدرستها ، فكل ما يذكرها بتلك الفترة تحاول تغييره.

إضافة إلى ذلك فإنها تصاب بضعف التركيز وعدم القدرة على استدعاء معلومات واقعة الاغتصاب وتصاف بتأثر عاطفي شديد حيث تكون غير قادرة على الإحساس بالحب وكذلك تصاب باكتئاب مع الشعور بالانفصال عن الآخرين وسرعة التهيج والغضب وتتعرض لصداع واضطرابات في النوم (صعوبة للدخول في النوم وصعوبة الاستيقاظ) ، كما تصاب بفقدان الشهية والغثيان وألام بالبطن ويوجد لديها أيضا فقدان الإحساس بالذات ووجود خلل في الوظائف الجنسية وورود أفكار لديها بالتفكير في الانتحار ، ولابد من استمرار أي من هذه الاضطرابات سالفة الذكر لمدة لا تقل عن شهر حتى يمكن اعتبار هذه الحالة اضطرابات مؤثرة ناتجة عن الاعتداء ، فيلاحظ أن معظم الضحايا يظهر عليهن هذه الاضطرابات في الأسبوع الأول من الاغتصاب ، فبعضهن أي حوالي النصف يشفين تماما ، أما النصف الأخر منهن ظل يعاني من هذه الاضطرابات لفترة تزيد عن ثلاثة شهور وقد تستمر لسنوات[3] .

---

[1]- مصائرنا بأيدينا ونضع حدا للعنف ضد المرأة ، منظمة العقوا الدولية ، لندن ، 2004 ، ص40.

[2]- د.شهبال درزي ، مرجع سابق ، ص 82.

[3]- د. هشام عبد الحميد فرج ، مرجع سابق ، ص127-128 .

ومن الملاحظ أن شدة الاضطرابات النفسية لا تعتمد على نوع الممارسة الجنسية أو على درجة العنف المصاحب للممارسة ، ومعظم المغتصبات يصبحن يتعاطين العقاقير النفسية وذلك لفترة قد تصل لشهور أو تصل إلى سنوات من بعد الاعتداء الجنسي عليهن.
كما أن بعض المغتصبات قد تعاني من تغييرات في سلوكها مثل تغيير مكان السكن
ولعل من أهم الآثار التي يخلفها الاغتصاب على الضحية هما :

أولا / الأمراض التناسلية التي تنقل إلى الضحية نتيجة للاغتصاب :

يلاحظ أن الأمراض التناسلية الموجودة لدى الجاني قد تنتقل إلى المجني عليها أثناء عملية الاغتصاب والعكس صحيح ، أي قد تكون موجودة لدى الضحية فتنتقل إلى الجاني .
فتشير الدراسات أن معدل حدوث انتقال الأمراض التناسلية نتيجة للاعتداءات الجنسية يصل إلى 7% ومن أهم هذه الأمراض هو الإصابة بالإيدز والسيلان والزهري.

1- الإيدز :

يعد مرض الإيدز من أخطر الأمراض ، ويترتب على ذلك أن هاجس العدوى بالإيدز يعتبر أهم مشكلة تسبب مشاكل نفسية للمجني عليها بعد تعرض الضحية للاعتداء الجنسي [1] ، فيجب في هذه الحالة طمأنة الضحية وإخبارها بأن احتمال حدوث ذلك إثناء الاغتصاب أمر نادر الحدوث . فتشير الدراسات أن احتمال الإصابة بمرض الإيدز أثناء الاعتداء الجنسي تصل لنسبة اثنين لكل ألف حالة.
وتظهر أعراض الإصابة بالإيدز بعد حوالي 3-10 سنوات تقريبا من دخول الميكروب للجسم ، فيجب إعادة فحص المجني عليها بعد ستة أشهر لأن الأجسام المضادة تظهر بعد مضي 3-6 أشهر من دخول الميكروب.
أما إذا كان الجاني معروف أنه مصاب بمرض الايدز فيجب إعطاء المجني عليها جرعة وقائية وذلك في الساعات الأولى من حصول الاعتداء.

2- **السيلان :**

ينتقل مرض السيلان من طرف إذا كان مصاب هذا الطرف بالمرض إلى الطرف الأخر الغير مصاب ، وتظهر أعراضه بعد فترة الحضانة من 3-21 يوما ، وأعراض هذا المرض هي إفرازات تقيحية من العضو الذكري للرجل ، أما المرأة فتظهر هذه الإفرازات في فتحة المهبل للأنثى.

3- **الزهري :**

ينتقل مرض الزهري من الطرف الذي هو مصاب به إلى الطرف الأخر غير المصاب ، وتظهر أعراض مرض الزهري بعد فترة الحضانة من 10-90 يوما ، حيث تشاهد قرحة الزهري على رأس أو جسم أو فتحة الذكر لدى الرجل أو على كيس الصفن أو منطقة العانة للرجل [2]، أما بالنسبة للمرأة فإن قرحة الزهري تظهر على العانة أو بباطن الشفرين أو على عنق رحم المرأة ، فمن الملاحظ أن بعض الدول تفضل أخذ عينات للتحليل وذلك للبحث عن الأمراض التي تنتقل من خلال العلاقات الجنسية وذلك في مرتين ، ففي المرة الأولى عند الإبلاغ عن الواقعة وبعد الكشف الطبي الشرعي مباشرة فإذا كانت النتيجة ايجابية فهذا يعني أن المجني عليها كانت مصابة بهذا المرض قبل الاعتداء عليها ولا دخل للجاني بإصابتها بهذا المرض ، أما المرة الثانية بعد مرور حوالي 15 يوم أي بعد فترة الحضانة .

---

[1]- د. هشام عبد الحميد فرج ، مرجع سابق ، ص129-130 .
[2]- د. محمد رشدي ، التنويم المغناطيسي وغرائبه وحكم القضاء فيه ، الطبعة الثانية ، 1927 ، ص95.

ثانيا / الحمل نتيجة للاغتصاب :

في بعض الأحوال قد يحدث للمرأة حمل نتيجة للاغتصاب وذلك إذا ما حدث أثناء فترة التبويض عند المرأة . فعندما يحصل الاعتداء الجنسي ولا يستعمل الجاني واقي ذكري وتكون المرأة في فترة التبويض عند حصول الاعتداء فترتب نسبة الحمل إلى 30% **عند المرأة**[1].

لذا يجب توجيه المجني عليها بعد الانتهاء من الكشف الطبي الشرعي عليها إلى العيادات المختصة لأمراض النساء وذلك لإعطائها مانع للحمل طارئ مثال مانع الحمل الهرموني ، ويجب متابعة حالة المجني عليها بعد فترة شهر ونصف تقريبا في العيادات المختصة وذلك للتأكد من حدوث حمل من عدمه فإذا ما تأكد وجود حمل فيجب أن يكون هناك توافق بين تاريخ الاعتداء الجنسي وتاريخ عمر الجنين .

ويلاحظ أن الحمل غير المرغوب فيه قد يدفع المجني عليها أو أهلها للقيام بإجهاض هذا العمل الغير مرغوب فيه ، وفي حالة استمرار الحمل رغم عدة محاولات للإجهاض وتمت الولادة فقد يكون المولود عرضه للقتل أو الإلقاء في الشارع . فيترتب على ذلك أن هذا الابن يكون ثمن رخيص لممارسة الزنا عليه وتشغيله وقد يستعمل في أي جريمة كانت لأنه لم تربيه صحيحة وذلك لعدم وجود الأبوين [2].

المطلب الثاني
آثار جريمة الاغتصاب على المجتمع العربي

مما لاشك فيه أن جريمة الاغتصاب من أشنع الجرائم التي تهدد المجتمعات العربية حيث تجرم قواعد الدين والأخلاق في وطء في غير زواج وتمنع المساس بالعرض)في كل صورة وأشكال هادفة إلى صيانة الفضيلة وحماية آداب المجتمع [3]

كما أنها تثير الذعر في المجتمع ويتسرب بسببها القلق في النفوس خاصة حينما تتناول بعض الصحف تحقيقات صحفية عن هذه الجريمة ، وكذلك أجهزة الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة من ذعر خاصة في الأوساط النسائية التي تقرن جرائم خطفهم باغتصابهن ، فجريمة الاغتصاب اعتداء على العرض في أشد صوره وكذلك مخالفة لأمر الخالق " لله " فالجاني يكره المجني عليها على أسلوب جنسي لم تتجه إليه إرادتها فيصادر بذلك على حريتها الجنسية ، ومن ثم كانت جريمة الاغتصاب أشد جرائم الاعتداء على العرض جسامة.

بالإضافة إلى ذلك فهناك آثار أخرى ينالها الاعتداء بهذه الجريمة فهي اعتداء على الحرية العامة للمجني عليها وهي اعتداء على خصائص جسمها من شأنها الإضرار بصحتها النفسية و العقلية ، وهذا الاعتداء ليس على شرفها فقط , بل على عرض جميع إرتها وعائلتها وتجعلهم يشعرون بعدم الاستقرار العائلي خاصة إذا كانت متزوجة ، وقد حرمت جميع الأديان الاعتداء **الجنسي** على المرأة حيث إنها اعتداء على الأعراض وبسببها تختلط الأنساب [4].

إن من أخطر نتائج جريمة الاغتصاب على المستوى الاجتماعي أنه يشكل خطرا كبيرا على المستوى الأمن والأمان في المجتمع ، فمع انتشار جرائم الاغتصاب كيف سيؤمن الفرد على أن

---

[1]- د. هشام عبد الحميد فرج ، مرجع سابق ، ص 132.

[2]- د. هشام عبد الحميد فرج ، مرجع سابق ، ص 133.

[3]- د. شريف حمدي حافظ ، جريمة اغتصاب الإناث في المجتمع المصري وكيفية مواجهتها ، أكاديمية الشرطة – كلية الدراسات العليا ، 1998 ، ص150.

[4]- عبد المهيمن بكر ، القسم الخاص في قانون العقوبات ، جرائم الاعتداء على الأشخاص ، دار النهضة العربية ،1999 ، ص178.

يترك بناته وزوجاته أو أخواته يخرجون إلى مدارسهن وجامعاتهن وأعمالهن ، كيف يؤمن الفرد على ذويه مع انتشار جريمة الاغتصاب ، ولذلك فإن جريمة الاغتصاب تعدم الأمان في المجتمع العربي ككل وتحوله إلى مجتمع فوضوي لا يؤمن الفرد فيه على عرضه وشرفه . وذلك لأن الأمن والأمان أهم سمات المجتمع الناجح أو حتى المجتمع العادي [1] وإذا فقد الأمن والأمان أصبح المجتمع ليس له أي قيمة.

وكذلك فإن من أهم سمات انتشار جريمة الاغتصاب وعواقبه تفشي الفساد وانهيار القيم الأخلاقية في المجتمع لأنها جريمة تمس بعرض الإنسان وشرفه وأخلاقه ، فإذا ما تم الاعتداء على العرض كان بمثابة مؤشر لانهيار الأخلاق والقيم ، فوجود الاغتصاب يدق ناقوس الخطر معلنا انتشار لجرائم وانهيار الأخلاق وكان ذلك دليلا لتفشي الفساد في المجتمع ، حيث إن جريمة الاغتصاب الجنسي تعتبر فاتكة وقاتلة لقيم أي مجتمع تتفشى فيه [2].

إن الاغتصاب منهي عنه في كل الأديان والشرائع ويدخل في نطاق الأفعال المحرمة شرعا لذا إتيانه يعد انتهاك الحرمة الأديان ، فالذين الإسلامي قد نص في أكثر من موضع على حرمة الزنا وحرمة هتك العرض حيث يقول الحق تبارك وتعالى في أكثر من موضع : ﴿ ولا يزنين ﴾ سورة الممتحنة الآية 12 ، ﴿ ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلا ﴾ سورة الإسراء الآية 32 ، ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الأخر ﴾ سورة النور الآية 2 ، ﴿ الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زاني أو مشرك ﴾ سورة النور الآية 3 .

يقول رسول الله ﷺ : (من مات دون دينه وعرضه فهو شهيد) أي الذي يدافع عن دينه أو ماله أو عرضه ويموت في سبيل الدفاع عن أحدهم فهو شهيد .

وكذلك باقي الأديان مثل المسيحية واليهودية قد حرما الزنا وهتك العرض وسار أنواع العف الجنسي ، أي أن جريمة جنسية تعني أن الجاني قد قذف بكل تعاليم الأديان عرض الحائط ، ولا يستقيم ذلك مع فطرة الإنسان التي تميل إلى اعتناق دين والإيمان به وتحريم ما حرم إحلاله ما أحله ، فكما نعلم فالدين أفيون الشعوب الذي يهيمن ويسيطر على عقولهم فل يكون سويا أو طبيعيا أن يرتكب الفرد جريمة قد حرمتها الأديان أو نهت عنها ، فما من دين سهاوي إلا وحرم الزنا وهتك العرض والاغتصاب والإكراه حتى الإسلام كدين نفسه حينما نزل وجاء لم يكن اعتناقه أو الغير والاعتداء على أرضه أو حرم الاغتصاب وهتك العرض والزنا وغيرها .

ومن الملاحظات الأخرى أن أخطر نتائج الاغتصاب هم أبناء الشوارع ، فالشباب والفتاة المتورطون في علاقة آثمة قد يكون ثمرتها طفل قد يلقون به في الشارع ويكون هذا الطفل ثمن لأرخص ليالي وأيضا الأطفال الذين ينتجون عن علاقات الزنا وهم كثيرون وكدا الذين ينتجون عن الاغتصاب ، وكذلك العلاقات غير المشروعة فهي تنتج لنا الكثير من الأنباء بلا أباء ، يربيهم الشارع فتصبح سلوكياتهم غير مشروعة وأطفال أبناء علاقات آثمة غير مشروعة يتربون في الشارع فماذا يكونون بعد ذلك ، مجرمون بالطبع ، فلا آباء يربونهم ، ولا عزيز لهم يمنعهم من الانحراف ويبث فيهم المبادئ والقيم لذلك تكون أحد نتائج الإجرام الجنسي أبناء الشوارع الذين يرتكبون العديد من الجرائم العادية ، وقد يتحولون لمجرمين جنسيين فيزيدون من تعداد الجرائم بوجه عام فيصبح أغلب أفراد المجتمع كباراً و صغاراً مجرمين منحرفين بلا قيم أو أخلاقيات ويكون مصيرهم السجن أو الأحداث على حسب سنهم ، فهكذا كان مصيرهم جريمة وعقاب[3].

إن الإجرام الجنسي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجرائم الأخرى ، فماذا لو أن رجل حاول اغتصاب امرأة وقامت هي بالدفاع عن شرفها ومحاولة إثناءه عنها فضربته بآلة حادة فارتد قتيلا

---

[1]- نسرين عبد الحميد نبيه ،الإجرام الجنسي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2008 ، ص 38.

[2]- د.مصطفى حجازي ، سيكولوجية الإنسان المقهور ، معهد الانتهاء العربي – بيروت ، 2001.

[3]- سهير خلف ، ي مدار العنف الجنسي ، دار النهار – بيروت ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 70 .

وماذا لو حاول شخص هتك عرض آخر فقام الآخر بضربه أو قتله وماذا لو قام شخص تعرضت أخته للاغتصاب بقتل الجاني واغتصاب أحد ذويه أو أحد هاتين الجريمتين انتقاما منه على اغتصاب أخته ، وماذا لو أقام أخ لفتاة هتك عرضها بتقطيع أجزاء من الجسم الجناة وقتلهم .

ويعد الاغتصاب صورة من صور العنف الجنسي حيث إنه زنا يغير رضاء ، وهذا لا يعني ذلك أن الزنا بالرضا مقبول، ومن ثم فإن ما يترتب على الزنا من آثار يترتب أيضا على الاغتصاب ، وحيث أن الزنا معول هدم لبنيان المجتمع والأسرة والتي تعد أولى لبنات المجتمع ومن ثم فإنه يعد ماسا بكيان المجتمع وسلامته . إذ يترتب عليه إشاعة الفاحشة التي تعود إلى تداعي بنيان المجتمع وانهيار أساسه الأخلاقي وسريان السقم في أوصاله مما يؤدي في النهاية إلى دمار المجتمع وضعفه وانحلاله [1] . والزنا سواء كان برضاء المرأة أو بغير رضاها قد لا تكون له ثمرة تترتب عليه وقد يترتب عليه أولاد غير شرعيين فيولدوا وليس لهم حق المرأة الموطوءة ويعد ذلك اعتداءا سافرا علي شرفها وعرضها ولا يقتصر هذا الفعل على المرأة التي تم وطؤها ، بل يمتد إلى أسرتها وذويها ، فيلحق بهم العار والفضيحة مما يصيبهم جميعا بأفدح الأضرار[2] .

وتعد جريمة الاغتصاب من الظواهر الاجتماعية التي عني بدراستها كثير من العلماء في مجال علم النفس ، وعم الإجرام ، وعلم الاجتماع لمعرفة العوامل المختلفة التي ساعدت على ظهورها وانتشارها سواء أكانت هذه العوامل اجتماعية تتعلق بالمجتمع الذي ينشأ فيه الإنسان وما يكتسبه من عادات وتقاليد واتجاهات مختلفة ، أو شخصية تتعلق بنفس مرتكب الجريمة ودرجة ذكائه وكيفية توافقه النفسي وما يصاب به من انحراف أو شذوذ أو اضطراب نفسي أو عقلي[3].

ورغم أن جريمة الاغتصاب تؤثر في الأفراد والأسر والمجتمع وهي تستتبع حدوث تغير في أسلوب الحياة وتعمل على إتلاف النسيج الاجتماعي ، وذلك عندما تقع حوادث (اعتداء جنسي) داخل محيط الأسرة فإنه يولد الكراهية في العلاقات داخل هذه الأسرة وتكمن خطورة الاغتصاب أنه ربما يكون شيئا رئيسيا في انحراف الضحية المغتصبة وتنحرف بعد ذلك إلى طرق أخرى مثل البغاء وتكون حياتها بدون تكيف المجتمع ، كذلك فإن العنف والاعتداء الجنسي على المستوى الفردي بسبب صدمة بدنية ونفسية بالغة للضحايا كثيرا ما تدوم بعد وقوع الحادث نفسه ، علاوة على ذلك فإن الاعتداء الجنسي يشجع على الانسحاب من الحياة الاجتماعية وعلى انعدام الثقة ، كما أنه يفدي الطبيعة والرغبة في الانتقام من المجتمع ككل .

كما يعد الاغتصاب من أخطر الجرائم خاصة إذا كان مقرونا بالعنف الجنسي إذ يثير الرعب والخوف في المجتمع عند حدوثه . وإذا كانت جريمة الاغتصاب من بين أشد الجرائم خطورة فإن هذه الخطورة لا تكمن فيما تلحقه من أضرار بالغة بالمجني عليها ،وإنما تكمن الخطورة الكبرى لهذه الجريمة في تأثيرها على الرأي العام في المجتمع الذي وقعت فيه ، وما تحدثه من تأثير على وجدانه يخلف صدمة عنيفة وقلق شديد وشك بالغ في الأخلاقيات العامة ، والفردية [4] وجفوة مع سلطات الدولة حتى يتم القصاص من الجاني ، فضلا عن ظهور رأي شديد القسوة والتلهف للقصاص من الجاني بفعل ما يحدثه النشر المركز عن طريق وسائل الإعلام من تأثير على مراكز إحساس وشعور الرأي العام في المجتمع [5] .

فتأثير هذه الجريمة لا يقتصر على من وقعت ضحية لها بل يمتد إلى المجتمع فيسوده الفزع والهلع خاصة إذا كانت لهذا المجتمع تقاليد وأعراف قويمة كالمجتمع الليبي الذي ينبذ هذه

---

[1]- عبد القادر عودة ، التشريع الجنائي الإسلامي ، الجزء الثاني ، طبعة أولى ، 1960، ص 347.

[2]- د. رجاء مكي ، \.سامي عجم ، إشكالية العنف – العنف المشروع والعنف المدان ، المؤسسة الجامعية للدرلسات والنشر – بيروت، 2008 ، ص15.

[3]- د.عدنان الدوري ، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي ، منشورات ذات السلاسل – الكويت ، 1984 ،ص 76.

[4]- عبد السميع سالم الهراوي ، تشريعه – الزنا ، مجلة الأمن العلم ، عدد 96 ، يناير 1982 ، ص32.

[5]- د.محمد زكي أبو عامر ، مرجعسابق ، ص136.

الجريمة الشنعاء ، حيث تمثل انحرافاً خطراً في السلوك ، فحدوث مثل هذه الجرائم يفجر غضب الرأي العام ، ويلهب مشاعر المواطنين ، فتعالى الأصوات في كل مكان بضرورة سرعة القصاص من الجاني وتوقيع أقصى عقوبة عليه دون رحمة وشفقة ، فالجاني لم يرحم المجني عليها ، بل دفعته نفسه الدنيئة إلى اغتصاب عرضها ، وإهدار أدميتها ، وهذه الجريمة إن دلت على شيء فإنها تدل على منتهى الاستخفاف والاستهانة بمشاعر المجتمع والقيم والمبادئ السائدة فيه خاصة إذا كان هذا المجتمع يحرص على العرض حرصه على الحياة كمجتمعنا الشرقي .

ويذكر أن هناك آثاراً أخرى على المجتمع ولها دور في عملية التدمير الاجتماعي ، ومن هذه الآثار ما يلي :

أولا: ارتفاع الرقم المظلم في إحصائيات الجرائم الخاصة بالدول :

في العادة لا تبلغ الضحية المتعرضة للاغتصاب عما حدث لها وذلك لاعتقاد غالبية الأشخاص أنه من المفضل عدم الإبلاغ عن هذه الجريمة لأنها تفضحهم وهتك لسرهم ، فالمرأة التي تتعرض للاغتصاب قد ترفض الإبلاغ عن الجريمة وذلك خوفا من الفضيحة وخوفها من نظرة المجتمع لديها ، والسبب في ذلك أنه في بعض الأحوال قد يلقي المجتمع اللوم على الفتاة ، وذلك لأنها قد قامت بإغرائهم حيث قد ترتدي ملابس خليعة أو أنها تعود في ساعة متأخرة من الليل ، أو أنها كانت تسير في طريق مهجور أو أنها كانت سيئة السمعة.

كذلك قد يكون سبب عدم التبليغ هو أن المرأة تريد الحفاظ على الجانب الاجتماعي لأسرتها وذلك للخوف على والدها ووالدتها وإخوتها من التشهير بهم أو لوجود أي وضع حساس في عائلتها تخشى عليها أو لجهلها بإمكانية الإبلاغ وطريقته أو لخوفها من أهلها وذويها في اعتقاد منها ناتج عن الجهل بأنها هي المخطئة أو لكونها تعاني من مرض عضوي أو نفسي أو عصبي وعقلي ، وينتج عن ذلك أنها لا تعي ما حدث لها ، وكذلك الحال في جرائم هتك العرض بالإضافة إلى الصبي غير المميز والفتاة الصغيرة (الأطفال بوجه عام) ، وأيضا الرجال الذين يعانون من مرض عقلي نفسي أو عضوي وغيرهم وكذلك جرائم التحرش الجنسي التي يتعرض لها الموظف أو الموظفة من رب العمل مما يجبره على الانصياع لأوامر رب العمل خوفا من طرده من العمل فلا يبلغ عليه [1] .

وفي جرائم الزنا التي يقوم بها أحد الزوجين قد لا يقومان بالإبلاغ خوفا على أنفسهم أو عائلاتهم أو مناصبهم أو وضعهم الاجتماعي أو أبنائهم من الفضيحة ، كذلك الحال في جرائم الدعارة حيث من يمارسها الدعارة لا يبلغ عن نفسه خوفا من البوليس.

يستفاد من هذا كله أن هناك عدد كبير من الجرائم ترتكب ولا يعرف فاعلها لأنها ترتكب في الخفاء وبدون علم السلطات وبالتالي لا تدرج مثل هذه الجرائم المخيفة الفاعل في إحصائيات وتعدادات الجرائم الخاصة بالدول مما يرفع عدد الجرائم المظلمة.

ثانيا : الإجهاض :

يأتي الحمل بعد الاغتصاب كنتيجة طبيعية لعلاقة الرجل بالمرأة ، وهذا الحمل قد يكون مخططا له أو غير مخطط له ، فلحمل المخطط له هو الحمل الذي بهدف من وراءه إلى التدمير، سواء كان تدميرا شخصيا كالرغبة في الانتقام من الضحية أو أحد أقاربها ، أما الحمل غير المخطط له فهو الطبيعي الذي قد يحدث في حال عدم أخذ الاحتياطات الأزمة لتجنبه وهو ما يحدث في حالة الاغتصاب حيث يكون لعنصر المفاجأة والمباغتة دوره في إرباك الضحية ومنعها من الاحتياط لتجنب حدوث حمل.

[1]- نسرين عبد المجيد نبيه ، مرجع سابق ،ص 37.

ثالثا : الطلاق :

يشكل الخوف من الطلاق سببا رئيسيا في عدم إبلاغ كثير من الضحايا عن تعرضهن للاغتصاب ، كما أنه في كثير من الأحيان وخاصة في اغتصاب الحروب ، يهدف الاغتصاب إلى تدمير المجتمع بشكل عام.

ويق الطلاق رغم محاولة الزوجين استعادة الحياة الزوجية ، وينتج عن هذا الطلاق حالات تضر المرأة وأسرتها بشكل خاص ، كما تضر المجتمع بشكل عام ، حيث تؤدي كثرة الطلاق إلى انحلال الرابط الزوجية التي دعا الإسلام وهي المحافظة على هذه الرابطة من أجل بناء مجتمع فاضل[1].

رابعا : تفشي الفساد وانهيار القيم :

من أثار العنف الجنسي وعواقبه الوخيمة تفشي الفساد وانهيار القيم والأخلاق في المجتمع ، وذلك لأن العنف الجنسي تمس بعرض الإنسان وشرفه وأخلاقه ، فإذا ما تم الاعتداء عليها كان ذلك بمثابة مؤشر لانهيار الأخلاق والقيم .

فبوجود الجرائم الجنسية في المجتمع يدق ناقوس الخطر معلنا انتشار الجرائم وانهيار والأخلاق يظهر أول ما يظهر في انتشار الجرائم الجنسية الفاتكة للمجتمع.

خامسا : الانتحار :

يعمد الإنسان عادةً الى قتل النفس والانتحار هربا من الحياة وقسوتها ظنا منه أنه بذلك يضع حدا لمعاناته ويسبق الانتحار عادة الاكتئاب.

وقد يلعب الأهل دورا في دفع الضحية على الانتحار وهو إهمالهم للتربية الدينية ، لان مثل هذه الجريمة ما كان يمكن أن تحدث لو كان للضحية خلفية دينية بكل تعاليم الدين ، والانتحار لا يمكن أن يتصور صدوره من نفس لديها إيمان بالله[2].

ويستدل من عملية قتل النفس بشكل عام وقتل النفس بسبب الاغتصاب بشكل خاص على إن هناك خللا كبيرا يعاني منه المجتمع نتيجة عدم احتوائه للضحية وتقديم المعونة لها ، بل كثيرا ما يتشدد الناس في إلقاء اللوم عليها مما يدفعها إلى قتل نفسها للتخلص من كلامهم.[3]

سادسا : غياب الأمن والأمان في المجتمع :

إن من أخطر أثار الاغتصاب على المستوى الاجتماعي أنه يسبب خطر كبير على الأمن والأمان في المجتمع ، فمع انتشار جرائم العنف الجنسي كيف سيؤمن الفرد أن يترك بناته أو زوجته أو إخوته يخرجون إلى مدارسهم وإلى جامعاتهم وإلى أعمالهم مع انتشار هتك العرض ، وكذلك الحال كيف سيؤمن الرجل ترك زوجته إذا كانت تعمل للذهاب للعمل وحدها . فالجرائم الجنسية تعدم الأمن الأمان في المجتمع وتحوله إلى غياب كبيرة مملوءة بالوحوش فلا يؤمن الفرد على عرضه وشرفه .فالأمن والأمان أهم سمات المجتمع الناجح أو العادي ، وأما إذا فقد المجتمع الأمن والأمان أصبح المجتمع في خبر كان [4].

سابعا : انتشار البغاء:

يعد البغاء ظاهرة لا تخلوا منها المجتمعات منذ بدء التاريخ وقد شرعت القوانين بغية ضبطه وإحكام السيطرة عليه[5] وعلى العاملين فيه من وجه ، ومن أجل المحافظة على الصحة العامة من جهة أخرى .

---

[1]- باسمة كمال ، سيكولوجية المرأة ، وأسباب انحراف المرأة ، عز الدين للطباعة والنشر ، بيروت –لبنان ، 1983 ، ص379.

[2]- عبدالحكيم عفيفي ، الاكتئاب والانتحار ، الدار المصرية اللبنانية ، طبعة أولى ،1999.

[3]- نسرين عبد المجيد نبيه ، مرجع سابق ،ص 39.

[4]- نسرين عبد المجيد نبيه ، مرجع سابق ،ص 38.

[5]- فتحية عبد الله طرف الباروني ، المرأة وجرائم البغاء ، رسالة الماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الفاتح ،1998 ،ص15.

وربط بعض الباحثين بين الاغتصاب والبغاء وجعلوا الاغتصاب أحد أسباب احتراف البغاء ، فقال سنجر في كتابه (الجامع لتاريخ البغاء) :
(إنه من بين ألفي بغي اعترفت 525 منهن بأن الفقر هو السبب في احترافهم البغاء وقالت 258 منهن أنهن اغتصبن ثم هجرن) [1].

وقد دفعت هذه النتائج وغيرها إلى الاهتمام بظاهرة اغتصاب الفتيات ومحاولة معالجة أثارهما منعا لاحتراف عديد من المغتصبات لمهنة البغاء إذ تبين أن التعرض للاختطاف أو الاغتصاب أو التورط في علاقة عاطفية عميقة يؤدي بالكثير من النساء إلى احتراف البغاء ، مما يوجب أخذ بلاغات النساء عن تعرضهن لهذه الأعمال بجدية بالغة ، كما يوجب اهتمام الأسرة بعلاقات بناتها خاصة علاقتهن بالجنس الآخر [2] .

ثامنا: ارتفاع معدل الجرائم :

تؤدي جريمة الاغتصاب إلى ارتفاع معدلات الجرائم الأخرى كالقتل والضرب والانتقام ... الخ ، فماذا لو أن رجل حاول الاعتداء على امرأة جنسيا وحاولت هي الدفاع عن شرفها وذلك بأن ضربته بآلة حادة فمات ، وكذلك الحال إذا حاول شخص هتك عرض شخص أخر فضربه وقتله ، وكذلك ماذا لو قام شخص تعرضت أخته للاغتصاب بقتل الشخص الذي اغتصبها ، وكذلك الحال لو أن الفتاة هتك عرضها وقام أخوها بتقطيع أجزاء من قاموا بهتك عرض أخته . فكل هذه الجرائم وقعت نتيجة لوجود جريمة جنسية هي السبب وراء ارتكاب هذه الجرائم [3].

الخاتمة :

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية أن نبين آثار جريمة الاغتصاب على الضحية سواءاً كان أمراضاً تناسلية تنتقل إلى الضحية نتيجة لحدوث فعل الاغتصاب ومنها الايدز والسيلان والزهري ، وأيضا حصول حمل في بعض الأحيان .هذا من خلال المطلب الأول .

أما في المطلب الثاني حاولنا أن نبين آثار جرائم الاغتصاب على بالمجتمع وما يترتب عليه من وجود خلل في الإحصائيات المتعلقة بجريمة الاغتصاب وأيضا قد يحدث إجهاض للضحية وطلاق وتفشي الفساد وانهيار القيم الأخلاقية في المجتمع وفي بعض الأحيان إقدام الضحية على الانتحار وغياب الأمن والأمان في المجتمع ، وانتشار جرائم البغاء وزيادة ارتفاع معدل الجريمة في المجتمع .

ونخلص في هذه الورقة الموجزة إلى الأتي :

1) من نتائج الاغتصاب وتبعاته أن يتأثر بها أولا المجتمع لأنها تشكل خطر على أمن وأمان المجتمع ، ثم يتأثر بها الضحية وهو فرد من أفراد المجتمع.
2) للاغتصاب صور عديدة يتم بها سواء بالقوة أو التهديد أو الخداع والهدف إضعاف مقاومة المجني عليه عن طريق استعمال العنف ضده للتغلب عليه.
3) انهيار القيم الأخلاقية في المجتمع.
4) هذا الفعل وهو الاغتصاب مجرم في كل الأديان فليس الدين الإسلامي فقط وإنما حتى عند الديانة المسيحية في المجتمع.
5) نظرا لخطورة هذه الجريمة واعتبارها من الظواهر الاجتماعية فلقد عني بدراستها علماء النفس وعلماء الإجرام وعلى لمعرفة العوامل الدافعة وراء ارتكابها .
6) يترتب على هذه الجريمة وهي (الاغتصاب) في عدم تبليغ الضحية عن الجريمة .

---

[1]- عمر رضا كحالة ، الزنا ومكافحته ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1982 ، ص204.
[2]- عبد الله عبد الغني غانم ،البغايا والبغاء ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية – مصر ، 1990، ص38.
[3]- نسرين عبد المجيد نبيه ، مرجع سابق ،ص 42.

7) ضحية هذه الجريمة وهي المجني عليها تصاب بإمراض نفسية وعدم الثقة بالآخرين وأمراض عصبية مثل الاكتئاب والانهيار العصبي وتعاطي الخمور والمخدرات أو حرق نفسها أو هجر أهلها و أصحابها .

وصلى وسلم على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه وسلم
والحمد لله ربي العالمين

قائمة المصادر والمراجع :

- **القرآن الكريم .**

(1) أحمد حسين الصغير ، التربية في مواجهة الاغتصاب ، دار النهضة العربية – القاهرة ، 2005.
(2) شريف حمدي حافظ ، جريمة اغتصاب الإناث في المجتمع المصري وكيفية مواجهتها ، أكاديمية الشرطة – كلية الدراسات العليا ، 1998.
(3) عبد المهين بكر ، القسم الخاص في قانون العقوبات ، جرائم الاعتداء على الأشخاص ، دار النهضة العربية ، 1999.
(4) نسرين عبد الحميد نبيه ، الإجرام السياسي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2008.
(5) د. مصطفى حجازي ، سيكولوجية الإنسان المقهور ، معهد الانتهاء العرب- بيروت ، 2001.
(6) د. هشام عبد الحميد فرج – الاغتصاب الجنسي ، مطبعة الولاء الحديثة ، 2010.
(7) د. رجاء مكي ، د. سامي عجم ، إشكالية العنف – العنف المشروع والعنف المدان ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر – بيروت ، 2008.
(8) عبد القادر عودة ، التشريع الجنائي الإسلامي ، الجزء الثاني ، طبعة أولى ، 1960.
(9) د. عدنان الدوري ، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي ، منشورات ذات السلاسل- الكويت ، 1984.
(10) عبد السميع سالم الهراوي ، مفارقات تشريعية – الزنا ، مجلة الأمن العام ، عدد 96 ، يناير 1982.
(11) د. محمد زكي أبو عامر ، بحماية ثمانية للعرض في التشريع المعاصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1985.
(12) باسمة كمال ، سيكولوجية المرأة – وأسباب انحراف المرأة ، عز الدين للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، 1983.
(13) عبد الحكيم عفيفي ، الاكتئاب والانتحار ، الدار المصرية اللبنانية ، طبعة أولى ، 1999.
(14) فتحية عبد الله طرف الباروني ، المرأة وجرائم البغاء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الفاتح ، 1998.
(15) عمر رضا كحالة ، الزنا ومكافحته ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1982 .
(16) عبد الله عبد الغني غانم ، البغايا والبغاء ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية – مصر ، 1990.
(17) د. شهبال دزي ، العنف ضد المرأة ، دار الكتب القانونية ، 2010.
(18) د. محمد رشدي ، التنويم المغناطيسي وغرائبه وحكم القضاء فيه ، الطبعة الثانية ، 1972.

دور الأخصائي الاجتماعي في المؤسسة الصحية

(دراسة عينة من المرضى المقيمين بمستشفى يفرن التعليمي)

إعداد:

د. فوزي صالح الشريف **أ.إبراهيم عبد القادرمحمد سالم**

ملخص الدراسة :

تتكون الدراسة من الواجهة الأساسية وهي تحمل عنوان " دور الأخصائي الاجتماعي في المؤسسة الصحية ((دراسة على عينة من المرضى المقيمين بمستشفى يفرن التعليمي)) ، حيث قدمت الدراسة نبذة مختصرة عن الرسالة الإنسانية للخدمة الاجتماعية الطبية في مجال ذي خصوصية وهو صحة الإنسان، تأتي بعد ذلك المقدمة التي تلخص وتتحدث حول موضوع الدراسة ، بعد هذه الديباجة يأتي توضيح مقتضب عن مشكلة الدراسة وأهمية الدراسة وأهداف الدرلسة،ومصطلحات الدرلسة .

أما الإطار النظري للدراسة فتضمن عرض لبعض المواضيع الهامة حول موضوع الدراسة من ضمنها : الخدمة الاجتماعية الطبية بين الماضي والحاضر، الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الليبي، دور الأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسة الطبية، طريقة خدمة الفرد، طريقة خدمة الجماعة،طريقة تنظيم المجتمع، دور الخدمة الاجتماعية الطبية في العلاج الديني، دور الخدمة الاجتماعية الطبية في العلاج النفسي، دور الخدمة الاجتماعية الطبية في العلاج الاجتماعي،أما الجانب الميداني فتضمن الإجراءات التنفيذية للدراسة وعرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية،نتائج الدراسة،التوصيات،المراجع.

Abstract

This study is entitled "the role of the social specialist in the medical establishment". The study presents a summary about the human message of the medical social services in the field that has aspecialty, which is "the man's health". The study is also provided with an introduction involves a brief about the topic of this study. The introduction is also includes the significance of this study, aims, as well as the terms of this study. The theoretical side involves a presenting of some issues on the subject of the study such as the medical social service between past and present, the medical social service in the Libyan society, the role of the social specialist inside the medical establishment, the individual service way, the group service way, the way used in organizing the society, the role of the social and medical service in religious treatment, the role of the social and medical service in psychological treatment and the role of the social and medical service in the social treatment. The field side of this study includes the executive procedures of the study. It also includes discussing and analyzing the field data of this study. The last part of this study is the conclusion, which involves the findings, recommendation, and bibliography.

1- مقدمة :

نالت مهنة الخدمة الاجتماعية مع بداية القرن العشرين ودخولها مختلف المجالات أثراً كبيراً على الأفراد والجماعات والمجتمعات بأسرها،خاصةً في أنها تعنى بالخدمات الإنسانية وقائمة على أسس ومفاهيم علمية، وقيم أخلاقية، وتسعى للحفاظ على حياة الإنسان وحمايته من جميع المخاطر والمشاكل التي تعترض طريق مسيرته في الحياة، والتي قد تشكل تهديداً لبقائه، خاصةً فيما يتعلق بالجانب الصحي للإنسان، حتى أصبحت من أوائل العلوم التي واكبت مهنة الطب جنباً

إلى جنب ،نتيجة لأثارها التي تعدت الجوانب الطبية إلى رعاية المرضى والمعاقين والعجزة في جوانب أخرى. فكما يشكل الطب الحديث اليوم صورة علمية معاصرة لجهود الأدعياء والسحرة، فإن الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي بدورها امتداد لجهود رجال الدين، وأهل الخير وغيرهم ممن أخذوا على عاتقهم مسؤولية مساعدة الإنسان العاجز أو المريض(**عثمان، 1991م،ص 25، 26)**

ونتيجة لذلك نشأت على خبرات مختلفة في مجال الخدمة الاجتماعية الطبية بمختلف بلدان العالم، وأصبح الأخصائيون الاجتماعيون أعضاء في هيئات موظفي المستشفيات العامة، بعد أن أصبح الطبيب المتخصص لا يستطيع أن يتعرف بدقة على الحالة المعيشية للمريض، وكل ما يتعلق ببيئته، دخله، عاداته ومكونات شخصيته.واقتصر دوره على الجانب البيولوجي فقط. لذلك كان من اللازم أن ينظر إلى المريض نظرةً كليةً، حينئذ تتناوله بالعلاج باعتباره جسماً ونفساً وعلاقات اجتماعية.

فعلاج المريض دون النظر إلى هذه الظروف، إنما هو إغفال لعوامل أساسية تؤثر في سير المرض وفي الاستفادة من العلاج وتحقيق الشفاء العاجل للمريض، أو تدليل العقبات التي تحول دون الاستفادة من الخدمات الطبية مع تهيئة أنسب الظروف للخدمات الطبية لتحقيق فاعلية أفضل.

وفي هذا المجال يرى العديد من الباحثين ومن بينهم (**عبد المنعم عبد العالي**) إلى أن أهمية الخدمة الاجتماعية الطبية بالمستشفيات يظهر دورها واضحا،وذلك بما يقوم به الأخصائيون الاجتماعيون من معاونة الطاقم الطبي بكل ما هو ايجابي، ومحاولة تهيئة أنسب الظروف الممكنة للخدمات العلاجية والاجتماعية المقدمة للمريض ، وزيادة كفاءتها وفاعليتها ، وأعمال الأخصائي الاجتماعي الطبي،تخفف من الأعباء الملقاة على عاتق المستشفى،وتزيد من قدرات الفريق الطبي على القيام بوظائفه على أكمل وجه **(الديلي ،2009 ص.47).**

الأمر الذي جعلنا نتناول الدور الإنساني للخدمة الاجتماعية، في مجال ذي خصوصية وهو المجال الطبي لاسيما في المجتمع الليبي. من خلال التعرف على طبيعة الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي الطبي بالمراكز والمؤسسات الصحية المخصصة لغرض العلاج ومدي فاعلية الخدمة الاجتماعية الطبية ودورها وفق الواقع المعاش للمريض.

2- مشكلة الدراسة :

تدور إشكالية الدراسة حول وضع تصور فعّال لدور الخدمة الاجتماعية (الطبية) في المجال الصحي من خلال الدور الأساسي الذي يقوم به الأخصائي الاجتماعي الطبي اتجاه المرضى المترددين على المراكز والمؤسسات الصحية لغرض العلاج، والاهتمام بهم من الناحية الجسمية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية من أجل مساعدتهم على تخطّي الآلام والصعوبات والآثار التي يتعرضون لها بسبب ظروفهم الصحية الصعبة.

وشعوراً بأهمية الموضوع تم تناوله بالدراسة والتحليل، فدراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لحالة المريض، وعلاجها يعتبر جزءاً مكملاً لخطة العلاج الطبي، وتحقيق الشفاء العاجل وتذليل العقبات التي تحول دون الاستفادة من الخدمات الطبية مع تهيئة أنسب الظروف للخدمات الطبية لتحقيق فاعلية أفضل.

ومن هنا تحددت مشكلة الدراسة الراهنة في محاولة التعريف بطبيعة الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي بالمؤسسة الطبية. وشرح وتحليل دوره الإرشادي والتأهيلي والعلاجي، ثم

التعرف عن كتب عن مدى فاعلية الخدمة الاجتماعية الطبية بالمراكز والمؤسسات الصحية في المجتمع العربي الليبي .

3- أهمية الدراسة

وتتجسد أهمية هذه الدراسة بإيجاز فيما يلي :

1. يمكن أن تسهم الدراسة في إثراء الخلفية العلمية والمعرفية في مجال الخدمة الاجتماعية العامة وفروعها التخصصية المختلفة لاسيما الخدمة الاجتماعية الطبية، ما يشكل قيمة معرفية مضافة للتراكم المعرفي في هذا المجال.

2. ترجع أهمية الدراسة في كونها تتناول دور الأخصائي الاجتماعي الطبي، باعتباره من أهم المقومات التي من شأنها أن ترفع مستوى الاهتمام بالرعاية الطبية بالمراكز والمؤسسات الطبية بالمجتمع الليبي

3. تحاول هذه الدراسة أن تبرز دور الخدمة الاجتماعية (الطبية) من خلال طرقها الأساسية (خدمة الفرد، خدمة الجماعة، تنظيم المجتمع) الهادفة إلى مساعدة المريض المتردد على المراكز والمؤسسات الطبية لغرض العلاج، وتخطّي الصعوبات والآثار التي يتعرض لها بسبب ظروفه الصحية.

4. اعتمادا على الجانب الميداني تعمل الدراسة على التحقق من أهداف أو تساؤلات الدراسة، وذلك عبر تأكيدها أو تفنيدها، كما تتوخى تقديم اقتراحات وتوصيات من شأنها أن تساعد العاملين والمخططين في هذا المجال،وذلك لموجهة التأثيرات السلبية الناتجة عن موضوع الدرلسة.

4- أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية الآتية :

1. التعرف على طبيعة الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي الطبي بالمراكز والمؤسسات الصحية المخصصة لغرض العلاج، ويتفرع عن هذا الهدف المحوري مجموعة من الأهداف الفرعية،وهي كالتالي:

أ- التعرف على الدور الإرشادي للأخصائي الاجتماعي الطبي اتجاه المرضى داخل المؤسسة الصحية.

ب- التعرف على الدور التأهيلي للأخصائي الاجتماعي الطبي اتجاه المرضى داخل المؤسسة الصحية.

ج- التعرف على الدور العلاجي للأخصائي الاجتماعي الطبي اتجاه المرضى داخل المؤسسة الصحية.

2. الكشف عن مدى فاعلية الخدمة الاجتماعية الطبية بالمراكز والمؤسسات الصحية في المجتمع الليبي.

5- تساؤلات الدراسة :

1- ما طبيعة الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي لطبي بالمراكز والمؤسسات الصحية المخصصة لغرض العلاج ؟ويتفرع عن هذا التساؤل المحوري مجموعة من التساؤلات الفرعية،وهي كالأتي :

أ-ما الدور الإرشادي للأخصائي الاجتماعي الطبي اتجاه المرضى داخل المؤسسة الصحية؟

ب- ما الدور ألتأهيلي للأخصائي الاجتماعي الطبي اتجاه المرضى داخل المؤسسة الصحية ؟
ج- ما الدور العلاجي للأخصائي الاجتماعي الطبي اتجاه المرضى داخل المؤسسة الصحية؟
2- ما مدى فاعلية الخدمة الاجتماعية بالمراكز والمؤسسات الطبية في المجتمع الليبي؟

6- مصطلحات الدراسة :

- **الخدمة الاجتماعية الطبية:**إحدى فروع الخدمة الاجتماعية بصفةٍ عامة، مجال تخصصها العمل في المؤسسة الطبية، وأساسها العمل المشترك بين الطبيب وهيئة التمريض **والأخصائي** الاجتماعي، وتهدف إلى الوصول بالمريض إلى الاستفادة الكاملة من العلاج الطبي، والتكيّف في البيئة الاجتماعية**(الشبكي،ب.ت، ص67).**
- **الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي :** وهو الذي يقوم بمساعدة الطبيب في تشخيص بعض الحالات الغامضة ، ووضع خطة علاجية، والمساعدة في تمكين المرضى من الانتفاع بالعلاج المقدم لهم، ومساعدتهم في إزالة العوائق التي تعترض سير العلاج، ومساعدتهم بعد الشفاء، كذلك هو الذي يقدم المساعدة في تذليل الصعوبات الاجتماعية، النفسية، الاقتصادية والثقافية التي تواجه المرضى أثناء مرحلة العلاج. **(جاد ، 1996م، ص71)**
- **المؤسسة الصحية :**هي مؤسسة تكفل للمريض الداخلي مأوى يتلقى فيه الرعاية الطبية والتمريض، كما قد يعرف بأنه:

- مركزا متخصصا في تشخيص الحالات التي يعاني منها المرضى والقيام بعلاجهم وتأهيلهم، سواء كان ذلك في العيادات الخارجية أو أقسام المستشفى الداخلية.
- مكان لتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية.
- مركز لتعليم وتدريب العاملين في المجال الصحي.
- مركز للقيام بالبحوث الطبية والوبائية والاجتماعية والتنظيمية. **(حرستاني، 1990م، ص35)**

- **المرض :**هو الإدراك الواعي بعدم الراحة،ما قد يؤثر في فردية الكائن الحي وشخصيته.

- **المريض:**هو ذلك الفرد الذي يعاني من حالة من الاعتلال أو العجز أو القصور في جسده،لأسباب صحية مختلفة، قد تعيق بعض وظائفه عن القيام بالأداء العادي السوي في حياته اليومية .

المحور الثاني- الإطار النظري للبحث ويشمل :

7- الخدمة الاجتماعية الطبية بين الماضي والحاضر :

تعد الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي كغيرها من مجالات الخدمة الاجتماعية صيغة علمية جديدة لجهود تلقائية لازمت الإنسانية منذ نشأتها، فكما يشكل الطب الحديث اليوم صورة علمية معاصرة لجهود الأدعياء والسحرة، فإن الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي بدورها امتداد لجهود رجال الدين، وأهل الخير وغيرهم ممن أخذوا على عاتقهم مسؤولية مساعدة الإنسان العاجز أو المريض**(عثمان، 1991م، ص 25، 26)**

ونتيجة لذلك نشأت على خبرات مختلفة في مجال الخدمة الاجتماعية الطبية بمختلف بلدان العالم، وأصبح الأخصائيون الاجتماعيون أعضاء في هيئات موظفي المستشفيات العامة، بعد أن أصبح الطبيب المتخصص لا يستطيع أن يتعرف بدقة على الحالة المعيشية للمريض، وكل ما يتعلق ببيئته، دخله، عاداته ومكونات شخصيته.

أصبحت الخدمة الاجتماعية مهنة مهمة في المجال الطبي تمكن المريض من الاستفادة من برنامج العلاج، وتذليل الصعوبات التي قد تباعد بين المريض وبين رعايته صحياً، وانطلاقاً من هذه الأهمية سنعرض نشأة الخدمة الاجتماعية الطبية مرور بمرحلتين هامتين على النحو التالي:

1/7-المرحلة التمهيدية :

وكانت بداية هذه المرحلة في إنجلترا عام 1880م، عندما تبين أن المرضى المصابون بأمراض عقلية يحتاجون إلى رعاية لاحقة بعد خروجهم من المصحات، حيث تقدم لهم الرعاية في بيوتهم، حتى يتم تجنب تكرار المرض وتوعية أفراد الأسرة، بالإضافة إلى المحيطين بها من أصدقاء وجيران، بأساليب التعامل الصحية والإيجابية مع المريض، بعد ذلك تم تأسيس وإنشاء جمعيات تختص بالاهتمام بحياة المرضى، خاصةً الفقراء منهم، وكانت أبرز تلك الجمعيات فريق سيدات الإحسان اللاتي كنّ يتطوعن في المستشفيات الإنجليزية، والتي تبناها "**شار لزلوك - Shar Lzlok" في لندن عام** 1890م، ومن مهامها القيام بالبحوث الاجتماعية التي كانت تفيد في تقرير أحقية المرضى الالتحاق بالمستشفيات للعلاج، والاستعانة ببعض الجمعيات الخيرية لمساعدة المريض **(المليجي وآخرون، 2004م،ص 38).**

ومن ثم نظمت جمعية تنظيم الإحسان برعاية شار لزلوك **Shar Lzlok أول نظام رسمي** لاختيار سيدات الإحسان وهو ما يعرف بالأخصائيات الاجتماعيات في الوقت الحاضر، بحيث وضع برنامجاً يتضمن طريقة اختيار هؤلاء السيدات، وكيفية إعدادهن للعمل في الميدان الاجتماعي بالمستشفيات، والعمل على كيفية ربط المستشفى والمريض بالمؤسسات والبيئة الخارجية المحيطة به**(عبد الوافي، 2009م،ص 101).**

وفي عام 1893م ظهر نشاط الزائرات الصاحيات في نيويورك بزعامة ليليان والد **Lilian Wald وماري بروستر Marg Brostr**، حيث قامت الزائرات بزيارة بيوت الفقراء من المرضى في الأحياء المجاورة ل (هنري ستريت) بغية تسديد نفقات الرعاية العلاجية والتمريض، وكانت هذه الزيارات سبباً في كشف الحاجة إلى الجهود الاجتماعية، حيث استرعى انتباههن العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي **تنشأ عن المرض (نور، 1971م،ص 127)**

وفي عام 1904م اتجهت بعض مستشفيات مدينة نيويورك إلى إرسال زائرات صاحيات إلى منازل المرضى لتقديم الإرشادات والنصائح اللازمة لهم، وتقديم الرعاية اللاحقة بعد خروجهم **من المستشفى، وقد أكد الدكتور أمرسون Imrson في محاضراته** التي كان يلقيها على طلبة **الطب بمستشفى** (هوبكنز) على أهمية معرفة التاريخ الاجتماعي للمريض، ومدى فائدته في **العلاج الطبي**(غباري، 2003م، ص 14)، وبعدها ظهرت المرحلة المهنية للخدمة الاجتماعية الطبية.

2/7-المرحلة المهنية :

كانت بداية المرحلة عندما لمس أطباء مستشفى (**ملشلسوست**) **الحاجة إلى وجود الأخصائي** الاجتماعي في المستشفى لمتابعة تنفيذ أوامر الطبيب، وإرشاد الأسر بنوع التغذية الملائمة، حيث تم تدريب طلاب كلية الطب تدريباً عملياً في المستشفيات الاجتماعية عام 1902م، **وفي نفس العام طلبت جامعة (بالتمور)** أن يعمل طلابها كمتطوعين في المستشفيات الخيرية إدراكاً للآثار الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية على حالة المريض، ومن ثم ظهرت التقارير التي تنادي بأهمية وجود الأخصائي الاجتماعي كعضو في المستشفى، ولقد وضع عدد من الأطباء وعلى رأسهم ريتشار دكايوت Ritshar Dicaut الذي اقترن اسمه بتطور الخدمة الاجتماعية الطبية في أمريكا تقريراً جاء فيه : "أنه لكي يعالج المريض علاجاً ناجحاً يجب الإلمام بكثير من المعلومات

التي ترتبط بتاريخه الاجتماعي، وحياته وأسرته" ولقد نبه هذا التقرير إلى ضرورة تعيين موظفين بكل مستشفى تكون مهمتهم دراسة حالة المريض والإلمام بكثير من المعلومات عنه**(حسن، 1993،ص 661)**

كل هذه الحركات كان لها الأثر بقسم الخدمة الاجتماعية في مستشفى **(ملسا شوستوس) العمومي عام** 1905م، وكانت هذه هي بداية تقديم خدمات من هذا النوع بالمستشفيات، وبعد عشرين عاماً أصبحت مستشفيات الولايات المتحدة الأمريكية تتوفر على أكثر من 500 **قسم** للخدمة الاجتماعية الطبية، وبعدها انتشرت هذه الخدمة في جل أنحاء العالم**(غباري، 1991م، ص 15).**

وفي عام 1918م أنشِئت الجمعية الأمريكية للأخصائيين الاجتماعيين في المجال الطبي، **ومن** ضمن أهدافها رفع المستوى الفني للخدمة الاجتماعية المتصلة بالشؤون الصحية والرعاية الطبية**(مازن، 2007م،ص 28)**

إن أهم ما ميز الخدمة الاجتماعية خلال هذه المرحلة كونها أصبحت أكثر مهنية، يمارسها فريق عمل مكون من متخصصين تم إعدادهم بطريقة علمية لممارسة مهامهم بالمؤسسات الطبية وفي بيئات مختلفة **(غباري ، 2003م ،ص 15، 16)**

8- الخدمة الاجتماعية الطبية في المجتمع الليبي :

تأثرت النشأة الأولى للخدمة الاجتماعية الطبية في ليبيا بطبيعة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها البلاد، حيث جاءت كنتيجة لتطور الحياة، وزيادة الحاجة لخدمات الرعاية الاجتماعية والصحية. ويمكن تبيان ملامح نشأة الخدمة الاجتماعية الطبية من خلال بعض المؤشرات الدالة على تطور مهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي الليبي، وهي مؤشرات إيجابية تنعكس آثارها على كل من يحتاج لها بشكل **مباشر وعلى المجتمع ككل،** وقد صنفت إلى أربع محاور رئيسية، على النحو التالي:

1/8- إنشاء مؤسسات دور الرعاية الاجتماعية:

– تم إنشاء دار الفنون والصنائع الإسلامية بمدينة طرابلس في نهاية العهد العثماني لتقديم الرعاية الاجتماعية لأبناء الشعب الليبي.

وفي عام 1961م **أنشئت** جمعية الكفيف في مدينة بنغازي، ثم جمعية النور للمكفوفين بمدينة **طرابلس سنة** 1962م، حيث سعت الجمعيتان إلى رعاية المكفوفين صحياً ومهنياً واجتماعياً، ووفرت الخدمات التعليمية والتدريبية والتأهيلية لهم **(عبد الوافي، 2009م،ص 108)**

– افتتاح عدة مؤسسات اجتماعية أخرى، مثل مؤسسة رعاية العجزة في طرابلس وبنغازي سنة 1964م، ومدت المجتمع الليبي بأوجه الرعاية الاجتماعية البسيطة في ذلك الوقت، التي اعتمدت في نشأتها وإدارتها في البداية على الجهود الأهلية **(الحوات، 1990م،ص 62، 65)**

– إنشاء مؤسسات المتخلفين عقلياً في كل من (العزيزية) و(مسّة) ببلدية الجبل الأخضر.

– افتتاح معهد البيان الأول للصم والبكم عام 1973م بمدينة بنغازي، وهو مؤسسة تقدم خدمات تعليمية وعلاجية للأطفال المصابين بالصم.

-افتتاح معهد التربية الذهنية بجنزور، ويعتني بالأطفال المتخلفين عقلياً، حيث تقدم لهم الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية**(إدارة الرعاية الاجتماعية، 1988،ص 14) ،**

ثم توالى إنشاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية بفروعها المختلفة في مختلف أنحاء ليبيا.

2/8- إصدار القوانين واللوائح :

1- **إصدار قانون الضمان الاجتماعي رقم**(72) **لسنة** 1973**م الذي أقر المساعدات** الاجتماعية العامة والعلاوات العائلية.

2-إقامة الخطة الثلاثية للتنمية من سنة 1973م إلى غاية 1975م، والتي تهدف إلى توفير الرعاية الطبية لفئات المعاقين وتأهيلهم مهنياً، ومساعدتهم في التغلب على المشاكل التي تواجههم لكي يصيروا طاقات إنتاجية يحققون من خلالها غاياتهم وأهدافهم المنشودة (إدارة الرعاية الاجتماعية، 1988، ص 14)

3-**إصدار القانون رقم** (13) **لسنة** 1980م الذي جاء تتويجاً للجهود التي قامت بها لجنة متخصصة في مجال الشؤون الاجتماعية، والعمل والخزانة والصحة ومؤسسات التأمين الصحي، ومن هذا المنطلق بدأت بعض تقارير منافع الرعاية الاجتماعية، حيث نصت المادة الأولى من القانون السابق ذكره على أن الضمان الاجتماعي حق يكفله المجتمع لجميع المواطنين في ليبيا، وحماية المقيمين فيها من غير المواطنين من خلال منافع الضمان الاجتماعي التي أقرتها المادة (11) **من قانون الضمان** الاجتماعي، ومن هذه المنافع التي لها علاقة ببداية الخدمة الاجتماعية الطبية : **معاش العجز من إصابة العمل،والمنح المقطوعة** .

4-**كما جاء في نص المادة** (12) من المنافع العينية التي يقدمها الضمان الاجتماعي التي لها علاقة بالخدمة الاجتماعية الطبية المرتبطة بالرعاية الصحية النوعية، هي رعاية حالات إصابة العمل، ورعاية العجزة والمعاقين، وتقديم الخدمات الصحية لنزلاء دور الرعاية الاجتماعية **(الدويبي، 2002م،ص 16، 17)**

5-**صدور القرار رقم** (664) **لسنة** 2008م بتحديد مقابل الخدمة الاجتماعية المنزلية المخصصة **لذوي الإعاقة**، **وتمنح** هذه المنفعة للمستحقين من ذوي الإعاقة الذين تتطلب حالتهم خدمة شخص آخر**(ملحق رقم (3). المادة الأولى رقم (664) لسنة 2008م)**

3/8- إنشاء المؤسسات التعليمية للخدمة الاجتماعية :

- افتتح أول معهد للخدمة الاجتماعية للبنين في مدينة بنغازي سنة 1962م، **وكان عدد الطلبة في السنة الأولى** 35 طالباً، وهي أول دفعة تتدرب على الخدمة الاجتماعية الطبية في المستشفيات ببنغازي، وبالتحديد في مستشفى الهواري.
- تم افتتاح عدة معاهد متوسطة للخدمة الاجتماعية في مختلف أنحاء ليبيا 1970م.
- **تم بعث مجموعة من الطلاب للدراسة بالخارج في مجال** الخدمة الاجتماعية سنة 1970م.(23)
- تم إنشاء قسم الخدمة الاجتماعية بكلية التربية بجامعة طرابلس سنة 1974م.
- تم إنشاء المعهد العالي للعلوم الاجتماعية بمدينة بنغازي سنة 1984م، وترتب على هذا التطور في التعليم العالي تغيير قسم الخدمة الاجتماعية سابقاً في كلية التربية إلى المعهد العالي للخدمة الاجتماعية في طرابلس، وفي سنة 1989م طُور المعهد العالي إلى كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، ومن أهداف الكلية إعداد الكوادر المتخصصة في مجالات العلوم الاجتماعية بأقسامها المختلفة، حيث خصصت الكلية قسماً متخصصاً بالخدمة الاجتماعية **(قسم طب المجتمع) الذي** لقي اهتماماً كبيراً في مجال الخدمات الطبية، حيث بدأت وزارة الصحة والضمان الاجتماعي الاهتمام بهؤلاء الخريجين، ومساعدتهم في الحصول على وظائف في المجال الطبي **(عبد الوافي، 2009م،ص 108، 109).**

4/8- تطبيق الخدمة الاجتماعية الطبية :

نظراً لأهمية الخدمة الاجتماعية الطبية ولاهتمامها بالجانب الإنساني من حياة المريض، ومساعدتها على سير عملية الشفاء بنجاح، فقد منحتها وزارة الصحة والضمان الاجتماعي اهتماماً خاصاً بالمستشفيات سنة 1994م، حيث تم تكليف أساتذة متخصصين في مجال علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بإجراء أول دراسة علمية ميدانية على بعض نزلاء المستشفيات في ليبيا بعنوان "مستوى الخدمات التي تقدم لنزلاء المستشفيات والصعوبات التي تواجه القائمين بها".

أجريت الدراسة بتعاون مع فريق عمل ميداني، وعممت توصياتها على المستشفيات بكتاب الأخ الوزير رقم (ل.ش.ع/317) بتاريخ 1994/7/1م، وتأكيداً على هذا الاهتمام بهذا الجانب من الخدمات، فقد دعت القرارات التنظيمية للمستشفيات سنة 1994م إلى ضرورة إنشاء قسم لخدمة (النزلاء)، حيث نصت المادة (12) من قرار وزارة الصحة والضمان الاجتماعي رقم (214) والقرار رقم (206) لسنة 1994م في شأن تنظيم المستشفيات العامة والمراكز المتخصصة على أن من اختصاصات قسم خدمة النزلاء، القيام بالبحث الاجتماعي حول النزلاء وفتح ملفات للحالات،والإشراف على نظافة وهدوء صالات الاستقبال، والمحافظة على راحة النزلاء.

وتنفيذاً لذلك تم تعيين باحثين اجتماعيين في كل من مستشفى طرابلس المركزي، ومستشفى الرازي للأمراض النفسية العصبية، ومستشفى الخضراء العام، وفي عام 1997م شكلت لجنة لإعادة تنظيم الخدمة الاجتماعية بالمستشفيات من ذوي المؤهلات العالية، والخبرات المتميزة والمتخصصة، وتقدمت اللجنة بكتابها رقم (ل.ش.ع/2069/7/4) بتاريخ 1998/12/5م بتقرير إلى الأخ الكاتب العام لوزارة الصحة تضمن نتائج أعمالها: تنظيم وحدات الخدمة الاجتماعية بالمستشفيات، وتحديد دور الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي، ومن ضمن الأعمال التي أقرتها اللجنة أيضاً، قيام وحدات الخدمات الاجتماعية بدور التوعية والتثقيف الصحي للمرضى، والإنصات إلى الشكاوي حول أي تقصير في الخدمات التي تقدم لهم، وعرضها على الجهات المختصة، ومتابعة الإجراء المتّخذ حيالها. **(عبد الوافي،2009م،ص 110 111)**

ومع تقدم الحياة الاجتماعية أصبح وجود الأخصائي الاجتماعي بالمجال الطبي ضرورة يفرضها الواقع الذي يعيشه المريض وأسرته، وبقية أفراد المجتمع، إلا أن هناك تباطؤاً في مراحل التفكير في أهمية هذا العضو الفعال داخل المجتمع، وربما يرجع إلى عدم وضوح فاعلية الدور المهني للخدمة الاجتماعية داخل المؤسسات الطبية، أو عدم الاعتراف بها من قبل المجتمع الطبي، الأمر الذي أدى إلى قيام البعض بتهميشها، والأرجح أنه بسبب عدم التقنين المهني من قبل الأخصائي الاجتماعي في هذا المجال **(عبد الوافي،2009م،ص 112 114)**

9- دور الأخصائي الاجتماعي داخل المؤسسة الطبية :

يمكن أن نحدد أهم نقاط الدعم التي يجب على الأخصائي الاجتماعي الانطلاق منها كأحد أعضاء الفريق الطبي في مساعدة المريض بالمراكز والمؤسسات الطبية على النحو التالي :

1. يتم خلال المقابلة الأولى توضيح الدور الذي يقوم به الأخصائي اتجاه الحالة، ومدى المساعدة التي يمكن أن يساهم بها، على أن تتركز هذه المساعدة في المقام الأول على تنظيم خطة العلاج وتذليل الصعوبات التي تواجهه والتي قد تحول دون الحصول على العلاج اللازم.

2. تتم دراسة الحالة دراسة شاملة، حيث تُجمَّع البيانات في الاستمارة التي صممت لهذا الغرض، وتحتوي الاستمارة على البيانات الأولية للمريض،وظروفه الاجتماعية والاقتصادية والنفسية،والتاريخ المرضي ، والجهود التي بذلت للحصول على العلاج، ثم الحالة الصحية الراهنة .

3. تخفيف حدة التوتر الذي يعاني منه المريض بسبب حالته الصحية السيئة، وتشجيعه على مواصلة العلاج الذي قد تطول فترته، وإتباع إرشادات الطبيب، وعدم الاستسلام لليأس، كل هذا بهدف حماية المريض من التصدع والتفكك.

4. تشترك الخدمة الاجتماعية مع المريض في وضع خطة العلاج، وذلك على ضوء ما قرره الطبيب في هذا الشأن، ومن هنا تتضح أهمية التعاون بين الطبيب والأخصائي الاجتماعي وباقي الفريق الطبي.

5. يقوم الأخصائي الاجتماعي بزيارة المريض إذا لزم الأمر، لتوطيد العلاقة الوديّة معها، وتكون هذه الزيارة ضرورية في الحالات غير المتعاونة، حيث يمارس الأخصائي الاجتماعي دوره في معرفة أسباب عدم التعاون، والقيام بعملية التوعية اللازمة في هذا الموقف.

6. في الحالات الميئوس من علاجها يقوم الأخصائي الاجتماعي بتهيئة نفسية المريض لهذا الأمر، وتخفيف حدة التوتر الذي قد ينشأ في مثل هذه المواقف.

دراسة الحالة النفسية والاجتماعية للمريض،ومدى استعداده لإجراء العمليات الجراحية المختلفة بالتعاون مع الفريق الطبي،وتخفيف المشاكل وإزالة المخاوف من الفشل والمضاعفات غير الصحية، ومحاولة تحقيق الطمأنينة النفسية حول حالته الصحية قبل إجراء العملية الجراحية وبعدها(**الرعاية الاجتماعية في المجتمع الليبي،1987م،ص 65)**

وبناءً عليه تسعى الخدمة الاجتماعية بفضل الأخصائيين الاجتماعيين في المجال الطبي وطرقها الأساسية (طريقة خدمة الفرد، طريقة خدمة الجماعة، طريقة تنظيم المجتمع)، إلى تحقيق الأهداف المنشودة لمساعدة المرضى في التغلب على المشاكل والأزمات الصحية والنفسية والاجتماعية إلى جانب الأطباء والأخصائيين النفسيين والممرضين.

أولاً : طريقة خدمة الفرد :

يستند الأخصائي في ممارسته لعمله المهني في المجال الطبي بالمراكز والمؤسسات الطبية على أسس ومبادئ خدمة الفرد كقاعدة عامة، عندما تحال إليه حالة معينة يقوم بدراستها، وقد تستدعي هذه الدراسة عدداً من المقابلات والزيارات المنزلية، والاتصال بالمصادر التي تمدّه بالمعلومات المفيدة عن الحالة وغيرها من الخطوات، وعلى أساس هذه الدراسة، وبعد استشارة الطبيب يقوم بتنفيذ خطة العلاج متعاوناً مع المريض أو من يهمه أمره، واضعاً هدفاً أساسياً هو مساعدة المريض كي يستفيد من العلاج الطبي المقرر له، والتكيف مع البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، ملتزماً بمبادئ هذه الطريقة كالسرية والتقبل والعلاقة المهنية.

ثانياً:طريقة خدمة الجماعة :

إن المحور الذي تدور حوله طريقة خدمة الجماعة يركز على مساعدة المرضى على الخروج من العزلة عبر دعم المريض ومساعدته على الاندماج مع الآخرين، حتى تتبدد مخاوفه

من المرض، الذي يؤثر في تكوين وتغيير اتجاهه مع تعديل عاداته وسلوكياته، ويحتاج الأخصائي الاجتماعي الطبي للعمل مع جماعات المرضى إلى دراية تامة بالحالات التي يعمل معها، حتى يتمكن من وضع محتويات البرنامج بما يتلاءَم مع مرضى المركز. **(رشول ، 2007م،ص 180، 182)**

وعليه فإنه كلما طالت مدة العلاج زادت احتياجات المريض للرعاية الاجتماعية اللاحقة، فالقلق يزداد، وتزداد بذلك مشاكله مع أسرته، دخله، وحياته الاجتماعية بصفة عامة، ما يؤثر على علاقاته الاجتماعية ومصالحه، كما تعتريه حالة من اليأس والاكتئاب الناجمين عن مشاكله الصحية والجسدية، وذلك نظراً لكثرة الانفعالات والصدمات التي يتعرض إليها، خاصة إذا طالت مدة العلاج وزاد الأمر تعقيداً.

ومن أبرز برامج خدمة الجماعة في المجال الطبي التي يجب على الأخصائي الاجتماعي توفيرها ، ما يلي :

1. **البرامج الثقافية** : يقوم الأخصائي الاجتماعي الطبي ببعض البرامج الحوارية مع المرضى ، موضحاً الأسباب غير الصحية التي تساهم بشكل فعال في تأخر العلاج، مثل **عدم إتباع برنامج غذائي صحي لمرضى ضغط الدم أو للسكري أوالفشل الكلوي.**
2. **البرامج الترويحية** : يقوم الأخصائي الاجتماعي بتوفير بعض الأجهزة الترويحية داخل مراكز والمؤسسات الطبية، مثل المذياع أو التلفزيون في حجرة المرضى.
3. **البرامج الاجتماعية** : ويتمثل دور الأخصائي الاجتماعي في الاستخدام الواعي للعلاقة بين عضو الجماعة والجماعة ككل، من خلال الأنشطة الجماعية، مستنداً في ذلك على طريقة خدمة الجماعة وأسسها.

ثالثا : طريقة تنظيم المجتمع :

يستخدم الأخصائي الاجتماعي طريقة تنظيم المجتمع بالمراكز والمؤسسات الطبية معتمداً على مهارات ومناهج وأهداف هذه الطريقة، إذ أن المؤسسة الطبية أشبه ما تكون بالمجتمع المحلي، فتعتبر بمثابة بيئة اجتماعية لها نظامها، وأهدافها المبرمجة على أسس علمية وفنية،وقد وضعت وظيفة المؤسسة لإشباع حاجة المرضى،وأن الخبرات التي تنظمها **المؤسسة تعبر عن** الخبرات التي يعيشها المجتمع المحلي في تحقيق الأهداف،لأن هذه المؤسسات تساعد المجتمع على إشباع احتياجات أفراده،ولذلك تدخل طريقة تنظيم المجتمع كأداة فعالة للتعرف على مكامن القصور والتغيرات الموجودة في هذه المؤسسات، ومعرفة الأساليب العلاجية لسد هذه الثغرات من خلال عمليات طريقة تنظيم المجتمع : الدراسة، التخطيط، التنفيذ المتابعة، التقويم.

يعتمد الأخصائي الاجتماعي عند تطبيقه لطريقة تنظيم المجتمع في مجال مساعدة المرضى بالمراكز والمؤسسات الطبية على ما يلي:

1. توعية المرضى عبر وصف الأعراض التي تساعد على تشخيص المرض، واحترام رأي الطبيب، وهيئة التمريض، وتنفيذ تعليماتهم ومراعاة مشاعر المرضى الآخرين، **والمحافظة على نظافة المستشفى.**

2. عقد ندوات للتوعية الصحية في أماكن التجمعات حول مختلف الأمراض لاسيما ضغط الدم والسكري والفشل الكلوي والعقم مع عرض أفلام للتوعية بالمرض، ويمكن وضع خطة عمل مع المسؤولين عن التثقيف الصحي بهذا الشأن.

3. التوعية العامة للمرضى للمحافظة على المواعيد والنظام والوقوف على الصعوبات التي تعرقل الاستفادة من الخدمات الطبية. **(رشوان ، 2007م، ص 24).**

4. استخدام الأساليب والوسائل العلمية، والقيام بندوات ومحاضرات كجانب وقائي وتنموي يهدف إلى تفادي ما هو المشاكل الصحية والنفسية الناجمة عن المرض.

5. العمل على تنسيق الخدمات المتوفرة بمراكز العقم والإخصاب حتى لا يحدث تكرار أو تضارب لا مبرر له،وإنشاء خدمات جديدة لمواجهة الاحتياجات القائمة أو المرتقبة، ورفع الأداء الفني لهذه الخدمات.

كما تلعب الخدمة الاجتماعية الطبية ممثلة بالأخصائي الاجتماعي الطبي أدوراً أخرى نوجزها من خلال الآتي :

- **دور الخدمة الاجتماعية الطبية في العلاج الديني :**

بدايةً لابد أن يساعد الأخصائي الاجتماعي المريض على تقبل الحقائق المتعلقة بمرضه من خلال المواعظ الإرشادية تارة، والاستعانة ببعض البرامج الدينية المرئية والصوتية تارة أخرى، وتقوية إيمانه في صبره على المكارة، خاصةً أن صبره اضطراري، وتذكيره بالحديث الشريف : قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال، دخلتُ على النبي رضي الله عليه وسلم وهو يوعك وعكاً شديداً فمسسته بيدي، فقلت يا رسول الله إنك لتوعكُ وعكاً شديداً، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل إني لأوعك كما يوعكُ رجلان منكم، فقلت ذلك إن لك أجرين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل ثم قال" ما من مسلم يصيبه أذى من مرض فما سواه، إلا حط الله به سيئاته كما تحط الشجرة ورقها".**(صحيح مسلم، دت،ص 14)**

ولابد من الإشارة إلى ضرورة الإيمان بقضاء الله وقدره، فالله (عز وجل) هو خالق أسباب الداء وبيده الدواء، وإرادته مطلقة يخلق ما يشاء، ويمنع من يشاء، وما نحن في واقع الأمر إلا امتداد لخلق آدم عليه السلام، وعلى المرء اللجوء والتوجه إلى الله سبحانه وتعالى، وعليه ألاّ يصل إلى اليأس والقنوط .

ـدور الخدمة الاجتماعية الطبية في العلاج الاقتصادي :

يمارس الأخصائي الاجتماعي دوره حسب ما تمليه عليه مهنة الخدمة الاجتماعية وهو معنيّ بكل حالة، بل ويتولى توفير الخدمات اللازمة لها، وخاصةً تغطية التكاليف الاقتصادية قدر الإمكان عن طريق الاستعانة بنظام التأمين الصحي أو صناديق التكافل الاجتماعي، أو الهيئات التطوعية التي تقدم مساعدتها في هذا المجال.

وكذا إعداد الدراسات الاجتماعية، والقيام بالدراسات الخاصة بحالات معينة، تستدعي حالتها الاقتصادية إعداد دراسة اجتماعية معمقة، وإحالتها للجهات الرسمية لتأمين نفقات العلاج بالداخل أو الخارج، واللجوء لبعض الجهات من أجل الحصول على مساعدات عينية أو نقدية، كدور

الرعاية الاجتماعية ومكاتب الضمان الاجتماعي، والجمعيات الخيرية، وصناديق العون الاجتماعي **(علي، 2005م، ص 233)**

ولاشك أن للعلاقة المهنية أثراً كبيراً في نجاح عمل الأخصائي الاجتماعي مع المرضى، من حيث الإحاطة بظروفهم ومشاكلهم، التي تسهم في نجاح خطة العلاج، **ومن ثم التماثل للشفاء.**

- دور الخدمة الاجتماعية الطبية في العلاج النفسي :

وتعتمد الخدمة الاجتماعية في تدخلها المهني على عدة أساليب علاجية في سبيل تحقيق الصحة النفسية للمرضى، ويقوم الأخصائي الاجتماعي بعدة أدوار داخل المؤسسات والأجهزة التي تبذل جهوداً فنية حثيثة في هذا السبيل مستهدفةً **التخلص من المرض النفسي وآثاره قدر** الإمكان وأهم هذه الأساليب :

1. تستخدم الخدمة الاجتماعية عدة أساليب بنيوية تسعى إلى تمتيع المريض بالصحة والحيوية والنشاط، كما أنها تساعده وأسرته على التكيف في بيئته الاجتماعية داخل الأسرة، وخارج البيت، وبعد خروجه من المستشفى.
2. **اعت**ماد أسلوب علاجي وقائي قائم على التوعية والثقافة الصحية.
3. اعتماد أساليب تأهيلية تهدف إلى إعادة التوازن للمريض داخلياً وخارجياً، وتخفيف حدة المخاوف والقلق للتغلب على مشاكل التكيف الاجتماعي والانفعالية التي تؤثر على سير العلاج. **(فهمي، 1997م، ص 143)**

- دور الخدمة الاجتماعية الطبية في العلاج الاجتماعي :

لا تقتصر دور الخدمة الاجتماعية الطبية فقط على مساعدة المريض ذاته، بل تشمل الأسرة والمجتمع أيضاً، فدراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لحالة المريض، وعلاجها يعتبر جزءاً مكملاً لخطة العلاج الطبي، وتحقيق الشفاء العاجل وتذليل العقبات التي تحول دون الاستفادة من الخدمات الطبية مع تهيئة أنسب الظروف للخدمات الطبية لتحقيق فاعلية أفضل.

10- الإجراءات التنفيذية للدراسة :

1.10. نوع الدراسة :تندرج الدراسة الراهنة تحت الدراسات الوصفية،وتعتمد على الأسلوب التحليلي بهدف جمع البيانات والحقائق .

2.10. منهج الدراسة : من حيث الإجراءات المنهجية لهذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر من أفضل أنواع المسح الاجتماعي.

3.10مجالات الدراسة :

- **المجال المكاني (الجغرافي) :**

تقع وحدة الاهتمام في مجتمع الدراسة **ضمن** الحدود الإدارية لمدينة يفرن الواقعة في الركن الشمال الغربي من ليبيا.

- **المجال البشري** :-ويقصد به الوحدات البشرية التي تم دراستها ضمن حدود المنطقة الجغرافية التي وقع الاختيار عليها،ومجال دراستنا البشري هي المرضى المقيمين بمستشفى يفرن لغرض العلاج والتي بلغ عددها 75 **مفردة** .
- **المجال الزمني** :-تم تجميع بيانات الدراسة خلال شهر سبتمبر لعام 2015م .

4.10.عينة الدراسة تم تحديد حجم العينة(75)من المرضي المقيمين بمستشفى يفرن وتم اختيارهم بطريقة العينة العمدية .

5.10.وسيلة جمع البيانات: تمت الاستعانة بأسلوب الاستمارة الاستبيانية باعتبارها أحد أبرز الأدوات المستعملة لجمع البيانات من الميدان، بحيث قام الباحث بتصميم الاستمارة الاستبيانية مراعياً فيها شروط تحقيق الاستبيان الجيد وفق أهداف وتساؤلات الدراسة وإطارها النظري .

6.10.الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل: استعان الباحث في معالجته الإحصائية لبيانات البحث بالنسب المئوية،والجداول التكرارية،باعتبارها وسائل إحصائية يمكن انتهاجها،للوصول إلى النتائج المختلفة التي تطرحها أهداف،وتساؤلات البحث،والمقارنة بين مختلف المتغيرات .

11- عرض وتحليل بيانات للدراسة الميدانية:

جدول رقم(1)التوزيع العددي والنوعي للمرضى المترددين على مستشفى يفرن للعلاج:

المرض	التكرار	%
ذكور	45	60
إناث	30	40
المجموع	75	100

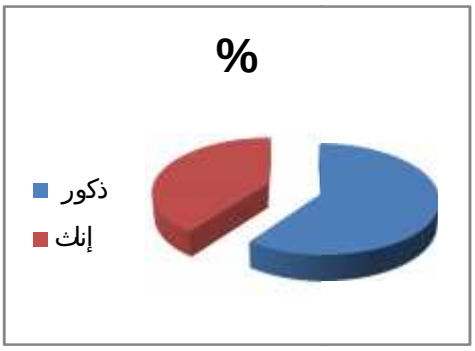

يبين الجدول والشكل إن عدد أفراد عينة الدراسة (75) من الجنسين ذكور وإناث حيث كان عدد الذكور (45) بنسبة(60%) من المجموع الكلي لأفراد العينة المتمثلة في،المرضي المقيمين بمستشفى يفرن العام لغرض العلاج وعدد الإناث (30)بنسبة(40%).

جدول رقم (2) : يبين مدى قيام الأخصائي الاجتماعي الطبي بإعطاء صورة توضيحية عن المستشفى والخدمات المتوفرة به(دور إرشادي):

قام الأخصائي الاجتماعي الطبي بتوضيح	التكرار	%
لا	50	66.7
أحيانا	11	14.6
نعم	14	18.7
المجموع	75	100.0

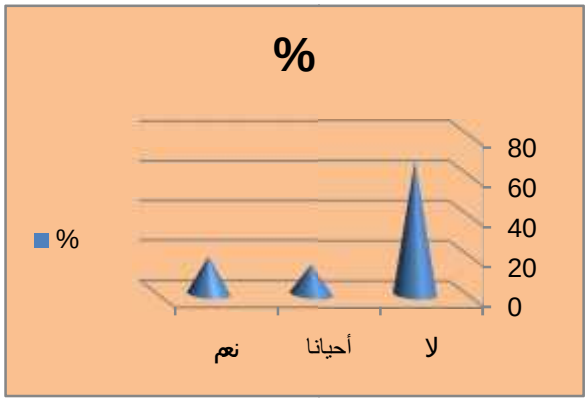

نستنتج مما سبق أن دور الأخصائي الاجتماعي الطبي في إعطاء صورة توضيحية وإرشادية عن المستشفى والخدمات المتوفرة للمترددين للعلاج كان محدوداً،وبنسبة (18.7%)، ويُعتبر ذلك مؤشراً سلبياً للممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي الطبي، مما يجعل دوره ضعيفاً في مجال التوعية والتوجيه والإرشاد، وقد يعزى ذلك في نظرنا إلى اثنين نقاط رئيسية : **تتعلق الأولى** بضعف مستوى الإعداد العلمي النظري والتطبيقي للأخصائي الاجتماعي **الطبي، وقص فرص** التدريب والتأهيل لممارسة هذه المهنة، وتتعلق الملاحظة الثالثة بعدم تَقبلْ الفريق العلاجي للدور المهني للأخصائي الاجتماعي الطبي والتشكيك في خبراته ومهاراته، مما يؤدي إلى عدم وصول الخدمات المتكاملة إلى الحالات، وبروز مظاهر عدم التعاون مع **الأخصائي الاجتماعي وعرقلة** وضع خطة العلاج بشكل متكامل ومنسق.

جدول رقم (3) يبين مدى قيام الأخصائي الاجتماعي بالبحث الاجتماعي حول النزلاء وفتح ملفات للحالات (دور تشخيصي):

قيام الأخصائي الاجتماعي	العدد	النسبة
لا	52	69.3
لا أعرف	8	10.7
نعم	15	20
المجموع	57	100.0

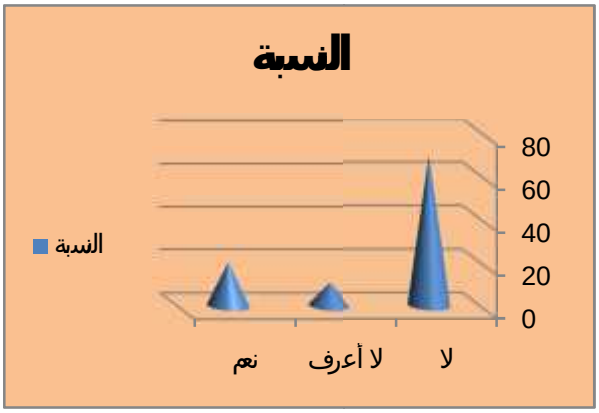

توضح نتائج الجدول رقم (3) والشكل أن أكثر من نصف أفراد عينة البحث البالغ عددهم (52 من مجموع 75 مبحوثاً) و بنسبة (69.3 %) يرون عدم قيام الأخصائي الاجتماعي الطبي بالبحث الاجتماعي عليهم وفتح ملفات لهم ، وأن (8مبحوثين) و بنسبة (107%) لايعرفون ، في حين لم تزد نسبة من أفدن قيام الأخصائي الاجتماعي بهذا الدور (20%) من المبحوثين .

جدول رقم (4) : يبين مدى قيام الأخصائي الاجتماعي الطبي بشرح خصائص حالتك الصحية وتشجيعك على مواصلة العلاج (دور إرشادي تأهيلي علاجي) :

قام الأخصائي الاجتماعي الطبي	التكرار	%
لا	55	73.3
لا أعرف	6	8
نعم	14	18.7
المجموع	75	100

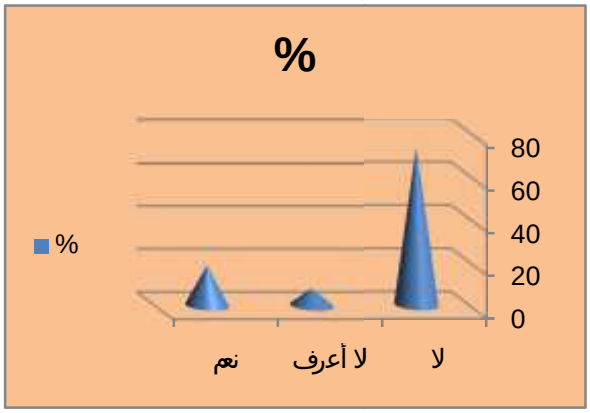

تشير هذه المعطيات إلى قصور في دور الأخصائي الاجتماعي الطبي كأحد العناصر الطبية المساعدة على العلاج،بحيث اقتصر دور الأخصائي الاجتماعي الطبي على عدد متقارب من الحالات، وربما يرجع ذلك إلى غياب الرغبة الحقيقية في تقديم المساعدة وقناعاته بأدائه ذلك الدور، وبناء عليه يتحمل المسؤوليات المرتبطة بهذا الدور، فالأخصائي الاجتماعي كأي إنسان له استعدادات متفاوتة، وهذه الاستعدادات هي التي تهيئ الأخصائي الاجتماعي لممارسة المهنة، وهي تختلف في درجاتها فيما بين الأخصائيين الاجتماعيين،باختلاف ظروفهم والعوامل التي تؤثر في هذه الظروف.

جدول رقم (5) :يبين تكرارات ونسب إجابات العينة بخصوص : هل ساعدك الأخصائي الاجتماعي الطبي في الحصول على مساعدات عينية أو نقدية من جهات أخرى

ساعدك الأخصائي الاجتماعي الطبي	العدد	النسبة
لا	64	85.3
لا أعرف	8	10.7
نعم	3	4
المجموع	75	100.0

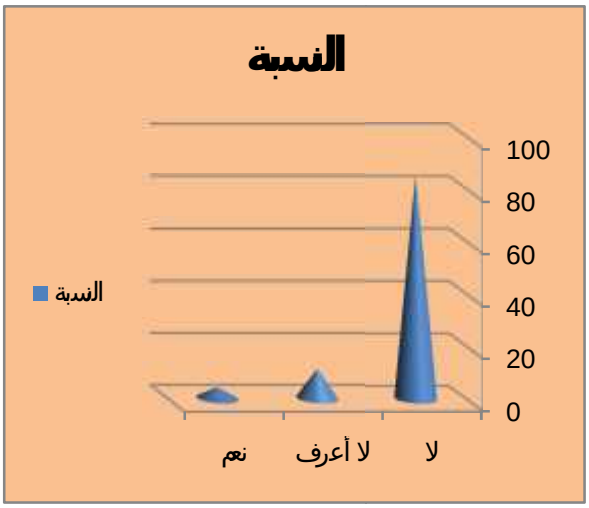

من ضمن مهام الأخصائي الاجتماعي الطبي أن يتولى بحث ودراسة أوضاع المريض المالية، وخاصةً المرضى غير القادرين على دفع مصاريف العلاج، وإعداد تقارير دقيقة من خلال جمع المعلومات الكافية عن المريض وأسرته، حول الوضع الاجتماعي، ومصادر الدخل، ونوع السكن، وعدد أفراد العائلة، من أجل تحديد مدى حاجة المريض الفعلية للمساعدة المالية لغرض العلاج.

يتبين من خلال المعطيات الواردة في الجدول والشكل أن هناك مائة أربع وستون (64) مبحوثاً يؤكدون على قيام الأخصائي الاجتماعي الطبي لم يقم بمساعدتهم للحصول على مساعدات عينية أو نقدية من جهات أخرى، وأشار ثمانية (8) مبحوثين بعدم معرفتهم بذلك، بينما هناك عدد ثلاثة(3) مبحوثاً ممن أكدوا قيام الأخصائي الاجتماعي الطبي بذلك. وتبين هذه المعطيات ضعف دور الأخصائي الاجتماعي الطبي في مساعدة المريض في الحصول على المساعدات عينية أو نقدية، وربما يعزى ذلك إلى غياب الجهات المتبنية للنفقات التطبيبية المكلفة، مثل مؤسسات التأمين الصحي،و لغياب دور الجمعيات الأهلية التي تحتاج هي الأخرى لمن يمولها.

جدول رقم (6) يبين تكرارات ونسب إجابات العينة بخصوص :
هل دور الأخصائي الاجتماعي الطبي مهم في المراكز والمؤسسات الطبية(المستشفى)

دور الأخصائي الاجتماعي الطبي مهم	التكرار	%
لا	3	4
لا اعرف	10	13.3
نعم	62	82.7
المجموع	75	100.0

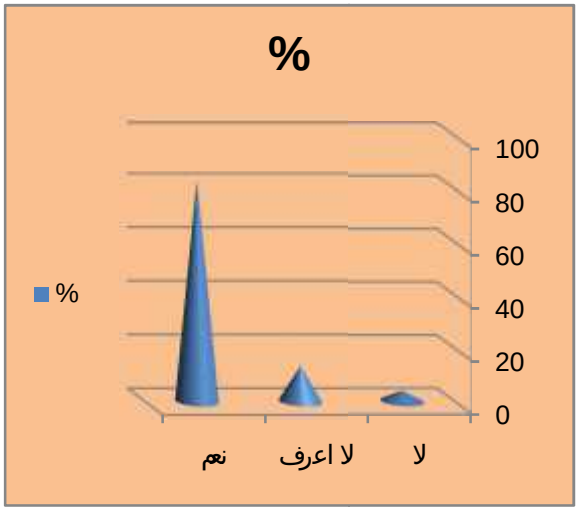

يبين الجدول والشكل أن أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة يؤكد على أهمية دور الأخصائي الاجتماعي الطبي في المراكز والمؤسسات الطبية(المستشفى) ، حيث أشار إلى ذلك مائة واثنتان وستون (62) مبحوثاً، بينما نفى ثلاثة (3) مبحوثين أهميته، في حين هناك عشرة (10) مبحوثين لم يدلوا برأيهم بعد، حيث كانت إجابتهم بـ (لا أعرف).

نستنتج مما سبق أن غالبية أفراد عينة الدراسة على وعي بأهمية دور الأخصائي الاجتماعي الطبي المراكز والمؤسسات الطبية(المستشفى) حتى لو لم يكن مفعَّلاً في تقديم الخدمات الإرشادية، والدعم النفسي والاجتماعي طوال فترة العلاج،وزرع الوازع الديني،وهذه النتيجة عكست ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي لهؤلاء المبحوثين.

جدول رقم (7) : يبين تكرارات ونسب إجابات العينة بخصوص : تؤدي الخدمة الاجتماعية الطبية دوراً فاعلاً في المراكز والمؤسسات الطبية(المستشفى)

تؤدي الخدمة الاجتماعية الطبية دورا	التكرار	%
لا	6	8
لا أعرف	4	5.3
نعم	65	86.7
المجموع	75	100.0

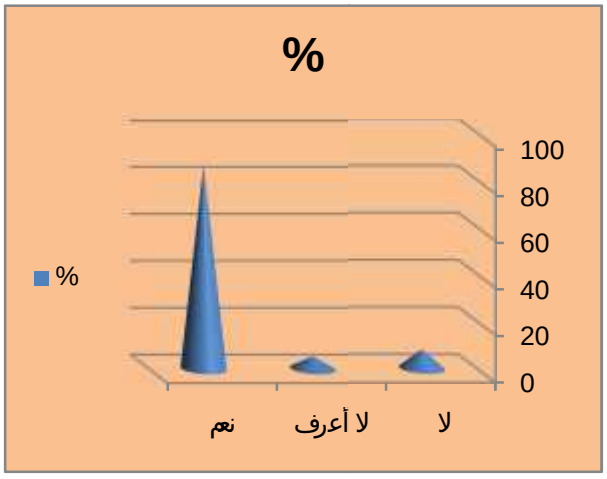

يوضح الجدول أن هناك خمس وستون (65) مبحوثاً يروا أن الخدمة الاجتماعية تقوم بالفعل بدور فاعلاً في المراكز والمؤسسات الطبية(المستشفى) ، بينما نفى ست (6) مبحوثين قيامها بهذا الدور، في حين هناك أربعة (4) مبحوثين ليس لهم رأي ثابت، وبذلك اختاروا الإجابة بـ (لا أعرف). ونعتقد أن هذه النتيجة تعبر على أمرين، وهما كالتالي:

الأمر الأول : إدراك أفراد عينة الدراسة أهمية دور مهنة الخدمة الاجتماعية الطبية داخل المؤسسات الطبية، باعتبارها رافداً هاماً إلى جانب الخدمة الطبية لتذليل الصعوبات، وإزالة الرواسب التي تعيق وصول الزوجين إلى العلاج، وإصلاح ظروفهم النفسية والاجتماعية، وتحقيق التوافق النفسي، والاجتماعي، والبيئي وضمان وصولهم إلى أعلى مستويات الراحة، وتحسين مستوى أدائهم وفاعليته في المجتمع باعتبارهم قيمة عليا مكرمة.

الأمر الثاني : رغم إدراك أفراد عينة الدراسة لدور الخدمة الاجتماعية الطبية بالمراكز الطبية إلا أنهم لاحظوا قصور دورها الفعلي، متمثلاً في الأخصائي الاجتماعي الطبي، دون النظر إلى أسباب ذلك القصور، مما جعلهم منقسمين حول دور الخدمة الاجتماعية الطبية في هذا القطاع الحيوي.

11- نتائج الدراسة :

1- **أشارت نتائج الدراسة إلى** أن دور الأخصائي الاجتماعي الطبي الإرشادي متواضع فيما يتعلق بإعطاء صورة توضيحية عن المستشفى والخدمات المتوفرة به للمرضى.
2- تبين نتائج الدراسة الميدانية أن دور الأخصائي الاجتماعي الطبي الإرشادي والتأهيلي والعلاجي فيما يخص شرح الحالة الصحية للمرضى وتأهيلهم لمواصلة **العلاج كان مقتصراً على** عدد قليل من الحالات.
3- تبين نتائج الدراسة إلى وجود قصورٍ واضح في قيام الأخصائي الاجتماعي الطبي بعملية البحث الاجتماعي حول المرضى وفتح ملفات بأسمائهم .
4- أظهرت نتائج الدراسة ضعف دور الأخصائي الاجتماعي الطبي في مساعدة المريض على الحصول على المساعدات العينية أو النقدية لدفع مصاريف العلاج.
5- أشارت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد العينة على وعي بأهمية دور الأخصائي الاجتماعي الطبي المراكز والمؤسسات الطبية(**المستشفى**) حتى لو لم يكن مفعَّلاً في تقديم الخدمات الإرشادية، والدعم النفسي والاجتماعي طوال فترة العلاج،وزرع الوازع الديني،وهذه النتيجة عكست ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي لهؤلاء المبحوثين.
6- تبين الدراسة أن **(86.7%)** يدركون أهمية دور مهنة الخدمة الاجتماعية الطبية داخل المؤسسات الطبية، باعتبارها رافداً هاماً إلى جانب الخدمة الطبية الأساسية.

12- التوصيات : من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي بما يلي :

1- العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي تخص دور الخدمة الاجتماعية الطبية في معالجة الصعوبات التي تواجه الفرد والأسرة داخل المجتمع، والعمل على تمويل هذه البحوث **والاستفادة من** نتائجها جوهرياً، وواقعياً، وتنفيذ توصياتها، ومعالجاتها.
2- ضرورة أن تنهض كلّ وسائل الإعلام، وأن تكثف جهودها الإعلامية ذات العلاقة بدور الخدمة الاجتماعية الطبية بالمراكز والمؤسسات الطبية في مختلف أنحاء البلاد.
3- تخصيص يوم وطني أو عيد للأخصائي الاجتماعي مثل عيد المعلم، وتكريم الفاعلين منهم في مختلف قطاعات العمل المختلفة، وخاصةً في المجال الطبي، نظراً لما قدمْنَهُ من جهود كبيرة في بناء هذا المجتمع، فضلاً عن تشجيع المتفوقين، والمتميزين في العمل.
4- العمل على إقامة العديد من الدورات التدريبية للأخصائيين الاجتماعيين في **المجال الطبي** بالداخل والخارج، للرفع من كفاءتهم وإمدادهم بآخر المستجدات فيما يخص البرامج والمعلومات العلمية للتعامل مع المرضى.

5- التأكيد على أهمية الأخصائي الاجتماعي الفاعل في جميع المستشفيات،لما له من دور ايجابي في امتصاص الشحنات السالبة للمرضى، وتعويضها بالدعم النفسي والاجتماعي تجاه العلاج والتوازن النفسي
6- متابعة الأخصائيين الاجتماعيين في المجال الطبي من قبل نقابة الأخصائيين الاجتماعيين.

المراجع :

1- عبد الفتاح عثمان،العمل الاجتماعي في مجال الرعاية الطبية،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 1991م،ص 25، 26.
2- أبو بكر . أبوبكر عبد الدائم الديلي الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي وعلاقته بالعناصر الطبية المساعدة (دراسة ميدانية في المستشفيات العامة بشعبية طرابلس) أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس .2009.47.
3- أحمد حسن الشبكي، أسس الخدمة الاجتماعية الطبية، مطبعة العلوم، القاهرة، ب.ت، ص67.
4- فوزي جاد الله، الصحة العامة والرعاية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة، 1996م، ص71.
5- حسان محمد نذير حرستاني، إدارة المستشفيات، د.ط، السعودية، 1990م، ص35.
6- عبد الفتاح عثمان، العمل الاجتماعي في مجال الرعاية الطبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991م، ص 25، 26.
7- إبراهيم عبد الهادي المليجي وآخرون، الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004م، ص 38.
8- نجاح على فرج عبد الوافي، الآثار الاجتماعية والنفسية للأمراض السرطان على الأطفال، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة الفاتح، كلية الآداب، 2009/2008م، ص 101.
9- محمد عبد المنعم نور، الخدمة الاجتماعية الطبية والتأهيل، د.ط.، القاهرة، 1971م، ص 127.
10- محمدسلامة محمد غباري، أدوار الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي، د.ط.، الإسكندرية، 2003م، ص 14.
11- محمود حسن، مقدمة في الرعاية الاجتماعية، د.ط.، القاهرة، 1993، ص 661.
12- محمدسلامة محمد غباري، مرجعسابق، ص 15.
13- فوزية محمد مازن، الصعوبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي في المجل الطبي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مرجعسابق، ص 28.
14- محمدسلامة محمد غباري، مرجعسابق، ص 15، 16.
15- نجاح على فرج عبد الوافي، مرجعسابق، ص 108.
16- على الحوات، الضمان الاجتماعي ودوره الاقتصادي والاجتماعي، دار الجماهيرية للنشر، طرابلس، 1990م، ص 62، 65.
17- إدارة الرعاية الاجتماعية، دليل المؤسسات ومركز المعاقين في الجماهيرية، دار الجماهيرية للنشر،طرابلس، 1988، ص 14.
18- إدارة الرعاية الاجتماعية، دليل المؤسسات ومركز المعاقين في الجماهيرية، مرجع سابق، ص 14
19- عبد السلام الدويبي، الخدمة الاجتماعية، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، د.ب، 2002م، ص 16، 17.
20- قرار اللجنة الشعبية العامة، المادة الأولى رقم (664)لسنة 2008م، ملحق رقم (3).
21- نجاح على فرج عبد الوافي، مرجعسابق، ص 108، 109.
22- نفس المرجع السابق، ص 111، 112.
23- نفس المرجع السابق، ص 112، 114.

24- الرعاية الاجتماعية في المجتمع الليبي، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، 1987م، ص 65.
25- عبد المنعم حسن علي رشوان،الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال الطبي،د.ط.، الإسكندرية، 2007م، ص 180، 182.
26- نفس المرجع السابق،ص 24.
27- فيصل محمود غرايبه، الخدمة الاجتماعية الطبية، دار وائل للنشر، عمان، 2008م، ص 208، 209.
28- صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت، د.ت.، ج الثامن، المجلد الرابع، ص 14.
29- ماهر أبو المعاطي على، المجال الطبي ورعاية المعاقين، د.ط.، القاهرة، 2005م، ص 233.
30- سامية محمد فهمي، ممارسة الخدمة الاجتماعية في المجال النفسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997م، ص 143.

الثقافة السياسية وأثرها في التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية

د . الصادق عمر حسين الخطري
جامعة صبراتة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - صرمان

أولاً / موضوع البحث :

لا شك بأن الإيمان باحترام حقوق الإنسان هو السبيل الأمثل لاحترام كرامته الإنسانية، والكرامة يجب أن تكون على أساس النظرة المتساوية، والتعامل العادل مع كل أفراد المجتمع. وهذا ما يؤكده قول الخليفة عمر بن الخطاب عندما كان خليفة للمسلمين حين قال "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً"، والدولة الممثلة في النخب السياسية، والمسؤولين عن تنفيذ القرارات هم المعنيون باحترام حرية الأفراد، من حيث حرية التعبير، والأعلام، والعقيدة، والمشاركة في صنع القرار، ومن ثم الانضمام إلي الجمعيات والهيئات والمنظمات؛ لأنه بهذا تتضح كرامة الإنسان، بممارسة حقوقه الممثلة بالمشاركة السياسية، التي تبدأ بحق الانتخاب، والتعددية السياسية، والعيش الكريم ضمن حماية قانونية قائمة على قواعد تشريعية، صادرة برضاء الأغلبية.

إن التحول الديموقراطي للدول العربية يحتاج إلي وجود مجموعة من الأليات الكفيلة باستيعاب مختلف القوى السياسية وتوسيع وتنظيم مشاركتها ومن بينها وجود ثقافة مشاركة (مشاركة سياسية ديموقراطية)، وتتطلب الثقافة السياسية من المواطنين حتي تؤدي دورها علي اكمل وجه، مجموعة من القيم والتوجهات كالاعتدال والتسامح والفعالية والمعرفة. وتؤثر درجة ومستوى الثقافة السياسية على مدى استعداد البيئة الاجتماعية لتقبل ثقافة الديمقراطية، حيث تنعكس أزمة الثقافة السياسية على الفكر السائد، تحت وطأة الثقافة الشعبية الموروثة داخل المجتمعات العربية، ورغم ذلك بقيت الثقافة السياسية الأضعف في العالم العربي، لأسباب متعددة: اجتماعية وعلمية وفكرية لا مجال لذكرها.

إن دراسة الثقافة السياسية واثرها علي التحول الديمقراطي في المجتمع العربي تحتاج إلي منظور ثقافي يمكن من خلاله الكشف عن المشاكل والمعوقات التي تحول دون نشر الديمقراطية في المجتمع العربي، ويعد البحث محاولة لإلقاء الضوء على أهمية ربط الثقافة السياسية بالتحول الديمقراطي في المجتمع، وعدم تناول التحول الديمقراطي بمعزل عن ثقافة المجتمع السياسية، ودراسة الأسباب المباشرة، لهذا الأثر في مجموعة العوامل الداخلية والخارجية، المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي في المجتمع العربي. وبسبب طبيعة المجتمع العربي وتركيبته الاجتماعية والسياسية والدينية وتأثير العامل الخارجي في التركيب الاجتماعي فإن كل ذلك يؤثر لا سيما وان الديمقراطية في الأساس تعيش على مفهوم المواطنة وحقه في التعبير.

وتمثل دراسة الثقافة السياسية أحد أهم المداخل، لدراسة إشكالية التحول الديمقراطي في الدول العربية، وذلك من خلال مجموعة من المعتقدات والقيم والمشاعر، وأنماط السلوك التي تخص الحكم والسياسة، والتي تعتبر نتاج للتجربة التاريخية للمجتمع ككل من جهة، وخبرات التنشئة التي تعرض لها الأفراد من جهة أخرى، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن الثقافة السياسية ككتلة واحدة، تجمع سمات وعناصر مشتركة، مع الانتباه إلى وجود اختلاف نسبي في القيم الحاكمة لتلك الثقافة من فترة لأخرى، حسب الظروف والتطورات التي لحقت بكل منها.

لكل هذه الأسباب جاء البحث كمحاولة متواضعة لمحاولة فهم الثقافة السياسية في المجتمعات العربية، وأسباب تعثر آليات التحول الديمقراطي فيها، لكون الديمقراطية حديثة العهد في الدول العربية.

ثانياً / أهداف البحث :

تنبع أهمية البحث من عدة اعتبارات لعل أهمها ما يلي :

- معرفة اثر الثقافة السياسية في التحول الديمقراطي في المجتمع العربي.
- معرفة هل تشكل الديمقراطية أسلوب الحكم للسلطة القائمة على إرادة الشعب وممارسة حقوقه.
- الكشف عن آليات التحول الديمقراطي في المجتمع العربي.
- تحديد مدى علاقة تجارب التحول الديمقراطي العربي، والمشاكل والتحديات التي تواجهها، وإمكانية التغلب عليها.
- رصد دور منظمات المجتمعات العربية ومدى قياسها بالدور المطلوب منها في مرحلة التحرر والبناء، وتشكيل وعى كامل بالديمقراطية والإصلاح السياسي.

ثالثاً / مشكلة البحث وتساؤلاته :

تكمن مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي :

لماذا تعثرت آليات التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية؟، وهل للثقافة السياسية دوراً في ذلك؟

وينبثق من التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية وهي :

-هل تشكل الثقافة الديمقراطية أساس الحكم في الدول العربية؟ وما هي الآليات المطلوبة لتحقيق ذلك؟

- هل لمنظمات المجتمع المدني دور في تشكيل وعى كامل بالتحول الديمقراطي في المجتمع العربي؟

- ما هي الصعوبات التي تواجه التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المجتمع العربي؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟ وهل للثقافة السياسية دور في ذلك؟

رابعاً / فرضية البحث: يستند هذا البحث على الفروض التالية :

- إن ضعف عملية الثقافة السياسة، وغياب ثقافة الديمقراطية والإيمان بها لدى القيادة السياسية من جهة، والمواطنين من جهة أخري، يؤدي إلى تدني مستوى الوعي لدى المواطنين، والذي أثر سلباً على مشاركتهم السياسية بشكلها الإيجابي.
- إن عدم فاعلية الثقافة السياسية في المجتمعات العربية، وغياب مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، أسهم في تدني مستوى التحول الديموقراطي والإصلاح السياسي.
- إن تعاظم الفساد والبيروقراطية في المؤسسات السياسية العربية ترتب عليه فقدان الثقة والمصداقية بين المواطن والنخبة السياسية في أي تحول ديموقراطي أو إصلاح سياسي.

خامساً / منهج البحث :

عند تناول هذا البحث تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي، على اعتبار أن المجتمعات العربية هي وحدة لوصف وتحليل الحالة.

سادساً / حدود البحث :

يهتم البحث بصفة أساسية بالمجتمع العربي والتغيرات المتلاحقة التي يمر بها وأسباب تعثر التحولات الديمقراطية فيه.

سابعاً / تقسيم البحث :

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلي مقدمة ومحورين وأردف بخاتمة وثبت بالمراجع. حيث يتناول المحور الأول: الثقافة السياسية (المفهوم والخصائص)، ويتناول المحور الثاني (الثقافة السياسية ودورها في عمليات التحول الديمقراطي).

المحور الأول: الثقافة السياسية (المفهوم والخصائص)

يعد مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة في عالم السياسة، ويرجع ظهوره إلي عام 1956،عندما استخدمه عالم السياسة الأمريكي غابرييل الموند (Gabriel A. Almond) كبعد من أبعاد تحليل النظام السياسي، فكل نظام سياسي يقوم علي أنماط محددة من التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يتضمنها النظام الاجتماعي، وفي المقابل تكون الثقافة السياسية بمثابة التنظيم غير المقنن للتفاعلات السياسية،" وهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع وإن كانت تتسم بشيء من الاستقلالية داخلها، والقيم التي تحويها الثقافة السياسية للمجتمع تنتقل عبر عملية التنشئة السياسية التي يتم بواسطتها إدخال القيم الثقافية لنسق القيم لدى أفراد المجتمع.

وتمثل الثقافة السياسية محصلة تفاعل الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاجتماعية والاقتصادية وهي تتأثر بالرأي العام"[1]، وتعدُ شرطاً ضرورياً في عملية النقد والبناء، لاسيما في المجتمعات العربية التي تتميز ببنى اجتماعية تعددية شديدة التنوع، حيث تمثل الانتماءات العضوية للجماعات الأولية والمجموعات العشائرية والقبلية والطائفية والأثنية، أساس النظام السياسي الذي قامت عليه الدولة، وقامت عليها العلاقات الاجتماعية والسياسية. " فالثقافة المحلية تقابل بنية تقليدية لا مركزية، وتقابل ثقافة التبعية بنية استبدادية ومركزية، كما تقابل ثقافة المشاركة بنية سياسية ديمقراطية، والتطابق بين الثقافة والبنية يضمن ويوفر الاستقرار للنظام السياسي، فإذا لم يتطابق عنصر النظام السياسي، فان الفاصل بين البنية والثقافة يهدد النظام"[2].

أولاً: مفهوم الثقافة السياسية :

لاشك بان مفهوم الثقافة السياسية اصبح يحتل اهمية كبرى، ولكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين ابنائه، تلك الثقافة التى تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التى اكتسبها عبر ميراثه التاريخى والحضارى وواقعه الجغرافى والتركيب الاجتماعى وطبيعة النظام السياسى والاقتصادى، فضلاً عن المؤثرات الخارجية التى شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة. ففي العقد الخامس من القرن الماضي، دعا علماء السياسة إلى أخذ البنية الثقافية بعين الاعتبار عند دراسة النظام السياسي في أي بلد، فيما رأوا وجود قصور الأطر التحليلية الناشئة بمفردها عن تقديم نظرة شمولية للنظم السياسية، فورد مصطلح (الثقافة السياسية) لأول مرة في مقال عالم السياسة الأمريكي (الموندAlmond) فقد عرفها بنفس القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية، وذكر أن أي نظام سياسي ينشأ في إطار ثقافة سياسية معينة تساعد معرفة مكوناتها وعناصرها في تفسير كيف تتشكل وتعمل المؤسسات السياسية داخل الدولة[3].والثقافة السياسية تشمل مجموعة الاعتقادات والآراء والعواطف، الخاصة بالمواطنين تجاه شكل حكوماتهم، كما يراها كل من (لوشان باي وسيدني فربا pye Lucian and verba) أنَّ الثقافة السياسية تشير إلى مجموع الاتجاهات والاعتقادات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للدولة ككيان سياسي، ومن خلالها تقدم القواعد الحاكمة لسلوك الأفراد: حكاماً ومحكومين، وهي معتقدات واقعية، ورموز تعبيرية، تحدد الوضع الذي يحدث الفعل السياسي في إطاره والثقافة السياسية لأي مجتمع، وهي ليست منفصلة عن ثقافتة العامة، وإنما هي جزء منها. ومن الثقافة الاجتماعية والسياسية، وبالتالي فهي ليست فطرية، بل مكتسبة[4].

وتُعرَّف الثقافة السياسية بأنها "مجموعة القيم الثابثة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تُعَدُّ مسؤولة إلى حدٍّ كبير عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة المهام التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة[5].

وتعرفها الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية بأنها مجموعة المواقف والمعتقدات والمشاعر التي تعطى معنى للعملية السياسية وللقواعد التي تحكم السلوك في النظام السياسي[6].

ويعرفها قاموس بالاكويل للعلوم السياسية بأنها توجهات الأفراد نحو المؤسسات السياسية والمواثيق والتقاليد[7].

ويعتقد من خلال التعريفات السابقة يان العامل المشترك لها هو الجزء المتعلق بانتماء الفرد إلى جماعة بعينها، واكتسابه نتيجة ذلك لأنماط محددة من المعارف والمعتقدات والقيم والأخلاق والعادات، وهذا يشير إلى ثلاثة محددات رئيسية لمفهوم الثقافة هي: القيم- العادات والتقاليد- المعتقدات[8]

هذه التعريفات تذهب الكثير من الدراسات والأبحاث الي التأكيد على ضرورة الارتباط بين الثقافة السياسية والديمقراطية، لأن الديمقراطية ليست تعبيرًا عن حقيقة بنائية ومؤسسية فقط ولكنها مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر تشجِّع على الممارسة الديمقراطية من جانب الحكام والمحكومين، وقد أكدت نظريات الديمقراطية أن غياب هذه المعتقدات والاتجاهات لدى القادة والجماهير يجعل النظام الديمقراطي في مهب الريح، ومن ثمَّ تحتاج الديمقراطية كنظام سياسي ثقافة ذات مضمون محدد، ويعبَّر عنها باسم الثقافة السياسية الديمقراطية[9].

كما إن الثقافة في أي بلد لا تتميز بالثبات المطلق، ولكنها تتعرض للتغير، سواء بالحذف أو بالإضافة في عناصرها. وهذا التغير قد يكون مباشراً، إذا أخذ شكلاً من البرامج هدفها تشكيل العقلية على نحو معين وقد يكون غير مباشر، إذا حدث في جوانب (اجتماعية- اقتصادية - سياسية).

وقد قام "جبرائيل المودن وفيربا" "almond and verba "، التمييز بين ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية، وهي: **المحدودة والتابعة والمشاركة**. وإن الفكرة الجوهرية عند "الموند وفيربا"، هي أن الديمقراطية أثبتت أنها أكثر استقراراً في المجتمعات التي تزود منها الثقافات المحدودة والخاضعة، بثقل مضاد من حيث الجوهر للثقافة السياسية المشاركة، فالنقاش حول الثقافة السياسية يكون ناقصاً دون تقييم دور الدين، فالدين مكون هام في الثقافة السياسية، وأصبح ثقافة المحرومين في الدول النامية.

ويعد التنوع السابق في روافد الثقافة السياسية أهم ما يميزها عن الأيديولوجية، وتشتمل "الثقافة السياسية على نشاط الفرد في الحكم، لا يتجلى فقط من خلال عملية الانتخاب، بل من خلال مستويات أعلى للاهتمام السياسي والإعلامي وهذا ما يطلق علية عند الموند وفيربا، بالفعالية أو الجدارة السياسية"[10].

والثقافة السياسية من المتغيرات الشديد الأهمية في تفسير مستقبل الديمقراطية، على أكثر من مستوى"[11]، ولكن تبسيط التغير الثقافي للديمقراطية، لا يتوقف عند تغير ثقافي لانعدامها، بل يذهب للادعاء؛ أن شرط الديمقراطية هو تغيير عقلية العربي، حتي يصبح مؤهلاً لممارسة الديمقراطية"[12]، فعناصر الثقافة السياسية تظهر بوضوح في أي دولة، في إطار التجارب الحياتية والتعليم والطبقة الاجتماعية؛ ولهذا فإن الثقافة السياسية تلعب دوراً هاماً في تطور الديمقراطية وبقائها، وعلى ذلك يمكن تحديد **عناصرها على النحو التالي**[13]:

1- الثقافة السياسية مجموعة من القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع.

2– الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تخرج عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع.

3- الثقافة السياسية متغيرة، وليست ثابتة، ويتوقف حجم ومدى تغيرها على عدة عوامل من بينها مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، وحجم الاهتمام من الدولة، لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخه في نفوس الأفراد.

4 ـ الثقافة السياسية تختلف من مجتمع لآخر، كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع. وهذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الإقامة والمهنة والمستوى التعليمي والاقتصادي.

وتفترض فكرة الثقافة السياسية، "**أن المواقف والمشاعر والمعارف التي تنشط وتحكم** السلوك السياسي في كل مجتمع، ليس مجرد تكتلات عشوائية، بل تمثل أنماطاً متماسكة تنسجم وتعزز بعضها بعضاً، إلاَّ أن هذا لا يعني أن كل الفئات الاجتماعية تشترك في ثقافة سياسية واحدة، أو أن القيم والمعتقدات تتوزع بالتساوي على أفراد المجتمع، والتصور الأول لنظرية الثقافة السياسية، يرى في إن هذه الثقافة حتمية سببية، ذلك أن الثقافة السياسية تحدد **مسبقاً** البنى السياسية والسلوك السياسي على حد سواء، وأن عناصر الثقافة السياسية تكون نسبياً صعبة التغير مع الوقت"[14].

وكل مجتمع له خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، "تلك الثقافة التي تطورها مجموعة من القيم والمفاهيم والمعارف، التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري، وواقعة الجغرافي والتركيب الاجتماعي، وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي. والثقافة السياسية تختلف من بلد لأخر، حتى ولو كان شعباه ينتهجان نفس الأساليب الحياتية، وينتميان إلى نفس الحضارة، ويتقاسمان الاهتمامات والولاءات" كما هو الحال في المجتمعات العربية[15].

فالثقافة السياسية السائدة ومهما كان نمطها هي في الواقع مرآة تعكس منظومة تفاعل الأفراد باعتبارهم وكلاء اجتماعيين يمارسون التأثير على بعضهم البعض في إطار أوضاع اجتماعية. وهذا التفاعل وان كان في وسط اجتماعي واحد فهو ينبعث من أنماط حياة مختلفة، التي تأخذ صورا مختلفة من الثقافات السياسية المتنافسة [16].

وهكذا فإن الثقافة السياسية تؤثر على تركيبة الحكومة وأدائها، ولكنها لا تحددها، وعلى الرغم، من أن الثقافة السياسية تؤثر على صورة الديمقراطية وقابليتها للتطبيق، فإنها تتشكل ويعاد تشكيلها بواسطة مجموعة من العوامل، منها التجربة التاريخية، والتغيير المؤسساتي، والمشاركة السياسية، والتغيرات التي تحدث في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى العوامل الدولية، بما في ذلك الاستعمار والانتشار الثقافي، كما تشمل أيضاً على أداء النظام السياسي نفسه، وعلى تطبيقه عملياً"[17].

وبهذا المعنى فإن الثقافة السياسية تعني التركيبات الخاصة من التوجيهات الشخصية نحو المؤسسات السياسية المتجذرة في العلاقات الاجتماعية [18]، بينما يرى أرون ويلدا فسكي" **بأن** الثقافة السياسية تنمو في البني السياسية، وهي تظهر في داخل الحياة السياسية"[19].

وتعد الثقافة السياسية بدرجة كبيرة إرثاً تاريخياً، وبالإمكان تقصي عناصرها بالعودة إلي الماضي، وهذا التصور للثقافة السياسية يجعلها تتضمن أفكار حول التجربة المؤسساتية والتعليم السياسي، ولهذا فإنها تنبع من التاريخ والتقاليد، كما أنها تتشكل وتتولد من خلال مجموعة من الأطر المؤسساتية حيث يتم تعليم المبادئ، وإحداث المعتقدات وغرس القيم، "**وتتشكل في مآثر** الزعماء السياسيين، وأفكارهم ومعتقداتهم واستراتيجياتهم، وبنائهم للمؤسسات، وقد تتعدل الثقافة تدريجيا لكن بعمق، وبمتغيرات طويلة الأمد في البنية الاجتماعية أحدثها التطور الاقتصادي، وربما تعكس بسرعة أكبر، تأثير تحرك التنظيمات المستقلة، وكذلك تأثير البنية الدولية فيها، والأمر الآخر المهم بالنسبة للثقافة السياسية المساندة للديمقراطية، هو قيمة التسامح، والتعددية السياسية فهي أحد أهم التجليات المباشرة لهذا المبدأ، حيث أنها تأتي مترجمة له على الأرض، ومعززة إياه من خلال السماح للآراء والفئات السياسية المختلفة، بالتعبير عن نفسها دون خوف أو إقصاء، ودون تحريم أو تجريم"[20].

ثانياً: مكونات الثقافة السياسية.

هناك مجموعة من العناصر أو المكونات للثقافة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة (**ثقافة الحكام**) أو ما يعرف بالثقافة الرسمية، وتلك السائدة لدى أفراد المجتمع (المحكومين) **والتي تسمى** الثقافة غير الرسمية ومن هذه المكونات[21].

1 . المرجعية: وهى الإطار الفكري الفلسفي المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي، الذي يفسر التاريخ، ويحدد الأهداف والرؤى، ويبرر المواقف والممارسات، ويرسخ شرعية النظام. وغالباً ما يتحقق الاستقرار من قِبل أعضاء المجتمع على الرضا عن مرجعية الدولة، ووجود

قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم. وعندما يحدث الاختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية، تحدث الانقسامات وتبدأ الأزمات التي تهدد شرعية النظام وبقائه واستقراره. ومن أمثلة المرجعيات(الديمقراطية، والاشتراكية، والرأسمالية، والعلمانية.. الخ) وغالباً لا يوجد أثر محسوس للاختلاف بين عناصر المجتمع في الديمقراطيات الغربية، إذ أن هناك اتفاقا عاما على الصيغ المناسبة لشكل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أما في الدول النامية فالمسائل المتعلقة بشكل نظام الحكم وطبيعة النظام الاقتصادي وحدود العلاقة بين الدين والدولة لم تحسم بعد ولا تزال محل خلاف وصراع.

2. التوجه نحو العمل العام: هناك فرق بين التوجه الفردي الذي يميل إلى الرفع من شأن الفرد وتغليب مصلحته الشخصية، وبين التوجه العام أو الجماعي الذي يعنى الإيمان بأهمية العمل الجماعي المشترك في المجالين الاجتماعي والسياسي. والتوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه من أهم مكونات الثقافة السياسية، ذلك أن هذا الشعور بالمسئولية يدفع المواطن إلى الإيجابية في التعامل مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة.

3. التوجه نحو النظام السياسي: الاتجاه نحو النظام السياسي والإيمان بضرورة الولاء له والاعتزاز به من ضرورات الإحساس بالمواطنة وما ترتبه من حقوق والتزامات. فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المطلوب للعمل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة. ويتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كلاً على حدة. كما تفرض الثقافة السياسية معرفة حدود المشاركة وشروطها الأدبية والقانونية مثل السن والجنس والمكانة الاجتماعية والوضع العائلي[22]. بالإضافة إلى أن بعض الثقافات السياسية تحرص على تحديد الأبنية والوظائف السياسية في الدولة، وكذلك الأجهزة المكلفة بتحقيق الأهداف التي تحددها الدولة. فالثقافة السياسية تدعم النظام، وتحدد أطره، وتغذيه بالمعلومات اللازمة، وتحافظ عليه وتضمن بقاءه واستقراره.

4. الإحساس بالهوية: يعتبر البعض أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام وبقائه، وتخطيه الأزمات والمصاعب التي تواجهه. فضلاً عن أن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات، كما يساعد الأفراد علي التعاون مع الجهاز الحكومي والمؤسسات السياسية، وقبول قرارات السلطة السياسية والإيمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة[23].

أثر الثقافة السياسية على النظام السياسي.

لاشك بان أي نظام سياسي يحتاج إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه وتحافظ عليه. فالحكم الفردي ثقافته السياسية تتمحور عناصرها في الخوف من السلطة وطاعتها، وضعف الميل إلى المشاركة، وفتور الإيمان بكرامة الإنسان، وعدم إتاحة الفرص لظهور المعارضة. أما الحكم الديمقراطي فيتطلب ثقافة تؤمن بحقوق الإنسان، وتقتنع بضرورة حمايته والمحافظة علي كرامته ليواجه أي اعتداء على هذه الحريات، حتى لو كان من قبل السلطة نفسها، كما يشترط لاستمرار النظام والحفاظ على بقائه توافر شعور متبادل بالثقة بالآخرين في ظل مُناخ اجتماعي وثقافي يساهم في وجود الإنسان الذي يقبل فكرة وجود الرأي، والرأي الآخر، ويسمح بوجود المعارضة في إطار قواعد وأطر سياسية موضوعة بدقة لكى تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع السياسي[24].

وتساهم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع إلى حد كبير في بلدان كثيرة في تحديد شكل نظام الحكم، بل أنها قد تساهم في تحديد عناصر القيادة السياسية. فقد تكون القيادة السياسية حكراً على عائلة معينة أو على مجموعة صغيرة ذات وضعية خاصة دينية أو مذهبية أو عرقية أو تعليمية أو مالية. وفى مثل هذه الحالة يتوقع أن تعكس السياسة العامة مصالحهم في المقام الأول. وتؤثر الثقافة السياسية كذلك على علاقة الفرد بالعملية السياسية، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطني والمواطنة المسئولة، وهنا يتوقع أن يشارك الفرد في الحياة العامة، وأن يسهم

طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمى إليه. وفى دول أخرى يتسم الأفراد باللامبالاة والاغتراب وعدم الشعور بالمسئولية تجاه أي شخص خارج محيط الأسرة. وفى بعض الأحيان ينظر المواطن إلى النظام السياسي على أنه أبوي يتعهده من المهد إلى اللحد ويتولى كل شيء نيابة عنه ويعمل على ضمان رفاهية الجماعة. لذلك يمكن القول أن الاستقرار السياسي يعتمد على الثقافة السياسية. فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يساعدان على الاستقرار. أما التجزئة الثقافية والاختلاف بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، فإنه يشكل مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسي[25].

الثقافة السياسية لها تأثيرًا كبيرًا على النظام السياسي بوجه خاص والحياة السياسية بوجه عام؛ فهي تدفع الأفراد والجماعات إما باتجاه الانخراط في النظام السياسي أو تدفعهم باتجاه اللامبالاة والسلبية السياسية، وحسب تقدير (فيربا وألموند)، فإن التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية ضروري لتأمين استقرار واستمرار النظام السياسي، فإذا حصل التفاوت بينهما، يتلكأ النظام ويتعرض حينئذ للزوال، ومع ذلك لا يكون التوافق كاملًا على الدوام لعدم امتلاك الثقافة السياسية التجانس الكامل[26].

ولكل نمط من الثقافة السياسية ما يقابله من البنى السياسية، أو ينمو ويتطور في ظله، ولا يمكن بناء بنية سياسية معينة خارج إطار البناء الثقافي السائد في المجتمع، ومن دون التلاؤم بين الثقافة السياسية والبنية السياسية، يتعرض النظام السياسي للخطر ويتهدد بالسقوط، والتوافق بينهما شرط أساسي للاستقرار السياسي[27].

إن التنشئة السياسية هي العملية التي يتم من خلالها تشكيل الثقافة السياسية للمجتمع، وهي تشمل: "كل أنواع التعليم السياسي، الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط، في كل مرحلة من مراحل حياة الفرد، ويتضمن ذلك مختلف أنواع القيم وأنماط السلوك التي ليس لها علاقة مباشرة بالحياة السياسية ولكنها تؤثر على السلوك السياسي للفرد، مثل اكتساب بعض الاتجاهات الاجتماعية والخصائص الشخصية التي قد يكون لها أثر على سلوك الفرد السياسي[28]"، فالتنشئة السياسية عملية مستمرة ومتجددة، ويكتسب الأفراد من خلالها التوجهات السياسية ونماذج السلوك السياسي، والمعارف السياسية التي ترتبط ببيئتهم السياسية[29].

والثقافة السياسية تعبر عن نفسها من خلال اتجاهين هما:

1- الاتجاه الأول: من خلال جنوحها إلى تصور العملية السياسية (عملية الصراع السياسي)، بوصفها منافسة اجتماعية سلمية، ثم من خلال إعلائها مبادئ التوافق والتراضي، وهذا هو الذي يمنح الثقافة السياسية صفة السياسة.

2- الاتجاه الثاني: هو ما يمنح الثقافة السياسية صفة الجدية لأنه يطوق غريزة التفرد والاحتكار في السياسة، بحجة مراعاة مصالح الأطراف الأخرى في المجال السياسي والاعتراف بها، وتقديم بعض التنازلات لها عند الضرورة، إنه الاتجاه الذي تعيد فيه الثقافة السياسية مراجعة تقاليدها التسلطية والشمولية، كي تتحلى بقيم العدالة في توزيع السلطة"[30].

والثقافة السياسية الجديدة التي تفترضها استراتيجية التحول الديمقراطي، هي الثقافة التي تحل النزعة النسبية في وعي السياسة، والمجال السياسي محل النزعة الشمولية، وتحل التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء ... الخ.

ثالثاً: خصائص الثقافة السياسية:

إن إشكالية "الثقافة لم تعد شيئاً مستقلاً عن مكونات المجتمع، باعتبار أن القيم السياسية تجعل التغيير يسير من خلال تمكين الأفراد من استيعابه، وتجنب الظلم الحاصل حالياً على صعيد العالم في هذا المجال"[31]، وتعترف الديمقراطية بالحقوق السياسية لكل أفراد المجتمع، من دون تمييز بين الأغنياء والفقراء، وغيرهم، وتدعو إلى مشاركة الشعب في هيكل القوة [32]، ويمكن أن تعني أشياء مختلفة لجماعات سياسية مختلفة، ومن المستبعد أن يكون ثمة نموذج وحيد يتم تطبيقه في كل مجال"[33]، ومن الأمور التي ساهمت في الإبقاء على الديمقراطية لا ترتكز علي مؤسسات حقيقية وغير فعالة هو ما تعرضت له التجارب الديمقراطية التي عرفها

الوطن العربي [34]، ومفهوم التمكين من ثقافة الديمقراطية بوصفها، أفضل نظام لتنظيم العلاقات بين الدولة والمجتمع وليس بين الشباب فقط، بحيث يعتبرها الكثير عامل مساعد للتعبير ولتطبيق ما يفضله الشعب وخياراته، ويروج آخرون محاسنها في وضع حلول سلمية لمصالح متنافسة"[35]. ومن هذه الزاوية يكون التمييز بين ثقافة المشاركة وثقافة التبعية أو الخضوع حيث إن:

النمط الأول: ينظر إلي الأفراد على أنهم مواطنون، ويؤكد على ضرورة مشاركتهم في صنع القرارات وليس مجرد الامتثال لها.

والنمط الثاني: يدفع الأفراد نحو عدم الاهتمام بمعرفة قواعد وأساليب صنع القرار، وجعل اهتماماتهم ينصب على معرفة نتائج القرار من نفع أو ضرر لهم، كونه ينظر إليهم كمجرد رعايا، وليس كمشاركين إيجابيين في العملية السياسية، فعلى العكس من ثقافة الخضوع، يكون المواطنون في ظل ثقافة المساهمة، قادرين على التحكم والتعبير وصنع القرار بوسائل مختلفة، كالانتخابات والإضرابات والاحتجاجات، بينما تستمر علاقاتهم بالنظام وقراراته وسياساته في إطارها الساكن في ظل ثقافة الخضوع، ولهذا تصبح المشاركة السياسية ثقافة مساهمة أو تعبيراً عنها، وترتيباً لما سبق تصبح الثقافة وسيلة للفعل، وتكون السياسة هي الحقل الذي يفكك ويركب الثقافة الشعبية، بل والممارسات الثقافية كلها ويكون حضور الثقافة هو التعبير والمشاركة الشعبية وتجسيدها [36].

وليست العقبة الرئيسية التي تعترض تنمية قوى ومؤسسات المجتمع المدني، ثقافة الخضوع والتبعية وهيمنتها على علاقات الحكم والسلطة فقط، بل إعادة صياغة أسس ومرتكزات وقيم الثقافة السياسية للمجتمعات البدائية، وتعميم نمط جديد من الثقافة السياسية ليس التغيير في التوجهات السياسية لهذه الأنظمة وحدها، وإنما يشتمل ذلك على تغيير نمط القيادة السياسية وأشكال العلاقات السياسية، ومجموعة القيم والتقاليد المرتبطة بها، وبذلك تتسع مساحة العمل السياسي ليظهر دور المؤسسات في عملية ممارسة السلطة[37].

وتختص الثقافة السياسية كما تظهر في الأدبيات المنتشرة، في فهم جدلية التحول السياسي في اتجاه الديمقراطية، ومن منظور ثقافي فإن حظوظ التحول الديمقراطي تزداد داخل مجتمع ما، بازدياد درجة اندماجه الثقافي، أي بوجود ثقافة وطنية تتجاوز العوالم الجزئية (التكوينات العضوية)،ما قبل الحداثة (الطائفية، العشائرية، المناطقية....الخ) وتساعد على تواصل السكان.

وتُعد الدراسة التي قام بها "الموند وفيربا" حول "الثقافة المدنية"، من أهم الدراسات التي تناولت خصائص الثقافة السياسية بالتحليل من الناحية النظرية، حيث استخدما التحليل النفسي لتحديد توجيهات الأفراد الأساسية حيال أربعة محكات وهي:

1- النظام السياسي بصفة عامة.

2- النشاط السياسي للمواطنين ومشاركتهم.

3- النشط الحكومي.

4- تنظيم شئون الأفراد ورعاية مصالحهم.

وفيما يتعلق بخصائص الثقافة السياسية العربية، فإنها تمثل مخزوناً هائلاً يتكون من قيم الشجاعة والتواضع والتسامح والحرية، والمجتمع العربي تواصل تاريخياً مع الحضارة العربية والإسلامية، ثم انقطع التواصل أثناء المرحلة الاستعمارية، وأهم ما يخص هذه الثقافة، موقفها من قضايا الانتماء والهوية، وقضية المشاركة السياسية، وقضية علاقة الدين بالقومية، ويمكننا في هذا الشأن إبداء بعض الملاحظات التالية[38].

1- تمثل الثقافة السياسية محصلة تفاعل الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والمعتقدات الدينية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، وهي تتأثر بالرأي العام، لأنه إذا اتسم تجاه قضية محدودة بالثبات لفترة طويلة نسبياً، يمكن لقيمه، أن تتحول إلى جزء من نسق القيم التي تشتمل عليها الثقافة السياسية.

2- الثقافة السياسية غير الممنهجة، ويعتبر التراث الشعبي من أبرز عناصرها التكوينية، وهي تشتمل على مجموعة من القيم، يتكامل بعضها ويتناقض بعضها الأخر، وتأتي نتيجة تفاعل مجموعة كبيرة من المتغيرات.

3- تمثل الثقافة السياسية فرعاً من الثقافة العامة للمجتمع كما تقدم، لكنها بدورها تتضمن عديداً من الثقافات السياسية الفرعية، التي تختلف باختلاف الأجيال والبيئات والمهن[39].

إن توسع التعليم وتطور برامجه وانتشار وسائل الإعلام المختلفة، والاحتكاك بالعالم الخارجي، يرفع من معدلات النمو الثقافي لدى المجتمعات، ويعمل علي إدراك الناس لحقوقهم الطبيعية"[40]. **ولذلك، فإن**" مشكلة غياب الديمقراطية في المجتمع، تبدأ بالوحدات الصغيرة، من الأسرة والمدرسة، وحتى جماعة الأصدقاء، وصولاً إلى النقابة والجمعية والحزب السياسي"[41].

المحور الثاني: الثقافة السياسية ودورها في عمليات التحول الديمقراطي

تعد الثقافة السياسية الوعاء "الذي يمكن أن يحافظ على الديمقراطية ويضبط حركتها، ويساهم في تطويرها، وثقافة الديمقراطية تقوم على التكامل والتلاقي والتسامح والاعتراف بالآخر والمشاركة، في حين أن ثقافة الاستبداد تقوم على القطيعة والقمع، وادعاء الأفضل والاستئثار والاستعلاء وإقصاء الآخر وتجريمه، والديمقراطية بقدر ما هي تطور للواقع، تشكل بالأساس عملية التغيير السلمي المدني وليس الانقلابي، وكذلك توفير مستلزمات التعايش والسلام الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان لضمان العدالة، والذي لا يمكن بدونها، أن تأخذ العملية الديمقراطية كامل مداها، وعند ذلك تكون الديمقراطية ممكنة وضرورية، وحاجة لا يمكن الاستغناء عنه"[42].

أولاً: مفهوم التحول الديمقراطي وعلاقته بالثقافة السياسية :

ان لفظ "التحول" يشير في اللغة إلى التغير أو النقل، فيقال غير الشيء أي غيره أو نقله من **حال إلى حال**. والتحول الديمقراطي اصطلاحاً هو عملية يتم بمقتضاها ممارسة مبادئ الديمقراطية في مؤسسات الدولة والمجتمع، أي أنه عملية تمكن الأفراد من ممارسة السلطة من خلال التنافس الحر للحصول على أصوات الناخبين ثم اتخاذ القرارات المناسبة، ويحدث ذلك عندما يستجيب ويتكيف النظام مع المطالب الجديدة حتى يصل إلى مرحلة النضج، فهو عملية معقدة ومستمرة تعبر عن الفترة الزمنية للانتقال إلى النظام الديمقراطي تتم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية[43].

وتحظى قضية التحول الديمقراطي بأهمية كبيرة في الأنظمة السياسية العربية، وذلك لأنها أصبحت أحد محددات النسق السياسي ومتطلباته الداخلية والخارجية على حد سواء. **فالتحول** الديمقراطي في كثير من الدول العربية جاء استجابة للتحولات الكبيرة التي عرفها العالم منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي ولا سيما منذ انتصار القيم الغربية الليبرالية بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي أدى إلى التأثير على البيئة الداخلية التي كثيرا ما تفاعلت مع التغيرات الهادفة إلى تحقيق هامش من الحرية، كما أنها كانت في بعض الأحيان طرفا مؤثرا ومسببا لهذه التحولات من خلال الضغط بمختلف الوسائل السلمية منها وحتى القسرية. ومما لا شك فيه أن هناك من اهتم برصد وتحليل أسباب تعثر عملية التحول الديمقراطي، من خلال مدخل الثقافة السياسة باعتبار أن التسلطية تستند في جانب منها إلى بنية ثقافية تنطوي على تبرير التسلط والاستبداد، وبالمقابل فان الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات فحسب، بل لها متطلباتها وأبعادها الثقافية التي تتمثل في ما اصطلح على تسميته بثقافة الديمقراطية.

وفي مقاربة لفهم عوائق التحول الديمقراطي يبدأ سعيد بن سعيد العلوي في مقاربته من الدولة الحديثة (كما يحدد شروطها ماكس فيبر Max Weber) **في العالم العربي والتي ما تزل**

في طور البناء والتكوين ويرافق محاولة البناء تلك صعوبات متعددة، ثم ينتقل إلى الدولة الوطنية التي لم تتمكن عملية بنائها من الملائمة بين دولة الاستقلال أو الثورة وبين النزوع الاستبدادي والدكتاتوري في إدارة شؤون الدولة، ليشخص ضعف الدول العربية بسبب افتقاد الشرعية.

ويتابع بن سعيد العلوي تحليله لعوائق التحول الديمقراطي التي يراها نظاماً متكاملاً سياسياً واجتماعياً ويسجل شروطاً ضرورية لإقرار وجود ديمقراطية في الوطن العربي منها "دوران السلطة الذي يعتبره مؤشر وشرط لوجود الديمقراطية وعنوانها، ومن شروطها أيضاً الرغبة الحقيقية في الديمقراطية لذاتها ووجود ديمقراطيين يؤمنون بها ويمارسونها، كما أنه لا بد لإحلال الديمقراطية من وجود دولة حديثة ومجتمع مدني قائم على الحرية والعدالة والمساواة"[44].

ومن غير الممكن للديمقراطية، "كبنية أساسية وآليات وقواعد، أن تنتج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلاّ في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، غير أن تعميق الثقافة المدنية، التي تقوم على إقرار تداول السلطة بين القوى السياسية واعتماد التعددية السياسية، والاحتكام إلى مبدأ الأغلبية والأقلية، والإيمان بحرية التعبير، يتطلب إرساء قواعد جديدة في مجتمعات الدول النامية، ويبقى التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية أمراً جوهرياً لاستمرار النظام"[45] .

إن التداول السلمي للسلطة يعتبر آلية تسمح لقوتين سياسيتين متفقتين على أسس التداول بعد الاحتكام إلى الشعب عن طريق الانتخابات وبمراقبة هيئة محايدة، ولكن هذا لا يعني إن الممارسة الديمقراطية تحتم أوقاتاً محددة لحدوث التناوب، فقد يتطلب الوضع السياسي والاجتماعي تفرد فريق سياسي بالحكم لمدة طويلة"[46].

وهناك جوانب هامة ينبغي التعمق فيها، مثل: أثر التربية والثقافة في التحول إلي الديمقراطية، أو كونها عقبة دونها، سواء ذلك على مستوى التعليم، أو مستوى المجتمع والأسرة، فكما سبق الإشارة، فإن الديمقراطية نظام سياسي واجتماعي، أغفلت الجانب الاجتماعي الذي هو أرضية الديمقراطية السياسية، ومن جانب أخر،" طُرحت أسئلة حول موقع الدين في الثقافة العربية، ومدى كون مرجعتيه عائقاً أمام النظام الديمقراطي، فقد فشلت الأنظمة الإقصائية تجاه الدين، في تكريس تعددية ديمقراطية نسبية؛ كما أن أحزاباً إسلامية في العالم العربي والإسلامي، أكدت قدرتها على الحراك الديمقراطي وقبول الآخر، أكثر من الأحزاب العلمانية"[47].

ولا تزال أسئلة كثيرة تتراكم على المثقف العربي وتتزاحم في أولوياتها، قبل أن تُحسم الإجابة على السابق منها، وكل سؤالٍ منها يتداخل فيه المعرفي بالسياسي، فما أن بدأ سؤال النهضة، حتى أعقبته أسئلة الدولة والحريات، والمرأة وحقوق الإنسان، وصولاً إلى العولمة، ولم تنته الأسئلة بسؤال الديمقراطية المتجدد، لا سيما بعد إفشال وفشل تجارب سياسية نجحت ديمقراطياً، وأخرى ادعت أو أُتيحت لها الفرصة فلم تنجح، حتى سقط شعار الديمقراطية، ولم يعد يصلح مادة للتسويق السياسي الدولي أو المحلي الرسمي أو المعارض، بل أصبحت هذه التجارب، حجة للهروب من مطالب الديمقراطية، أو الضغط الدولي من أجله[48].

والفكرة القومية تُعد من مكونات الثقافة السياسية العربية، ومن ثم الحدود السياسية لا تعبر عن نقلة حقيقية في اهتمامات الشعوب العربية وشواغلها، لا سيما، أن تلك الحدود هي من مخلفات الحقبة الاستعمارية للمنطقة العربية [49].

والتحول الديمقراطي ينتج عن زيادة ورفع مستوى الوعي السياسي، لقيم المشاركة السياسية والبناء القانوني والمؤسساتي لمجتمع الدولة، ويحتاج إلي مجتمع ناضج وحديث، وبعض عمليات التحول الديمقراطي والمراحل الانتقالية فيها، قد تحمل أحياناً في البلدان ذات المجتمعات التعددية، مخاطر الانقسام والنزعات الأهلية، وضعف الدولة يمكن، أن يؤدي إلي دعم الانتماءات الأولية والعائلية والعشائرية والدينية، أي: **الانتماءات الأدنى من الانتماء**

للدولـة، ولا شك أن شيوع تلك الانتماءات يقلص احتمالات التطور الديمقراطي، لأنها ترتبط بثقافة غير ديمقراطية تقوم على التعصب والانغلاق.

ويرى إبراهيم أبراش إن **هناك إشكاليات** في التحول الديمقراطي، في مجتمعاتنا العربية، وأن مرجع هذه الإشكاليات يعود لكثير من الأسباب يمكن أن نجملها في التالي[50]:

1- غياب نموذج عربي أو إسلامي للحكم الديمقراطي، يمكن الرجوع إلية واستلهامه، وهذا الغياب يمس الحاضر كما مس الماضي.

2- غياب مفكرين ديمقراطيين لهم إدراك بأهمية القرار السياسي، أو لديهم القدرة في التأثير في أصحاب القرار، وقادرين على بلورة رؤية، أو مشروع يربط بين عالمية الفكرة الديمقراطية وعملية استثمارها محلياً، بما يتلاءم مع الخصوصية الاجتماعية العربية والإسلامية.

3- غياب ثقافة الديمقراطية عند الجميع، فالديمقراطية ليست مؤسسات، ولكنها ثقافة أيضاً، وما يحدث في المجتمعات العربية هو، أن خلق المؤسسات الديمقراطية سبق نشر الفكر الديمقراطي، عكس ما حدث في الغرب، حيث مهد فكر: عصري النهضة والتنوير، لتأسيس النظم الديمقراطية، ومن هنا نجد تعارضاً بين الثقافة الجماهيرية الغالبة، التي هي: إما أصولية، أو ثورية انقلابية، أو ثقافية خضوع وانقياد للحاكم من جهة، والثقافة الديمقراطية من جهة أخرى.

4- عملية الاستقطاب الدولي سياسياً وأيديولوجياً، أظهرت وكأن الديمقراطية هي خاصة غربية إمبريالية، وبالتالي ينظر إليها، كجزء من الثقافة الغربية الاستعمارية؛ وأن المطالبة بتطبيق تلك المقولات يدخل في باب الغزو **الثقافي الغربي**.

5- ضعف الثقافة الديمقراطية في المجتمع عموماً، ويظهر ذلك جلياً في ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني نفسه، فقد أدت سيطرة أنصار اتجاه سياسي بعينه، على أغلبية المقاعد في مجالس إدارتها، إلى احتكارهم السلطة فيها، وتوجيهها سياسياً بشكلٍ يكاد يكون كاملاً، ويخرجها عن دورها الطبيعي، فالديمقراطية ليست وجود مؤسسات شكلية فحسب، ولكنها ثقافة مؤسسات أيضاً، قائمة على التعدد والتنوع وثقافة ديمقراطية، يمارسها المواطن من خلال هذه المؤسسات. "وان القيم والأنماط و**المعتقدات تنبع** من المؤسسات الديمقراطية، وتشكل دعماً لها، وحيث تضعف هذه المقومات للثقافة الديمقراطية أو تفشل في التجدد عبر الأجيال تصبح المؤسسات الديمقراطية نفسها في خطر"[51].

إن عملية التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية، "**تتطلب توافر مجموعة من** المؤشرات ينبغي تفعيلها، لكي تؤسس ثقافة سياسية واعية على النهوض بمستلزمات الديمقراطية، ومن بين تلك المؤشرات وجود فهم ووعي وإدراك للمجتمع السياسي، هو بالأساس تركيبة مؤسساتية ترمي بالدرجة الأولى، إلى التوفيق بين حرية الأفراد والجماعات، وبين **وحدة النشاط** الاقتصادي والقواعد الاجتماعية، ووجود انسجام متكامل بين الثقافة الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية، ذلك أن العكس يحدث انعكاسات سلبية تهدد الديمقراطية، وبالتالي **النظام الاجتماعي ككل**. فالمؤسسات الديمقراطية بما هي وعاء يقوم بوظائف متعددة من تمثيلٍ وتأطيرٍ ودمج وتنمية وتنشئة ... الخ، يتطلب بالمقابل وجود ثقافة سياسية تسمح باستيعاب هذه الوظائف وعدم التصادم معها "[52].

إن الوعي السياسي هو إدراك الفرد لواقع مجتمعه ومحيطه الإقليمي والدولي، ومعرفة طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط به، **ومعرفة مشكلات العصر المختلفة**، وكذلك معرفة القوى الفاعلة والمؤثرة في صناعة القرار وطنيًا وعالميًا. والوعي السياسي هو طريق الفرد لمعرفة حقوقه وواجباته في كل الأنظمة الديمقراطية أو الشمولية. **والمجتمعات التي** تريد التحول إلى النظام الديمقراطي بحاجة إلى منظومة من المعارف السياسية التي تتضمن قيمًا واتجاهات سياسية مختلفة، يستطيع من خلالها الفرد التعرف على الظروف والمشاكل التي تحيط به محليًا وعالميًا، ويحدد مكانه وموقفه منها والمساهمة في تغييرها أو تطويرها. ولذلك يحتاج الفرد إلى رؤية سياسية واعية وشاملة بالظروف والأزمات التي تصيب المجتمع[53].

والحقيقة، فإنه عند الخوض في أي حديث عن دور الثقافة في تشجيع، أو إعاقة عملية التحول الديمقراطي، باستخدام مقاييس ثقافية مثل: التسامح، علينا أن نُحمل ثقافة النخب مسؤولية أكبر من ثقافة الشعب، فلقد تطورت الثقافة السياسية الديمقراطية، التي تسلم بقواعد الديمقراطية ونتائجها، عبر سيادة القانون واحترام التعددية السياسية القائمة، ولتعددية المصالح وحقها في التعبير عن ذاتها، من ثقافة نخب سياسية واقتصادية، ترى إمكانية تحقيق مصالحها عبر النظام الديمقراطي السائد، إلى ثقافة مهيمنة أو سائدة اجتماعياً عبر فترة تاريخية طويلة .

ولقد كانت لحظة تبني الديمقراطية في العالم الثالث، هي اللحظة الوحيدة في تاريخ الديمقراطية، التي تلعب فيها الثقافة الشعبية دوراً هاماً، وقد أثبتت التجربة، أن عملية دمقرطة الثقافة الشعبية، لا يمكن أن تبدأ من دون إصلاحات ديمقراطية تدريجية، تعمق الثقافة الديمقراطية قبل طرح موضوع تداول السلطة، إن لم تكن النخب الحاكمة جاهزة لتقبلها بعد[54]. ويشارك الناس في العملية الديمقراطية بجدية عندما تتاح لهم الفرصة، وعندما يدركون، أن العملية الديمقراطية حقيقية، ولا يوجد تناقض جوهري بين الثقافة الشعبية القادرة على التكيف، قبل أن تتغير بالتدريج باتجاه ديمقراطي وبين عملية التحول الديمقراطي[55].

ويمكن القول إن تعريف التحول الديمقراطي، هو ذلك الشكل من الحياة السياسية الذي يتطلب توفير الحماية، للتنوع والاختلاف، وتأمين الظروف الملائمة داخل المجتمع ليكون ديمقراطياً، وعليه أن يعبد الطريق لتكوين ثقافة الحوار والتسامح بين مكونات الشعب، بوصفها تلك الثقافة التي تحافظ على الهوية الثقافية الديمقراطية، وتبدأ مسيرة الوجود الثقافي الديمقراطي أولى خطواتها في وسط الأسرة، التي تعد اللبنة الأولى لغرس القيم والمبادئ والحقوق [56].

إن بناء الديمقراطية لا يتم إلا بالإنسان ولصالح الإنسان الذي يتخذ في إطار الدولة صفة المواطن، ولذلك فإن هذا الأخير لا يمكن أن يكون معزولًا عما يجري حوله وغائبًا عمَّا يقرر باسمه ولأجله، وإنما لابد أن يكون مشاركًا في الحياة السياسية، والحد الأدنى لهذه المشاركة هو تتبُّع طرق إدارة الشأن العام والمقارنة بين البرامج التي تتقدم بها الأحزاب السياسية والإدلاء بالصوت في الانتخابات العامة، ولكي تكون المشاركة إيجابية ولو في حدها الأدنى المذكور، يجب أن يكون المواطن مدركًا للقواعد التي ينبني عليها المجتمع الديمقراطي ومتشبعًا في ذهنه وثقافته وسلوكه بالقيم الديمقراطية. وإذا كانت تلك هي الصفات الضرورية التي ينبغي أن يتحلى بها المواطن العادي، فما بالك بالنخب التي تعمل من أجل الوصول إلى مراكز صنع القرار في الدولة والمساهمة الفعلية في تدبير الشأن العام، وهنا يتضح مدلول المقولة المعروفة، وهي: لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين، لأن الديمقراطية لا تصبح أمرًا واقعًا في الحياة العامة بوجود دستور وقوانين وأحزاب وصحافة وانتخابات ومؤسسات، وإنما تتوقف بالإضافة إلى كل ذلك على وجود المواطن الديمقراطي داخل أسرته وفي محيطه الاجتماعي والمهني والسياسي، أي أن تكون الثقافة الديمقراطية شائعة بين المواطنين العاديين والسياسيين والنقابيين والكتَّاب والمثقفين والصحافيين والموظفين والمسؤولين الإداريين وكل من له علاقة بتنفيذ القرار[57]. وتتطلب الديمقراطية المستقرة وجود مستوى معين من الثقة بين المواطنين العاديين والسياسيين. [58] .

وفي الحقيقة فإن أزمة النمط التعددي المقيد في النظم العربية ترتبط بأزمة النخبة سواء كانت حاكمة أو معارضة. وهى الأزمة التي تتفاقم عندما لا تكون تلك النخبة موحدة ثقافياً، أي عندما تكون مقسمة حول الاختيار الثقافي الحضاري. ففي هذه الحالة يتقاطع الصراع حول ذلك الاختيار الثقافي الحضاري مع الصراع بين محاولة نظام الحكم الحفاظ على الوضع القائم ومحاولة المعارضة تغييره في اتجاه الديموقراطية. ولا سبيل لحل هذا الصراع المركب إلا إذا نجحت الجماعة السياسية في الحكم والمعارضة في التوصل إلى تفاهم أو تراض عام حول صيغة لتجاوز الانقسام الثقافي وحول صيغة للتحول التدريجي إلى الديموقراطي[59].

ثانياً: الثقافة السياسية وعلاقتها بالمشاركة السياسية:

النشاط السياسي هو أحد أشكال المشاركة، ولكنه ليس الشكل الوحيد لها، "وأن ارتفاع معدلات المشاركة في هذا النوع من الأنشطة، يكون مؤشراً على ازدياد هذه المعدلات في

مجالات أخرى: اجتماعية وتنموية وثقافية وتعليمية وبيئية وغيرها، غير أن هذا لا يعني، أن المشاركة في السياسة هي الأصل؛ وأن ما عداها من أشكال هي فروع، وليس هناك ما يثبت افتراضاً شائعاً مؤداه؛ أن توسيع نطاق المشاركة في السياسة هو المفتاح، لأشكال أخرى من **المشاركة في مجالات** متنوعة، فهناك علاقة تأثير وتأثر، أو تغذية متبادلة بين المشاركة السياسية وبين العمل العام في مجالات أخرى، فالشخص الذي يشارك في خدمة مجتمعه، من خلال محو الأمية وحماية البيئة، أو ترشيد المستهلك ... الخ، يرتقى وعيه السياسي، أو الاهتمام بما يحدث **من تطورات** في هذا المجال"[60].

ويعتبر مفهوم المشاركة السياسية أحد المفاهيم المثيرة للجدل والخلاف في الرأي بين الباحثين والسياسيين والكتاب والمهتمين بالشأن العام للمواطنين، وذلك لاختلاف الأيديولوجية والمدرسة الاجتماعية التي ينتمون إليها. حيث ينظر إليها تارة باعتبارها إحدى الوسائل التي يستخدمها النظام السياسي لحفظ توازنه وإنجاز وظائفه وبلوغ غاياته وأهدافه بما يحقق له الاستقرار والاستمرار، كما ينظر إليها تارة أخرى من منظور طبقي أو وظيفي، حيث إن كل فعل سياسي هو في الحقيقة فعل أحادي يسعى نحو تحقيق مصالح الجماعة التي ينتمي إليها.

وتختلف مسميات المشاركة، فهناك من يطلق عليها المشاركة الجماهيرية، وهناك من يسميها المشاركة الشعبية أو المشاركة العامة، وبالرغم من اختلاف تلك المسميات، إلاّ أنها تدور كلها حول معنى واحد، وهو مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع في كل المستويات في مختلف **مجالات الحياة** السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

فالمشاركة قد تعني أي عمل تطوعي من جانب الأفراد يلعب الفرد من خلالها وبمحض اختياره دوراً في مجالات الحياة المختلفة(السياسية– الاقتصادية– الاجتماعية) تتداخل فيه مصلحة الفرد بمصلحة الجماعة إلى درجة يصبح فيها من الصعب الفصل بين هذه المصالح، وإن تراوحت حدتها حسب الظروف المتاحة في الزمان والمكان، ونوع المشاركة والظروف السياسية [61] ، وقد تعني أيضاً تلك الجهود المشتركة الحكومية والأهلية في مختلف المستويات، لتعبئة الموارد الموجودة، أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجة الضرورية، وفقاً لخطة مرسومة، وفي حدود المشاركة السياسية الاجتماعية للمجتمع"[62].

والمشاركة السياسية تعني بصفة عامة تلك الأنشطة، التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة في مختلف مستوياتها، ومن تلك **المستويات**:

مستوى أعلى: وهو ممارسة النشاط السياسي، مثل: الانتماء للأحزاب السياسية، وحضور الجلسات السياسية، والمشاركة في الحملات الانتخابية.

ومستوى ثان: مثل: مستوى الذين يصوتون في الانتخابات، ويتابعون بشكلٍ عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ومستوى ثالث: يشمل الهامشيون في العمل السياسي، ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية، ولا يميلون للاهتمام السياسي.

والمستوى الرابع: هم المتطرفون سياسياً، وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجئون إلي أساليب العنف.

وتُعرف المشاركة السياسية بأنها "مجموع النشاطات الجماعية، التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لان تعطيهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية، التي يعتبر فيها قيمة أساسية، بمفهوم **المواطنة**"[63].

وهناك أربع مراحل للمشاركة، وهي: مرحلة الاهتمام بالقضايا العامة ومتابعة الأحداث السياسية، حيث يميل الأفراد إلي الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات وأثناء الحملات الانتخابية، والمعرفة السياسية بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع يأتي ثاني تلك المراحل، والتصويت السياسي والمشاركة في الحملات الانتخابية ثالثها، والمطالب السياسية التي تتمثل في الاتصال، بالأجهزة الرسمية هي رابع هذه المستويات من المشاركة السياسية.

وفي المجتمعات العربية تعتبر "المشاركة السياسية واجباً مدنياً على المواطنين، وكلما زادت المشاركة، كان ذلك دليلٌ على صحة المُناخ السياسي، فضلاً عن إن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية"[64]؛ كما أن مدى المشاركة يتفاوت طبقاً للتعليم والمهنة والجنس والسن ومحل الإقامة والشخصية والمحيط الثقافي، فكلما زاد مستوى التعليم زادت المشاركة؛ كما إن المشاركين من الرجال هم أكثر من المشاركات من النساء، وكذلك المشاركين من قاطني المدن، هم أكثر من أولئك قاطني الريف، وتتسم المشاركة السياسية بعدة خصائص منها: أنها سلوك تطوعي وإيجابي وواقعي، وهي عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والأبعاد، تهدف إلي اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة، وهي هدف، لأن الحياة الديمقراطية السلمية تقتضي مشاركة الجماهير.

وللمشاركة السياسية العديد من الدوافع الشخصية والمجتمعية، مثل: **الشعور بأن المشاركة** واجب والتزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، وحب العمل العام، والرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع وتحسين مستويات الخدمة فيه، والرغبة في تقوية الروابط بين مختلف هذه الفئات، وكذلك محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع، وتحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع، وتحقيق مصالح شخصية، تتمثل في: السيطرة والتمتع بالنفوذ وتحقيق منافع مادية وغيرها من المصالح الفردية[65].

ومن هنا فإن المشاركة لا تقتصر، في الديمقراطيات **المعاصرة، على النشاط الانتخابي،** وان كان هذا النشاط هو الذي يلتزم به اكبر عدد من الأفراد، فهي تعبر عن نفسها بإشكال أخرى، مندمجة تماماً باللعبة السياسية"[66]، "لأن مثل تلك المشاركة هي المؤشر الأهم، لاحتمالات قيام مجتمع ديمقراطي، يوازن بين الحرية والعدالة الاجتماعية؛ لأن الديمقراطية الحقيقية لا تتم دون؛ أن يتحمل الشعب عبئ مسؤوليته بتنظيم نفسه [67].

إن المشاركة السياسية تزود السلطة الحاكمة بمزيد من الآراء والتصورات التي تسهم في إنضاج القرار وترشيده، وتبقى قناة مناسبة لنقل احتياجات الجماهير **للحكام. كما أن الشعور** الشعبي بالمشاركة في صنع القرار يجعل تنفيذ الخطط والبرامج أكثر سهولة، وبذلك يتعزز استقرار المجتمع وتتكرس شرعية النظام السياسي ويرتفع مستوى الولاء له، وتتراجع صور **استغلال السلطة.** وحيث إنه من الصعب قبول مقولة: إن القمع وحده يمكنه وقف **التناقضات** الاجتماعية والفكرية والسياسية في المجتمع، وانفجار هذه التناقضات قد يتخذ أشكالًا عنيفة تكون نتائجها مدمرة، لذلك فإن تأطير هذه التناقضات وفتح قنوات المشاركة أمامها، وإشاعة قيم التسامح مع الرأي الآخر تحفظ المجتمع من التناقضات العنيفة. وبذلك تسهم المشاركة السياسية في تنمية الشخصية الديمقراطية على المستويين الفردي والجماعي. **وحتى تكون المشاركة** السياسية فاعلة لابد أن تكون قنواتها مفتوحة لمختلف التوجهات السياسية في المجتمع، والانتماءات الدينية والقومية، وقادرة على استيعاب الشرائح الاجتماعية الجديدة ومطالبها **المتصاعدة** في المشاركة في الحكم، على أن تجد صداها لدى النظام السياسي بالاستجابة لمطالب واحتياجات الشعوب[68].

ونتيجة تعرض المرء للمؤثرات السياسية، يزداد احتمال مشاركته في الحياة العامة، ويتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بالمتغيرات الاجتماعية، و**ترتبط المشاركة بعناصر الإطار** السياسي، التي تتمثل في رؤية القيادة لدور المواطن، ومدى توافر الحرية لمنظمات المجتمع **المدني،** "وتتطلب المشاركة ضرورة توفير عدد من العوامل، التي تزيد من فاعليتها وتضمن بقاءها واستمرارها، مثل ضرورة توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير، وارتفاع وعي هذه الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية، والشعور بالانتماء للوطن، والإيمان بجدوى المشاركة، ووجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة، ولهذا تؤثر المشاركة على الأفراد وعلى السياسة العامة للأفراد ولها دور في التنمية"[69].

ولقد شرعت الدول العربية عقب استقلالها، في عمليات تحديث اقتصادي واجتماعي وسياسي، ويتضمن التنمية في بعدها السياسي، وتطوير المؤسسات السياسية، وتعتبر المشاركة

السياسية، من أهم مؤشرات مدى ديمقراطية النظم السياسية، والمقياس الأهم على مدى شرعيتها، ومؤشراً هاماً يعكس الثقافة السياسية السائدة بما تحتويه من قيم إيجابية وأخرى سلبية، بالإضافة إلى كونها عنصراً أساسياً في قضية التنمية الشاملة للمجتمعات من منطق، أن أهداف التنمية هي توفير مساحة أوسع للحريات الحقيقية، التي يتمتع بها المواطنون في جميع المجالات.

ولقد أضافت العولمة تأثيرات جديدة على قيم الثقافة السياسية، ولا سيما في مجال "العولمة الاقتصادية"، ونمو شبكة الاتصالات التي عممت الديمقراطية، وترتب على كل ما سبق، وجود أزمة مشاركة سياسية فعلية ظهرت ملامحها الأساسية، في استنكار وجود المعارضة بمختلف أطيافها، وتعثر التحولات الديمقراطية في الشرق الأوسط، وترتبط فكرة تعزيز المشاركة السياسية في مجتمعاتنا العربية، بتدعيم قيم الثقافة الديمقراطية، والتي تتسم بغلبة "الثقافة السياسية المشاركة"، والتي يتميز فيها المواطنون، بدرجة عالية من الوعي، من خلال قدرتهم على التعبير عن أنفسهم ومصالحهم، والمشاركة في صنع القرار.

ومن هنا فنحن بحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة تحسم الصراع لصالح قوى المستقبل، يكون المواطن فيها حراً ومشاركاً وفعالاً، ثقافة تقوم على مؤسسات التنشئة السياسية وغير الرسمية، وبذلك تخلق بيئة مواتية لدعم التطور الديمقراطي في مجتمعاتنا.

إن قلة من النخب السياسية والثقافية الحديثة هي التي تعرف معني الحريات الفردية، بقدر ما تطمح إلى المشاركة السياسية، والمعاملة على قاعدة المساواة ورفض العبودية، لا يعني أن قضية الحرية لا تعني إلاّ النخب المثقفة الاجتماعية والسياسية، ولا تفيد غيرها.

إن إقامة نظام مدني قائم على احترام الأفراد، ومشاركتهم جميعاً في الحياة السياسية، وتطوير وعيهم المدني، وتعميق شعورهم بالمسؤولية عن مصير مجتمعهم وما يحصل فيه، عن حالته وتقدمه ومستقبله، لا يشكل اليوم النظام الوحيد القادر على بناء، جماعة سياسية نشطة وفاعلة ومبدعة فحسب، بل قادرة على التفاعل والتعاون والتواصل مع المجتمعات المحيطة بها، والدفاع عن نفسها ومصالحها؛ إن الديمقراطية هي مشاركة الجميع في تحمل مسؤولية تقرير المستقبل المشترك، وإذا وصلنا إلى هذا الموقف، ونمينا هذا الاستعداد عند الأفراد، أصبحنا من الناحية الواقعية مجتمعات ديمقراطية[70].

المشاركة السياسية تعني تلك الأنشطة التي يقوم بها المواطنون، بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر، في عملية اختيار الحكام، ويلعب الأفراد من خلالها دوراً في الحياة السياسية المجتمعية، ويرى البعض، أن أنشطة المشاركة يمكن تصنيفها في مجموعتين:

1- أنشطة تقليدية: وتشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية، والدخول مع الغير في مناقشات سياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات، والانضمام إلى منظمات المجتمع المدني.

2- أنشطة غير تقليدية: وتشمل الأنشطة التي تقوم بها الجماهير، مثل: الشكاوى والتظاهر والإضراب والاحتجاجات والاعتصامات.

فالمشاركة السياسية ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية، التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات، لذلك فهي سمة من سمات النظم الديمقراطية، وتؤدي إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع، كما أنها تؤدي إلي قيام الجماهير، بتنظيم أنفسها في جمعيات أهلية تساند الهيئات الحكومية، وتفتح ميادين للخدمات والنشاط وتزيد من الوعي العام للجماهير، وتعمل على تنمية المجتمع؛ لأنها تعتبر أفضل وسيلة لتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة، وهي حق أساسي يتمتع به كل مواطن يعيش في مجتمعة[71].

والمشاركة السياسية تحتاج إلي ثقافة تتكون من قيم عدة، لعل أهمها: قيم الحرية (حرية الحركة في إطار القانون)، والمساواة (في المواطنة وأمام القانون)، والفردية (بوصف الفرد أساس كل مجتمع)، والتعددية (بوصفها طبيعة الحياة)، والتسامح، ومن تلك القيم الأساسية تنبثق قيم فرعية أخرى وتتشكل القناعات والممارسات[72].

وهذا يحتاج عبر الممارسة إلى أدوات يمكن رصد أهمها ارتباطاً بالثقافة السياسية وهي:

1- الأسرة: تعتبر الأسرة من أهم أدوات الثقافة السياسية وأعظمها تأثيراً في حياة الأفراد، فهي أول جماعة يعيش فيها الفرد، وهي التي تنقل إليه كافة المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التي تمكنه، من أن يعيش حياة اجتماعية ناجحة بين أفراد المجتمع، وعن طريق الأسرة يكتسب الطفل المعايير العامة، التي تفرضها أنماط الثقافة السائدة في المجتمع[73].

2- المدرسة: تقوم المدرسة بعملية الثقافة السياسية عبر التنشئة السياسية، من خلال التثقيف السياسي من خلال مواد معينة؛ كالتربية الوطنية والمدنية والتاريخ، ومن خلال تلك المواد يتم تعريف التلميذ ببلده، وتحديد السلوك المتوقع منه، وزرع مشاعر الحب والولاء للوطن والانتماء للأرض، "والمدرسة مؤسسة اجتماعية على جانب كبير من الأهمية لأنها منتشرة في معظم المجتمعات وتوجد في كل المناطق، ويستفيد من خدماتها كل أبناء الأسر التي تعيش تلك المجتمعات، حيث لا توجد أسرة لها أبناء بدون أن يكون احد أبنائها في مرحلة تعليمية ما "[74].

إن أهم ما يميز المدرسة كأداة من أدوات التنشئة السياسية عن غيرها من الأدوات أنها إلزامية، وتعتبر المدرسة هي أول مؤسسة رسمية يرتبط بها الفرد في حياته، لذا فهي الأداة الرسمية الأولى من أدوات التنشئة السياسية وتُسهل للمواطن لتقبل أدوار باقي أدوات التنشئة، ولذلك فقد اهتمت الدول والحكومات بإلزامية التعليم المجاني ليس فقط من أجل رفع المستوى العلمي، بل من أجل تنشئة الأجيال سياسياً كما تتوافق مع النظام السياسي . والمدرسة تعتبر أداة مهمة من أدوات التنشئة السياسية، وتقوم بذلك من عدة اتجاهات وهي[75]: المناخ المدرسي، أسلوب المعلم، المناهج والمقررات الدراسية، الطقوس المدرسية.

3- جماعة الرفاق: ويقصد بها أصدقاء الطفل الذين يتقاربون في أعمارهم وميولهم وهواياتهم، وتلك الجماعة لها دور في التنشئة الاجتماعية، حيث من خلالها يصبح الفرد مهتماً بالسياسة، ومتابعاً للأحداث السياسية. وجماعات الرفاق لها دور في عملية التنشئة للأفراد، من حيث أنها تتيح فرص التفاعل الاجتماعي في وسط متكافئ بين أعضائها، وتحقق مبدأ الاستقلالية وتحمل المسؤولية، وتتيح للأفراد إمكانية التجريب لإمكانياتهم وفرص تحقيق ذواتهم، كما أنها تكسب الأفراد الأدوار الاجتماعية المختلفة.

4- الدين: تحتل المؤسسة الدينية أهمية بالغة في حياة الفرد والمجتمع، إذ يمثل الدين البناء المعياري الذى يسير عليه سلوك الفرد وينتظم عليه بناء المجتمع. ولا يمكن تقليل أهمية دور المؤسسة الدينية (المسجد، الكنيسة، الهيئات والمعاهد الدينية، والجامعات) في عملية التنشئة السياسية في جميع البلدان ولا شك أن النظام السياسي يستفيد كثيراً كلما زاد التطابق بين القيم التي يدعو إليها، والقيم التي تتبناها المؤسسة الدينية، وتعرض لتحديات إذا ما تضاربت القيم التي يدعو إليها والقيم التي تتبناها المؤسسة الدينية[76].

ويقوم المسجد كونه إحدى أهم المؤسسات الدينية، بدورٍ كبير في عملية الثقافة السياسية، والدين له مؤسساته التي تعمل على تحقيق أهدافه وغاياته السامية، ولا يقف المسجد عند حدود العبادات وإقامة الصلوات؛ بل إن الدور الذي يقوم به في تنشئة الأفراد، يكاد يعكس آثاره على بقية المؤسسات الأخرى العاملة في مجال الضبط الاجتماعي.

5- المؤسسات المهنية: تؤثر مؤسسات العمل على التنشئة، من خلال ما يدور داخلها من علاقات واتصالات ومعاملات بين الرؤساء والمرؤوسين، كما أن النوادي لها دور اجتماعي ترفيهي، لكنها تلعب دوراً في التنشئة السياسية والتثقيف السياسي، بتأكيد القيم والاتجاهات المأخوذة من الأسرة والدين أو تزويد الفرد بقيم جديدة[77].

6- الأحزاب السياسية: تقوم الأحزاب السياسية بدور كبير في تحديد الثقافة السياسية، من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدى الفرد، وتقوم الأحزاب بهذا الدور من خلال ما تقدم من معلومات، وما تمارسه من تأثيرات على الأداء والقيم والاتجاهات السياسية للجماهير، مستخدمة في ذلك كل ما تملك من وسائل اتصال بالجماهير، مثل: الراديو والتلفزيون والصحف والمجلات والكتيبات والنشرات والفضائيات وشبكة المعلومات (الأنترنت)، أو وسائل اتصال مباشر مثل الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات، التي

ينظمها الحزب من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير، وتقوم الأحزاب السياسية بدور مزدوج في عملية التنشئة السياسية، يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة، وخلق ثقافة سياسية جديدة.

7- **وسائل الاتصال:** كل وسائل الاتصال التقليدية والحديثة تزود الفرد بالمعلومات الأساسية والسياسية والعامة، وتشارك في ترسيخ قيم السياسة، وتأكيد قيم الثقافة السياسية السائدة، وقد عمدت القيادات السياسية في الشرق الأوسط، إلى تطوير وسائل الاتصال الجماهيري، لتسهم في تشكيل الثقافة السياسية الجديدة [78].

ولقد أخذت وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة أبعادا كثيرة في الحياة السياسية للمجتمعات مما دعم موقعها باعتبارها السلطة السياسية الرابعة. لقد كانت مند وجودها رفيق السياسة والسياسيين لا لشيء إلا لأنها رفيقة الجماهير ومبتغى الأفراد والجماعات وعمادهم في حياتهم اليومية، وذلك ما جعل منه مصدراً من مصادر التنشئة السياسية ومحلاً لالتقاء الحياة العامة بالحياة السياسية والشعب بالسلطة .

إن أهمية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية في التنشئة السياسية تكمن في قوة تأثيرها على الأفراد والجماهير، ومن بين جوانب هذا التأثير نجدها تعمل على تراكم المكاسب الثقافة والمعارف والمعلومات السياسية، بناء المواقف السياسية، تعزيز المواقف والأفكار السابقة[79] والتحفيز على المناقشة والحوار[80].

ويعاني الشعب في مختلف الدول العربية من "اغتراب سياسي عميق، بسبب حرمانه من حق المشاركة السياسية؛ وان طغيان الحاكم والسلطة على المجتمع يتمثل في إبعاد الشعب عن المشاركة في إدارة شؤونه الخاصة والعامة، ولقد سلبت السلطة الناس حقوقهم وحرياتهم بالتعبير والتجمع والتنظيم والعمل على تحقيق الأهداف الكبرى، التي يرونها ضرورية لإقامة مجتمعات جديدة ومتقدمة، ونجد أنه في بعض الحالات التي هدمت فيها الدولة المؤسسات الحديثة، اضطر الشعب للجوء إلى المؤسسات التقليدية؛ كالدينية والعائلية لممارسة قدر ضئيل من التحكم بمصيره، مما يفسر انتشار التنظيمات التقليدية والجماعات الدينية، واستفحالها في الربع الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين"[81]، فالديمقراطية لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة أسس رئيسية، كما يعدد ذلك جوزيف مغيزل في الاتي:

أولها: الحرية لي ولغيري.

وثانيها: وهو نتيجة للأول، حق غيري، في أن يعارضني، ويعمل في سبيل فوز نظرته التي يعارضني بها.

وثالثها: هو أن تكون مصالح الشعب: الجمهور– **الكثرة على الأقل** – هي المقياس، الذي يتغلب **في القرارات المتخذة والمنفذة** "[82].

الخاتمة :

وختاماً فإن التحول الديمقراطي وترسيخه، لا يمكن أن يكتب له النجاح دون **الاستثمار في** الثقافة السياسية، على اعتبار أن الديمقراطية لا يمكن اختزالها في بعدها المؤسساتي الإجرائي، فالديموقراطية تستوجب استحضار بُعدها القيمي الثقافي، الذي يشكّل اللبنة الأساس في تحصين العملية الديمقراطية خصوصاً إذا تولّد هناك اقتناع وإيمان راسخان لدى **(النخبة والمجتمع) في** التوافق حول ضرورة نبذ الخلافات والصراعات الضيقة وتركها جانبًا مع تغليب المصلحة العامة والانشغال بالتحول الديمقراطية ليكون في المسار الصحيح.

إن البناء الديمقراطي الحقيقي بحاجة إلى تشكيل ثقافة سياسية شامله بعيدة عن الصراعات الطائفية والقَبَلية والعشائرية والأثنية، بمعنى ترسيخ الجهود في سبيل تحقيق العيش المشترك وتحت سقف الديمقراطية التي تحفظ حقوق الإنسان.

ومن خلال ما سبق يمكن الخروج ببعض النتائج من أهمها: -

الثقافة السياسية في المجتمعات العربية أصابتها الصراعات الفكرية المتناقضة، وأصبحت التعبئة هي أساس العمل السياسي لقوى تلك المجتمعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافة السائدة الأن تقوم على ثقافة العنف وإقصاء الآخر، وهيمنة عقلية السلطة واحتكارها في نظام الحزب الواحد.

- تشكل الأغلبية الصامتة في المجتمعات العربية نسبة كبيرة من أفرادها، ولكنها مصابة بالعجز والشلل، وسيطرة الاستقطاب، وثقافة تعصب وأسلوب أحادي التوجه والحكم.
- تعد الثقافة السياسية أحد مقومات الديمقراطية في المجتمعات، وتعثرت الديمقراطية في المجتمعات العربية، بسبب الفهم الخاطئ للثقافة والقيم الديمقراطية في تلك المجتمعات.
- غياب الوعي السياسي لدي النخبة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، بمفهوم التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، بسبب تأثير عوامل داخلية وأخري خارجية.
- ارتبطت إشكاليات التحول الديمقراطي بمسألة الثقافة السياسية بشكل مباشر، من خلال التحولات الديمقراطية في المجتمعات العربية التي اكتسبت أهمية خاصة؛ لأنها خلقت جواً من التنافس الحقيقي بين القوى المشاركة في الانتخابات.
- انهيار شرعية النظام الديمقراطي في المجتمعات العربية، وعدم تمثيل هذا النظام لمختلف القيم ومصالح المجتمع، وعدم قدرته على استيعاب التغيرات الجديدة؛ رغم إن التحولات الديمقراطية في المجتمعات العربية الأخيرة أبرزت حالة من التعددية السياسية داخل المجتمع.
- ضعف ثقافة الديمقراطية وممارستها لدى الشعوب العربية كونها صاحبة السلطة الحقيقية.
- يشكل العامل الديني دوراً مهماً في الثقافة السياسية العربية، كما تشكل الأسرة والعائلة، أهم العوامل الداخلية في مقومات التحول الديمقراطي لدى الشعوب العربية.
- غياب رؤية وتصورات تمكن الشعوب العربية من تقديم مبادرات سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وغياب رؤية تنموية تتضمن استراتيجيات وأولويات عمل واضحة ما بين مؤسسات السلطة والمجتمع المدني .
- الثقافة السياسية لدى الشعوب العربية غير مشجعة للتحول الديمقراطي، إذ لم يظهر فيها ما يدعو لتكريس تقاليد ومقومات التحولات الديمقراطية، نظراً لغياب القانون واستخدام العنف والقوة، مما ساهم في تكريس ثقافة العنف، بدلاً من ثقافة الحوار.

ومن خلال هذه الخاتمة ولأهمية موضوع الثقافة السياسية وأثرها على التحول الديمقراطي، نوصي بمجموعة من التوصيات من أهمها: -

تعزيز ثقافة الديمقراطية في المجتمع من خلال التداول السلمي على السلطة، ونشر مفاهيم التسامح وحرية الاختلاف وعدم إقصاء الآخر والتهميش، وضرورة التمسك بالديمقراطية كنظام وقيم داخل الحياة في المجتمع بمختلف جوانبها والتمسك باستراتيجية وطنية لتعزيز الوحدة الوطنية.

- التمسك بالديمقراطية كنظام وقيم بمختلف جوانبها، والتمسك باستراتيجية وطنية لتعزيز الوحدة الوطنية في المجتمع.
- تفعيل المشاركة من قبل المواطنين وتطوير الوعي لديهم بأهميتها وممارستها، ضمن مبدأ سيادة القانون وحماية الحريات والعدل والمساواة وحرية الرأي والتعبير.
- ضرورة إنهاء الانقسام الداخلي داخل المجتمع كضرورة وطنية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على مواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجهه.
- نشر وتعزيز الثقافة السياسية وفق القيم والمعايير الديمقراطية من خلال التنشئة الاجتماعية وتعميم قيم التسامح والتعايش مع الآخرين، من خلال إقرار الديمقراطية كمنهج في المدارس والجامعات العامة الخاصة.

ـ تعزيز آليات العمل الديمقراطي في المجتمع على كافة المستويات من أفراد ونخبة ومنظمات المجتمع المدني وفي كل المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
ـ توعية الناس بحقوقهم وحرياتهم، وإنهاء مظاهر الفقر والبطالة والأمية، وخلق فرص عمل للموطنين والمساواة بينهم دون استثناء.
ـ تعزيز ثقافة الديمقراطية القائمة على التسامح والحق بالاختلاف، لترسيخ ثقافة المواطنة وحرية الاختيار، واحترام الرأي والرأي الأخر.
ـ العمل على بناء منظومة ناجحة تدعو إلى النزاهة من خلال الانفتاح على المستويين الداخلي والخارجي وتقديم القدوة الحسنة في الممارسات التي تتسم بالشفافية والإعلان عنها للارتقاء بالمجتمع وتحقيق الديمقراطية.
ـ تأهيل الأفراد في المجتمع على مستوى الأسر والعائلات، على مقاومة ثقا فة الطاعة والخضوع والسلبية، لتعزيز دور الأسرة في تنمية ونشر قيم ثقافة الديمقراطية.

هوامش البحث ومصادره :

1- كمال المنوفي، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين : تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية**،ط[1] ، بيروت، .دار ابن خلدون، 1980 ، ص.61
2- جان بيير كوت وجان بيير مونيية: **عناصر من اجل علم اجتماع سياسي**، ترجمة: أنطون حمصي، وزارة الثقافة، دمشق، 1994 ،ص363
3- محمد المقداد، "دور الثقافة في التنمية السياسية" ورقة عمل مقدمة الى **ندوة التنمية السياسية في الأردن"**، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية،2004م، ص16.
4- لارى دايموند، "**مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع أم دور النخبة**"، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، ط[1] ،بيروت،1994م، ص17،
5- كمال المنوفي، **مرجع سبق ذكره**، ص.14
6 - International Encyclopedia of the Social Sciences, ASU REF H.40A2 15 1968 (19 vols)
7 - Bealey, Frank, The Blackwell Dictionary of Political Science, ASU REF JA61 .B43 1999
8- محمد أحمد العجاتى، أزمة الهوية فى الفكر السياسى العربى. **دراسة مقارنة فى: روى حسن حنفى ومحمد عابد الجابرى، رسالة ماجستير غير منشورة**، يوليو 2001، ص42.
9- انظر بتفصيل حول علاقة الثقافة السياسية بالديمقراطية، عبد السلام علي نوير، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية، (**مجلة عالم الفكر**، العدد 1، المجلد40، يوليو -سبتمبر2011)، ص- ص .26-23.
10- المرجع السابق، ص 23
11- معتز بالله **عبد الفتاح**: "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج " **مجله المستقبل العربي**" تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، أبريل ،العدد 336 / 2006 السنة 28 ،ص.26.
12- ثناء عبد الاله: "خصوصية طرح الديمقراطية في الواقع العربي " **المستقبل العربي** " ، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية العدد 187 ، 1994 ، ص9.
13- لارى دايموند: **مرجع سبق ذكره**، ص16.
14- لوسيان باي وسيدني فيربا: **في كتاب**: جان بيير كوت وجان بيير مونيية، عناصر من اجل علم اجتماع سياسي، **مرجع سبق ذكره**، ص359.
15- السيد عليوة ومنى محمود :**المشاركة السياسية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، موسوعة الشباب .السياسية، القاهرة 2000 ، ص 43.
16- مايكل طومسون وآخرون: **نظرية الثقافة**، ترجمة: علي سيد الصاوي، سلسلة عالم المعرفة، رقم 223 ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1997،ص.148.
17- صموئيل هانتغتون: "**حول الظلم الدولي في دفع التغيير الثقافي السياسي داخل الدول**"، فورمان: منشورات جامعة أوكلاهوما، 1991 ،ص 8.

18- جابرائيل الموند0 وسيدني فيربا "Culture Civil The :"، في كتاب: جان بيير كوت وجان بيير مونيية، عناصر من اجل علم اجتماع سياسي، **مرجع سبق ذكره**، ص36.0.
19- لارى دايموند : **مرجع سبق ذكره**، ص 35 .
20- **المرجع السابق**، ص 199
21- السيد عليوة ومنى محمود: **مرجع سبق ذكره** ،ص 44
22- **المرجع السابق**، ص 47.
23- السيد عليوة ومنى محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص54.
24- لاري دايموند : **مرجع سبق ذكره**، ص.199 http://iraparty27.blogspot.co.
25- **المرجع السابق**، ص،138 .
26- حسين علوان، **إشكالية بناء الثقافة السياسية في الوطن العربي**، (مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2009)، ص.11.
27- **المرجع نفسه**، ص.12.
28- مشتاق زاهر، "التنشئة السياسية والمرونة الديمقراطية"، **صحيفة الجمهورية**، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.algomhoriah.net/atach.php?id=28060

29- طه مطر ظلال فراج، "**التنشئة السياسية وخصائص الشخصية، كمتغيرات مُنبئة بالمشاركة السياسية في دولة الكويت**"، ص7، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم علم النفس، مصر، انظر الرابط الإلكتروني التالي : علم%20نفس%20السياسي. www.arts.zu.edu.eg pdf
30- عبد الإله بلقزيز :**الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق والممكنات**، في :المسألة الديمقراطية، مركز .دراسات الوحدة العربية،سلسلة كتب المستقبل 19 ،ط1 ، بيروت،، مايو 2000 ، ص137 .
31- ثناء فؤاد عبد الله : آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ، بيروت، يناير 1997 ، ص339 .
32- العربي صديقي" :**البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل**"، ترجمة :محمد الخولي وعمر الأيوبي،ط [1]، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو 2007 ، ص304 .
33- Jerrold green " challenges to democratization in the middle east " American – Arab Affairs.vol .36 spring 1991. p . 12
34- محمد عابد الجابري" :المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 14 ، العدد 157 ، آذار 1992 ، ص1 .
35-William e . Connolly . the ethos of pluralization . borderlines : vol.1 " Minneapolis . mn :.University of Minnesota press. 1995" p3
36- ثناء فؤاد عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص351 .
37- حسين علوان البيج :الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 21 ، العدد 236 ، أكتوبر 1998 ، ص100 .
38- على الدين هلال ونيفين مسعد :**النظم السياسية العربية : قضايا الاستمرار والتغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، بيروت، أبريل 2000 ، ص125 .
39- عبد الغفار رشاد :**الرأي العام :دراسة في النتائج السياسية**، دار الأصدقاء، المنصورة 1992 ، ص125 .
40- عبد الإله بلقزيز، **مرجع سبق ذكره** ، ص141 .
41- وحيد عبد المجيد : مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، **ندوة في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، على .خليفة الكواري وآخرون ،سلسلة كتب المستقبل 19 ،ط1 ، بيروت، مايو 2000 ، ص306.
42- عبد الحسين شعبان: "معوقات الانتقال إلي الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية المدعومة... الديمقراطية الممكنة"، في: **(مداخل الانتقال إلي الديمقراطية في البلدان العربية)**، إسماعيل الشطي وآخرون: تحرير: على خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط[1] ،بيروت، أكتوبر2003 ،ص250.
43- عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص37.
44- ناصر عبد الله أبو العطا " :إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، **بحث غير منشور**، لدى الباحث .نسخة منه، جامعة الأقصى، 2008 ، ص 5.
45- موريس ديفرجية :سوسيولوجيا السياسة : **مبادئ أولى في علم السياسة**، ترجمة :هشام دياب، وزارة الثقافة والإرشاد .القومي، دمشق، 1980 ، ص130 .
46- إبراهيم أبراش " :الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق "، **مرجع سبق ذكره**، ص163 .

47- عبد الرحمن حللي :في عرض كتاب :عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، لسعيد بن سعيد العلوي والسيد ولد أباة،سلسلة حوارات لقرن جديد، دار الفكر، دمشق، 2006 .
http://www.almultaka.net/ShowMaqal.php?module=d27
48- حسن حنفي :الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر، في : الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1999 ، ص56.
49- علي الدين هلال ونيفين مسعد :مرجع سبق ذكره، ص26 .
50- إبراهيم أبراش " :الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق"، مرجع سبق ذكره، ص 77 - 78 .
51- لاري دايموند :مرجع سبق ذكره، ص216 .
52- إبراهيم أبراش :المرجع السابق، ص25 .
53- ناجي الغزي، "مفهوم الوعي السياسي"، انظر الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.alrayy.com/473.htm

54- عزمي بشارة" :التحرر : التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث"، وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله 7، 8- يناير 1997 ، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،ط1 ، رام الله، أيلول 1998 ، ص15
55- المرجع نفسه، ص21 .
56-سامر مؤيد" :استنبات الثقافة الديمقراطية"، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية
http://fcdrs.com
57- عبد القادر العلمي، في الثقافة السياسية الجديدة، (منشورات الزمن، الطبعة الثانية،2013)، ص44/43.
58- Steen, Anton, The Question of Legitimacy: Elites and Political Support in Russia.,Europe-Asia Studies, July, 2001, p. 1.
http://www.findarticles.com/cf
O/m5/3955_77615867/53/pl/ article.
59-- http://6olab30.3oloum.org/t2694-topic
60- وحيد عبد المجيد :تقديم كتاب :المشاركة السياسية، للسيد عليوة ومنى محمود، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، موسوعة الشباب السياسية، القاهرة 2000 ، ص9 .
61- ناصر الشيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، (بيت سأحور: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات،2010م) ص25.
62- السيد عليوة، ومنى محمود :المرجع السابق، ص13-14 .
63- فيليب برو، مرجع سبق ذكره، ص301 .
64- السيد عليوة ومنى محمود، المرجع السابق ذكره، ص22 .
65- المرجع السابق، ص27.
66- فيليب برو، مرجع سبق ذكره، ص336 .
67- حليم بركات :الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في سبيل إغناء التجربة العربية،ط1 ، مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، آذار 1995 ، ص124 .
68- خيري عبد الرزاق جاسم، "الوحدة الوطنية والمشاركة السياسية"، مقال منشور على موقع:
http://www.ahali-iraq.com/printarticle.php?id=139&p9=index
69- السيد عليوة ومنى محمود :مرجع سبق ذكره، ص32 .
70- برهان غليون" :الجذور الثقافية لغياب الديمقراطية"، خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، الجزيرة.نت، 21 /2008/7، .
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C5448F78-102B
71- السيد عليوة ومنى محمود :مرجع سبق ذكره، ص21 .
72- تركي الحمد" :في الحديث عن الديمقراطية"، منبر الحوار والإبداع، 3 /2007/4
http://menber-alhewar.net/forum.php?action=view&id=1430&ca_id=22
73- د. إسماعيل عبدالفتاح /التنشئة السياسية للطفل، وزارة الإعلام، مصر، 1998، ص.85
74- سيد أبو بكر حسانين " :مدخل إلى الخدمة الاجتماعية، مكتبة التجارة والتعاون، القاهرة،ط[2] ، 1982 ، ص157 .
75- د. محمد حسنين العجمي، الإدارة المدرسية، دار الفكر العربي،ط[1] 2000م، ص.40.

- جون دكت، **علم النفس الاجتماعي**، ترجمة: د.عبدالمجيد صفوت، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000م، ص29 .
- د. على الدين هلال وآخرون، التعليم والتنشئة السياسية في مصر، **مرجع سبق ذكره**، ص17.
76- د. عبدالمنعم المشاط، **التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا**، مؤسسة العين، العين، 1988، ص267.
77- المرجع نفسه، ص266-.267.
78- السيد عليوة ومنى محمود، **المرجع السابق**، ص67 .
79- محمد بن مسعود البشر: مقدمة في الاتصال السياسي، مكتبة العبيدان، الرياض، ط1 ، 1997، ص131.
80- **المرجع نفسه**، ص 133.
81- حليم بركات، **المرجع السابق**، ص113 .
82- جوزيف مغيزل، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983، ص 8.

التعليم وأهميته في التنمية الاقتصادية

الأستاذ/ محمد البشير العموري

كلية التربية أبوعيسى

جامعة الزاوية

المقدمة :

تعد تنمية التعليم من أهم أنواع التنمية البشرية، ولكي تصبح ناجحة وتتحقق على أرض الواقع، لابد من وجود استراتيجية واضحة الرؤية لتطوير كل المراحل التعليمية، ولهذا فإن التنمية البشرية هي عماد التنمية الاقتصادية الشاملة ، وتطوير التعليم لإعداد الأجيال القادمة هو أهم أساسيات التنمية الشاملة على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وهي مهمة صعبة، وتتطلب اهتماما كبيرا، وموارد مادية وبشرية متعلمة، من أجل رفع مستوى قطاع التعليم والمستوى الاقتصادي للمجتمع .

المشكلة :

إن نظام التعليم وتغيير مناهجه وأساليبه باستمرار لا تتناسب مع التعليم الحديث، وتفشي الظواهر السلبية في المجتمع التعليمي، وعدم الرفع من كفاءة التعليم والتدريب يؤدي إلى نتائج سلبية أن تقوم وزارة التعليم بتطوير نظام التعليم وتأهيل الطلاب للالتحاق بالتعليم العالي، والتوسع بالقدر الكافي في مجال التعليم الفني والحرفي بما يتماشى مع احتياجات المجتمع،لقيام العملية التنموية بشكل متكامل ومن أجل بناء دولة حديثة، وهذا يتطلب عدة إجراءات عملية وعلمية، وبإمكان المجتمعات النامية أن تستفيد من خبرات الدول العلمية المتقدمة، ونقل المعرفة إليها بطريقة مدروسة، ووضع استراتيجية متكاملة، تبدأ بالتحليل وتنتهي بالتنفيذ، وبالتالي تأخذ التدابير المناسبة بحيث تتناسب مع بيئة المجتمع وتنميته لتغطية احتياجات المجتمع.

ونحاول وضع إجابات للتساؤلات الآتية :

ـما مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها في المجتمع ؟

ـ ما دور التعليم في التنمية الاقتصادية ؟

الأهداف :

ـ بناء مجتمع قادر على التفاعل مع متطلبات التنمية الشاملة، ودفعها لإحداث الطفرات النوعية، وهذا يعني بالضرورة أن تكون برامج الرعاية الطلابية، ورعاية الشباب متكاملة وشاملة من الناحية الاجتماعية والتربوية والإرشادية والثقافية والرياضية والصحية. ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية المستمرة في المجتمعات النامية.

- تشجيع مبدأ التعليم وتوفير فرص تعليمية متكافئة مع تنويع تلك الفرص، لتتمشي مع الفروق في القدرات لدى المواطنين، وتوسيع فرص الخيار لكل الناس لتساعدهم على رفع مستوى معيشتهم، وتطوير مهاراتهم.

- نشر ووعي البيئة الثقافية بأهمية التعليم وتنمية موارده البشرية تنمية شاملة من خلال الرفع من مستوى التعليم والتدريب الحرفي والتقني و تحقيق التكامل بين مستويات التعليم العام والفني والجامعي والتقني، وربطها بأهداف وبمتطلبات التنمية، وتطوير برامجها لتجهيز الخريجين لسوق العمل.

- توفير برامج تعليمية متطورة في المرحلة الثانوية، من خلال عرض مناهج جديدة، تشمل بجانب المواد الرئيسية، وتهدف إلى تدريس كيفيه تحضير برامج متنوعة لمختلف المشروعات، ومبادئ بحوث العمليات والتعرف على نظم الشركات ومبادئ المحاسبة، ومبادئ الإدارة والجودة الشاملة والتسويق، وتوصيل المعلومات كتابيا وشفويا،

أهمية البحث :

إن المجتمعات النامية والمتقدمة تعمل على تنمية الموارد البشرية من خلال إحداث تغيير جذري، واعتماد طرق جديدة تعتمد على تضافر الجهود في طرق التفكير عند تناول وفهم المواد العلمية والإنسانية، حيث يرتكز هذا البحث على، وتوضيح أهمية تنمية الموارد البشرية بتنمية التعليم لرفع من مستوى النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ودورهما الفعال في الرفع من مستوى الرفاهية بالمجتمع ومدى علاقة تنمية التعليم بالتنمية الاقتصادية .

المبحث الأول : مفهوم التنمية وأهدافها :

ما المقصود بالتنمية الاقتصادية :

تبدأ غالبية مؤلفات التنمية الاقتصادية، بالتفرقة بين التنمية والنمو ويجتهد كل اقتصادي في إضافة المزيد من الفروق بين المفهومين، إلا أنهم متفقون على أن مفهوم النمو الاقتصادي يعني النمو الكلي لكل من الدخل القومي والناتج القومي كما يستخدم المفهوم عند الإشارة للبلدان المتقدمة.أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن الإضافة إلى النمو الكمي إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنيان المجتمعات كما يستخدم للإشارة للبلدان المختلفة.

في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا أي إجراء تغيرات في التنظيمات التابعة للدولة.أضف إلى ذلك فإن مفهوم التنمية ينطبق على البلدان المتخلفة والتي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها.ويتضح ما سبق فإن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المعتمد والذي لا يستدعي تغير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية(الإنتاج، القرض، الدخل الوطني) وينطبق ذلك المفهوم على البلدان المتقدمة.

أما المفهوم السائد للتنمية فهو التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الحكومة وبمقتضى بالضرورة تغير الهيكل الاقتصادي للمجتمع وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية وينطبق المفهوم على البلدان المختلفة.بعدما تعرفنا على آراء العلماء بين التفرقة بين مفهومين النمو والتنمية، أما تعريف التنمية الاقتصادية فإنه ذلك التعريف الذي يقتضي إضافة أبعاد جديدة وذلك على النحو التالي:

•أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.

•أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الدائمة للمجتمع.

•أن تضمن عملية التنمية تحقيق نموا **متواصلا ومستمرا من خلال تجدد موارد المجتمع بدلا من** استنزافها .

•أن تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادية.

•أن تلبي حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع.

•أن تحقق قدرا كبيرا من العدالة بين الأفراد والمجتمع.

ويمكن اعتبار هذه الأبعاد الستة هي الأبعاد الأساسية التي تحدد شكل واتجاه سياسة التنمية الاقتصادية التي تتبعها كافة بلدان العالم، وعلى ذلك يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي **استنادا** إلى قوة ذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

أهداف التنمية الاقتصادية :

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع معيشة السكان توفير أسباب الحياة الكريمة لهم و بالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة، وسنعرض فيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية .

1-**زيادة الدخل القومي** :

تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذالك بان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها و انخفاض مستوى معيشة أهلها و تزايد نمو عدد سكانها و لا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل **القومي**.

و الدخل القومي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي ، أي ذالك الذي يتمثل في السلع و الخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة و ليس هناك في شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان إنما تحكمها عوامل معينة ، كمعدل الزيادة في السكان و إمكانيات البلد المادية و الفنية مثلا فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي ، فكلما توفرت أموال أكثر و كفاءات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي و بالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فان نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا و عموما يمكن القول بان زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية و أهمها على الإطلاق في الدول **المتخ**لفة اقتصاديا .

2-رفع مستوى المعيشة :

يعد تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا ، ذالك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة المادية للحياة و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان ، و بالدرجة كافية للتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي ، فان هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة و يحدث ذالك عندما يزيد السكان بالنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا .

فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل و بالتالي انخفاض مستوى معيشة ، و كذالك الحل لو كان نظام توزيع الدخل مختلا و في هذه الحلة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي و هي عادة تكون قلة من الناس ، و بالتالي يبقى مستوى المعيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله هذا إن لم ينخفض، و بما أننا نقيس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة و العكس كلما كان منخفضا كلما دل ذالك على انخفاض مستوى المعيشة ، لذالك لا بد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشة و تحقيق هذا لا يتوقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة و طريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى ، فمن ناحية يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا و ذالك بالتحكم في معجل المواليد و الهبوط بيه إلى مستوى ملائم و من ناحية أخرى يجب تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان.

3 –تقليل التفاوت في الدخول في الثروات :

هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي و هبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فزوقا كبيرة في توزيع المد خول و الثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته و نصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته و تحصل على نصيب متواضع من دخله القومي، وهذا التفاوت من توزيع الثروات والدخول يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين :

-حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع :

إضافة إلى انه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع و ما يستهلكه و كلما زاد هذا الاضطراب زاد رأس المال المعطل في المجتمع ، ذالك أن الطبقة الغنية لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، إضافة إلى أن الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إضافة إلى أن الجزء الذي تكنزه الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي، و زيادة تعطل العمال، ذالك بأنه لو أعيد إنفاقه على شراء السلع وخدمات في السوق للعمل على زيادة نشاط الأعمال وبالتالي زيادة تشغيل العمال،

لذالك فليس من المستغرب اعتبار تقليل التفاوت في الدخول والثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

4-تعديل التركيب النسبي :

هناك أهداف أخرى أساسية لتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي **الاقتصاد القومي، ونعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي ،سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط، والبحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك أن** الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء و استقرار مجرى الحياة الاقتصادية ، لذالك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في **القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد** كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول، و البحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير ، كما لا ننسى قطاع الصناعة و الذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة .

5-وتهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة المواطن تدريجيا عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية و يتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية:

أ-ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة و نحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام .

ب- ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي وخصوصا العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع و التحفيز .

ج – ضرورة وجود أدلة وبراهين لصالح التقنيات الأكثر تقدما لكنه تضمن و بنفس الوقت وعيا حادا اتجاه التبعية التكنولوجية المعقدة جدا .

د- توجيه الاستثمارات أفضل توجيه للاستثمار هو الذي يشجع مباشرة او بصورة غير مباشرة على إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية.

نلاحظ العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية من خلال تنظيم الخطط الشاملة للتنمية والتي تتسم، باحتوائها كلا من البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، ونجد حاليا أن معظم الخطط تحمل عنوان، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا يجب أن نتعرف على مفهوم التنمية الاستراتيجية للمورد البشري وأهميتها .

مفهوم التنمية الإستراتيجية للموارد البشرية :

تمثل التنمية الإستراتيجية للموارد البشرية الاتجاه طويل المدى لوظيفة تنمية الموارد البشرية في المؤسسة، بحيث يتم إيجاد أنسب خيارات المؤسسة في تنمية مواردها البشرية أخذا بعين الاعتبار طبيعة الأهداف، النظم والموارد المتاحة بالإضافة إلى رصد متغيرات البيئة التنافسية. والتنمية الإستراتيجية للموارد البشرية تهدف إلى الحفاظ على كفاءة العاملين وتوظيف وتنمية قدراتهم ومهاراتهم في ضوء هذه التغيرات البيئية السريعة.

أهمية التنمية للموارد البشرية : تزداد الحاجة إلى الاهتمام بالتنمية الإستراتيجية للموارد البشرية لعدة أسباب نذكر منها :

1- ندرة الكفاءات التي تحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات، فالمؤسسات في ظل العولمة لا تعاني من فقر في المعلومات بقدر ما تعاني من صعوبة تحليلها وتشغيلها.
2- ازدياد الوعي بأهمية الموارد البشرية كأصل أساسي من أصول المؤسسة.
3- حاجة المؤسسات لابتكارات وجودة شاملة لتحقيق ميزة تنافسية وهو ما تصنعه الكفاءات البشرية.

المبحث الثاني : تنمية قطاع التعليم ودوره في التنمية الاقتصادية

أهداف تنمية التعليم :

أهداف اقتصادية وأهداف اجتماعية ممثلة في تحقيق النمو الاقتصادي تتركز أهم الأهداف في البنود التالية :

- أسهم التعليم في التقدم الاجتماعي والتطور السياسي للمجتمعات الحديثة
- يهدف التعليم إلى التعرف على مواهب الأفراد وقدراتها وتنميتها وبالتالي يزيد من مرونة الحراك الاجتماعي.
- يهدف التعليم إلى إثارة الرغبة في التقدم وتهيئة أذهان الأفراد لتقبل التغير والاستعداد له وطلبه بطريقة فعالة و يعتبر التعليم من القوى الحافزة على الابتكار والمبادأة وذلك إذا ما ارتبط بالأهداف الاجتماعية.
- يساعد التعليم القطاعات الاجتماعية المحرومة في التعرف على إمكانياتها وطاقاتها، وتطويرها واكتشاف قدراتها الكامنة، ويتضح هذا من تاريخ تعليم المرأة وزيادة مكانتها الاجتماعية نتيجة هذا التعليم. ..
- يعمق التعليم الإحساس بالحرية، ومن ثم المحافظة عليها والنضال من أجلها، ويظهر هذا بوضوح من تاريخ نضال القوى المتحررة في دول أفريقيا وآسيا عقب انتشار التعليم فيها، كما توضحه مساندة الشعوب الأكثر تعلما لحركة التحرر من الاستعمار.
- يساعد التعليم يساعد تطور القيم الاجتماعية والثقافية وإثرائها، وتطوير وتحسين الأساليب المنظمة للمؤسسات الاجتماعية، ويظهر هذا بوضوح من خبرة المجتمعات الأكثر تعلما في بناء مؤسساتها الاجتماعية وممارسة هذه المؤسسات أدوارها بأساليب متقدمة.

ويعتبر التعليم من أفضل أدوات تحقيق التماسك القومي والاجتماعي فضلا عن أثره في تمكين الأفراد من التفكير الخلاق والابتكار الرشيد الذي يطور مجالات الحياة الاجتماعية ونظمها وقيمها، وبذلك يسهم التعليم في تطوير الفكر ونظم الحياة الاقتصادية والأسرية والوعي بالحقوق والواجبات والوعي بالصورة المتجددة لعلاقة الإنسان بالإنسان، وهذه كلها أمور جوهرية في سير حياة المجتمع في حاضره ومستقبله.

يبرز دور التعليم في التنمية الاجتماعية في التطورات التي جرت وتجري في الدول النامية، إذ ظهر بوضوح إسهام المؤسسات والأنظمة التعليمية الحديثة في تغيير بعض الاتجاهات والعادات التقليدية التي ترتبط بالمجتمعات الساكنة والتي مثلت -لفترة طويلة -عائقا أساسا للتنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي. وقد أسهم تطوير التعليم في المجتمعات الحديثة في تغيير الأوضاع الساكنة خلال مدى زمني قصير نتيجة الجهود المبذولة في مجالات محو الأمية ونشر التعليم. ومكن ذلك حكومات المجتمعات النامية من عرض مشكلاتها بسهولة أمام أفراد المجتمع، وضمان استجاباتهم السليمة إزاء المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المثارة، سواء تمثل ذلك في تغيير الطرق الإنتاجية الصناعية والزراعية أو في مواجهة مشكلات اجتماعية...

إن التعليم كان وسيظل عاملا من عوامل الرفعة والسمو الاجتماعي، يتميز الناس من خلاله بوسائل الحصول على فرص تعليمية أرقى وأعلى -خاصة إذا ما ارتبط الحصول على الوظائف الأرقى في المجتمع بالحصول على مؤهلات تعليمية أعلى بغض النظر عن كفاءة الأداء في العمل. وذكرت بعض هذه الدراسات أن دور التعليم في الحركة الاجتماعية ليس إلا دورا هامشيا يتمثل في وضع خاتمه على الخريجين من مراحله المختلفة وأن هذه الأختام تفتح المجال أمام الأكثر حصولا عليها أو الأكثر تعلما، للحصول على مكانة اجتماعية أفضل.

تبين الاتجاهات الحديثة في تنظيم وتخطيط التعليم أن التغلب على مثل هذه النواحي السلبية يتأتى من خلال نشر نظام للتعليم الأساسي العام يشمل جميع الأطفال، وتنفتح فيه الفرص أمام المتعلمين وتتعدد، إما لمواصلة تعليمهم إلى مرحلة أعلى من خلال نظام موضوعي للتقويم يكشف قدرات التلاميذ وإمكاناتهم، أو للالتحاق بمهنة تتفق ومستواهم التعليمي -بعد حد أساسي منه -مع إتاحة الفرصة أمامهم لمواصلة التعليم من خلال مؤسسات لتعليم الكبار.

الإنفاق على التعليم من الناحية الاقتصادية :

هناك اختلاف في أفكار العلماء الاقتصاديين حول الإنفاق على التعليم إنفاقا استهلاكياً أم استثمارياً؟ . وينظر بعض الاقتصاديين إلى الإنفاق على التعليم على أنه إنفاق استهلاكي كله، بينما يأخذ البعض الآخر موقفاً مناقضا معتبرا الإنفاق على التعليم إنفاق استثماري في مجمله، ويأخذ طرف ثالث موقفا توفيقيا ينظر فيه إلى الإنفاق على التعليم في بعض مراحله وأنواعه على أنه إنفاق استثماري، وينظر إلى البعض الآخر على أنه إنفاق استهلاكي:

-أصحاب النظرة الأولى (الإنفاق على التعليم إنفاق استهلاكي في مجمله) جميعهم من رجال المحاسبة القومية أنصار (النظرية الاقتصادية الكينزية) الذين يجدون صعوبة في فصل ما هو استهلاكي عما هو استثماري في الإنفاق على التعليم، وذلك باختلاف النظرة إليه. ويرى هؤلاء أن التعليم خدمة عامة من الخدمات الاجتماعية التي يقدمها المجتمع إلى ناشئته نيابة عن نظام الأسرة التي كانت تتولى أصلا -في التراث التربوي -تقديم التعليم إلى أبنائها. ومن ثم يعالج هؤلاء التعليم في موازين المحاسبة القومية على أنه نوع من الاستهلاك الجماعي أو ميدان من ميادين الإنفاق الاستهلاكي العام لا يحقق عائدا في الدخل القومي. ومن ثم يحسبونه في قطاع الخدمات الحكومية أو قطاع الخدمات العائلية لا يسهم في الدخل القومي إلا بمرتبات العاملين فيه فقط تحت بند "أجور ومرتبات."

-أما الذين ينظرون إلى التعليم على أنه إنفاق استثماري في مجمله، فيبنون وجهة نظرهم على أساس أن التعليم يسهم إسهاما مباشرا في التنمية الاقتصادية بل إنه يتمتع بكل خواص الاستثمار بالمعنى الاقتصادي البحت، لأن نتائج التعليم متمثلة في المهارات التي يكتسبها الأفراد إنما تمثل رأسمال بشري، وأن عمليات تكوين المهارات عند المتعلمين والمحافظة عليها والإضافة إليها تعتبر من هذا المنظور "استثمارا" بالمعنى الحرفي للكلمة. ودعم بعض رجال الاقتصاد هذه النظرة بتطرف قائلين "أن التعليم بالنسبة للقوى العاملة مثل الطعام للعمال والوقود للآلات، يعتبر كله مصروفات استثمارية جارية."

الفئة الثالثة التي تنظر إلى التعليم على أن بعضه إنفاق استهلاكي والبعض الآخر إنفاق استثماري، يذكرون أن رأس المال البشري إنما يمثل القيمة الحالية لاستثمارات سابقة في مهارات الأفراد وليس هو قيمة الأفراد في حد ذاتهم.

واقع الأمر أن النظرة إلى التعليم على أنه إنفاق استثماري أو إنفاق استهلاكي تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها الإنسان. مثال ذلك إذا ألحق أحد الآباء ابنه أو ابنته بالتعليم من أجل تحسين المستوى التعليمي وزيادة المحصول العلمي، فإن هذا يعتبر إنفاقا استهلاكيا، أما إذا كان المجتمع قد أعد الفرصة التعليمية التي حصل عليها هذا المتعلم بهدف تحسين مستوى أدائه في عمله فيما بعد، وأعد التعليم مناهجه على هذا الأساس، فإن الإنفاق عليه من وجهة نظر المجتمع يعتبر إنفاقا استثماريا. مثال آخر لاختلاف النظرة في الموقف الواحد، إذا التحق اثنان بفصل لتعليم اللغة وكان هدف الأول هو أن يجود تعلمه لها بهدف قراءة الأدب الأجنبي، مثلا، فإن الإنفاق على هذا النوع من التعليم يعتبر إنفاقا استهلاكيا. بينما إذا كان هدف زميله في فصل تعليم اللغة أن يستطيع قراءة المراسلات التجارية الأجنبية أو رسما هندسيا مكتوبا بلغة أجنبية فان الإنفاق على التعليم من هذا المنظور يعتبر إنفاقا استثماريا. وينظر أصحاب الفكر الاقتصادي (الكينزي) إلى أن الإنفاق على التعليم الذي تقدمه الأسرة لأبنائها أو تقدمه الحكومة في شكل تعليم نظامي إلى التلاميذ نيابة عن الأسرة ومقابل الضرائب التي تجمع منهم على أنه إنفاق استهلاكي،

أما الإنفاق على التدريب بمختلف مستوياته فيعتبر إنفاقا استثماريا لأنه يتم نيابة عن المنشآت التجارية والصناعية التي كانت ستستقطعه من ميزانياتها للاستثمار في هذا الميدان. في المصطلحات الاقتصادية يتمثل الاستثمار في البنية الأساسية في عدد من المشروعات مثل محطات توليد الكهرباء أو الطاقة المحركة وإنشاء الطرق والمواصلات العامة والتشييد، والاستثمار في المرافق الصناعية ذاتها. ولا يمكن قيام نشاط اقتصادي متطور دون توافر القاعدة الأساسية. وهنا يماثل الإنفاق على بناء القاعدة الثقافية الأساسية عند الفرد الإنفاق على بناء البنية الأساسية في الاقتصاد القومي وبدونهما لا يتوافر قيام نمو اقتصادي متطور.

لقد أثرت النظرة إلى الإنفاق على التعليم على أنه استثمار أو استهلاك على نظرة كثيرة من المسئولين السياسيين والاقتصاديين عند تقدير ميزانيات الإنفاق على التعليم. فعندما ينظرون إلى الإنفاق عليه على أنه استهلاكي، يحتل أولوية متأخرة في سلم توزيع المخصصات والاعتمادات المالية. أما إذا نظر المجتمع إليه على أنه استثمار فإنه ينبغي زيادة الإنفاق عليه في المدى الطويل من أجل النمو الاقتصادي وفي هذا الصدد يتطلب تحقيق العائد الاستثماري المتوقع من التعليم وجود علاقات وظيفية متفاعلة بين النظام التعليمي والنظام الاجتماعي بأسره، وتنظيم هذه العلاقات بحيث تعكس مطالب المجتمع الآنية والمستقبلية، وتوجيه التعليم ليلبي كلا من الحاجات الاجتماعية والاقتصادية. وأن يستهدف تنظيم التعليم الحد من تخريج أفراد ينضمون إلى فئة المتعطلين في المجتمع أو يفصل المتعلم عن انتماءاته الوطنية والثقافية والبيئية. وأن يعاد تنظيم العملية التعليمية الداخلية بهدف الحد من الفقد في الموارد المخصصة له ممثلا ذلك في صور زيادة معدلات التسرب أو الرسوب.

العائد الاقتصادي للتعليم:

ازداد اهتمام العالم في الحقبة الزمنية الأخيرة اهتماما متزايدا بالتعليم كعامل فعال وحاسم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن العوامل الأساسية التي اتجه إليها علماء الاقتصاد والتعليم إلى قياس العائد الاقتصادي والاجتماعي للتعليم قياسا كميا بعد أن تناوله هؤلاء في القرون السابقة تناولا أكاديميا بحتا. كذلك، زيادة التأكيد في مختلف أنحاء العالم على ضرورة تحقيق معدلات متزايدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبحث عن العوامل الحاسمة أو الأكثر أهمية وراء تحقيق ذلك. أيضا، أكدت عدة اتجاهات فكرية وتحليلية جديدة دور العامل البشري في عملية الاقتصادي والاجتماعي. وتقول دراسة أعدتها منظمة اليونسكو في العقد السابع من القرن الماضي: "مهما كان اهتمام الاقتصادي أو المخطط الخاص، فإنه لا يستطيع في أيامنا هذه، أن يظل غير واعي بالتطور الكبير في مدى الاهتمام الذي ظهر حول دور التعليم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية , إزاء هذا الاهتمام وما صاحبه من وضوح في العلاقة الوظيفية بين التخطيط الإنمائي والتخطيط التربوي، حدثت عدة تطورات في أساليب قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للتربية، وتنظيم العلاقة بينها وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وارتبط هذا باستخدام طرق قياسية اقتصادية ورياضية لتحديد نوعية وحجم العلاقة بين التعليم والتنمية. وظهرت عدة دراسات وأبحاث تهدف إلى القياس الكمي، وبمعايير النفقة والعائد، للإسهام الذي تقوم به التربية في النمو الاقتصادي، والآثار التي تحدثها في هيكل المجتمع وبنيته. ووجهت نتائج هذه الدراسات أنظار المسئولين السياسيين ورجال الاقتصاد والتعليم إلى أولوية الإنفاق على التعليم، كما وجهت أيضا أنظار المسئولين عن التخطيط التعليمي إلى مجالات وميادين يرتبط فيها تخطيط التعليم بتحقيق أقصى عائد للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

اهتم عدد من الاقتصاديين الكلاسيك خلال القرنين الثالث عشر والتاسع عشر بمحاول قياس الإسهام الاقتصادي للتعليم بدءا من المحاولة الرائدة التي قام بها (درو)سنة 1707 لوضع خطة للتنمية ترتكز على برنامج تعليمي لكل من الفلاحين والحرفيين في إنجلترا. ولكن أول دراسة تحليلية جادة أوضحت على نحو علمي قياس الإسهام الاقتصادي المباشر للتعليم تمثلت في تلك التي قام بها العالم الاقتصادي السوفيتي (ستريملين)سنة 1924 لحساب عائد التعليم على بعض

فئات الأفراد حسب مختلف مستوياتهم التعليمية. وتوصل في دراسة أجراها إلى تحديد العلاقة بين المستويات التعليمية ممثلة في فئات مختلفة من الأفراد ومرتباتهم وإنتاجيتهم، وبينت دراسته أن تفرغ العامل للدراسة في التعليم الابتدائي لمدة سنة واحدة تزيد من إنتاجيته بمتوسط قدره 30% بينما الفترة المماثلة من تدريب العمال الأميين على نظام التلمذة الصناعية لا تؤدي إلا إلى زيادة الإنتاجية بحوالي 12-14% وبما يعني أن الزيادة في الإنتاجية المترتبة عن سنة دراسية في التعليم الابتدائي تبلغ 2.6 ضعف نفس الفترة من التدريب الحرفي في ورشة. كما بينت هذه الدراسات أن أجور إنتاج العمال الذين درسوا أربع سنوات في التعليم الابتدائي زادت بنسبة 79% عن تلك التي للعمال الذين لم يحصلوا على أي تعليم، وبعد ست سنوات من الدراسة ارتفعت مستويات العاملين بالمكاتب بنسبة 235% عن أولئك الذين لم يحصلوا على أي تعليم، وبعد تسع سنوات دراسية، زادت هذه المستويات إلى 280%، وبعد 13 أو 14 سنة (أي ما يوازي الانتهاء من التعليم العالي أو الجامعي) كانت الزيادة تصل إلى 320 %عن أولئك الذين لم يحصلوا على أي تعليم. كما قام (ستريملين) في دراسة أخرى بقياس العائد من التعليم على التنمية في ضوء الإنفاق عليه، وقارن الإنفاق على التعليم بالزيادة الناتجة في الدخل القومي، وأوضحت دراسته أن الزيادة الناتجة في الدخل القومي غطت ما أنفق عليه خلال فترة خمس سنوات فقط، مع مراعاة أن الفترة المنتجة في حياة العامل بعد ترك الدراسة وحتى التقاعد تستمر لفترة تتراوح بين 35 سنة وأربعين سنة، أي تتضاعف قيمة العائد المتحقق ما بين سبعة وثماني أضعاف.

-وفي دراسة قام بها عالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل "تيودور شولتز "عن إسهام التعليم في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية بين من خلال التحليلات الأولية أن زيادة تعليم القوى العاملة الأمريكية بين سنتي 1957-1929أسهم بما يتراوح بين 36 في المائة و 70 في المائة من الدخل المتولد خلال تلك الفترة. وأجرى عالم اقتصاد آخر (إدوارد دينسون) دراسة أخرى عن مدى إسهام التعليم في النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية مستخدما أسلوب تحليل العامل الثالث (أو العامل المتبقي)، والذي يرتكز على مفهوم مؤداه أنه عند طرح إسهام قوة العمل ورأس المال المادي من نتاج عملية النمو الاقتصادي يتبقى جزء من ناتج هذا النمو لا يرجع إلى هذين العاملين، وهو عائد متحقق ناتج عن مجموعة من العوامل غير المادية مثل التعليم والاستقرار الاجتماعي والأمن والأمان والصحة،...الخ. وتوصل في دراسته إلى أن العامل الأساسي وراء معدل نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2.9 في المائة سنويا خلال الفترة من 1929 إلى 1957 إنما يعود إلى ارتفاع نوعية القوى العاملة نتيجة التعليم، وأن حوالي 70 في المائة من النمو الاقتصادي يعود إلى التقدم التكنولوجي. كما بينت حساباته أن التحسن في نوعية القوى العاملة نتيجة زيادة تعلمهم أسهمت بما يساوي 42 في المائة من معدل نمو نسبة الدخل الحقيقي في إجمالي الدخل الحقيقي في الفترة من 1929 إلى 1957.

وبينت دراسة قام بها (هكتار كوريا) لتحديد إسهام التعليم في زيادة الناتج القومي الكلي في الولايات المتحدة الأمريكية أن حوالي 31 في المائة من الإنتاج القومي الكلي غير الزراعي في الفترة ما بين 1909 إلى 1949 يرجع إلى إسهام قوة العمل ورأس المال وأن 5.3 في المائة من الزيادة المتحققة ترجع إلى زيادة تعليم القوى العاملة وأن 4.4 في المائة منها إلى تحسين القدرة على العمل نتيجة تحسن المستويات الصحية وأن 59.3 في المائة يرجع إلى التقدم التكنولوجي الذي يعتبر محصلة من محصلات النمو التعليمي. وأجريت عدة دراسات مماثلة في عدد من البلاد الأوروبية، غير أنه لم تجر أية دراسة مماثلة في بلادنا.

من الأمثلة التقليدية التي كثيرا ما يستشهد بها في ميدان إسهام التعليم في النمو الاقتصادي والاجتماعي حالتي اليابان والدانمرك وهما دولتان تنقصهما الموارد الطبيعية المتوافرة غير أنهما حققتا معدلات نمو اقتصادي عالية في فترة مبكرة عن غيرها من الدول المجاورة التي توافرت فيها موارد طبيعية أكثر، ويرجع علماء الاقتصاد الأسباب الرئيسة وراء هذه المعدلات العالية إلى التعليم الذي انتشر إلزاميا في المرحلة الابتدائية في اليابان منذ عهد الإمبراطور (مئيجي) في القرن التاسع عشر. أما حالة الدانمرك فيستدل بها على كيفية التحول من الزراعة التقليدية إلى

الزراعة المتطورة، والتصنيع الزراعي في يسر عقب الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعرضت لها دول أوروبا بعد استزراع المستعمرات في الأمريكتين واستراليا بنفقات أقل وإغراق الأسواق الأوربية بنواتجها. وفي وقت تعرضت فيه عدة دول أوروبية لأزمات شديدة تحولت الدانمرك إلى التصنيع الزراعي في رفق نتيجة انتشار التعليم بها منذ بدايات القرن التاسع عشر. وأسهم التعليم في نشر مهارات التصنيع الزراعي والتحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة المتطورة.

دور التعليم في تنمية الموارد البشرية :

تتمثل تنمية الموارد البشرية في زيادة أوجه المعرفة والمهارات والإمكانيات عند جميع أفراد المجتمع، كما تتضمن تحسين مستوياتهم الصحية، وتوفير مشاعر الأمن والطمأنينة لهم. وقد يعبر عن ذلك اقتصاديا بأنها عملية نمو رأس المال البشري والاستثمار فيه والاستفادة منه بكفاءة في التنمية الاقتصادية، كما قد يعبر عنها سياسيا بأنها تتضمن إعداد الأفراد للمشاركة الرشيدة في المسائل السياسية وخاصة كمواطنين في مجتمع ديمقراطي. كما يعبر عنها اجتماعيا بأنها تتضمن مساعدة الأفراد على الاستمتاع بحياتهم ثقافيا واجتماعيا في وجود اجتماعي إيجابي. وفي هذا كله يبدو دور التعليم وأثره واضحا جليا. فإسهام التعليم في زيادة معارف الأفراد وإمكانياتهم ومهاراتهم بوسيلة مقصودة خلال مختلف مستويات وقنوات النظام التعليمي مسألة واضحة. كما أن دوره في تجديد هذه المعارف والإمكانيات والمهارات وتطويرها بما يواكب التغير العلمي والتطبيقي مسألة واضحة أيضا، وذلك من خلال قنوات التعليم غير النظامي في إطار متكامل مع التعليم المدرسي في ظل فلسفة مستقرة ومتطورة للتعليم المستمر. وفي ميدان إعداد الفرد كمواطن رشيد يعرف واجباته والتزاماته ويدرك حقوقه، يبدو جليا دور التعليم للمواطنة الرشيدة الناضجة كهدف مقصود من أهداف التعليم. وفي ميدان مساعدة الأفراد على تكشف إمكاناتهم ومواهبهم وقدراتهم واستغلالها بكفاءة لصالح الفرد والمجتمع، ولصالح الأسرة والمجتمع الصغير، يظهر بوضوح إسهام التعليم.

تتضح أهمية دور التعليم في تنمية القوى البشرية من حقيقة أن الأسلوب الإنتاجي العلم، والعلاقات الإنتاجية المترتبة عليه قد بلغت مستوى من التعقيد يتطلب أفرادا على مستوى عال من المهارة والتعليم لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وتزداد أهمية هذا الدور في بلادنا حيث يرتبط فيها الارتقاء بمستويات معيشة أفرادها ومستواها الاجتماعي وزيادة معدل النمو الاقتصادي باستخدام وتطوير طرق إنتاجية حديثة. ويتوقف استخدام هذه الطرق على عدد ونوع العرض المتاح من القوى البشرية ذات المستوى العالي والمتوسط من المهارة والتخصص، وخاصة الأفراد العلميين والتقنيين. وقد كانت هذه الحقيقة من المسلمات النظرية التي وردت في النظريات الاقتصادية التقليدية وأكدتها الدراسات الحديثة لمشكلات التنمية تحديدا واضحا. ..

إن تنمية القوى البشرية لابد وأن ترتبط بأهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية حتى يتحقق العائد الاجتماعي منها. ويتحقق هذا من خلال الارتباط الوظيفي بين تخطيط التعليم وتخطيط تنمية الموارد البشرية. وهناك أكثر من أسلوب يتوافر به هذا الترابط لكل منه مزاياه وانتقاداته. ولكنها تبدأ كلها من نقطة بدء واحدة مضمونها أن إعداد القوى البشرية هو أهم وظيفة للنظام التعليمي. ويتطلب هذا قياس الاحتياجات من القوى البشرية حاليا وفي المستقبل بطرق منظمة ووسائل علمية. ولكي يكون التعليم عاملا أساسيا في النمو الاقتصادي والتنمية، لابد وأن يصاحبه برنامج للتنمية البشرية يؤكد الاستخدام الأمثل للمهارات التي ينتجها النظام التعليمي. وأي اختلال بين هاتين العلاقتين يؤدي إلى حدوث اختلال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإذا عجز نظام التعليم بشقيه النظامي وغير النظامي عن أن يوفر للمجتمع حاجاته من القوى العاملة الفنية والمدربة، فسيؤدي ذلك إلى اختناقات في العملية الإنتاجية. ومن ناحية أخرى إذا عجز المجتمع عن أن يستوعب ما سبق إعداده من قوى عاملة وفنية مدربة نتيجة مشكلات تعرض لها الاستثمار في الموارد المادية فسيؤدي ذلك توترات اجتماعية وسياسية تؤثر على عملية التنمية

تنمية التعليم و علاقته بالتنمية الشاملة :

لفترة طويلة نظر الاقتصاديون إلى عملية التنمية على أنها عملية بسيطة ذات عنصر واحد يتمثل في زيادة معدلات الاستثمار في رأس المال المادي. ولكن تلك الجهود التي جرت في عملية التنمية مادية الاستثمار لم تؤد إلى تحقيق المعدلات المرغوبة للتنمية الشاملة، وتساءل الاقتصاديون عن العوامل والظروف التي أدت إلى إحباط مجهوداتهم في التنمية ونماذجهم ذات الصياغات الرياضية البحتة، وبحث هؤلاء عن الجوانب التي كانت وراء الفشل في تحقيق المعدلات الموضوعة للتنمية. وكانت الإجابة الطبيعية أن الاقتصاديين أهملوا الإطار الاجتماعي والثقافي الذي تتفاعل في ظله السياسات الاقتصادية ويتم في إطاره تنفيذ سياسات الإنماء الاقتصادي. وهذا الإطار الاجتماعي والثقافي يؤثر بدوره على الإنسان الذي يعيش في ظله ويكيف سلوكه واتجاهاته وقيمه تبعا له، وبالتالي يجعله قادرا على قبول التغير المنشود. ويذكر بعض الباحثين الاقتصاديين المصريين أن الدراسات الاقتصادية السابقة أهملت سياسات إنماء العنصر الإنساني وقدراته ومهاراته وإمكانياته، مع أن هذه القدرات والإمكانات "إنما هي العامل الأساسي والحاسم في علمية التنمية.

إن تحقيق التنمية الشاملة في أي مجتمع من المجتمعات إنما يتوقف على تكوين إرادة التنمية بعناصرها الثلاثة:

الوعي بمشكلة التخلف وأبعادها.

الوعي بضرورة القضاء على مشكلة التخلف والتخلص منها.

لاشك أن مجتمعا تسود الأمية نصف أفراده على الأقل -إنما يصعب فيه تكوين إرادة التنمية، كما يصعب فيه توفير عناصر المناخ الاجتماعي الذي يحفز على التنمية ويعمل لها ويستفيد منها. وكانت هذه هي مأساة عدد كبير من الدول النامية التي حاولت أن تنمي اقتصادياتها مستندة إلى عامل واحد وهو زيادة الاستثمار المادي، والمشكلة الأساسية التي تواجه الدول المتخلفة اقتصاديا -كما يقول بعض الاقتصاديين- لا تكمن في صعوبة إنشاء ثروة جديدة، وإنما في صعوبة خلق القدرة على إنشاء هذه الثروة التي تجعل الدول المتقدمة قادرة على مواصلة النمو بطريقة تلقائية. لذلك لا يكفي للدول النامية أن تقوم بمشروعات عن طريق الحصول على قروض وخبرات من الخارج، بل تحتاج إلى إجراء تغييرات شاملة في هيكلها الاقتصادي والاجتماعي تحقيقا للنمو، وحتى تضمن أن يؤدي التقدم إلى تقدم آخر.

لقد عزز من دور التعليم في التنمية طبيعة العصر الذي نعيشه والذي اقترن فيه التعليم بالحياة، بل لعله يمثل شرطا أساسيا من شروطها. فلكي يستطيع الإنسان العيش وسط هذا الانفجار الضخم لنتاج المعرفة سواء تمثلت في كلمة مكتوبة أو آلة معقدة -عليه أن يتعلم هذا الاستعمال، بل ويتعلمه بإتقان، سواء أكان ذلك في مدرسة أم خارج مدرسة. وكان هذا دافعا وراء المطالبة بإتباع مفهوم للتعليم المستمر يمثل ثورة حقيقية في ميدان التعليم بشقيه المدرسي وغير المدرسي أو النظامي وغير النظامي. يرتكز هذا على قاعدة من التعليم الأساسي العام لجميع المواطنين ثم يتوزع المتعلمون -حسب قدراتهم وإمكاناتهم في قنوات مفتوحة للتعليم المدرسي أو غير المدرسي تتيح لهم التعلم مدى الحياة وإلى أقصى ما تمكنهم به قدراتهم، وحسب ما يتغير ويتجدد في أوضاع المجتمع وحاجاته.

يمكننا تحديد مفهوم التنمية الشاملة على أنها: (عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى ثانيا: أهمية التنمية الإستراتيجية للموارد البشرية : تزداد الحاجة إلى الاهتمام بالتنمية **الإستراتيجية للموارد البشرية لعدة أسباب نذكر منها :**

1- ندرة الكفاءات التي تحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات، فالمؤسسات في ظل العولمة لا تعاني من فقر في المعلومات بقدر ما تعاني من صعوبة تحليلها وتشغيلها.

2- ازدياد الوعي بأهمية الموارد البشرية كأصل أساسي من أصول المؤسسة.

3- حاجة المؤسسات لابتكارات وجودة شاملة لتحقيق ميزة تنافسية وهو ما تصنعه الكفاءات البشرية بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياء وتجديداً وتواصلاً مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية .وهكذا فالتنمية الشاملة تسعى لتحقيق أهداف ونتائج في مختلف جوانب الحياة أهمها :

-أهداف اقتصادية وأهداف اجتماعية وأهداف سياسية :

وإنما يقوم مثل هذا المجتمع على احترام حرية الاعتقاد لكافة **أفراده** .هذه هي الأبعاد الثلاثة الرئيسة للتنمية الشاملة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد السياسي، قد لا يكون البعد الاقتصادي هو أهمها، لكنه قد يكون أكثرها تحديداً وتأثيراً على الأبعاد الأخرى.

إن التنمية الشاملة الجديرة بجهد الأجيال العربية وتضحياتها تتمثل بعدد من المضامين أبرزها:

- رفع مستوى الأداء الاقتصادي أي رفع مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج القومي ضمن نمط قطاعي متوازن قدر الإمكان وتطوير قدرة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية.
-تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين.
- توفير فرص العمالة المنتجة وخفض البطالة الظاهرة منها والمقنعة.
- إصلاح نظم توزيع الدخل في كل قطر عربي.
- تحقيق مشاركة شعبية واسعة في مسيرة التنمية.
- تقليص الفجوة التنموية فيما بين الأقطار العربية.

إن عملية التنمية تحتاج إلى تراكم لرأس المال يتزايد باستمرار، حين يجب أن يتم استخدام كامل مدخرات الأفراد والمجتمع عن طريق خلق فرص كافية للاستثمار، (قد تكون الدول العربية الغنية بالنفط لا تعاني من هذا النوع من الصعوبات وهي السعودية، الكويت، ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، قطر ، البحرين، الجزائر ، العراق) إلا أن بقية الدول العربية تواجه هذه المشكلة التي تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى. والسبب الأساسي في ذلك أن غالبية المجتمع في الدول العربية على حالة من الفقر لا تسمح لهم مجرد التفكير بالادخار. مع العلم أنه كلما اشتد الفقر في أي قطر عربي، اشتدت الحاجة في هذا القطر إلى ادخار وتراكم **رأس المال لخلق فرص استثمار** جديدة، (إلا أنه كلما اشتد فقر الدولة تعذر على الشعب أن يدخر، ومن أهم واجبات التنمية الاقتصادية أن تكسر هذه الحلقة المفرغة .والطريق الوحيد لكسر هذه الحلقة المفرغة هو استخدام عوائد النفط في تمويل عملية التنمية.

إن الإنسان الثروة الاقتصادية الأولى لكل مجتمع من المجتمعات وأساس تقدمه الاقتصادي والاجتماعي لأنه محور كل نشاط اقتصادي، والإنسان هو المنتج عندما يبذل الجهد ويقوم بالعمل ويستخدم طاقاته الذهنية والجسدية، وهو المستهلك عندما يقوم باستهلاك السلع والخدمات التي تلبي حاجاته ورغباته، وهو مستثمر عندما ينتج وسائل الإنتاج الجديدة. والإنسان هو كل فرد في المجتمع هو السكان.

من الضروري الاهتمام بالمؤسسات التي يكتسب الأفراد من خلالها المهارات والكفايات التي يحتاج إليها للقيام بالعمل، والتركيز هنا يقع على ثلاث مؤسسات، أساسية :

الأسرة - المدرسة - ومنظمات الاستخدام

إن الاهتمام بالقوى العاملة لا يقتصر على تحديد حجم وتركيب هذه الموارد وإنما يشتمل أيضاً كيفية توزيعها واستخدامها . ويستخدم عادة في هذا المجال ميزان موارد القوى العاملة الذي يحدد مصادرها ومجالات الاستخدام .وتظهر في هذا الميزان بصورة أساسية مصادر تدفق العاملين إلى المؤسسات الإنتاجية والمرافق التابعة للقطاع غير الإنتاجي وعدد الدارسين في سن المقدرة على العمل أو الفنيين في مرحلة التأهيل . بالإضافة إلى المزاولين في الاقتصاد المنزلي والقطاعات الهامشية ، كما يوضح لنا هذا الميزان التناسبات في توزيع القوى العاملة بين الحالات المنتجة وغير المنتجة وبين المدينة والريف وحسب فروع الاقتصاد الوطني والطبيعية الاجتماعية لهذا التوزيع أي بين القطاع العام والخاص والتعاوني والمشترك .

"ولابد هنا من الإشارة إلى أهمية توزيع موارد القوى العاملة بين القطاعات المنتجة وغير المنتجة والعلاقة المتبادلة والتناسب الأمثل فيما بينها . فمن المعلوم أن تطور القطاعات غير المنتجة يعتمد على تطور القطاعات المنتجة ، وبصورة أساسية على مستوى إنتاجية العمل في هذه القطاعات وحجم الفائض الاقتصادي الذي يستخدم جزء منه لتغطية الإنفاق في القطاعات غير المنتجة .ومن ناحية أخرى فإن تطور القطاعات المنتجة يتوقف على تطور القطاعات الأخرى مثل الصحة والتعليم التي تضمن تطور العنصر البشري من الناحية الأيديولوجية والمهنية باعتباره القوة الأساسية المنتجة في المجتمع . إن تطوير مجال **الخدمات مثل السكن** ومرافق العناية بالأطفال يهيئ الشروط لكي تقوم المرأة بكامل وظيفتها في عملية الإنتاج الاجتماعي وبالتالي الاستغلال الأمثل للموارد البشرية . **إن التناسب الأمثل لمصادر القوة العاملة** بين القطاعات المنتجة وغير المنتجة يتوقف على طبيعة ومستوى التطور **الاقتصادي . ففي** مرحلة معينة يتطلب الأمر زيادة عدد العاملين في القطاعات المنتجة بسبب انخفاض المستوى **التقني لوسائل الإنتاج** . إلا أن عملية التحديث اللاحقة تساعد على الاستغناء عن قسم من العاملين في الإنتاج المادي وتحويلها إلى قطاع الخدمات ، إن مثل هذا التحديث يقود إلى تغيير العلاقة بين رأس المال والعمل من خلال التخفيض اللازم في قوة العمل ، كما يساعد تخفيض نفقات الجهاز الحكومي من خلال تبسيط وعقلنة عمل هذا الجهاز على إنجاز هذه المهمة ."

وتعد مسألة توزيع القوى العاملة بين قسمي الإنتاج أي بين القسم الذي ينتج **وسائل الإنتاج** والقسم الذي ينتج وسائل الاستهلاك،واستخدامها بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني(**زراعة ـ صناعة ـ خدمات**) مسألة في غاية الأهمية. ولابد من التوازن في توزيع القوى العاملة لأن التركيز على الصناعات الاستهلاكية مثلاً لا يضمن استمرارية عمل الإنتاج الاجتماعي **ولابد من** تخصيص قسم من القوى العاملة للاستخدام في الصناعات التي تنتج وسائل الإنتاج مع التأكيد على الدور المميز الذي يقوم بـه هذا القسم(**القسم الخاص بإنتاج وسائل الإنتاج**) في تطوير المستوى المهني للعاملين فيـه وضمـان وجود القوى العاملة المتخصصة في هذا **المجال** .ويقوم الأجر بدون الحافز المادي في التوزيع العقلاني والسليم للقوى العاملة بين القطاعات والأقاليم ، وفي خلق الكوادر الأساسية وتزويد القطاعات الاقتصادية بالقوى العاملة المتخصصة ، وفي تحديد الأجر يؤخذ بعين الاعتبار وقت العمل وكثافته وشروط تنفيذه ليتم تحقيق التطابق بين الأجر وكمية العمل ونوعيته..

-تنمية الموارد البشرية وإمكانية رفعها فعاليتها:

إن تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي يجب أن تكون تنمية مترابطة متكاملة في جوانبها الأساسية، كالسياسات السكانية، والخصائص الهيكلية للقوى العاملة، وسياسات التربية والإعداد والتدريب، وسياسات الاستخدام، على أن يتم ذلك كله في إطار الخطط الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ومن خلال الأهداف الاستثمارية والإنتاجية، وعند وضع أي إستراتيجية **لتنمية الموارد البشرية يجب أن تتضمن** لتحقيق التطور النوعي للقوى العاملة ورفع كفاءاتها شتى قطاعات النشاط الاقتصادي، بما ينسجم مع مستلزمات تحقيق التنمية الشاملة، وهذا يتطلب رفع إمكانيات التأهيل والتدريب وتوسع قاعدتها بحيث تشمل مختلف أصناف المهن ومستويات المهارة والاختصاص.

-تأهيل القوى العاملة لاستخدام التقدم التقني والثورة العلمية في عملية التنمية الشاملة وجعلها في مستوى يمكنها من الإسهام في تطوير التكنولوجيا وتوطينها وابتكارها ..

-تحقيق التوازن في سوق القوى العاملة، تحقيق التوازن بين عرض القوى العاملة والطلب عليها بهدف التوصل إلى الاستخدام الأمثل لقوة العمل.

-مكافحة الأمية ونشر الثقافة العمالية بهدف النهوض بمستوى الموارد البشرية وتنميتها.

إن وضع مثل هذه الاستراتيجية يتطلب توفير البيانات والمعلومات، وتحديد الاتجاهات المستقبلية للتنمية الشاملة ، ووضع صيغة علمية وعملية لانتقال قوة العمل ، ووضع الحلول للحد من هجرة العقول خارج الوطن العربي، ولابد من التأكيد على دور العمل العربي المشترك في مجال تنمية

الموارد البشرية، سيما وأن جامعة الدول العربية والمؤسسات التابعة لها المؤتمرات العربية قد أوصت بذلك، فقد أقرت وثيقة العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي المشترك في عام 2000 وبخاصة في قسم الأهداف وقسم البرامج، ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية والقوى العاملة وتنميتها وأولتها اهتماماً كبيراً.

تمثل قضية الموارد البشرية ومالها من تأثير على التنمية الشاملة تحدياً بارزاً ينبغي أخذه بالاعتبار متغيراً جوهرياً في التخطيط لمستقبل التنمية الشاملة وهذا يتطلب تحقيق عددا من الشروط أهمها:

1 ـ ضرورة تبني سياسة في تنمية الموارد البشرية واضحة المعالم والأهداف تنسجم مع السياسة العامة للدولة، وتتكامل مع خطتها التنموية، آخذة بعين الاعتبار الخصائص المميزة للمجتمع لتكون منطلقاً لأهداف تنمية الموارد البشرية على باعتبارها أحد المكونات الأساسية لعملية التنمية الشاملة بغية الارتقاء بنوعية الحياة للمواطن وتلبية الاحتياجات الآنية والمستقبلية للسكان.

2 ـ دور عملية تنمية الموارد البشرية في بلورة ملامح التنمية الشاملة الملبية للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان نظراً لكونها إطاراً للتوعية بالقضايا المرتبطة أساساً بعملية التقدم.

إن عملية التنسيق والتكامل بين السياسات السكانية وسياسات الاستخدام والقوى العاملة وسياسات التعليم واستراتيجية التنمية، مع اشتراك مختلف الوزارات والمؤسسات والجمعيات الحكومية المعنية بتنمية الموارد البشرية وبرامجها الوطنية..

3- إن عملية بناء الإنسان عملية شاقة جداً وتتطلب العديد من الجهود، ولا يمكن الاستفادة القصوى من الطاقات البشرية في الوطن العربي إلا من خلال بناء الإنسان عن طريق التعليم وتطويره وهذا يتضمن محاربة الأمية والقضاء عليها وتطوير ملكات النقد والتعبير والإبداع، إضافة إلى ذلك يحتاج بناء الإنسان إلى رفع المستوى الصحي، توفير الغذاء الكامل، تأمين الوقاية والعلاج من الأمراض. أي بصورة إجمالية تأمين الحاجيات الإنسانية الضرورية التي تحفظ كرامة الإنسان ولابد من التأكيد على التنسيق والتكامل بين السياسات السكانية وسياسات القوى العاملة وسياسات الاستخدام وسياسات التعليم واستراتيجية التنمية، من أجل أن تضطلع بدورها في تنمية الموارد البشرية وفي التنمية الشاملة، وهذا التكامل ما هو إلا أحد جوانب خطة تنمية الموارد البشرية التي لابد أن تكون شاملة، ولابد أن تكون مكوناتها متآزرة تسير بخطى متوازية متناسقة، وتلك هي مهمة التخطيط الشامل للتنمية وما وراءه من أهداف اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى ومتوسطة المدى ولا يزال دور العنصر البشري في التنمية الشاملة دون المستوى الممكن تحقيقه في معظم الدول العربية، بل إنه يشكل في بعض الأحيان عبئاً على عملية التنمية، وبخاصة في حال تدني مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، وارتفاع نسبة الإعالة، واتساع الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي والاحتياجات البشرية للتنمية الاقتصادية إضافة إلى ضعف أجهزة تخطيط وتنفيذ التنمية البشرية. ولاشك أن ارتفاع معدل النمو السكاني في مثل هذه الظروف يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية .

مفهوم التنمية البشرية والتنمية الشاملة:

الهدف من توظيف مفهوم " التنمية البشرية " في الخطاب الاقتصادي المعاصر هو الارتقاء بالفكر التنموي من المجال الاقتصادي الضيق الذي ظل سائدا خلال العقود الماضية إلى مجال أوسع ، مجال الحياة البشرية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . وارتبط مفهوم التنمية البشرية أصلاً بنظريات التنمية الاقتصادية ، وتطور هذا المفهوم مع مرور الزمن ، فقد تم التركيز خلال فترة الخمسينات من هذا القرن على مسائل الرفاه والتقدم الاجتماعي، لينتقل في الستينات إلى التعليم والتدريب والتأهيل ، ثم إلى التركيز على موضوع التخفيف من وطأة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية خلال فترة السبعينات ، أما في الثمانينات فقد جرى التركيز على سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تبناها ونادى بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .

لا يمكن للتنمية أن تولد إلا بعمل واع مدروس ومنسق لأجل السيطرة الاقتصادية والاجتماعية على الموارد المحلية وتسخيرها لخدمة التنمية، كما ينبغي لهذه السيطرة أن تكون قبل كل شيء حصيلة إرادة وطنية فلا يمكن للتنمية أن تُفرض من الخارج، أو تُحقق بواسطته لأنها في الأساس تغيير عميق في العمل والوجود والتفكير. **أن التعاون الدولي** .. يمكن أن يسهل مهمة حكومات العالم الثالث ولكنه لن يغنيها عن العمل. ومن خلال هذا المنظور، فإن كل بلد مدعو إلى أن يختط طريقه بنفسه.

النتائج :

1-إن التنمية يجب أن تكون شاملة لشتى جوانب الحياة ، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم سياسية أم غير ذلك . وهذا يعني أن ثمة فرقاً بين التنمية والنمو . فالتنمية في معناها **الشامل تعني بناء** " مشروع حضاري متكامل، يتوافر فيه التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "

2-لا سبيل لتحقيق التنمية الشاملة واستمرارها إلا من خلال الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها وتفتيح إمكاناتها المختلفة ، بالإضافة إلى الموارد الأخرى ، من أجل تحقيق تنمية ذاتية والإسهام في بناء الحضارة الإنسانية عن طريق إعداد إنسان جديد وفاعل.إن العامل الأساسي في العملية التنموية هو المورد البشري ولتطوير هذا المورد مرتبط بالعملية التعليمية ومدى كفأتها في خلق الكوادر العلمية والفنية المؤهلة .

3 - ضرورة تطوير نظام التعليم والتأهيل والتدريب وتوفير الإطار المؤسسي ضماناً **لاستمراره** والتوسع في تطبيقه كبرنامج وطني مترابط مع غيره من البرامج الإنمائية للدولة ..

4-زيادة المخصصات المالية في الميزانيات العامة لتمويل البرامج الوطنية لتنمية الموارد البشرية.

5- ضرورة التنسيق والتكامل بين السياسات السكانية وسياسات الاستخدام والقوى **العاملة** وسياسات التعليم واستراتيجية التنمية، مع اشتراك مختلف الوزارات والمؤسسات والجمعيات الحكومية المعنية بتنمية الموارد البشرية وبرامجها الوطنية.

6- ضرورة وجود جهاز مؤسسي يتولى الإشراف على برامج تنمية الموارد البشرية في الدولة ويتابع تنفيذها وتقويمها، ويقم بالتنسيق بينها وبين جميع البرامج التنموية ذات الصلة بهدف رفع مستوى أدائها وتلافي التكرار والتعارض فيما بينهم...

المراجع:

1-حمدية زهران ، **الفكر الاقتصادي** ، عين شمس القاهرة ،1984.

2-**شوق ،محمد احمد** ، معلم القرن الحادي والعشرين ،**دار الفكر العربي المعاصر** .

3-سليمان ،وعرفات عبد العزيز، المعلم والتربية ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة،1982.

4-**محمد زكي شافعي** ، التنمية الاقتصادية ، النهضة 1975.

5-عبد الحميد القاضي ، السياسات كأداة للتنمية.

6--عمر التومي الشيباني. التربية وقضايا التنمية ، الهيئة القومية للبحث العلمي**طرابلس** 1992.

7- **محمد حسن الشركسي** . مقترح النهوض بالتعليم الجامعي. **جامعة بنغازي** 2012.

Problems of classroom management and its relation to class control among students of practical education Faculty of Education Zawya University

د.عبد الحكيم أمحمد عمر
كلية الآداب
جامعة الزاوية

Abstract

The research aims to identify the most important problems of classroom management and its relation to class control according to the different scientific specialization (human sciences - applied sciences). The research is limited to surveying the views of a sample of students of practical education at the Faculty of Education, Al-Zawya University for the whole year 2017-2018.The sample size was (110) students. A questionnaire was constructed containing (24) paragraphs distributed over (4) main fields. The most important findings of the research are: There are no problems in the research sample in terms of controlling the class. Lack of interest in controlling the emergency problems in the classroom in some of the sample. The most behavioral problems in the classroom are neglect and abuse of others' needs. There are differences of statistical significance according to the responses of members of the research sample for the benefit of (humanities) in all fields

الملخص

يهدف البحث للتعرف على أهم مشكلات الإدارة الصفية وعلاقتها بضبط الصف تبعاً لاختلاف التخصص العلمي(علوم انسانية-علوم تطبيقية). ويقتصر البحث على استطلاع آراء عينة من طلبة التربية العملية بكلية التربة جامعة الزاوية للعام الجامع2017-2018م.

بلغ حجم العينة (110) طالبة|، حيث تم بناء استبيان يحتوي على(24) فقرة موزعة على (4) محاور رئيسة. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

لاتوجد مشكلات لدى افراد عينة البحث من حيث ضبط الصف.

-عدم الاهتمام بالتحكم في المشكلات الطارئة داخل الصف لدى بعض افراد العينة.

-ان اكثر المشكلات السلوكية داخل الصف تتمثل في الاهمال والتعدي على حاجات الاخرين.

-وجود فروق ذات دلاله احصائية بحسب استجابات افراد عينة البحث لصالح العلوم الانسانية في جميع المجالات.

An introduction

Due to the importance of classroom discipline and system maintenance, especially for students in the field training period, it is imperative for us to highlight the most important problems in classroom management and how to overcome them.

Classroom management is the student leadership process And the use of appropriate strategies to suit the learning process in order to effect intentional knowledge changes through a range of activities in which it seeks to promote desired behavior, eliminate or eliminate undesirable behavior or Modified using the principles emanating from the theories of reinforcement for the purpose of creating human relationships between the students teachers and the students themselves.

Social roles are learned through a social atmosphere within the classroom, facilitating the development of a sustainable social system by providing a classroom environment and classroom facilities to ensure optimal performance with duties and responsibilities.

As a practical education program one of the programs offered by colleges of Education for the graduation of qualified teachers to practice the teaching profession in the future, it is found that many of the problems experienced by students teachers during the implementation of the program may be based on the nature of the subjects offered by colleges of education.

Through the experience of the researcher in the field of supervise to the program of practical education, in addition to the subject of teaching applications, which is the first step through which the

student is a teacher in the performance of the tasks entrusted to him, we find the difference in the theoretical side of the application sometimes, by limiting the program to some of the teaching competencies: Such as lesson planning, use of teaching aids, and evaluation.

In addition to the studies conducted in this field, which confirm the existence of some problems in the management of the classroom, we hope through this research to find out the causes of these problems Finding appropriate solutions and making some suggestions.

Research problem & questions

Although there are research and studies in the field of practical education, there are some problems that the students suffer from teachers, especially problems related to classroom management and system maintenance. Through the field supervision and follow-up program of practical education, and conducting research in this area, we find that the problems still exist, and the researcher believes that knowledge of these reasons may limit some of the problems.

The process of controlling the class is one of the most important prerequisites that must be available inside the classroom so that the student can master it. The process of teaching in an uncontrolled classroom becomes difficult, and this process is linked to the process of keeping the school system outside the classroom so that we can achieve class management.

In addition to the results of the recommendations of the scientific conferences that were held in the faculties of education at the university at the local level, but did not give the officials and those interested in this area to implement those recommendations. The current research aims at shedding more light on these problems, and because of the importance of the practical education program in preparing the students teachers to practice the profession in the future and its relationship to the good discipline and training during the performance of the program.

The problem of research is to answer the following questions:

1 - What are the most important problems of classroom management and its relationship to the control of the class among the students of practical education in the faculties of education?

2- Are there differences of statistical significance at level (0.05) that show the problems of classroom management according to the scientific specialties of the research sample (human sciences - applied sciences) among the students of practical education in the faculties of education?

Research objectives:

1 - identify some of the problems of classroom management related to the style of class management and its relationship to the control of the class in the students of practical education in the faculties of education.

2. Identify some classroom management problems related to classroom management strategies and their relation to classroom settings?

3 - Identification of some problems of classroom management and its relationship to adjusting the class according to the difference of scientific specialization (human sciences - applied sciences) of students of practical education in the faculties of education.

Research importance

1 - Highlight some of the problems of classroom management in the Research sample.

2 - To submit proposals to the program of practical education to contribute to solving these problems.

3. Adopting a proposed program, in addition to previous research recommendations, to address some of the problems faced by students of practical education in controlling the class.

search limits

The current research is limited to surveying the views of a sample of practical education students in identifying the most important problems of classroom management and its relation to the control of the grade in the faculties of education for the academic year 2018.

Search terms

The concept of classroom management: "The ability to occupy students / teachers in an academic atmosphere to reduce periods of interrupting normal classroom activities" (1)

-Also is a term teachers use to describe the process of ensuring that classroom lessons run smoothly without disruptive behavior from students compromising the delivery of instruction. The term also implies the prevention of disruptive behavior preemptively, as well as effectively responding to it after it happens.

Practical education: The field experience experienced by the student / teacher during the performance of the program of practical education, since the study of theoretical decisions and laws and facts in the schools of application.

Grade control: It is the classroom behavior control for students in ways that help learning, and the student / teacher must prepare a plan to study the material, and draw a plan to manage and organize the classroom.

Review of Relevant literature

Classroom management is crucial in classrooms because it supports the proper execution of curriculum development, developing best teaching practices, and putting them into action. Classroom management can be explained as the actions and directions that teachers use to create a successful learning environment; indeed, having a positive impact on students achieving given learning requirements and goals (Soheili, Alizadeh, Murphy, Bajestani, Ferguson and Dreikurs). In an effort to ensure all students receive the best education it would seem beneficial for educator programs to spend more time and effort in ensuring educators and instructors are well versed in classroom management(A. N. E. A,1981)[(2).]

In adation , it refers to the wide variety of skills and techniques that teachers use to keep students organized, orderly, focused, attentive, on task, and academically productive during a class. When classroom-management strategies are executed effectively, teachers minimize the behaviors that impede learning for both individual students and groups of students, while maximizing the behaviors that facilitate or enhance learning. Generally speaking, effective teachers tend to display strong classroom-management skills, while the hallmark of the inexperienced or less effective teacher is a disorderly classroom filled with students who are not working or paying attention.While effective teachers are passionate about educating their students. They want to spend their time teaching, not dealing with classroom disruptions.

There are some classroom management tips to help teachers settle problems, or prevent them from occurring, so that they can spend more of the classroom hour on teaching and learning, for example[(3):]

-Love them -- and stand firmly against behavior that doesn't meet your expectations or reflect their inner greatness.

-Gave one student a verbal warning for whispering to another student as he was searching for his seat.

-Call attention to the things your students are doing that meet your expectations.

-Tell your students about who you are and why you're there. A classroom where each student deeply trusts the teacher has the potential to be a great environment for learning.

- In addation, you should have a clear sense of the behavior you expect at each point in the class period.

Quick Classroom-Management Tips for Novice Teachers[(4).]

-**Use a normal, natural voice because** raising our voice to get students' attention is not the best approach, and the stress it causes and the vibe it puts in the room just isn't worth it.

-Speak only when students are quiet and ready.

-Use hand signals and other non-verbal communication.

-Address behavior issues quickly and wisely.

-Always have a well-designed, engaging lesson.

Classroom management styles (patterns)

1-Traditional style(pattern)

This pattern is based on the control that ensures complete calm inside the classroom (Shefshaq,1995)[(5).]This system is a condition for the occurrence of learning (ie, the mental home arrangement of the learning industry) (Qatami 2002)[(6).]Although teacher's perception of students as young people who need constant guidance and acceptance.

2 - The pattern of arbitrary management

Of their names \ Department of authoritarian \ individual \ control \ strict \ dictatorship \Teacher's decision and orders . In addation, not to allow discussion and accountability of violators. This is the most prevalent pattern in the world. Also the educational climate is full of fear and terror and the instructions are followed and implemented.Therefor, the negative of the learners and the poor communication between them (communication is from the bottom up) and their dependence on the teacher[(7).]

3-Consultation style(pattern)

Democratic administration is characterized by high self-confidence and the ability to communicate orally and written. It is characterized by high human relations based on appreciation and respect.Also

has an impact on the effectiveness of any democratic administration, especially classroom management within the school. One of the factors that helps spread this pattern is educational philosophy and its application in schools and in classrooms.

Classroom Management Strategies[8]:

1-Strategy to achieve the goal

Achieving a high degree of curriculum quality and provide meaningful educational programs for students.In adation, planning for educational activities and encouraging students to participate.

2-Behavior modification strategy

Based on:

-Positive reinforcement and negative reinforcement.

- Different methods of punishment.

- Positive reinforcement: is the presentation of a sexy granular after a behavior with the aim of the possibility of recurrence in the future.

- Negative reinforcement: is the removal of exciting and unpopular after the student conduct acceptable to the possibility of future recurrence.

3- Crisis management strategy

Aims to:

- Control of emergency situations and crises (inside the classroom)
- Can be used outside the classroom (public spaces squares) & need training.
- Requires the teacher to adjust his emotions and ability to control positions.

Manage class and modify behavior

Concept of behavior:- is a state of interaction between the organism and its environment (environment) which is mostly learned behavior (acquired) through observation, education and training.And also is the organism's response to internal and external stimuli.So, class behavior: It is all that is issued by the students from the activity within the classroom or inside the school, which are two types[9]:

- **Academic behavior**: reading, thinking and problem solving.

Discipline behavior: laughter, laughter and speech without permission.

Causes of behavior

- **Socialization**: family - neighbors - school community and any errors will have an effect on unacceptable behavior such as: excessive protection - excessive negligence - blind support - leniency – bullying.

- **Organic diseases**: such as hearing and visual disorders - Diabetes - Obesity - General weakness - Jealousy - anxiety - fear - shyness causing behavioral errors.

According to Doyle (1986)[10] reviews studies that focus on classroom management. The aim of classroom management is, The first is to establish a quiet and calm environment in the classroom so that the pupils can take part in meaningful learning in a subject. The second aim is that classroom management contributes to the pupils' social and moral development. During an early phase, classroom management focused on pupil behaviour and discipline, and was rooted in a behaviourist understanding**.** Also shows that classroom management is now more about understanding the class as a social system. The findings show that several factors and conditions influence classroom management: the self-understanding of teachers and their mindfulness, the multicultural classroom, behaviour management, lack of knowledge on classroom management, knowledge of physical and social context, rules, relations and commitment, person-centred versus teacher-centred classroom management, an ecological perspective on classroom management and classroom management in connection with motivation and learning. In addation that classroom management is just as much about managing learning processes when an activity is taking place as it is about creating peace and quiet so pupils can get down to work.

Search procedures

Research Methodology: The researcher followed the descriptive approach method because it is one of the most appropriate methods to achieve the research objectives.

Sample: A sample were selected from the practical education students in the faculties of education at Al-Zawia University as a sample for this research.

The questionnaire will be distributed to the scientific departments and the number of sample members will be.

Table (1)
Shows the distribution of the sample

	College	Number	Missing	Human sciences	applied Sciences
1	Abu Issa Education	011	00	47	36
	Total	110	00	47	63

Research Tool: The main objectives of this research are to identify the problems of classroom management and their relation to class control by surveying the views of a sample of students of practical education in the faculty of education, Al-Zawya University. A questionnaire was constructed containing a set of questions, containing (24) items,including four main fields are:
- First field: Class Management Patterns.
- Second field: The strategies of classroom management.
- Third field: Problems with class adjustment.
- Fourth field: Behavioral problems of classroom management.

Statistical processing: The data will be processed after collection using the statistical bag SPSS.

Data analyses and Results

View and discuss the results:

1-What are the most important problems of classroom management and its relation to the control of the class among the students of practical education in the faculty of education?

Table (2)

Shows means & St.d of the responses of the research sample members to the class problems are related to the type of classroom management .

Se.	item	means	St.d
1	I prefer to impose my authority through eternal punishment One-way communication takes place	1.98	1.07
2	Focus on achievement and achievement of the objectives set for the course material	2.37	1.24
3	Providing the opportunity to develop the personality of students in order to grow and encourage them to participate and star	4.00	.856
4	Respect students' opinions and have the opportunity to try them	4.28	.847
5	Respect students' opinions and have the opportunity to try them Spread the values of cooperation and love among students	4.20	1.03
6	Spread the values of cooperation and love among students	4.30	1.02

Table (2) shows that most of the paragraphs have values ranging from (4.00)to (4.30), and standard deviations between (0.856-1.02) to a large extent. The results of the research, as shown by the arithmetical averages and the percentage deviations of the responses of the members of the research sample on the problems of classroom management and their relation to class control related to (Class management patterns), show that most of the respondents are keen to promote the values of cooperation among students, and encourage them to participate, in addition to focusing on the achievement of students rather than controlling the class. While some respondents do not prefer to resort to punishment to impose their authority in the classroom.

Table (3)

Shows means & St.d of the responses of the research sample members to the class problems are related to classroom management strategies.

Se.	item	means	St.d
1	Ability to plan educational activities	3.83	1.09
2	Lack of interest in methods and methods of teaching	2.09	1.20
3	The inability to create a classroom environment that addresses the needs of learners	2.60	1.38
4	The possibility of achieving educational goals	3.64	1.04
5	Non-controlling emergency crises in the classroom	2.50	.945
6	I did not adjust my emotions and control classroom situations	2.58	1.111
7	The inability to control pupils outside the classroom	2.66	1.24

Table (3) shows that most of the paragraphs have values ranging between (2.09-2.66) and standard deviations between (1.20-1.24) to a small extent. (1.08-1.04). The results of the research, as shown by the arithmetical averages and the percentage deviations of the responses of the members of the research sample on the problems of classroom management and their relation to class control related to (Class management strategies), show that most respondents focus on planning educational activities, and the possibility of achieving educational goals to a medium degree. While some members of the research sample are not interested in controlling emergency crises within the classroom and are slightly out of date.

Table (4)

Shows means & St.d of the responses of the research sample members to the class problems are related to the type of classroom management .

Se.	item	means	St.d
1	Use the threat to adjust the class.	3.06	1.13
2	Involve students in solving some problems	3.39	1.30
3	Involve students in classroom activities to express their views	3.78	1.00
4	Use educational methods that require student participation	4.12	.909
5	Types in learning methods and methods to maintain order	4.10	1.05
6	Link between keeping the system and learning according to the latest educational methods.	3.63	1.25

Table (4) shows that most of the paragraphs have values ranging between (3.06-3.78) and standard deviations (1.13-1.00). The results of the research, as shown by the arithmetical averages and the percentage deviations of the responses of the members of the research sample on the problems of classroom management and their relation to the row control related to (control) Grade), show that most of the sample involved students in solving some problems, and the link between keeping the system and learning according to the latest educational methods to a medium degree. While some members of the research sample use methods that require student participation, and diversification in learning methods and methods to maintain the system significantly.

Table (5)

Shows means & St.d of the responses of the research sample members to the class problems are related to the type of classroom management .

Se.	item	means	St.d
1	Neglect is evident through lack of attention, lack of focus, and poor achievement.	3.38	1.10
2	Infringement of the needs of others through the unavailability of school children's needs	3.11	1.37
3	Fear and anxiety are manifested through insecurity	3.15	1.27
4	Speech disorders, and some speech disorders such as stuttering and jaundice	2.81	1.32
5	Family disintegration is manifested through frequent absence of children	2.88	1.19

Table (5) shows that most of the paragraphs have ranged between (3.11-3.38)and standard deviations between (1.37-1.10). The results of the research, as shown by the arithmetical averages and the percentage deviations of the responses of the research sample members on the problems of classroom management and their relation to class control related to (problems) Behavioral behavior), show that most of the sample believes that neglect, infringement of the needs of others, in addition to fear and anxiety of the most behavioral problems were to a degree. While some members of the research sample did not see that speech disorders such as stuttering and jerking, and the frequent absence of students caused in those problems within the classroom and.

Q2.Are there differences of statistical significance at level (0.05) that show the problems of classroom management according to the scientific specialties of the research sample (human sciences - applied sciences) among the students of practical education in the faculties of education?

Table (6)

Shows (T-test) and the values of the level of significance for the members of the research sample by the specialization variable (human sciences - applied sciences) in the four fields and the total number of problems

	Feild	specialt	N	Mean	Std	(t-test)	Sig
1	Class Management Patterns.	Human sciences Applied sciences	63 47	21.84 20.19	2.48 2.78	3.216	.002
2	The strategies of classroom management.	Human sciences Applied sciences	63 47	20.25 19.48	3.91 3.63	1.055	.294
3	Problems with class adjustment.	Human sciences Applied sciences	63 47	22.38 21.74	3.84 3.29	.933	.353
4	Behavioral problems of classroom management	Human sciences Applied sciences	63 47	16.36 14.00	3.98 4.64	2.802	.006
	Total	Human sciences Applied sciences	63 47	80.84 75.42	8.90 6.69	3.642	.000

Table (6) shows that the responses of the sample members by specialization (human sciences, applied sciences) have recorded the average of arithmetical averages and deviations in the research fields (class management styles, grade management strategies, class setting problems, behavioral problems) There are statistically significant differences between the responses of the sample members in all axes. The value of the level of significance corresponding to the value of test t is equal to (.002, .294, .353, .006, .000) Which is (0.05). For the purpose of identifying the extent of statistical differences between the individuals of the research sample (human sciences, applied sciences), The t-test of two independent samples was applied between the arithmetic averages of the responses of the human sciences sample

and the arithmetic averages of the responses of the sample applied sciences to each paragraph in each of the four research feilds.

It is clear from the table that there are statistically significant differences between the responses of the sample members (human sciences, applied sciences) in all feilds, and they were in favor of human sciences.

Results

1- There are no problems in the sample of the research in terms of controlling the class.
2- Lack of intrest in controlling the emergency crises in the classroom with some members of the sample.
3- The most behavioral problems within the classroom is to neglect and abuse the needs of others.
4- There are iffereneces of statistical siginificance according to the responses of the members of the reseach sample and for (human science) in all fields.

Refrenceses

1- Ihsan Agha, Abdullah Abdel-Moneim, Practical Education and Teaching Methods, Islamic University, Gaza, 1990, p. 185.

2- https://www.edglossary.org/classroom-management/.

3- 7 Tips for Better Classroom Management ,By **Tyler Hester Sep 11, 2013.**

4- 5 Quick Classroom-Management Tips for Novice Teachers,**By Rebecca Alber, March 13, 2012**

5- Mahmoud Abdel Razzaq Shafshq, Hoda Mahmoud Nashif, Department of the classroom, Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi, ed1,1995, p. 11.

6- Yousef Qatami, Nayefa Qatami, Classroom Management, Psychological Basis, Amman: Dar Al-Fikr, ed I, 2002, p2.

7- Basheer Mohammed Arabiyat, Department of Classroom and Organization of the Learning Environment, Dar Al-Thaqafa Publishing, 1, Jordan, 2007, p. 78.

8- Ibid,pp88-93

9- Ramzi Haroun, Classroom Management, Amman Dar Wael for Printing and Publishing, I 12002, pp. 23-28

10-Doyle, W. (1986) Classroom Organization and Management, in M. Wittrock (Ed.) *Handbook on Research on Teaching*. 3rd edn, pp. 392-431. London: Macmillan.

تصميم الغلاف : www.youcan.tn

. البريد الإلكتروني للمجلة :

http://www.elbahithmagazine.com

info@elbahithmagazine.com

Member Of Talal Abu-Ghazaleh Organization

TN/T/2015/00406 www.agip.com

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر عن وجهة نظر هيئة التحرير.

حقوق النشر للمواد المنشورة في **مجلة الباحث** *تقر بشكل خاص بين المجلة والمؤلفين. إن أي استنساخ للمواد المنشورة في المجلة دون إذن مسبق من المجلة يعدّ انتهاكاً لقوانين الملكية الفكرية.*

رقم الإيداع والترقيم الدولي: ISBN978-9938-12-733-1

الإخراج الفني : عادل جابر

Trademar

Search for Change

ELBAHITH JOURNAL

Journal researcher

Nineteenth Issue
October 2018

Abu-Ghazaleh Intellectual Property